



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية



التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة

ديالى للمدة 1987-1997-2012

رسالة قدمها

طلال منيهل كريم

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل
درجة ماجستير آداب في الجغرافية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

محمد محمد حسين زكينة



ذَاتِكُمْ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا
إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ
يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم: 21]

بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إقرار المشرف

أقر أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012)** التي قدمها الطالب (طلال منيهل كريم) قد تم بإشرافي في جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الإنسانية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافية .

التوقيع :

الاسم : أ . د حسن محمد حسن

التاريخ : 2013/ 7 / 25

استناداً إلى التوصيات المتوافرة ، أُرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم أ.م.د منعم نصيف جاسم

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ : 2013/ 7 / 26

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إقرار الخبير اللغوي

أقر بأنني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012)** التي قدمها الطالب (طلال منيهل كريم) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافية ، وقد وجدتها صالحة من الناحية اللغوية.

التوقيع :

الاسم : م.د محمد عبد الرسول سلمان

التاريخ : 2013/ 8 / 30

إقرار الخبير العلمي

أقر بأنني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ **التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012)** التي قدمها الطالب (طلال منيهل كريم) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى- قسم الجغرافية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافية ، وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية .

التوقيع :

الاسم : أ. م. د. احمد فارس العيسى

التاريخ : 2013/ 11 / 12



إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نقر بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012) التي قدمها الطالب (طلال منيهل كريم) وقد ناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونقرُّ إنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير اداب في الجغرافية ، وبتقدير (جيد جداً).

التوقيع :	التوقيع :
التاريخ : 2014/ /	التاريخ : 2014/ /
الاسم : أ. د نجم عبدالله احمد	الاسم : أ. د محمد يوسف حاجم
عضواً	رئيساً

التوقيع :	التوقيع :
التاريخ : 2014 / /	التاريخ : 2014/ /
الاسم : أ . د حسن محمد حسن	الاسم : أ . د رعد رحيم حمود
عضواً ومشرفاً	عضواً

صدقت من مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د نصيف جاسم محمد الخفاجي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى

التاريخ : 2014/ /



((الإهداء))

الى روح وآلداي .. اللذين زرعا ولم يقطفا
واعيأ من كتب على نفسه الرحمه

ان يرحم من ربياني صغيراً ويجزيهما بالإحسان احسانا وبالسيئات

غفرانا انه ارحم الراحمين .

الى اخوتي ... واخواتي
الى زوجتي حبا .

الى ابنتي فاطمة املاً .

...
الناجحة
...
...
...

شكر وامتنان

أحمد الله سبحانه و تعالى حمداً يليق بكمال إلهيته وأستعين به استعانة تليق بجلال ربوبيته , و أصلي و أسلم على خاتم أنبيائه و رسله محمد (صلى الله عليه و آله و سلم) ، بعد أن تمت هذه الرسالة بتوفيق من الله سبحانه و تعالى... يطيب لي و يسعدني أن أتقدم بشكري الجزيل و المخلص إلى أستاذي الفاضل الدكتور حسن محمد حسن لتفضله مشكوراً بالإشراف على رسالتي, و لما بذله من جهود علمية قيمة ووقت ثمين خلال مدة الدراسة, فجزاه الله خير الجزاء.

كما يقضي واجب الوفاء و العرفان أن أتوجه بالشكر إلى عمادة كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة ديالى لموافقته على إتمام دراستي , كما أتقدم بخالص الشكر و التقدير الى اساتذة قسم الجغرافية و اخص منهم بالذكر رئيس القسم الدكتور منعم نصيف المزروعى و الاستاذ الدكتور محمد يوسف الهيتي و الاستاذ الدكتور جواد صندل و الاستاذ الدكتور عبد الامير عباس الحيايى و الاستاذ المساعد الدكتور رعد رحيم العزاوي و جميع الاساتذة الافاضل لما قدموه لي من دعم و رعاية ، و لا بد لي أن أتقدم بشكري و تقديري الى الاستاذ الدكتور ناجي سهم رسن جامعة واسط كلية التربية للعلوم الانسانية لترحيبه و مساعدته لي في ابداء النصح و التشجيع ، كما يطيب لي ان اوجه شكري الى الدكتور حسين كريم حمد جامعة واسط لجهوده في توفير الجزء الاكبر من المصادر القيمة للرسالة ، و اوجه شكري الى موظفي وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء و اخص منهم الاستاذ صباح و الست هند لما قدموه لي من يد العون في الحصول على البيانات اللازمة ، و يطيب لي أن أتقدم بالشكر و التقدير إلى زملائي طلاب الماجستير لمساعدتهم لي في توزيع استمارات الاستبانة و أشكر كل من أسهم في مساعدتي و لم يسع المجال لذكره فلهم الحب كله و عظيم الامتنان و سدد الله خطاهم داعياً المولى جل علاه أن يوفقهم جميعاً.



الكتاب المقدس
الجزء الأول



1. قائمة الموضوعات

الصفحة	الموضوع	ت
	البدايات	
أ	الآية القرآنية	
ب	إقرار المشرف	
ب	إقرار رئيس القسم	
ج	إقرار الخبير اللغوي	
ج	إقرار الخبير العلمي	
د	إقرار لجنة المناقشة	
هـ	الإهداء	
و	الشكر والامتنان	
ح	المستخلص	
ي- م	قائمة المحتويات	
ن- ف	قائمة الجداول	
ص- ر	قائمة الأشكال	
ش - خ	قائمة الخرائط	
2 - 1	المقدمة	
26-3	الاطار النظري للبحث	الفصل الاول
3	مستلزمات البحث	المبحث الاول
3	مشكلة البحث	اولا
4	فرضيات البحث	ثانيا
5	حدود البحث	ثالثا



9	الهدف من الدراسة ومبرراتها	رابعاً
9	حجم العينة	خامساً
10	منهجية الدراسة وتطبيقها	سادساً
12	الدراسات السابقة	سابعاً
20	التعريف بأهم المفاهيم والمصطلحات في الحالة الزوجية	المبحث الثاني
83-27	الخصائص السكانية لسكان محافظة ديالى للمدة 1987-1997 .	الفصل الثاني
27	الخصائص السكانية في محافظة ديالى	المبحث الاول
27	نمو السكان	المجال الاول
35	توزيع السكان في محافظة ديالى	المجال الثاني
35	التوزيع العددي للسكان	اولاً
40	التوزيع النسبي للسكان	ثانياً
44	التوزيع البيئي للسكان (حضر - ريف)	ثالثاً
55	الخصائص التركيبية لسكان محافظة ديالى	المبحث الثاني
55	التركيب النوعي للسكان	اولاً
66	التركيب العمري للسكان	ثانياً
76	نسبة الاعالة	ثالثاً
81	اهرام السكان	رابعاً
193-84	تحليل مفهوم الحالة الزوجية وأهميتها ومصادر بياناتها وتباينها المكاني والعوامل المؤثرة فيها في محافظة ديالى	الفصل الثالث
84	مفهوم الحالة الزوجية وأهميتها ومصادر بياناتها	المبحث الاول



84	مفهوم الزواج	اولا
86	اهمية البحث في الحالة الزوجية	ثانيا
87	مصادر بيانات الحالة الزوجية	ثالثا
96	تحليل التباين المكاني لحالات الزواج في منطقة الدراسة	المبحث الثاني
97	التوزيع الجغرافي للمتزوجين على مستوى المحافظة للمدة 1987 - 2012	اولاً
103	التوزيع الجغرافي للمتزوجين بوحدة واكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) وعلى مستوى الوحدات الادارية	ثانياً
112	التوزيع الجغرافي للمتزوجين بحسب الجنس وعلى مستوى الوحدات الادارية	ثالثا
122	التوزيع الجغرافي للمتزوجين بحسب البيئة (حضر - ريف) وعلى مستوى الوحدات الادارية	رابعا
141	التوزيع الجغرافي للمتزوجين بحسب الفئات العمرية وعلى مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة للمدة 1987 - 1997 - 2012	خامسا
154	العوامل والدوافع المؤثرة في الحالة الزوجية في منطقة الدراسة	المبحث الثالث
154	العوامل الاقتصادية المؤثرة في حالات الزواج في محافظة ديالى	اولاً
170	العوامل الاجتماعية المؤثرة في حالات الزواج في محافظة ديالى	ثانياً
185	دوافع الزواج المتعدد	ثالثاً
194-284	تحليل مفهوم ظاهرة الطلاق وأنواعها ، اسبابها ، تباينها المكاني في منطقة الدراسة	الفصل الرابع
194	مفهوم ظاهرة الطلاق وأنواعها	المبحث الاول
194	مفهوم ظاهرة الطلاق	1
196	أنواع ظاهرة الطلاق والتفريق	2



199	التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في محافظة ديالى	المبحث الثاني
205	التوزيع الجغرافي للمطلقين بحسب الجنس وعلى مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة	اولا
214	التوزيع الجغرافي للمطلقين بحسب البيئة (حضر - ريف) وعلى مستوى الوحدات الادارية	ثانيا
230	التوزيع الجغرافي للمطلقين بحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى للاعوام 1987 - 1997 - 2012 .	ثالثا
240	اسباب ظاهرة الطلاق وآثارها	المبحث الثالث
240	اسباب ظاهرة الطلاق	1
240	آثار الطلاق	2
285	الاستنتاجات والتوصيات	
291	قائمة المصادر	
	الملاحق	
	الخلاصة بالانكليزي	
	العنوان بالانكليزي	

2. قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
6	التوزيع العددي والنسبي للسكان بحسب الجنس والوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1997.	1
30	معدل نمو السكان بحسب الوحدات الادارية (الاقضية) في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2011) .	2
37	توزيع سكان محافظة ديالى بحسب الوحدات الادارية (الاقضية) والنوع للمدة (1987-1997-2011) .	3
42	التوزيع النسبي لسكان محافظة ديالى بحسب الوحدات الادارية للمدة (1987-1997) .	4
46	التوزيع البيئي لسكان الحضر والريف في محافظة ديالى والقطر للمدة (1987-1997) .	5
51	التوزيع العددي والبيئي لسكان محافظة ديالى ووحداتها الادارية للمدة (1987-1997) .	6
57	نسبة النوع في محافظة ديالى والقطر للمدة (1987-1997) .	7
59	التوزيع الجغرافي لنسبة النوع في محافظة ديالى ووحداتها الادارية للمدة (1987-1997) .	8
68	توزيع السكان حسب الفئات العمرية العريضة في محافظة ديالى بحسب الوحدات الادارية لعام 1997 .	9
79	توزيع السكان في محافظة ديالى بحسب الفئات العمرية الخمسية وبحسب البيئة (حضر - ريف) للمدة (1987-1997-2009) .	10
80	نسبة الاعالة الكلية لمحافظة ديالى بحسب الوحدات الادارية (الاقضية) للمدة (1987-1997) .	11
82	التوزيع النسبي حسب الفئات العمرية الخمسية والنوع للسكان في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2009) .	12

99	التوزيع النسبي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الحالة الزوجية في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012) .	13
102	التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة وأكثر من واحدة بمحافظة ديالى بحسب البيئة (حضر - ريف) .	14
104	التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة وأكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	15
107	التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة وأكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	16
110	التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة وأكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	17
113	التوزيع النسبي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012)	18
123	التوزيع النسبي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية والبيئة (حضر) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012) .	19
133	التوزيع النسبي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية والبيئة (ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012)	20
143	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1987 .	21
147	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1997 .	22
152	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	23
157	التوزيع النسبي للدخل الشهري للاسر بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	24

165	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب المهنة للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	25
173	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الحالة العلمية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	26
180	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب ملكية السكن للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	27
186	التوزيع النسبي لدوافع الزواج بأكثر من واحدة بحسب البيئة وعلى مستوى الوحدات في محافظة ديالى لعام 2012 .	28
202	التوزيع العددي والنسبي للسكان المطلقين بحسب البيئة (حضر - ريف) وبحسب الجنس في محافظة ديالى للمدة 1987-1997-2012 .	29
207	التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012) .	30
215	التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والبيئة (حضر) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012) .	31
223	التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والبيئة (ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012) .	32
232	التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1987 .	33
235	التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1997 .	34
237	التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	35
245	التوزيع النسبي لفقرات المجال الاجتماعي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر - ريف) لعام 2012 .	36

248	التوزيع النسبي لفقرات المجال الديموغرافي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر - ريف) لعام 2012 .	37
251	التوزيع النسبي لفقرات المجال الصحي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر - ريف) لعام 2012 .	38
254	التوزيع النسبي لفقرات المجال الاقتصادي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر - ريف) لعام 2012 .	39
256	التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاجتماعي وبحسب البيئة للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	40
264	التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الديموغرافي وبحسب البيئة للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	41
271	التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الصحي وبحسب البيئة للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	42
279	التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاقتصادي وبحسب البيئة للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	43

3. قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	الهرم السكاني لمحافظة ديالى لعام 1987 .	83
2	الهرم السكاني لمحافظة ديالى لعام 1997 .	83
3	الهرم السكاني لمحافظة ديالى لعام 2009 .	83
4	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر في محافظة ديالى للفترة 1987 - 1997 - 2012 .	99
5	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب البيئة في محافظة ديالى للفترة 1987 - 1997 - 2012 .	100
6	التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	105
7	التوزيع النسبي للمتزوجين بزوجتين بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	105
8	التوزيع النسبي للمتزوجين بثلاث زوجات واكثر بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	105
9	التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	108
10	التوزيع النسبي للمتزوجين بزوجتين بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	108
11	التوزيع النسبي للمتزوجين بثلاث زوجات واكثر بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	108
12	التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	111
13	التوزيع النسبي للمتزوجين بزوجتين بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	111

111	التوزيع النسبي للمتزوجين بثلاث زوجات وأكثر بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012.	14
144	التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	15
148	التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	16
153	التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	17
203	التوزيع العددي للسكان المطلقين بحسب البيئة (حضر - ريف) وحسب الجنس في محافظة ديالى لعام 1987 .	18
203	التوزيع العددي للسكان المطلقين بحسب البيئة (حضر - ريف) وحسب الجنس في محافظة ديالى لعام 1997 .	19
203	التوزيع العددي للسكان المطلقين بحسب البيئة (حضر - ريف) وحسب الجنس في محافظة ديالى لعام 2012 .	20
204	التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر في محافظة ديالى للمدة 1987 - 1997 - 2012 .	21
233	التوزيع النسبي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	22
235	التوزيع النسبي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	23
238	التوزيع النسبي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	24
246	التوزيع النسبي لفقرات المجال الاجتماعي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر - ريف) لعام 2012 .	25



249	التوزيع النسبي لفقرات المجال الديموغرافي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر - ريف) لعام 2012 .	26
252	التوزيع النسبي لفقرات المجال الصحي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر - ريف) لعام 2012 .	27
254	التوزيع النسبي لفقرات المجال الاقتصادي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر - ريف) لعام 2012 .	28
257	التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاجتماعي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	29
264	التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الديموغرافي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	30
271	التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الصحي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	31
280	التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاقتصادي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	32

4. قائمة الخرائط

الصفحة	العنوان	رقم الخريطة
7	موقع محافظة ديالى من العراق .	1
31	التوزيع الجغرافي لمعدلات النمو السكاني للمدة 1987-1997 .	2
34	التوزيع الجغرافي لمعدلات النمو السكاني للمدة 1997-2011 .	3
39	تغير الكثافة العامة لسكان محافظة ديالى بحسب وحداتها الادارية للمدة 1977-2011 .	4
43	التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ديالى للمدة 1987 - 1997 .	5
49	التوزيع الجغرافي للسكان بحسب البيئة (حضر) على مستوى اقصية محافظة ديالى للمدة 1987 - 1997 .	6
54	التوزيع الجغرافي للسكان بحسب البيئة (ريف) على مستوى اقصية محافظة ديالى للمدة 1987 - 1997 .	7
61	التوزيع الجغرافي للسكان بحسب نسبة النوع على مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1987 .	8
63	التوزيع الجغرافي للسكان بحسب نسبة النوع على مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1997 .	9
65	التوزيع الجغرافي للسكان بحسب نسبة النوع على مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2011 .	10
69	التوزيع الجغرافي للسكان لفئة صغار السن (0-14) سنة على مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1997 .	11
72	التوزيع الجغرافي للسكان لفئة متوسطي السن (15-64) سنة على مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1997 .	12
75	التوزيع الجغرافي للسكان لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر) على مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1997 .	13

114	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس (ذكور - اناث) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1987 .	14
117	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس (ذكور - اناث) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1997 .	15
120	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس (ذكور - اناث) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	16
124	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1987 .	17
128	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1997 .	18
131	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	19
134	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1987 .	20
137	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 1997 .	21
140	التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	22
158	التوزيع النسبي للدخل الشهري للأسر بحسب البيئة (حضر) للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	23
159	التوزيع النسبي للدخل الشهري للأسر بحسب البيئة (ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 .	24
166	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب المهنة وحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	25

167	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب المهنة وحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	26
174	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الحالة العلمية وحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	27
175	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الحالة العلمية وحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	28
181	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب ملكية السكن وحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	29
182	التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب ملكية السكن وحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	30
188	التوزيع النسبي لدوافع الزواج بأكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	31
189	التوزيع النسبي لدوافع الزواج بأكثر من واحدة بحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام 2012 .	32
208	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	33
210	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	34
213	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	35
216	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البيئة (حضر) وبحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	36
219	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البيئة (حضر) وبحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	37

221	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البيئة (حضر) وبحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	38
224	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البيئة (ريف) وبحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .	39
226	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البيئة (ريف) وبحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .	40
229	التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البيئة (ريف) وبحسب الجنس (ذكور - اناث) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .	41

المستخلص :-

لاشك ان المكانة النظرية والاهمية التطبيقية التي يحظى بها علم من العلوم تعتمد اساساً على دوره في خدمة الانسان واسهامه في معالجة قضاياها وحل مشكلاته ومن ثم تمكينه من السيطرة على بيئته والتعامل معها بأيجابيه ، فالبقاء للاصلاح والاستمرار للانفع لبني الانسان . لقد اثبت علم الجغرافية ومنه جغرافية السكان اهميته الكبيرة ودوره الفاعل في خدمة الانسان سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، وبالنظر لهذه الاهمية فقد جاءت دراستنا للبحث في التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى للمدة (1987-1997-2012) دراسة في جغرافية السكان . تلك الظاهرة التي تعد سنة طبيعية للبشر ، واعتاد عليها منذ ان وجد على سطح المعمورة بغض النظر عن مجتمعاته ومستوياتها الاقتصادية والاجتماعية ، وقد نظم الزواج في مختلف العصور وعند مختلف الشعوب ولكن وفق قوانين سماوية او وضعية ، وعلى هذا الاساس فان دراسة الحالة الزوجية لسكان محافظة ديالى تهدف الى القاء الضوء على الجوانب المتعلقة بنموهم واطوارهم الاجتماعية فضلاً عن كونه من اهم العوامل الديموغرافية التكوينية في جميع المجتمعات والتي عن طريقها يمكن احلال السكان لانفسهم عن طريق الانجاب الذي تؤثر الحالة الزوجية في نمطه ومستواه في المجتمع هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن زيادة نسبة المتزوجين او قلتهم تعد مقياساً لصورة حقيقية وواقعية معبرة عن اوضاع ذلك المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وحتى نظامياً وعلى هذا الاساس فان معدلات الزواج تقل تارة بأسباب وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مما تنعكس سلباً على معدلات المواليد وتزداد اخرى فتكون صورة اخرى معبرة عن واقع حال ذلك المجتمع .

اما الطلاق والذي يعد من الظواهر الاجتماعية التي لا بد من الوقوف عندها بهدف تصحيح مسار الاسرة لكون الاسرة النواة الحقيقية للمجتمع فإن صلحت الاسرة صلح المجتمع وبخلاف ذلك تكون نتائجها سلبية .

اما منهجية الدراسة فقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الجغرافي الوصفي وحسب مقتضيات البحث تارة وطريقة التحليل الكمي والتفسير العلمي والاستنتاج المنطقي للكشف عن طبيعة العلاقات المكانية والتباين المكاني للحالة الزوجية تارة اخرى وصولاً الى ادراك الاسباب الكامنة وراء هذا التباين والنتائج المترتبة عليها وانعكاساتها الحالية والمستقبلية على مجتمع الدراسة فضلاً عن استخدامه للجداول والاشكال البيانية والخرائط والبرامج الاحصائية لنظم المعلومات الجغرافية وبعض الاساليب الاحصائية المتمثلة بالقيم الرقمية للظواهر المختلفة قيد البحث كالدرجات المعيارية والاطراف الحاسوبية والاطراف المرجحة ومعامل بيرسون بغية الوصول الى الاهداف المحددة لحل مشكلة البحث المطروحة وقد جاءت هذه الدراسة في اربعة فصول تم من خلالها البحث في اهم المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالحالة الزوجية وتحليل مفهومها واهميتها ومصادر بحثها وتباينها المكاني والتعرف على ظاهرة الطلاق والبحث في انواعها واسبابها وتباينها المكاني في منطقة الدراسة وفيها توصلت الدراسة الى ان هناك متغيرات كثيرة وكبيرة طرأت على سكان منطقة الدراسة للمدة بين (1987-1997-2012) ازدادت تارة وانخفضت اخرى حسب طبيعة الظروف التي مرت وتمر بها منطقة الدراسة الامر الذي انعكس على الحالة الزوجية منها الزواج الذي اتضح انه متباين وازدادت فيها معدلات السكان تارة وانخفضت اخرى بسبب جملة من العوامل ومن اهمها الظروف السياسية وحالة الحرب المستمرة واخيراً الاحتلال الامريكى ونتائجه في ظهور الارهاب بمختلف جوانبه . واتضح ايضاً ان هناك تبايناً واضحاً في الحالة الزوجية (الزواج والطلاق) في منطقة الدراسة للمدة المذكورة تارة وفق الجنس واخرى وفق النوع وثالثة وفق البيئة واخرى حسب الوحدات الادارية وعلى اساس هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة توفير قاعدة للبيانات الدقيقة عن حالات الزواج والطلاق وابعادها للباحثين والمهتمين بأمور المجتمع بهدف وضع الحلول المناسبة للمجالات السلبية فيها وتنمية وتطوير المجالات الايجابية .

تحتل الدراسات السكانية أهمية بالغة ضمن فروع الجغرافية البشرية ، لذا اهتم الجغرافيون بهذا المجال منذ امد بعيد ، بهدف تغطية عناصرها وتقويم نتائجها وتحليلها وتشخيص مشكلاتها ومعالجتها . ولعل الاهتمام المتزايد لمثل هذه الدراسات انما يرجع الى ازدياد عدد السكان وانعكاساته حاضراً وفي المستقبل من تباين في نموهم وتوزيعهم وكثافتهم كونه المحور الاساس الذي يدور حوله الكثير من الدراسات وفي مختلف المجالات وهذه الدراسات تعد ذات اهمية خاصة في عمليات التخطيط والتنمية ، فوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ، يتطلب معرفة تامة بالسكان كونهم العنصر المتغير في تلك الحالات . وقد ظهر هذا الاتجاه في منهج مستقل وكفرع من فروع الجغرافية البشرية يعرف بجغرافية السكان التي تهتم بالتحليل البيئي المقارن للظواهر الديموغرافية المختلفة والتي تشكل المقومات الاساسية لحياة المجتمع وتطوره ، فالاساس في الدراسة هو البحث في العلاقات المكانية وتباينها التي تميز جغرافية السكان عن الديموغرافية ذلك العلم الذي يتناول دراسة المجتمع رقمياً على اساس الطرق الرياضية والاحصائية والباحث في الجغرافية السكانية يربط هذه الارقام بالبيئة الجغرافية ويعتمد في تحليله على الخرائط والاشكال وكاستجابة لحاجة ملحة إي فهم وتفسير الظواهر السكانية، ونظراً للارتباط والاحتكاك الشديد لابل التقارب الكبير بين جغرافية السكان والعلوم الأخرى، فقد ظهر علم حديث يسمى علم اجتماع السكان الذي يهتم بدراسة العديد من الظواهر السكانية الأساسية غير الثانوية ومنها ظاهرتا الزواج الطلاق . ان مثل هكذا دراسات لها من الاهمية الكبيرة في الدراسات السكانية لأنها تعد جزءاً من دراسة الحالة الزوجية ، خاصة وان دراسة الطلاق تعكس طبيعة النسق البنائي للزواج وما يعتره من عدم

استقرار، حيث إن الزواج والطلاق هما وجهان لعملة واحدة يعكس كل منهما طابعاً يتجسد من خلال الاتساق أو الاختلال داخل النسق الأسري .

وبالنظر لهذه الأهمية الكبيرة لظاهرة الزواج والطلاق اختارها الباحث عنواناً لرسالته التي جاءت بأربعة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة وما تضمنته من استنتاجات وتوصيات وفيها ناقش الفصل الأول الذي بعنوان (الاطار النظري للبحث) مبحثين الأول مستلزمات البحث والمبحث الثاني التعريف بأهم المفاهيم والمصطلحات للحالة الزوجية . أما الفصل الثاني والذي بعنوان (الخصائص السكانية لسكان محافظة ديالى للمدة 1987-1997-2011) فقد تضمن مبحثين ناقش المبحث الأول منها الخصائص السكانية في محافظة ديالى ، بينما أكد المبحث الثاني على الخصائص التركيبية للسكان في محافظة ديالى . أما الفصل الثالث والذي بعنوان (مفهوم الحالة الزوجية وأهميتها ومصادر بياناتها وتباينها المكاني والعوامل المؤثرة فيها في محافظة ديالى) فقد تضمن ثلاث مباحث خصص الأول لمفهوم الحالة الزوجية وأهمية البحث فيها وأقسام الزواج ، بينما تناول المبحث الثاني التوزيع الجغرافي لحالات الزواج في منطقة الدراسة ، أما المبحث الثالث فقد تناول العوامل والدوافع المؤثرة في الحالة الزوجية . هذا فيما تناول الفصل الرابع الذي بعنوان (تحليل مفهوم ظاهرة الطلاق) من خلال ثلاث مباحث أيضاً تناول الأول مفهوم ظاهرة الطلاق ، والمبحث الثاني التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في منطقة الدراسة ، أما المبحث الثالث فقد اهتم بدراسة الأسباب المؤدية الى الطلاق .

واختتمت الرسالة بخاتمة تضمنت بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة لحل مشكلة البحث .

المبحث الاول / مستلزمات البحث :

يتضمن هذا المبحث عرض لأهم الخطوات العلمية التي ستبنى عليها الدراسة إذ يمثل الأساس الذي تستند إليه من حيث تناوله مشكلة البحث وفرضيتها وأهميتها وأهدافها ومنهجيتها فضلاً عن تناوله لأهم المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث . لذا سوف تقوم الدراسة بتحليل مفردات هذا العنوان بالتفصيل على وفق الآتي :-

أولاً - مشكلة البحث :

ان اختيار مشكلة البحث وتحديدتها بعناية تمثل الخطوة الاولى من خطوات البحث العلمي⁽¹⁾ . كما تعد المشكلة في اي بحث علمي النواة الاساسية التي تمثل انطلاقة الباحث للاجابة عنها فقد تتكون من سؤال واضح مع مجموعة من الاسئلة الفرعية بهدف تغطية جميع مجالات البحث تتطلب الاجابة عليها من حيث طرح الباحث مشكلة بحثه بمجموعة من الاسئلة التي من ابرزها⁽²⁾ :-

- 1- ماهو واقع الحالة الزوجية (زواج - طلاق) في محافظة ديالى للمدة 1987-1997-2012 ؟ .
- 2- هل هناك تباين مكاني واضح للحالة الزوجية على مستوى المحافظة ووحداتها الادارية للمدة 1987-1997 ؟ وهل الحالة الزوجية هي انعكاس لجملة من العوامل التي اثرت فيها واظهرتها بالشكل والصورة الحالية ؟ .
- 3- هل العوامل المؤثرة على الحالة الزوجية اثرت بشكل متباين بحيث كان لها الاثر في توضيح الصورة المكانية والزمانية للحالة الزوجية في منطقة الدراسة؟ .
- 4- هل هناك تباين واضح في اسباب الطلاق في منطقة الدراسة وعلى مستوى وحداتها الادارية والنوع والجنس والبيئة ؟ .

¹ - عبد الرزاق محمد البطيحي ، طرائق البحث الجغرافي ، مطبعة جامعة الموصل ، 1988 ، ص 32 .

² - صفوح الخير ، البحث الجغرافي مناهجة واساليبه ، دار المريخ ، الرياض ، 1990 ، ص 122.

ثانياً - فرضيات البحث :

تتضمن الفرضية عدة حلول اولية قد تثبت صحتها بعد عملية التحليل اوعدمها وهي تخمين معقول للمشكلة او انه جملة او عدة جمل تعبر عن امكانية وجود علاقة بين عامل مستقل واخر تابع فهو يعبر عن المسببات والابعاد التي ادت الى المشكلة والتي تم تحديدها بوضوح وان هذه الاسئلة بحاجة الى اجابة اولية اذن الاجابة تلك تسمى فروضاً والتحليل والجهد المبذول وهذه جميعاً مسلمات البحث العلمي وعلى هذا الاساس تمت صياغة فروض البحث بالاجابات الاتية للاسئلة المدونة في مشكلة البحث وهي (1) :

1. ان الحالة الزوجية (الزواج ، الطلاق) في المحافظة لم تكن بمعزل عن الحالة الزوجية في المناطق الاخرى من القطر والتي ماهي الا انعكاسات لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي باتت ملامح تأثيرها بشكل واضح على هذه الظاهرة السكانية في منطقة الدراسة .
- 2- وجود تباين مكاني واضح للحالة الزوجية (الزواج ، الطلاق) في منطقة الدراسة وعلى مستويات متعددة منها على مستوى البيئة واخرى على اساس التركيب العمري والنوعي لسكان منطقة الدراسة .
- 3- هناك جملة من العوامل الاجتماعية منها والديموغرافية والاقتصادية اثرت بشكل واضح ومتباين على الحالة الزوجية في منطقة الدراسة ورسمت الصورة الحقيقية الموجودة حالياً .
- 4- هناك تبايناً واضحاً في طبيعة العوامل والأسباب التي كانت وراء ظاهرة الطلاق في منطقة الدراسة وان تأثيراتها متباينة من وحدة ادارية الى اخرى اثبتتها بعض المعادلات والوسائل الاحصائية .

¹ - رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي اساسيات النظرية وممارسة العلمية ، ط 1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2000 ، ص 412 .

ثالثاً - حدود البحث :

تعد حدود البحث المرحلة الثالثة من مراحل البحث العلمي ولاهيتها واهمية البحث فيها تم البحث في مجالين الاول فيها الحدود المكانية والثانية الحدود الزمانية .

1- الحدود المكانية ، تعد فكرة تحديد الحيز المكاني للبحث بحق من أهم المرتكزات الأساسية للبحث العلمي ، بوصفها تسهل على الباحث العمل على أساس علمي سليم ، وبعيداً عن المتاهات والتخطيط وتمكنه من الوصول إلى نتائج لها من الدلالات العلمية مايتناسب مع ما بذل من جهد ووقت في اختيار مشكلة البحث وصياغتها، ونظرا لهذه الأهمية تتحدد منطقة الدراسة بالمنطقة الواقعة بين دائرتي عرض $(-533.3^{\circ} - 535.6^{\circ})$ شمالا ، وبين خطي طول $(-45.22^{\circ} - 45.56^{\circ})$ شرقا ، لتشغل بهذا الامتداد مساحة قدرها (17685) كم² لسنة 2011 أي ⁽¹⁾ بنسبة (4.1%) من المجموع الكلي لمساحة العراق ، ينظر الخريطة (1) والتي تضم ادارياً ستة اقصية هي كالاتي (قضاء بعقوبة ، قضاء المقدادية ، قضاء الخالص، قضاء خانقين ، قضاء بلدروز ، قضاء كفري) . هذا في حين استقر على هذه المساحة (1135223) نسمة حسب بيانات الجدول رقم (1) منها (570348) نسمة اناث وبنسبة (50.2%) و (544875) نسمة ذكور وبنسبة (49.8%) اعداداً من السكان والذين تبلغ اعدادهم حسب الاقصية وفيها بلغ عدد سكان قضاء بعقوبة مركز محافظة ديالى لعام 1997 (457619) نسمة وكان عدد الذكور منه يبلغ (228392) نسمة وشكلت نسبتهم (49.9%) من المجموع الكلي لسكان القضاء، اما عدد الاناث في القضاء فبلغ (229227) نسمة وشكلت نسبتهم (50.1%) من المجموع الكلي لسكان القضاء . اما قضاء المقدادية فبلغ عدد سكانه لعام 1997 (180526) نسمة وكان عدد الذكور منه يصل الى (90015) نسمة والتي شكلت نسبة (49.9%) من المجموع الكلي لسكان القضاء، اما عدد الاناث في القضاء فبلغ (90511) نسمة وشكلت نسبتهم (50.1%) من مجموع سكان القضاء . اما قضاء الخالص فقد بلغ عدد سكانه

¹ - المجموعة الاحصائية لعام 2011 ، ص 12.

للمدة نفسها حوالي (230977) نسمة وكان عدد الذكور منه يصل الى (114806) نسمة وبنسبة قدرها (49.7%) من المجموع الكلي لسكان القضاء ، اما عدد الاناث في القضاء فقد بلغ (116171) نسمة والتي شكلت حوالي (50.3%) من المجموع الكلي لسكان القضاء . هذا في حين بلغ عدد سكان قضاء خانقين لعام 1997 (130877) نسمة وكان عدد الذكور منه يبلغ (64699) نسمة وشكلت نسبتهم (49.4%) من المجموع الكلي لسكان القضاء ، اما عدد الاناث في القضاء فقد بلغ (66178) نسمة والتي تشكل نسبة (50.6%) من المجموع الكلي لسكان القضاء . اما قضاء بلدروز فبلغ عدد سكانه لعام 1997 (98543) نسمة وكان عدد الذكور منه يصل الى (49012) نسمة وشكلت نسبتهم (49.7%) من المجموع الكلي لسكان القضاء ، اما عدد الاناث في القضاء فبلغ (49531) نسمة وشكلت نسبتهم (50.3%) من المجموع الكلي لسكان القضاء . اما قضاء كفري فقد بلغ عدد سكانه لعام 1997 (36681) نسمة وكان عدد الذكور منه يصل الى (17951) نسمة وشكلت نسبتهم (48.9%) من المجموع الكلي لسكان القضاء ، اما عدد الاناث في القضاء فبلغ (18730) نسمة وشكلت نسبتهم (51.1%) من المجموع الكلي لسكان القضاء .

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي للسكان بحسب الجنس والوحدات الادارية في محافظة

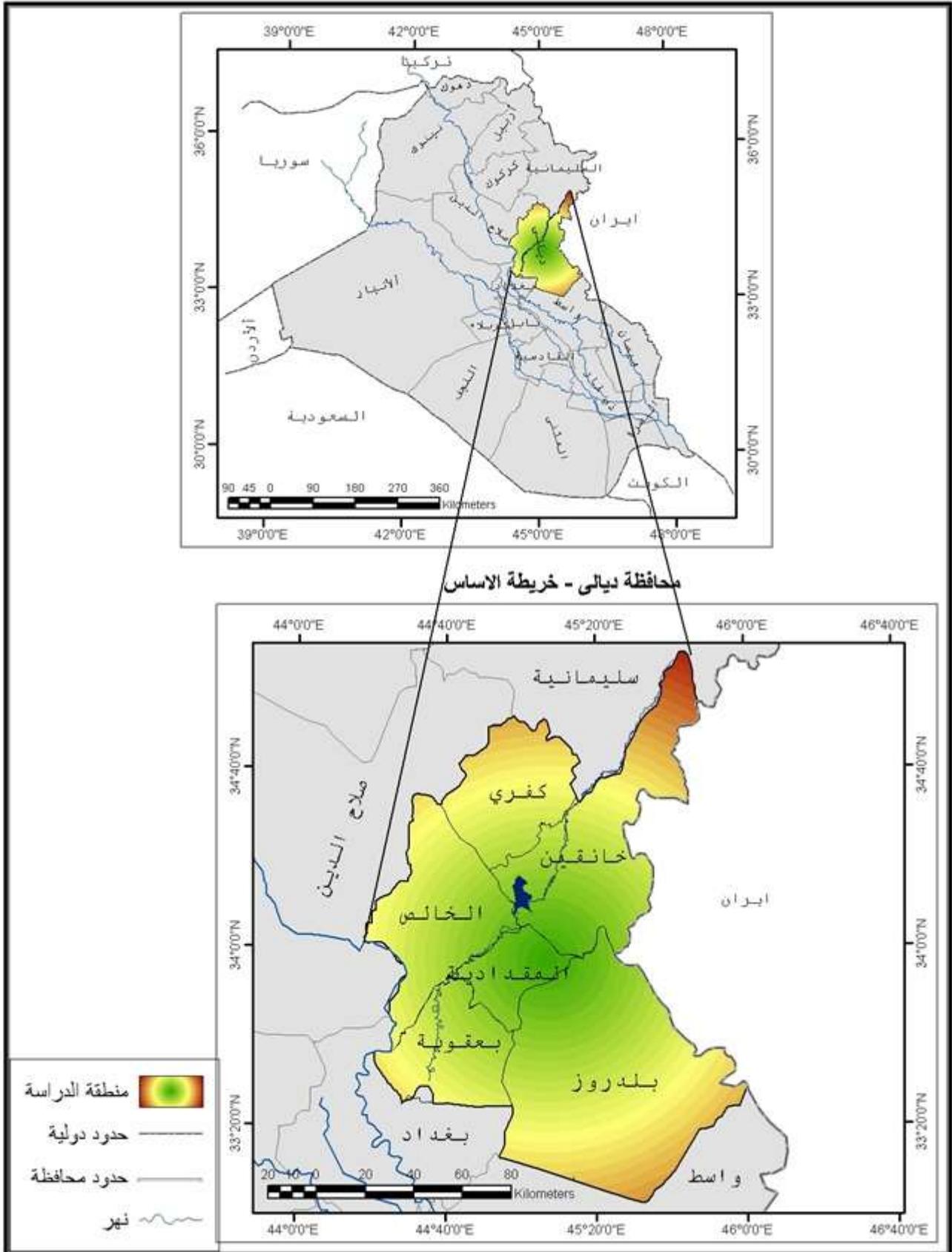
ديالى لعام 1997

ت	الوحدات الادارية	عدد السكان الكلي	عدد الاناث	النسبة المئوية *	عدد الذكور	النسبة المئوية *	نسبة السكان من المحافظة
1	قضاء بعقوبة	457619	229227	50.1	228392	49.9	40.4
2	قضاء المقدادية	180526	90511	50.1	90015	49.9	15.9
3	قضاء الخالص	230977	116171	50.3	114806	49.7	20.3
4	قضاء خانقين	130877	66178	50.6	64699	49.4	11.5
5	قضاء بلدروز	98543	49531	50.3	49012	49.7	8.7
6	قضاء كفري	36681	18730	51.1	17951	48.9	3.2
7	المحافظة	1135223	570348	50.2	564875	49.8	100

المصدر : الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997، جدول (22) ، بيانات منشورة .

*نسبة الاناث والذكور للقضاء من المجموع الكلي للسكان .

خريطة (١) موقع محافظة ديالى من العراق



2- الحدود الزمانية ، وتتمثل بالمعلومات الاحصائية للتعدادات السكانية للمدة (1987- 1997) فضلاً عن المعلومات التي تم استقصاءها عن طريق عينة البحث لدراسة الحالة الزوجية (الزواج ، الطلاق) لعام 2012 . كما ان حدود المحافظة نتيجة للظروف السياسية التي مرت على العراق طرأت عليها تغيرات مهمة الحقت بها مناطق كانت تقع خارج حدودها الادارية سابقاً كما هو الحال في ضم قضاء المدائن بكامل وحداته الادارية عام 1987 بمحافظة ديالى بعد فك ارتباطه من محافظة بغداد بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (363) في 1987/7/27⁽¹⁾.

كما الحقت ناحية الراشدية بكامل حدودها الادارية بقضاء الخالص في عام 1987 بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (463) في (1987/7/27)⁽²⁾ . ثم أعيد ربط قضاء المدائن وناحية الراشدية بمحافظة بغداد بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (173) في 1991/6/9⁽³⁾.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان هناك تغيرات في بعض المراتب الادارية لبعض الوحدات الادارية للمحافظة كما هو الحال في رفع درجة ناحية بلدروز الى قضاء وجعل قضاء مندلي بمرتبة ناحية عام 1987 وذلك بسبب الاوضاع التي سادت العراق ومنها محافظة ديالى بوصفها منطقة حدودية مع ايران ومن ثم اثرت الظروف الحربية كثيراً على قضاء مندلي وهجر سكانها الامر الذي ادى الى استقرار العدد الاكبر من سكانها في بلدروز في المناطق المسماة دور مندلي وفي ناحية كنعان التابعة لقضاء بعقوبة ومن ثم اثرت تلك الحالة على تغير مرتبة قضاء مندلي وتحويل تلك المرتبة الى بلدروز .

وكذلك الحال بالنسبة الى ناحية بهرز⁽⁴⁾ التي عدت سابقاً محله من المحلات السكنية في مركز قضاء بعقوبة تم تحويلها بعد ذلك الى ناحية تابعة لقضاء بعقوبة .

(1) - الدليل الإداري للجمهورية العراقية ط 1، ج 1، مطبعة الدار العربية، بغداد، 1990، ص 374.

(2) - جريدة الوقائع العراقية، العدد 3132 في 1987/8/10، ص 499.

(3) - جريدة الوقائع العراقية، العدد 3373 في 1991/9/ 30، ص 275.

(4) - اعيدت ناحية بهرز بموجب الامر الديواني المرقم (13321) في 1994/6/6 .

رابعاً- الهدف من الدراسة ومبرراتها :

تكمن مبررات الدراسة بعدم وجود دراسة او دراسات اكاديمية سابقة لمحافظة ديالى تبحث في الحالة الزوجية (الزواج ، الطلاق) وتباينها المكاني على مستوى منطقة الدراسة وحسب علم الباحث وبالنظر لاهمية مثل هذه الدراسات واثرها في بناء المجتمع والاسرة تعد اللبنة الاساسية في بناء المجتمع لذا تم البحث في هذا المجال .

اما الهدف من الدراسة فإنه يكمن في اثبات فرضياتها وحل مشكلاتها ، فضلاً عن تحقيق جملة من الاهداف الفرعية التي من ابرزها :

1-التبصر في ظاهرتي الزواج والطلاق واثرها في بناء المجتمع الصحيح فضلاً عن دورها في المتغيرات السكانية الاخرى مثل الولادات واثرها في تغير معدلات النمو السكاني في منطقة الدراسة .

2-تحليل التباين المكاني للحالة الزوجية (الزواج ، الطلاق) على مستوى الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة .

3-البحث في الحالة الزوجية وبنائها على اساس الريف والحضر ، وعلى اساس التراكيب السكانية النوعية والعمرية واثرها في البناء الصحيح للمجتمع في منطقة الدراسة والعكس صحيح .

4-رسم الصورة الحقيقية للحالة الزوجية في المحافظة وتباينها للمدة من 1987 - 1997 وحتى المدة 2012 في منطقة الدراسة .

خامساً - حجم العينة :

ان سعة مساحة منطقة الدراسة مع زيادة معدلات النمو السكاني ومن ثم زيادة اعداد سكان المحافظة جعل من المسح الشامل لمفردات الدراسة امراً في غاية الصعوبة في ضوء المدة الزمنية المحددة للبحث ، والصعوبات والمشاكل التي تقف حائلاً امام الحصول على تلك البيانات الخاصة بموضوع البحث ، لذا فقد تم استخدام اسلوب العينة لاستكمال البيانات غير المتاحة للبحث ، لذا وزع الباحث (56) انموذجاً من استمارة البحث المرفقه في الملحق (1) من الرسالة ، بطريقة

العينة العشوائية واعتمد على اجوبة السؤال رقم (13) من استمارة البحث المتعلقة بدرجة الرضا او القناعة . واتباع هذا الاسلوب قد وفر قاعدة علمية لاعادة صياغة بعض الاسئلة ، كما مكننا من تطبيق المعايير الاحصائية لغرض تحديد الحجم الامثل لعينة البحث ، وتلك هي الغاية الاساسية للباحث في هذا المجال ، اذ انتظمت اجابات السؤال رقم (13) ومن ثم استخراج الوسط الحسابي ثم حساب الانحراف المعياري ، ومن ثم احتساب حجم العينة بمستوى ثقة (95%) وبدرجة خطأ (5%) وكما في المعادلة التالية⁽¹⁾.

$$NO = \left[\frac{Zb}{D} \right]^2$$

إذا أن NO = عدد الاستمارات .

Z = قيمة Z المقابلة لمستوى الثقة .

B = الانحراف المعياري .

D = نسبة الخطأ المسموح به وبحسب عن طريق (ضرب الوسط الحسابي لنسبة

الخطأ المسموح به) وباستخدام المعادلة تصحيح الصيغة كالآتي

$$621 = \left[\frac{1.65 \times 3.18}{0.05 \times 5} \right]^2$$

سادساً - منهجية الدراسة وتطبيقها :

بالنظر لعدم وجود دراسة سابقة لهذه الظاهرة على مستوى منطقة الدراسة ، لذا لم تعتمد الدراسة على الوصف الجغرافي الصرف عن طريق الادب الجغرافي فحسب

¹- المصدر : حسين كريم حمد الساعدي ، (التحليل الجغرافي للحالة الزوجية في محافظة واسط) ، رسالة ماجستير (غم) ، كلية الاداب ، جامعة القادسية ، 2005 ، ص 10 .

ينظر

عبد المجيد حمزة ناصر ، عصرية المرزوك ، العينات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بيت الحكمة ، جامعة الموصل ، 1989 ، ص 86 .

تم اضافة استمارات عدد (19) للوحدات الادارية التي قل عدد استماراتها في حالة التوزيع عليها عن (10) استمارات فأصبح مجموع حجم العينة مكون من 640 استمارة .

انما تضمنت في جوهرها التحليل الكمي والتفسير العلمي والاستنتاج المنطقي للكشف عن العلاقة المكانية والتباين المكاني للحالة قيد البحث ، وصولاً الى ادراك الاسباب الكامنة وراء هذا التباين والنتائج المترتبة عليها وانعكاساتها الحالية والمستقبلية على مجتمع منطقة الدراسة فضلاً على استخدام الجداول والاشكال البيانية والخرائط والبرامج الاحصائية لنظم المعلومات الجغرافية وبعض الاساليب الاحصائية المتمثلة بالقيم الرقمية للظواهر المختلفة كالدرجات المعيارية* والاوساط المرجحة** بغية الوصول الى الاهداف المحدد للموضوع .

اما عن تطبيق البحث فقد نظمت مادة الدراسة بمقدمة واربعة فصول ومجموعة من النتائج والتوصيات ، اذ خصص الفصل الاول منها للبحث في الاطار النظري للبحث والتعريف بأهم المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بالحالة الزوجية (الزواج والطلاق) ومن خلال مبحثين يتناول المبحث الاول منها مشكلة البحث وفرضياته وحدوده واهدافه ومنهجية الدراسة وتنظيمها وصولاً الى حجم العينة واخيراً الدراسات

* - الدرجة المعيارية ، وهي مقياس لتحديد الموقع النسبي لكل قيمة في التوزيع والذي تعود إليه تلافياً للصعوبات التي تنشأ من استعمال الأرقام المطلقة وما قد تنطوي عليه من تشتت في القيم . إن الأخذ بالدرجات المعيارية يعطي قيمة حقيقية لتوزيع حقيقة الظاهرة المعينة ، يعني أهمية الدرجات المعيارية في إظهار هذه المستويات التي تأخذ الدقة الإحصائية الجغرافية بتأثير تدخل العوامل الطبيعية والبشرية .

إذ تم استخراج الدرجة المعيارية على وفق المعادلة : $d = \frac{S - C}{E}$ ، إذ إن $d =$ الدرجة المعيارية، $S =$ إي قيمة من قيم المتغير ، $S =$ الوسط الحسابي لقيم المتغير ، $E =$ الانحراف المعياري

- تم اعتماد تحديد الفئات إذ إن تقليص البيانات أو القيم في أجزاء محدودة (فئات) يسهل التعامل معها وتحديد البيانات والاختلافات في الظاهرة المدروسة ومن ثم سهولة تمثيلها على الخريطة بما يحقق المقارنة البصرية الواضحة . لقد أوجد الاحصائيون طريقة مقبولة علمياً وتسهل لهم اختبار عدد الفئات والطريقة تتطلب إن يزيد عدد الفئات عن خمسة إضعاف لو غار يتم عدد القيم والذي افترضه Brooks سنة 1953 . ينظر :

- عبد الرزاق البطيحي، الاستخدام الأمثل لتقنيات التصنيف في الدراسات الجغرافية، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1989، ص42

- تم اختيار أربعة فئات اخذين بنظر الاعتبار إن هذا الاختيار لا يسمح ببقاء عدد الفئات خالياً من التكرارات أو اختفاء بعض تفاصيل البيانات .

$$1 \times 3 + 2 \times 2 + 3 \times 1$$

$$\frac{\quad}{\text{مج ك}} = \text{الوسط المرجح}$$

إذ يمثل :

ك1= البديل ذو التأثير القليل .

ك2= البديل ذو التأثير المتوسط .

ك3= البديل ذو التأثير الفعال .

المصدر : حسن محمد حسن ، الطلاق في اقليم كردستان العراق ، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي العالمي الاول ، كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل للمدة (22-23-11 / 2012) ، ص 22 .

السابقة . اما المبحث الثاني فقد خصص للمبحث في اهم المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بالحالة الزوجية (الزواج والطلاق) ومنها مفهوم الحالة المدنية ، مفهوم الزواج ، الزواج المبكر ، العلاقة العاطفية ، الشريك المثالي ، زواج الصدق ، زواج الميراث ، زواج الدية ، زواج الخطف ، زواج التبني، مفهوم الطلاق ، الطلاق النفسي ، اقسام الطلاق . في حين خصص الفصل الثاني للمبحث في الخصائص السكانية لسكان محافظة ديالى للمد 1987-1997-2011 ومن خلال مبحثين تناول الاول منها الخصائص السكانية في محافظة ديالى ، في حين اكد المبحث الثاني على الخصائص التركيبية لسكان محافظة ديالى . اما الفصل الثالث فقد تناول البحث بتحليل مفهوم الحالة الزوجية واهميتها ومصادر بياناتها وتباينها المكاني والعوامل المؤثرة فيه في منطقة الدراسة من خلال ثلاثة مباحث خصص الاول منها في البحث عن مفهوم الحالة الزوجية واهميتها ومصادر بياناتها واقسامها في حين خاض المبحث الثاني في غمار تحليل التباين المكاني للحالة الزوجية في منطقة الدراسة . اما المبحث الثالث فقد خصص للمبحث في العوامل المؤثرة في الحالة الزوجية . اما الفصل الرابع فقد بحث في تحليل مفهوم ظاهرة الطلاق وانواعها واسبابها وتباينها المكاني في منطقة الدراسة من خلال ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول منها مفهوم الطلاق وانواعها في حين هدف المبحث الثاني الى البحث في التوزيعات الجغرافية لظاهرة الطلاق على عدة مستويات منها على مستوى المحافظة وعلى مستوى الوحدات الادارية وعلى مستوى البيئة وعلى مستوى الفئات العمرية في منطقة الدراسة في حين تناول المبحث الثالث تحليل الاسباب التي تكمن وراء ظاهرة الطلاق في منطقة الدراسة .

سابعاً : الدراسات السابقة :

بالنظر للأهمية التي تمتاز بها الظواهر السكانية ومنها الحالة الزوجية التي تعد سنة طيبة للبشر اعتاد عليها الانسان منذ ان وجد على وجه المعمورة بصرف النظر عن مجتمعاته ومستوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبها نظم الزواج

في مختلف العصور عند الشعوب المختلفة وفق قوانين سماوية او وضعية لما لها من اهمية كبرى بوصفها تلق الضوء على شتى الجوانب السكانية المهمة والمتعلقة بنموهم وأوضاعهم الاجتماعية لذا حظيت دراستها بالاهتمام الكبير والواضح من قبل الباحثين وفي مختلف الاختصاصات ذات العلاقة فضلاً عن جغرافية السكان كما هو الحال في علم الاجتماع وكذلك الجغرافية الاجتماعية بما تقدمه من دراسات وابحاث تتناول موضوع الحالة الزوجية للسكان بالبحث والتحليل وعلى مستوى القطر والمحافظات العراقية الاخرى كما يعدّ عرض الدراسات السابقة من الأمور المهمة لتعزير أي دراسة علمية ، إذ أنها تعطي فكرة عن مشكلة البحث وطبيعة الدراسة ، و تساعد على التعرف باهمية تلك الدراسات والمحاوّر التي تناولها وطريقة معالجتها والسلبيات الناتجة عنها والعمل على تجاوز تلك السلبيات وتشخيص الايجابيات والعمل على تميتها وتطويرها خدمة للصالح العام عن طريق تقسيمها الى دراسات وطنية واخرى عربية وثالثة عالمية :-

اولا- دراسات على مستوى العالم (الدراسات الاجنبية) :

1- دراسة البروفيسور البريطاني ميكريكر Macgreger بعنوان (الطلاق في انكلترا)⁽¹⁾ ، تناول الباحث فيها عدة مواضيع تتعلق بظواهر تفكك الاسرة في المجتمع البريطاني ، وتوصل عن طريق هذه الدراسة الى ان التفكك العائلي يأخذ عدة اشكال منها : عدم استقرار الاسرة بسبب عوامل التحضر والتصنيع والانتقال الجغرافي للسكان والتناقض بين ايدولوجية الاجيال خصوصاً بين جيل الاباء وجيل الابناء ، فضلاً عن الصراعات الاجتماعية التي تحدث بين الازواج والزوجات نتيجة تواجد عدة عوامل نفسية واجتماعية وحضارية .

¹ - استاذ علم اجتماع العائلة في جامعة لندن .

Macgreger, Divorce in England , (London , 1958) .

1-دراسة البروفيسور لازلو Laszlo بعنوان (خصائص وميزات العائلة الهنكارية المعاصرة) (1) :

تعنى هذه الدراسة بمشكلات العائلة الحديثة التي صاحبت عمليات التصنيع والتحضر والتنمية الاقتصادية التي مرت بها جمهورية هنكارية الشعبية ، وتمثلت المشكلات بالتحديات والعراقيل التي جابهت العائلة الهنكارية بعد التحولات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على البلاد ، ومن اهم تلك التحديات عدم الاستقرار والتحول الى شكل غير مألوف من ذى قبل خصوصاً مايتعلق بمشكلة ضعف العلاقات الاجتماعية بين اعضاء العائلة الاصلية او بين العائلة الاصلية واقاربها وتفكك العلاقات الاسرية بين الاجيال وتغيير وظائف العائلة واهتمام الدولة المتزايد بمقابلة متطلبات الاسرة خصوصاً المتطلبات الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية والحضارية ، (2) .

ثانياً - دراسات على مستوى الوطن العربي (الدراسات العربية) :

1. دراسة الباحثة فاطمة مبارك الشعباني الموسومة ب: (العوامل الاجتماعية و الثقافية لتأخر سن الزواج في المجتمع الحضري) دراسة ميدانية في مدينة جدة(3).

لقد حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على تأخر سن زواج الفتيات في مدينة جدة، باعتبار أنهن وصلن لمستوى تعليمي متوسط أو مرتفع، مما أدى إلى مرحلة من النضج الفكري لديهن، فضلاً عن خروجهن لميدان العمل، و من ثم وضع اعتبارات و معايير و قواعد و طرق جديدة عند اختيار الزوج المناسب و من ثم أدى إلى تأخرهن عن الزواج. و كانت الدراسة تهدف إلى:-

1 - استاذ علم اجتماع العائلة في اكااديمية العلوم الهنكارية في بودابست .

2 - Laszlo, Cseh-Szombathy, The main characteristics of the contemporary Hungarian Family , an article in Hungarian Society and Marxist Sociology in the Nineteen Seventeen , edited by Tibor Huszark. Kulesar Szalai , Corvina Press , Budapest , 1978 .

3- فاطمة مبارك الشعباني. العوامل الاجتماعية و الثقافية لتأخر سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري. دراسة ميدانية في مدينة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير في كلية الآداب - قسم الاجتماع - 1417 هـ - 1997.

1. التعرف على حجم ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الفتيات في مدينة جدة.
2. التعرف على أهم الخصائص الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للفتيات اللاتي تأخر سن زواجهن.
3. التعرف على أهم العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية ومنها :
 - أ- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المتعلقة بالبنات .
 - ب-العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية متعلقة بأسر البنات غير المتزوجات .

2-دراسة الباحث موسى أبو حوسة بعنوان: (تأخر سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الاردنية و علاقته ببعض الخصائص الاجتماعية)⁽¹⁾.

- لقد هدف الباحث في دراسته إلى الكشف عن الظروف و الأوضاع الاجتماعية التي تتدخل في تأخر سن الزواج في الأردن و ذلك بعد أن أصبحت ظاهرة عامة و لاسيما في البيئات الحضرية, فقد افترض الباحث إن للمستويات الاقتصادية المتدنية لبعض الفئات الاجتماعية في المجتمع الأردني و متابعة التحصيل العلمي و المدة الطويلة نسبيا التي يقضيها الشاب في البحث عن الفتاة المناسبة و المؤهلة اقتصاديا وراء تأخر سن الزواج للشباب الذكور والإناث , ومن اهم النتائج التي توصل اليها :
1. أن ظاهرة تأخر سن الزواج هي نتاج مجموعة قوى و عوامل قائمة في المجتمع الذي يعيش فيه الشباب موضوع الدراسة و لا سيما في المجتمع الحضري و في مقدمة هذه العوامل, ضعف المستويات الاقتصادية .
 2. رغبة الشباب من كلا الجنسين في مواصلة التحصيل العلمي لاعتبارات أهمها الرغبة في الحصول على دخل مناسب و تأمين أكبر قدر من التعاون و التفاهم .

¹ موسى أبو حوسة, تأخر سن الزواج لدى العاملين الغير المتزوجين في الجامعة و علاقته ببعض الخصائص الاجتماعية, رسالة ماجستير منشورة في مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات, المجلد التاسع, العدد السادس, الأردن, 1994.

ثالثاً - دراسات عراقية :

1-دراسة للباحثة عبير ضيدان ابراهيم بعنوان (التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الاعظمية للمدة من 1987 - 2000) (1) .

على اساس طبيعة المشكلة المعروضة للبحث فان غرض هذه الدراسة هو البحث في التباين الحاصل في حالات الزواج المتعدد والطلاق لسكان القضاء ودراسة الاسباب والدوافع المؤدية من خلال :

1. يعد قضاء الاعظمية من الاقضية المهمة في محافظة بغداد اذ يمكن ايجاد تباينات واختلافات لظاهرتي الزواج والطلاق فيها .
2. قلة الدراسات السكانية التي تناولت دراسة القضاء بشيء من الدقة والوضوح .
3. بوصف الباحثة من سكنة القضاء مما اسهم في تحقيق النزول الى الميدان لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي ، فضلا عن الاساليب الاحصائية ، ومنها توصلت الدراسة الى الاتي :

- 1-بلغت نسبة هذا النوع من الزواج (12.7%) من المجموع الكلي للمتزوجين باكثر من واحدة في محافظة بغداد وترتفع نسبتها في الريف بالمقارنة مع حضر المحافظة .
- 2-توصلت الدراسة الى تباين نسب المتزوجين باكثر من واحدة في منطقة الدراسة على اساس نواحي القضاء .
- 3-ارتفاع نسب حالات الطلاق في مركز القضاء ، اذ احتلت المرتبة الاولى بنسبة بلغت (46.7%) من المجموع الكلي للمطلقين ، في حين جاءت ناحية الفحامة بالمركز الثاني بنسبة بلغت (46%) ، اما ناحية الراشدية فقد حلت بالمرتبة الاخيرة بنسبة بلغت (7.3%) من المجموع الكلي لحالات الطلاق في القضاء.

¹ - دراسة عبير ضيدان ابراهيم , التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الاعظمية للمدة من 1987 - 2000 , دراسة في جغرافية السكان , رسالة ماجستير (غير منشورة) , قسم الجغرافية , كلية التربية ابن الرشد , جامعة بغداد , 2001 .

4-دراسة حسين كريم حمد الساعدي بعنوان (التحليل الجغرافي للحالة الزوجية في محافظة واسط) (1) .

هدفت هذه الدراسة الى تحليل التباين المكاني للحالة الزوجية بأقسامها الاربعة لسكان منطقة الدراسة وفق منهج جغرافية السكان ، والذي يعني بتحليل الاختلافات المكانية للظاهرة المدروسة ، وعلى مستوى الوحدات الادارية حتى يمكن توظيف مثل هذه الدراسة في المجالات التطبيقية .

وتوصلت هذه الدراسة الى :

أ- كشفت الدراسة على ان نسبة السكان المتزوجين في الحضر تقع في الفئة العمرية (30-39) سنة وكانت نسبتهم تصل الى (52.0%) من المجموع الكلي للمتزوجين في منطقة الدراسة ، في حين ان المتزوجين من سكان الريف تقع في الفئة العمرية (20 - 29) سنة وبلغت نسبتهم (38.1%) ، وهذا يعود الى طبيعة العادات والتقاليد التي يتميز بها سكان الحضر والريف ، اذ ان الزواج المبكر سمة من سمات سكان الريف لغرض انجاب اكبر عدد ممكن من الاولاد للعمل في الزراعة.

ب- اتضح من خلال الدراسة ان هناك ارتفاعاً تدريجياً في نسبة المطلقين خلال سنوات الدراسة وعلى التوالي (0.3% و 0.3% و 2.4%) للاعوام 1987-1997-2004 . وأشارت الدراسة الى نسبة المطلقين ترتفع في الفئة العمرية (20 - 29) سنة وفئة (30 - 39) سنة وبلغت نسبتها على التوالي (45.3% و 40.6%) .

¹ - دراسة حسين كريم حمد الساعدي ، التحليل الجغرافي للحالة الزوجية في محافظة واسط ، للمدة من 1987 - 2004 ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة القادسية ، 2005 .

5-دراسة للباحث مجيد علي شناوه الموسوي بعنوان (التباين المكاني لحالات الطلاق المسجلة في محافظة ذي قار للمدة من 2004- 2011) (1) .

يهدف البحث إلى التعرف على الخصائص الكمية لسكان المحافظة ثم دراسة التوزيع التباين المكاني لحالات الطلاق في محافظة ذي قار ضمن الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة ومنها توصلت الدراسة الى :

1- إن الطلاق ظاهرة سلبية ومرفوضة في جميع المجتمعات والديانات خاصة الدين الإسلامي الذي يعدها ابغض الحلال عند الله ، بوصفها ظاهرة تمثل تهديداً خطيراً للأسرة أولاً وللمجتمع ثانياً ، بوصفها تنعكس على آثار ديموغرافية تتمثل في توقف الإنجاب الأمر الذي ينعكس على توقف الحجم السكاني .

2- وجدت الدراسة تفوق الوحدات الإدارية بالأخص مراكز أقضية (الناصرية ، الشطرة ، الرفاعي ، سوق الشيوخ) في الحجم السكاني للعامين 2007 و2011 ، في حين كانت الوحدات الإدارية المتمثلة بنواحي (الحمار ، الفهود ، الطار) الأقل حجماً سكانياً وللعامين ذاتهما .

ثالثاً- دراسات على مستوى محافظة ديالى :

1-دراسة للباحث حسن محمد حسن بعنوان (الطلاق في اقليم كردستان العراق) (2) .

انطلقت افاق هذه الدراسة من مبدأ فاعلية مشكلة الطلاق والبحث والتحليل في ابعادها الحاضرة والمستقبلية ، وبوصف الدراسات التي كتبت عن هذا الموضوع المهم قليلة جداً على مستوى الاقليم ، وبدأ البعض منها تحت عناوين اخرى كما هو الحال في دراسة الباحث عن هذه الظاهرة في منطقة خانقين ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الظاهرة الاجتماعية . وتحليل اسبابها والوقوف عند اهم الطرق الممكنة التي عن طريقها تتخذ جملة من التدابير للتقليل من حجمها اولاً

¹ - مجيد علي شناوه الموسوي ، التباين المكاني لحالات الطلاق المسجلة في محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير ، (غ، م) ، قسم الجغرافية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، 2012 .

² - دراسة حسن محمد حسن ، الطلاق في اقليم كردستان العراق ، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي العالمي الاول، كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل للمدة (22-23 - 11 / 2012) .

، والوقوف عند الاسباب التي تدفع الزوجين للوصول الى شاطئ الطلاق والتخلص من مرحلة التعاسة ثانياً ، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج:

أ- اتضح من خلال البحث بان العوامل الاجتماعية لها الدور في ظاهرة الطلاق، ولكن تأثيرها يتباين من خلال فقرات هذا المجال ومنها تبين ان للعيش مع الاسرة وتباين المستوى الاجتماعي اثر كبير في ظاهرة الطلاق .

ب- اتضح من خلال البحث بان المجال الديموغرافي يؤثر في الطلاق من خلال فقرة استخدام العنف ضد الزوجة من قبل اسرة الزوج ، وفقرة صغر عمر الحياة الزوجية في حين لم تؤثر بقية الفقرات تأثيراً لأكبير ولامتوسط في الظاهرة .

ت- اتضح من خلال البحث ايضاً بان للمجال الاقتصادي اثراً كبيراً لظاهرة الطلاق في جميع فقراته ، عدا فقرة منع الزوجة من العمل ، وقد تباينت تاثيرات الفقرات المؤثرة ما بين مؤثر جداً ومتوسط التأثير .

بعد ان تم استعراض الدراسات السابقة الاجنبية منها والعربية والعراقية ، وبعد ان بينا مناهجها وطرق بحثها للموضوع قيد البحث اتضح ان لهذا الموضوع من الاهمية الكبيرة في مجال الدراسات السكانية بوصفها تلقي الضوء على البعض من الجوانب المتعلقة بنمو السكان واوزاعهم الاجتماعية وبما ان الانسان هو مادة الحياة وان البحث في تلك المادة وتحليلها لها الاثر الكبير في معرفة تلك المادة وطريقة التعامل معها وعلى هذا الاساس وجد الباحث ان المكتبة العربية ومنها العراقية تخلو من مثل هكذا دراسة على مستوى محافظة ديالى وباعتبار الباحث من اهالي المحافظة فقد عني بتحليل هذه الظاهرة السكانية في المحافظة ، ليضيف في ذلك مصدراً من المصادر المهمة للمكتبة العراقية منها ومكتبة محافظة ديالى ويضع هذه الامكانية تحت ايدي الباحثين والمطلعين في شؤون المحافظة وهنا وفي هذا المجال لا بد من القول بان قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالذات لاتنفي ولا تنكر جهود باحثين بذلوا الغالي والرخيص من اجل محافظتهم ومنهم الاستاذ الدكتور حسن محمد حسن والذي اشار في بحثه بعنوان الطلاق في اقليم كردستان العراق ، منطقة

الدراسة في قضاء خانقين الى جانب مهم من الحالة الزوجية الا وهو الطلاق والذي تبين من خلال بحثه المنشور في مجلة جامعة بابل العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ان الطلاق افة تحل في بعض الاسر فتقطع صلة الرحم بين الام والابناء وبين الاب والاطفال وفيها تبين ان الطلاق ينتشر في ثنايا المجتمع الكردي اكثر من المجتمعات الاخرى ، على هذا الاساس تم اختيار الباحث لمشكلة بحثه هذا راجياً ان يكون البداية للبحث في مجالات اخرى متعلقة بهذه الظاهرة .

المبحث الثاني / التعريف بأهم المفاهيم والمصطلحات في الحالة الزوجية .

اولاً - الحالة المدنية :

هي الحالة الزوجية التي تشمل السكان العازبين ، والسكان المتزوجين ، والسكان المطلقين ، والسكان المترملين . وتتأثر هذه الفئات بالبنية السكانية حسب العمر والجنس وبالاحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، لذا فهي ليست ثابتة بل في حالة تغير دائم . وتصنف الحالة المدنية على نحو مما يأتي :

1-السكان العازبون : اي السكان الذين لم يسبق لهم الزواج ، ويشكلون اعلى نسبة في فئات السكان ، وتتركز غالبية هذه الفئة في الاعمار الدنيا وتراجع مع التقدم في العمر ، وتزداد نسبة العازبين الذكور على الاناث في الاعمار الدنيا لتأخر سن الزواج عند الذكور عن الاناث (1) .

2-السكان المتزوجون : هم احد فئات السكان من الذكور والاناث في الحالة الزوجية وتشمل الاشخاص فوق الحد الادنى لعمر الزواج الذي تقرره القوانين والانظمه والتقاليد والاعراف سواء كانت اجتماعية او دينية او قومية والزواج لغة:- الاقتران و الارتباط , أي اقتران أحد الشئيين بالآخر و ازدواجهما ليصبحا زوجا بعد أن

1- عبدالله عطوي ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2001 ، ص 23 .

كانا منفردين, (ويقال زوج الشيء إذ اقترن به): لقوله تعالى:- ((وإذا النفوس زوجت))⁽¹⁾. أي قرن كل قرينة بقرينة .

3- السكان المطلقون : الطلاق احد الظواهر الاجتماعية التي تؤثر سلباً في خصوبة السكان ، وتوقف الحياة الزوجية . وفيما يؤدي الطلاق في الاعم الاغلب الى خفض معدل المواليد في المجتمعات الغربية ، فتنظيم الاسرة وتحديد النسل هو عند المرأة الاوربية ضمان جزئي ضد الطلاق ، لكن هذا الضمان عند المرأة غير المستقرة اقتصادياً في البلدان النامية انما هو زيادة النسل ، إذ وجد ان احتمالات الطلاق تقل مع زيادة حجم الاسرة، وبهذا فان مركز المرأة يتناسب تناسباً عكسياً مع معدل المواليد ⁽²⁾ .

4- السكان المترملون : الترميل هو فقدان احد الزوجين لشريكه بالوفاة ، وهو ظاهرة اجتماعية ترتبط بمعدلات الوفيات واختلافها في كلا الجنسين وفي الفئات العمرية المتباينة وعلى ضوء نتائج الدراسات السكانية وجد ان معدل ترميل الاناث اكثر من الذكور والسبب في ذلك يعود الى ان الرجل عندما يتزوج يكون سنه اكبر من سن الزوجة عادة ⁽³⁾ .

ثانياً - الأسرة :

يقول دينكن ميشل: إنه ليس لاصطلاح الأسرة تعريف و معنى واضح يتفق عليه علماء الاجتماع، و على الرغم من أن الأسرة هي من الوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي. و مفهوم الأسرة اجتماعياً عبر عنها كل من بارك (Park) و برجس (Burgess) في كتابهما العائلة (Family):- وفيها تم تعريف الاسرة (بأنها مجموعة من الأشخاص يرتبطون برباط الزواج أو الدم أو التبني و

¹ - القرآن الكريم ، سورة التكوير ، الآية 7.

² - مصطفى ابراهيم ، وآخرون ، المعجم الوسيط ، ج1، مطبعة مصر ، القاهرة ، 1985 ، ص 213 .

³ - عبد علي الخفاف ، عبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، 1986 ، ص

يعيشون معا معيشة واحدة و يتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوارهم بوصفهم زوج وزوجة أو أما و أبا تربطهم أهداف و مصالح مشتركة) (1) .

ثالثاً- **الوظيفة العاطفية (Affectional Function)** : و نعني بها التفاعل العميق بين الزوجين و بين الآباء و الأبناء في منزل مستقل مما يخلق وحدة أولية تكون المصدر الرئيسي للإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة و أصبحت هذه الوظيفة الملامح المميزة للأسرة الحضرية الحديثة بعكس ما كانت عليه سابقا يتم التفاعل بين حلقة كبيرة من الأقارب الذين يعيشون متجاورين .

رابعاً - **الشريك المثالي "Ideal Mate"** : ان أهمية هذه الفكرة في عملية الاختيار. قد وجدت إن الشباب من الذكور يركزون على الشكل و المظهر و الجمال في فتاة أحلامهم أكثر من تركيزهم على الصفات الأخرى, في حين وجد إن تركيز الفتاة يكون على شخصية فتى الأحلام و ثقافته و مركزه الاجتماعي و على التماثل الديني و العرقي أكثر من تركيزها على الصفات الشكلية، و قد وجدت أن فكرة الشريك المثالي عند الشباب ((خاصة الخيالي الطبع)) قد تؤدي إلى تأخر سن الزواج و حتى في بعض الأحيان إن الإحجام عنه .

خامساً - تعدد الأزواج :

وهو زواج امرأة واحدة برجلين او اكثر ,وهو نوع نادر من أنواع الزواج ويسود في بعض المناطق القليلة في العالم , وفي ظروف اجتماعية محددة وغالبا ما يرتبط بوجود ظاهرة واد البنات female infanticide,ويكون سائدا بين الاخوة ,اي يتزوجون اثنان او ثلاثة من الاخوة بزوجة واحدة كما هو الحال في قبائل التودا (2) Todas، وهناك انواع اخرى من الزواج كما في :

1- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص 62 .
2- مليحة عوني القصير، صديق عبد المنعم ، علم اجتماع العائلة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1984، ص25.

- 1- **زواج الدية** : ويسمى زواج الفصل وفي هذا النوع من الزواج تقدم المرأة جزءاً من التعويض في الفصول العشائرية فقد تتفق بموجبة عشيرتان على صلح بينهما يتضمن تقديم عدد النساء كجزء من التعويض (1).
- 2- **زواج الشغار**: وهو ما يسمى في العراق (زواج الكصة بكصة) ويقصد به ان يتفق رجلان على ان يتزوج كل منهما اخت الاخر بلا مهر , ويعد من اهم النظم الاجتماعية التي يستمدّها المجتمع للتحقق من الاثر الاقتصادي والتكاليف الباهظة للزواج . لكن من سلبياته عند افتراق احد الزوجين ان يفترق الزوجان الاخران (2).
- 3- **زواج الاسر**: احد انواع الزواج التي كانت منتشرة في عصر ما قبل الاسلام . ويتم عن طريق نكاح الرجل بأحدى الاسيرات , كما كانت مكة مركزا لبيع السبايا في المجتمع العربي قبل الاسلام (3).
- 4- **زواج الميراث**: وهو احد تقاليد الزواج التي كانت تنتشر بين القبائل العبرية شمال الجزيرة العربية , وهو ان يقوم الرجل بالزواج من امرأة احد اقربائه التي ورثت ما تركه زوجها السابق , وهو ان شاء تزوجها او زوجها احد اخر واخذ صداقها (4).
- 5- **زواج التبني**: هو عقد مكتوب بين اهل المتبني وبين اهل الرجل المتقدم للزواج من ابنة الرجل المتبني , على ان يتم الزواج بالرضا ودون الإكراه ويترتب على ذلك شرعا ان يكون الرجل المتبني ولي امر الفتاة وترثه بعد وفاته وهو له الحق في تزويجها وبناء الأسرة مع الرجل المتقدم اليها (5) المتبني ولي امر الفتاة وترثه بعد وفاته وهو له الحق في تزويجها وبناء الأسرة مع الرجل المتقدم اليها .
- 6- **زواج الخطف** : وهو احد نظم الزواج المنتشرة في عصر ما قبل الإسلام , فضلاً عن انتشاره وبالتحديد في المجتمع الهندي في طبقة المحاربين إذ يتم الزواج بالقوة

¹ - عادل احمد سرقيس ، الزواج وتطور مجتمع البحرين ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1989 ، ص 127 .

² - سامية حسن الساعاتي ، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 ، ص 28 .

³ - عادل احمد سرقيس ، ، المصدر سابق ، ص 132 .

⁴ - عبد علي سلمان ، المجتمع الريفي في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980 ، ص 80 .

⁵ - عبد علي سلمان ، المصدر نفسه ، ص 80 .

والاكراه للأقوى من الرجال بأن له الحق في الزواج من أقوى الفتيان المستولى عليهن ويسمى هذا النوع من الزواج في المجتمع الهندي بالراكشاسا (1).

7- **زواج المهر** : ويتم هذا النوع من الزواج بعد ان يقدم الزوج مهرا لذوي الزوجة فلم يكتفي بالرضا بين الطرفين بل شرط الاساس هو ان يقدم مهرا وعلى أساسه يتم الموافقة او الرفض ,وشاع هذا النوع من الزواج في العصر الروماني والمجتمع العبري (اليهودي), وكذلك شاع هذا النوع من الزواج في عهد ما قبل الاسلام في الجزيرة العربية وكان يسمى اليوم الذي يعقد فيه الزواج من هذا النوع ب(الإملاك)(2).

8- **زواج الصدق** : ويتم هذا النوع من الزواج بموافقة رجلين على تبادل اختيهما او بنتيهما , ويتبع في هذا الزواج اسلوب الزواج الاعتيادي نفسه الا انه يتم من دون مهر متقدم , ولا متأخر (اي مؤخر) وهنا يكون بالتأكد فارق السن كبير مما يؤدي الى فشل هذا النوع من الزواج في اغلب الأحيان .وقد عد الزواج قبل الاسلام نوعاً من البيع ، اذ يقدم الزوج بعد اتفائه مع شريكته المقبلة الى اب زوجته كمية من المال وقد نهى الزواج الاسلامي هذه الانماط القديمة الا ان المهر يلزم تقديمه الى الزوجة بوصفه تعريفاً عن تنازلها عن شخصيتها (3).

سادساً - العلاقة الزوجية : هي ليس حرباً من طرفين أو جماعتين، كل يحاول أن يأخذ حقوقه وينتزع من الطرف الآخر التنازلات المتعددة لينعم هو بالانتصار، وهنا تبرز أهمية ضبط النفس وتهذيبها والتحلي بالأخلاق الحميدة والالتزام بالقيم الروحية

¹- مصطفى ابراهيم ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص 213 .

²- محمد الياس بكر ، وآخرون ، الزواج المبكر فضائله ومزاياه ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1987 ، ص 18 .

³- وسن عبد الحسين شرقي ، دور الزواج المبكر في تحقيق الامن السكاني ، رسالة ماجستير (غ. م) ، كلية الاداب ، قسم الاجتماع ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص 10 .

والدينية، لتكون عوناً على نوازع النفس الأمارة بالسوء في محاولتها لتحطيم الزواج وتحويله إلى جحيم لا يطاق (1).

سابعاً - الزواج المبكر : هي العلاقة التي تنشأ في سن مبكر من العمر تؤهل كل من الطرفين بالاعتماد على ذاته في الالتزامات الأسرية ، ولم يتفق على تحديد السن القانوني للزواج بين مجتمعات العالم لاختلاف الثقافات الإنسانية لكنه عادةً ما يحدد بسن (15 للذكور) و (18 للإناث) (2) .

ثامناً - الطلاق : استعمال (طلق) في رفع القيد ويقال (طلق الشئ) اي رفع القيد المعنوي ، فيقال طلق الرجل زوجته ، ولا يقال اطلقها . وقد عرفت المادة (34) من قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة 1959 المعدل الطلاق بأنه رفع قيد الزواج بايقاع من الزوج ، او من الزوجة (3) ، ومن اقسامه :

1- طلاق البائن :هو الطلاق الذي ينهي الزواج بمجرد حدوثه فلا تحل المطلقة لمطلقها الا بعقد ومهر جديد ، سواء انتهت عدتها او لم تنته (4).

2- الطلاق ذو البينونة الصغرى :وفية يحق للمطلق الزواج من مطلقة مرة اخرى بموجب عقد جديد، وسمي بائن لأنه يزيد من شقة التباعد بين الزوجين.

3- الطلاق ذو البينونة الكبرى :وفيه لا يجوز للمطلق التزوج بمطلقة الا اذا تزوجت باخر (5)

4 - الطلاق الرجعي : اي من حق الرجل المطلق إرجاع زوجته المطلقة خلال فترة عدتها ولا تنتهي الحياة الزوجية الا بانتهاء العدة.

¹- فاروق امين ، دراسة حول واقع الاسرة البحرينية ، جمعية الاجتماعيين البحرينيين ، المطبعة الحكومية ،البحرين ، 1983 ، ص 26 .

²- عبد علي سلمان ، مصدر سابق ، ص 92 .

³- صباح المفتي ، احكام الطلاق في الشريعة والقانون ، مطبعة المنتبي ، بغداد ، 2005 ، ص 1 .

⁴- سامية حسن الساعاتي ، مصدر سابق ، ص 32 .

⁵- مجيد علي شناوة ، التباين المكاني لحالات الطلاق المسجلة في محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير ، (غ، م) ، قسم الجغرافية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، 2012 . ، ص 4 .

مما تقدم يظهر ان البحث في الحالة الزوجية من المواضيع المهمة التي لا بد من الخوض في غمارها من قبل الباحثين والأكاديميين وفي اختصاصات او مجالات مختلفة فهي موضوع للبحث في جغرافية السكان والجغرافية الاجتماعية ، فضلاً عن انها تعد من اولويات ومهمات علم الاجتماع وعلى هذا الاساس ولهذه الاهمية اتضح ان هناك عدد كبير من الباحثين الذين توجهوا صوب البحث والتحليل لهذه الظاهرة سواء على مستوى الدراسات الاجنبية منها والعربية والعراقية وكان لكل من تلك الدراسات وجهات نظر مهمة تختلف تارة وتقترب في اخرى ولكن الهدف هو واحد البحث في الحالة الزوجية (الزواج والطلاق والترمل وغيرها) وهنا تبين ان منطقة الدراسة محافظة ديالى لم تحظى بدراسة مشابهة تقوم بالبحث والتحليل للحالة الزوجية للمحافظة التي يصل تعداد سكانها حوالي (1135223) نسمة عام 1997 وازداد العدد ليصل الى (1477684) نسمة عام 2012 وانطلاقاً من هذه الاهمية جاء هذا البحث ليلقي الضوء على تلك الثنايا المظلمه في تلك المحافظة وخاصة ظاهرة الحالة الزوجية ، هذا فضلاً عن ان الفصل يبين معاني بعض المصطلحات التي يمكن استخدامها في البحث في هذا المجال وتحديداً في الفصول اللاحقة وان هدف البحث سوف يوضح في الفصل اللاحق في موضوع السكان وتحليل الخصائص السكانية لمنطقة الدراسة .

الفصل الثاني

الخصائص السكانية لسكان محافظة ديالى للفترة 1987-
2011-1997

- المبحث الأول:- الخصائص السكانية في محافظة ديالى .
- المبحث الثاني :- الخصائص التركيبية للسكان في محافظة ديالى .

المبحث الاول :- الخصائص السكانية في محافظة ديالى :-

يعد السكان المحور الاساس الذي تدور حوله الكثير من الدراسات في مختلف المجالات وهذه الدراسات تعد ذات أهمية خاصة في عمليات التخطيط , والتنمية فوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية , يتطلب معرفة تامة بالسكان بوصفهم يمثلون العنصر المتغير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولتعدد فعاليات الإنسان واستغلاله للبيئة الطبيعية وانعكاس علاقته على سطح الأرض , نرى أن الميل الجغرافي السابق قد تحمل , شأنه شأن الباحثين الآخرين في المجال السكاني , عبء الدراسات السكانية , ألا أن دراساتهم لم تخرج عن فصول متفرقة وردت تحت عناوين مختلفة ومنها مجموعات في الجغرافية البشرية والإقليمية, وتبعاً لذلك سنتناول في هذا المبحث مجالين الأول نمو السكان وتوزيعهم العددي والبيئي والثاني التركيب السكاني (النوعي والعمرى) .

المجال الأول : نمو السكان :-

يلاحظ أنه منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض وهو في حالة نمو عددي متواصل , وهنا يعكس طبيعة المجتمع السكاني الديناميكية . غير أن هذا النمو قد يتباين في معدلاته من مرحلة إلى أخرى سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان على امتداد معظم دوراته التاريخية ولا شك أن هذا النمو لا يتوقف عند حد الزيادة بل يتعداه الى آثار اقتصادية وديموغرافية واجتماعية (1) . ومن المعروف في الدراسات السكانية أن نمو السكان هو نتيجة لزيادة طبيعية تساوي الفرق بين مجموع الولادات ومجموع الوفيات من ناحية , وعن الهجرة الصافية (الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة) من ناحية أخرى , ويسهم هذا المعدل في تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها

1 - حسن الخياط , الرصد السكاني لدول الخليج العربية , منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية , قطر , 1982 , ص 66 .

المنطقة في الوصول إلى حجم سكاني معلوم في المستقبل (1). وشهدت منطقة الدراسة تغيرات سكانية في معدلات النمو بين تعداد وآخر بالمقارنة مع العراق. فكانت الزيادة السكانية بين تعداد عام (1947-1997) قد بلغت أربع مرات في حين زيادة القطر للتغيرات ذاتها قد بلغت (4.5) مرة , وهذا يدل على أن منطقة الدراسة ذات نمو سكاني يتوافق مع نمو سكان القطر , إذ بلغ معدل نموها (2.9%) و (3.1%) على التوالي للمدة (1947-1997) والى أكثر من ذلك خلال منتصف هذه المدة إذ ارتفع المعدل بنسبة (3.3%) لكل من منطقة الدراسة والقطر للمدة (1965-1977) وهذا الارتفاع ناجم عن مستوى النمو العالي من جراء الزواج المبكر وعدم استخدام وسائل تحديد النسل. أما المدة (1987-1997) فقد أنخفض معدل النمو السكاني قليلاً في منطقة الدراسة والقطر مقارنة بالمدة (1977-1987) * فقد بلغ نسبة (3.2%) و (3.0%) لكل منهما على التوالي وهو يعكس تناقص السكان بسبب الوفيات والهجرة إلى الخارج خلال الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما رافقها من حصار اقتصادي (2). وقد أهتم الباحثون في دراسة نمو السكان أو التغير الذي يحدث خلال مدة معينة . ومن الحقائق المسلم بها أن عدد السكان في تغير دائم , بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يتعرضون لها في البلاد (3). فضلاً عن وجود عاملين رئيسيين يتحكمان في نمو السكان هي الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة (4). والسبب الجوهري في زيادة عدد السكان بصورة عامة هو نقص معدل الوفيات الذي يرجع بدوره إلى عدة عوامل منها التحسن في

1 - فتحي محمد أبو عيانة , مشكلات السكان في الوطن العربي , مطبعة الانتصار , الإسكندرية , 1981 , ص45 .

* - علما ان الباحث استخدم في بعض الحالات بيانات تعداد عام 1977 فقط لاغراض المقارنة وتوضيح مدى تطور الظاهرة السكانية .

2 - عباس فاضل السعدي , واقع نمو السكان ومستقبله في العراق , مجلة كلية الآداب , جامعة بغداد , العدد 52 , 2000 , ص150-152 .

3 - عباس فاضل السعدي , نمو السكان في ليبيا إلى أين يتجه وما هي عوامل مكوناته , مجلة البحوث الجغرافية , العدد الثالث 2001 , ص36 .

4 - يسرى عبد الرزاق الجوهري , أسس الجغرافية البشرية , منشأة المعارف بالإسكندرية , 1982 , ص58 .

الوضع الصحي وأثر كل منها في الآخر (1) . وحسب معادلة نمو السكان (2) ، تعد محافظة ديالى واحدة من بين تلك المحافظات التي وصلت تقديرات السكان عام (2012) حوالي (1.477.684) نسمة . وبالرغم من ارتفاع معدلات النمو لمنطقة الدراسة فإن حالة التباين المكاني في توزيع معدلات النمو بحسب الوحدات الإدارية لم تكن متجانسة بل اتخذت أنماطاً متعددة ، وهذا يرجع الى تباين درجة فعالية العناصر الرئيسية المسؤولة عن نمو السكان (المواليد ، الوفيات ، الهجرة) وما طرأ عليها من مؤثرات مختلفة خلال المدة (1987-1997) في حالة التباين المكاني ، ومن خلال الجدول (2) وخريطة التوزيع الجغرافي (2) لهذه الظاهرة وعلى أساس استخدام الدرجات المعيارية ظهرت أربعة مستويات في منطقة الدراسة وهي :

المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50- فأكثر) فقد ضم هذا المستوى قضاء بلدروز بمعدل نمو بلغ (5.8%) وهذا يعود إلى التغيرات الإدارية التي حدثت في منطقة الدراسة فبعد أن كانت بلدروز ناحية تابعة إلى قضاء مندلي أصبح قضاءً حسب تعداد عام (1997) وذلك بسبب استقرار معظم الأسر النازحة من قضاء مندلي وناحية قزانية والقرى الحدودية للاستيطان في بلدروز مما زاد عدد السكان وأصبح مؤهلاً لمرتبة قضاء ، والوحدة الإدارية الأخرى في هذا المستوى هو قضاء بعقوبة بمعدل نمو بلغ (4.2%) ، وهذا امر طبيعي كونها تعد مركز محافظة ديالى .

1 - خليل إسماعيل محمد ، الخصائص الديموغرافية لمدينة السليمانية ، مجلة جامعة صلاح الدين العدد الأول السنة الأولى ، 1989 ص 194 .

استخدمت معادلة النمو في تقدير الحجم المتوقع للسكان
إذ أن :

$$R = \text{معدل النمو السنوي للسكان} .$$

$$N = \text{عدد السنوات بين التعدادين} .$$

$$P_0 = \text{عدد السكان في التعداد السابق} .$$

$$P_t = \text{عدد السكان في التعداد اللاحق} .$$

2- رياض إبراهيم السعدي ، التضخم السكاني لمدينة بغداد ودور الهجرة المعاكسة في إعادة توزيع السكان ، مجلة الخليج العربي ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، 1981 ، ص 120

جدول (2) معدل نمو السكان بحسب الوحدات الإدارية (أقضية) في محافظة ديالى للمدة (1987- 1997 - 2011)							
المحافظة	قضاء كفري	قضاء بلدروز	قضاء خانقين	قضاء الخالص	قضاء المقدادية	قضاء بعقوبة	الوحدات الإدارية
3.2	2.8 -	5.8	2.5	3.7	3.2	4.2	معدل النمو للمدة 1997 - 1987
1.7	1.6	2.0	3.2	2.2	1.6	1.0	معدل النمو للمدة 2011 - 1997

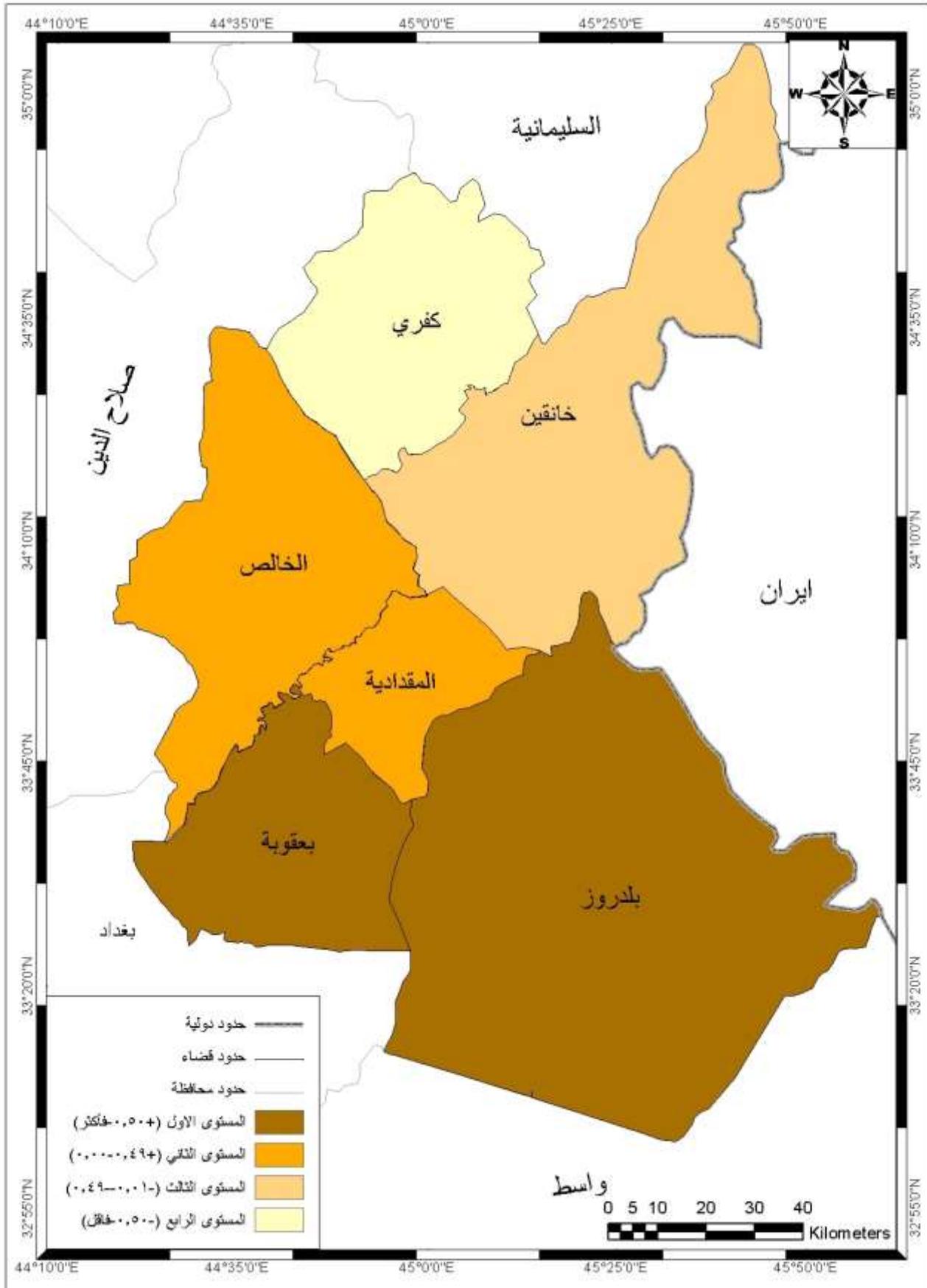
1- المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى , لعام (1997-1987) بيانات منشورة جدول (1) . و إسقاطات , السكان في محافظة ديالى لعام (2011) .

اما المستوى الثاني :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) فقد ضم هذا المستوى وحدتين إداريتين هما قضاء الخالص بمعدل نمو بلغ (3.7%) وهذا يرجع إلى إن القضاء يتمتع بوفرة من الأراضي الزراعية فضلاً عن حاجة المنطقة الى الأيدي العاملة في الحقول الزراعية والنظرة العشائرية للأسرة بضرورة الزواج المبكر والإنجاب الأكثر , وقضاء المقدادية بمعدل نمو بلغ (3.2%) ، والسبب يعود الى إنه من الاقضية الغنية بمواردها الطبيعية واثر ذلك في زيادة الموارد البشرية .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01 - 0.49-) فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين بمعدل نمو بلغ (2.5%) ، والذي زاد عما هو عليه في المدة بين تعدادي (1987-1977) وفيها يعود الامر لتوفر فرص العمل في القضاء خاصة في الزراعة والتجارة في ظل ظروف الحصار المفروض على العراق .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) فقد شمل قضاء كفري بمعدل نمو سالب بلغ (-2.8%) وهو أقل من سابقه في مدة النمو (1987-1977) والتي كانت نسبته (-1.6) . إذ كانت للظروف التي مرت بها المحافظة من حروب وحصار اقتصادي أثر بشكل واضح على نمو السليبي للسكان

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لمعدلات النمو السكاني للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) في محافظة ديالى



المصدر : من عمل الباحث أعماد على خريطة الأساس وبيانات الجدول (٢) .

اما المرحلة المتمثلة بالمدة (1997-2011) فقد تميزت هي الأخرى بانخفاض معدلات نمو السكان في منطقة الدراسة , باستثناء بعض الوحدات الإدارية المتمثلة بقضائي خانقين وقضاء كفري فقد زادت فيهما معدلات النمو خلال مرحلة عامي (1997-2011) كما مبين في خريطة التوزيع الجغرافي (3) وبيانات الجدول السابق التي توضح توزيع هذه الظاهرة بحسب الدرجات المعيارية إذ ظهرت أربعة مستويات تمثلت :

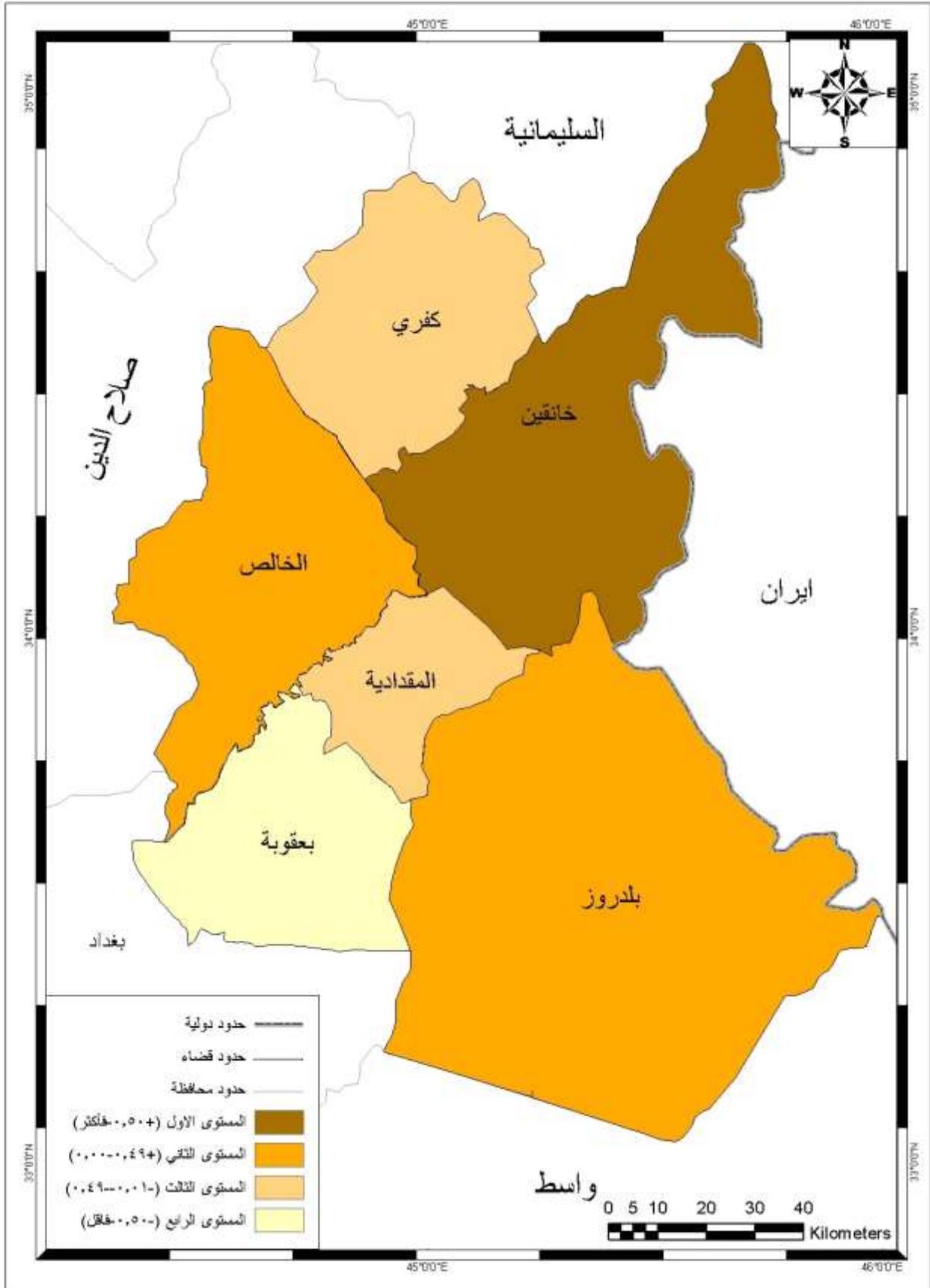
المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50- فأكثر) فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين بمعدل نمو بلغ (3.2%) وهو الاعلى بالمقارنه مع المرحلة السابقة (1997-1987) وهذا يعود إلى الظروف الأمنية المتردية التي عصفت بمنطقة الدراسة بشكل خاص وبالقطر العراقي بشكل عام إذ عمليات الترحيل والتهجير القسري الى المناطق الآمنة ومنها مركز قضاء خانقين والمناطق المحيطة بها الامر الذي ادى الى زيادة اعداد السكان فيها .

اما المستوى الثاني :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فقد ضم هذا المستوى قضائي الخالص بمعدل نمو بلغ (2.2%) وقضاء بلدروز بمعدل نمو بلغ (2.0%) وهذا يعود إلى طبيعة استقرار السكان في المناطق الآمنة نتيجة الظروف العصيبة التي عانت منها منطقة الدراسة خلال تلك المدة , فضلاً عن أن أغلب الأسر التي نزحت من مناطق سكتانهم لم تعد إليها بل استقرت في سكتانهم الجديد مما أدى إلى زيادة في عدد السكان من جانب ومن جانب آخر أدى إلى توسع الوضعيه السكنية في المناطق الجاذبة لهم ومن ثم أصبح هناك زيادة في عدد السكان .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01 - 0.49⁻) فقد ضم قضاء كفري بمعدل نمو بلغ (1.6%) وهو أكثر مما هو عليه في المرحلة السابقة , وهذا يعود إلى إن القضاء اصبح تابعاً الى اقليم كردستان ولكن رسمياً مازال القضاء هو جزءاً من محافظة ديالى بوصفه منطقة بعيدة عن الاحداث اصبح ملجأ لطالبي الامن والاستقرار ، وقضاء المقدادية بمعدل نمو سكاني بلغ فيها (1.6 %) مقارنةً بالمدة السابقة إذ بلغ معدل النمو فيها (3.2 %) .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) وشمل قضاء بعقوبة الذي بلغ معدل النمو فيه (1.0%) وهو الأقل مما كان عليه سابقاً خلال مرحلة (1987-1997) وهذا يعود الى فترة التهجير القسري وانتشار العمليات الإرهابية بوصف القضاء مركز المحافظة , ومن المناطق الساخنة خلال تلك المدة الممتدة من عام (2005-2008) كانت أشد مرحلة على جميع منطقة الدراسة مما انعكس سلباً على معدلات النمو في قضاء بعقوبة بشكل خاص، ونزوح السكان منه الى الاطراف الامنة مما انعكس سلباً على معدلات النمو .

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي لمعدلات النمو السكاني للمدة ١٩٩٧-٢٠١١ في محافظة ديالى



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٢) .

المجال الثاني - توزيع السكان في محافظة ديالى :-

أولاً : التوزيع العددي للسكان :-

للدراستات السكانية أهمية كبيرة لأي دولة او اقليم ذلك لأن مشروعات التخطيط والتنمية والتنظيم الاقتصادي تعتمد على مثل هذه الدراسات (1) . وعليه فإن الباحثين في الشؤون السكانية اخذ يهتم القسم الأكبر منهم بتوزيع السكان , إذ أصبحت الحقائق المتعلقة بعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي , من بين العناصر الأساسية التي تدخل في تكوين معظم عملهم ومنهجهم في البحث العلمي (2) . ومن المعلوم ان ظاهرة التوزيع تتغير زمانياً ومكانياً , ذلك لأن وجود السكان في منطقة ما هو انتقالي وعرضه للتغير بسبب حركة السكان الطبيعية والمكانية (3) . وعند دراسة التوزيع السكاني العددي والنسبي للمدة (1987-1997) يتضح ان هذا التباين في التوزيع ما هو الا نتيجة جملة من العوامل الطبيعية والبشرية في منطقة الدراسة إذ تتسم محافظة ديالى بتباين التوزيع الجغرافي للسكان من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى , بحسب التعدادات السكانية الشاملة خلال مدة الدراسة لتعدادي عامي (1987و1997) , إذ تتسم المنطقة بنمط توزيعي لا يختلف عن مناطق السهل الفيضي الأخرى , فالأراضي السهلية تشكل معظم مساحتها , عدا بعض المرتفعات . ويتوزع السكان خطياً مع امتداد الأنهار والجداول المتفرعة منها, إذ يستغلون أراضيها الخصبة ويستفيدون من مياهها في حين يتغير النمط الخطي إلى النمط المبعثر في المناطق الأبعد , ويرجع السبب في هذا التباين كما أسلفنا إلى تأثير العوامل الطبيعية كالتضاريس والمناخ والتربة والمياه فضلاً عن العوامل البشرية

-
- 1 - عباس فاضل السعدي , دراسات في جغرافية السكان , منشأة المعارف , الاسكندرية , 1980 . ص 29 .
 - 2 - جاكلين كارنيه , جغرافية السكان , ترجمة حسن الخياط , مكي محمد عزيز , مطبعة العاني , بغداد , 1974 , ص 9 .
 - 3 - احمد نجم الدين فليجة , جغرافية سكان العراق , مطبعة جامعة بغداد , بغداد , 1982 , ص 176 .

كالاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والتي بتأثيرها يزداد سنة بعد أخرى . ويوضح جدول (3) عدد سكان المحافظة بحسب وحداتها الإدارية خلال السنوات (1987، 1997 ، 2011) . إذ بلغ مجموع السكان في منطقة الدراسة في عام 1987 (826745) نسمة ، وعلى مساحة تبلغ (17685) كم² ، في حين ازداد هذا العدد ليصل الى (1135223) نسمة عام 1997 وينفس المساحة اي بكثافة مقدارها (64) نسمة/كم²

أما على مستوى الوحدات الإدارية لوحظ تباين في التوزيع العددي للسكان من وحدة أدارية إلى أخرى ، خلال التعدادين (1987-1997) فقد استمرت الزيادة في أعداد السكان ، إذ نمت المراكز الإدارية وازداد عدد سكانها شأنها شأن بقية مناطق العراق الاخرى . اذ يتضح ان أكبر تجمع للسكان كان في قضاء بعقوبة فجاءت بالمرتبة الاولى من حيث التغيرات التي طرأت على اعداد سكانها فقد بلغ عددهم عام 1987 (315261) نسمة وازداد الى (457619) نسمة عام 1997 في حين ازداد هذا العدد ليصل الى (526364) نسمة عام 2011 هذا وجاء قضاء الخالص بالمرتبة الثانية وقضاء المقدادية بالمرتبة الثالثة اما خانقين فحصلت على المرتبة الرابعة وقضائي بلدروز وكفري بالمراتب الاخيرة وبالطبع هذه التغيرات حدثت بفعل الزيادة الطبيعية فضلاً عن عامل الهجرة التي حدثت بسبب الاوضاع التي مر العراق بها وتحديداً بعد عام 2003 .

اما في تقديرات سكان منطقة الدراسة لعام (2011) فنلاحظ اختلافاً في التوزيع العددي للسكان ، وهذا ناتج عن الزيادة الطبيعية من جانب والاضاع الامنية السيئة التي مرت بها منطقة الدراسة بشكل خاص وعموم العراق بشكل عام من جانب اخر إذ هجرت اعداد كبيرة من السكان من الوحدات الادارية غير المستقرة الى المناطق

جدول (3)

توزيع سكان محافظة ديالى بحسب الوحدات الإدارية (الإقضية) والنوع لعام (1987-1997-2011)

2011			1997			1987			الوحدات الإدارية
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
526364	263000	263364	457619	229227	228392	315261	152900	162361	قضاء بعقوبة
225312	113312	112000	180526	90511	90015	133709	65199	68510	قضاء المقدادية
311513	155813	155700	230977	116171	114806	165333	81165	84168	قضاء الخالص
203876	102838	101038	130877	66178	64699	102298	51015	51283	قضاء خانتقين
130353	65253	65100	98543	49531	49012	63480	31389	32091	قضاء بلدروز
45755	25677.5	20077.5	36681	18730	17951	46664	23367	23297	قضاء كفري
1443173	725893.5	717279.5	1135223	570348	564875	826745	405035	421710	مجموع المحافظة

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات وزارة التخطيط , نتائج التعداد العام للسكان لعام (1987-1997) , جدول (22) بيانات منشورة . وتقديرات سكان محافظة ديالى لعام 2011 .

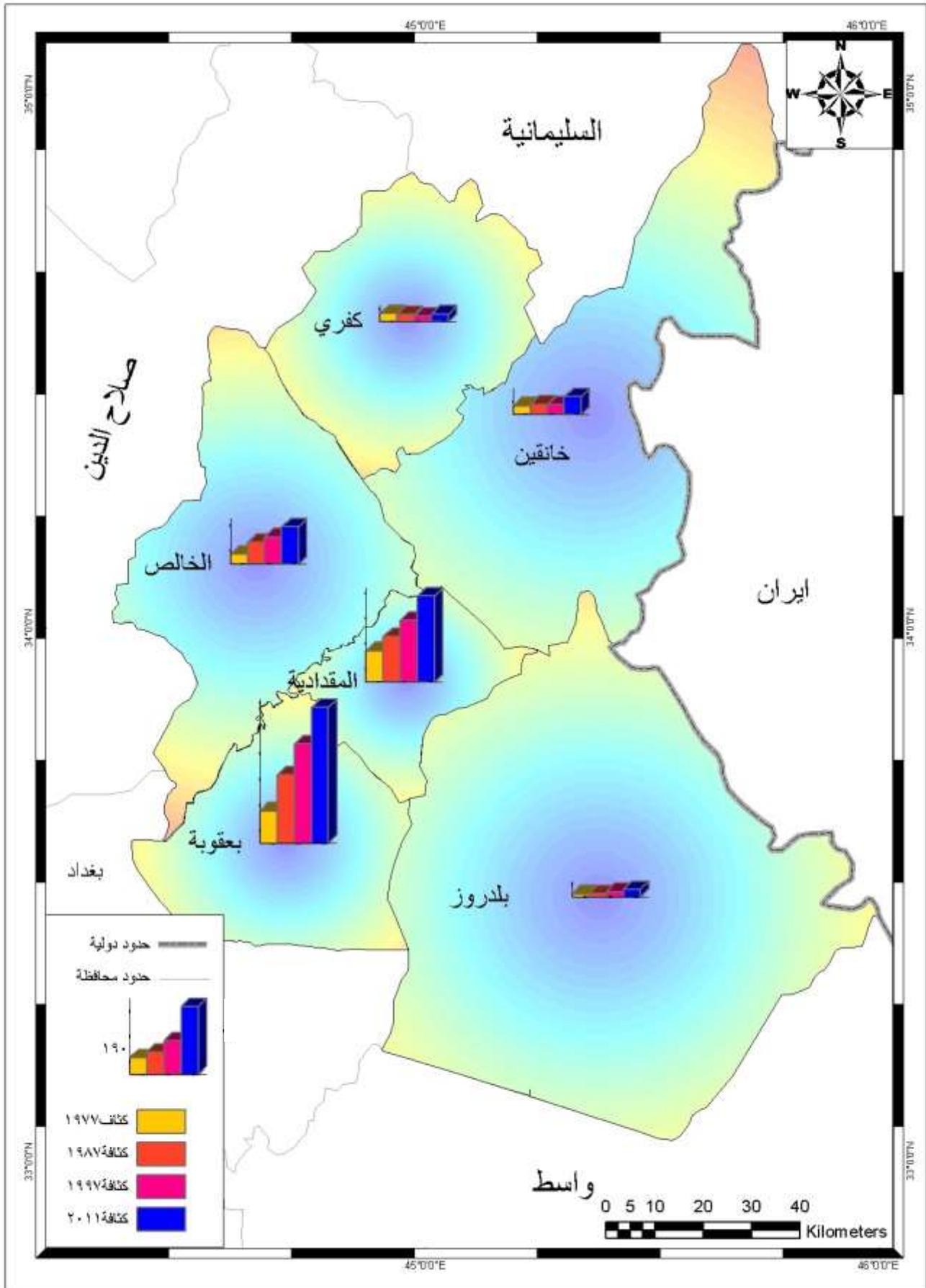
الاکثر استقراراً خارج منطقة الدراسة وبالعكس فعلا سبيل المثال ناحية مندلي كانت للمدة (1977) قضاءاً⁽¹⁾ ، لكن نتيجة الحرب العراقية الايرانية التي استمرت قرابة الثمان سنوات وهجرة السكان منها الى مركز المحافظة والى ناحية بلدروز اصبحت الاخيرة في تعداد (1997) قضاءاً ومندلي ناحية تابعة لقضاء بلدروز . وعليه فانه حسب تقديرات عام (2011) بلغ عدد سكان قضاء بعقوبة مركز محافظة ديالى (526364) نسمة محققا زيادة كبيرة بالمقارنة مع تلك الاعداد لعام 1997 والتي تمثلت تلك الزيادة (68745) نسمة وان هذه الزيادة نجمت عن الزيادة الطبيعية والهجرة من الوحدات الادارية الاخرى اليه . اما قضاء المقدادية فبلغ عدد السكان فيه (2011) (225312) نسمة ومحققاً تزايد في عدد السكان بمقدار (44786) نسمة عما كان عليه في تعداد عام (1997) . اما قضاء الخالص فبلغ عدد سكانه

¹ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى ، لتعدادي 1977-1997 ، جدول (23).

عام (2011) ⁽¹⁾ حوالي (311513) نسمة ، اي بزيادة قدرها (80536) نسمة .
اما قضاء خانقين فبلغ عدد سكانه (203876) نسمة ، محققا زيادة قدرها حوالي
(72999) نسمة وهذا ناتج فضلا عن العوامل اعلاه عن عودة المسافرين من خارج
العراق الى القضاء اولاً والمهاجرين من السكان الاصليين الذين هجروا الى المناطق
الجنوبية والغربية كما هو الحال في بابل وسامراء والانبار بعد احداث عام (2003)
اما قضاء بلدروز فبلغ عدد سكانه (130353) نسمة وبزيادة قدرها (31810)
نسمه بالمقارنه مع اعدادهم عام 1997 . اما قضاء كفري فبلغ عدد سكانه
(45755) نسمة وبزيادة مقدارها (9074) نسمة بالمقارنه مع اعدادهم عام 1997 .
وهذا التباين في التوزيع العددي فضلاً عن العوامل اعلاه فان حالة السكان في تغير
بين الولادات والوفيات والهجرة ، ينظر الخريطة (4) .

¹ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، اسقاطات سكان محافظة ديالى ، عام 2011 ، جدول (1).

خريطة (٤) تغير الكثافة العامة لسكان محافظة ديالى بحسب وحداتها الادارية للاعوام (١٩٧٧-٢٠١١)



المصدر : من عمل الباحث أعتقاد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٣) .

ثانياً- التوزيع النسبي للسكان :-

يقصد بالتوزيع النسبي للسكان , نسبتهم في الوحدة الإدارية (قضاء , ناحية) من أجمالي السكان في تلك الوحدة الإدارية وقد تباينت هذه النسب تبعاً لتباين الزمان والمكان , وتوضح النسب أهمية السكان ومدى تطور تلك الأهمية . لذلك فإن مهمة الجغرافي هنا تكمن في تحليل وبيان أسباب تطور تلك الأهمية , ومدى التباين الجغرافي اعتماداً على أعداد السكان ونسبتهم وفقاً للتغيرات المختلفة⁽¹⁾ . وتعد طريقة التوزيع النسبي للسكان لأي منطقة من أكثر الطرق انتشاراً , ومن خلال بيانات الجدول (4) يظهر بصورة واضحة التوزيع النسبي لسكان منطقة الدراسة بحسب وحداتها الإدارية وتبعاً للسنوات (1987,1997, 2011) كما توضح الخريطة (5) التوزيع الجغرافي للسكان في منطقة الدراسة والتي يعبر عنها بالدرجات المعيارية التي أظهرت بأن هناك أربعة مستويات وهذه المستويات تمثلت :

المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50- فأكثر) ومنها ان قضاء بعقوبة الذي يمثل مركز المحافظة . ففي عام (1987) , فقد بلغ عدد سكانها حوالي (315261) نسمة مشكلة نسبة (38.1%) من المجموع الكلي لسكان منطقة الدراسة وهو بهذه النسبة يتصدر باقي أقضية المحافظة , اما في تعداد عام (1997) فقد ازداد عدد سكانها حتى بلغ (457619) نسمة والذي شكل نسبة (40.3%) من المجموع الكلي لسكان منطقة الدراسة وهي أعلى نسبة في المنطقة والسبب يعود الى توفر الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبنى التحتية. هذا في حين انخفضت النسبة للمدة 2011 لتصل الى (36.5%) مقارنةً بالمدة السابقة والسبب هو عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيها وبوصفها

1 - احمد نجم الدين فليجة , جغرافية سكان العراق , مصدر سابق , ص 177 .

من المناطق الساخنة في المحافظة الامر الذي ادى الى توفر عوامل طرد لسكانها الى خارج المحافظة منها او للداخل كما هو الحال في تباين الهجرة نحو قضاء خانقين .

اما المستوى الثاني :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص , الذي بلغ عدد سكانه (165333) نسمة لعام 1987 وبنسبة بلغت (20%) من المجموع الكلي لسكان المنطقة ، في حين ارتفعت الى (20.3%) لعام (1997) . كان لتوفر الاراضي الزراعية والمشاريع الاروائية مع قرب المنطقة من مركز المحافظة ومدينة بغداد فضلاً عن انها تقع على اهم الطرق التي تربط الوسط بالشمال اثر في ذلك . هذا وازداد عدد سكان القضاء للمدة 2011 حتى بلغ حوالي (21%) من المجموع الكلي لسكان منطقة الدراسة للمدة المذكورة مقارنة بالمدة السابقة والبالغة (20%) .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01-0.49⁻) فقد ضم هذا المستوى قضائي المقدادية وخانقين وفيها بلغ نسبة سكان قضاء المقدادية للمدة 1987-1997 حوالي (16.2% ، 15.9%) على التوالي في حين انخفضت هذه النسبة الى حوالي (15.6%) للمدة 2011 والسبب واضح هو حالة عدم الاستقرار ثم التهجير القسري . اما قضاء خانقين فهو الاخر الذي طرأت تغيرات واضحة على نسب سكانه للمدة المذكورة فقد بلغت حوالي نسبة (12.4% ، 11.6%) على التوالي وهذا معروف بسبب الاوضاع الخاصة بهذا القضاء وتلك التغيرات التي طرأت بعد عام 2003 وتحديداً عام 2011 كانت طفرة كبيرة في اعداد سكانها وفيها ارتفعت نسبة سكانها الى حوالي (14.1%) وبفارق يصل الى (2.9%) بالمقارنة مع المدة السابقة .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50- فأقل) فقد ضم هذا المستوى قضائي بلدروز وكفري , إذ بلغت نسبة سكان قضاء بلدروز للمدة (1987) حوالي (7.7%) وهذا يعود إلى ظروف الحرب العراقية - الإيرانية ، إذ انه كان احد النواحي التابعة لقضاء مندلي ، لكن نتيجة الحرب وتحول مركز ثقل السكان نحوه اصبح بلدروز قضاءً لذا ازدادت نسبة القضاء للمدة 1997 الى حوالي (8.7 %) من المجموع الكلي للسكان ، اما قضاء كفري فقد بلغت نسبته عام 1987 حوالي (5.6 %) في حين انخفضت هذه النسبة الى (3.2 %) عام 1997 والسبب واضح لان المنطقة كانت تعيش ظروف خاصة من التهجير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، اما في عام 2011 فأن المنطقة اصبحت جزء من اقليم كردستان خاصة الاقسام الحضرية من مركز المدينة وحسب التقديرات فقد شكل نسبة بلغت (3,2 %) .

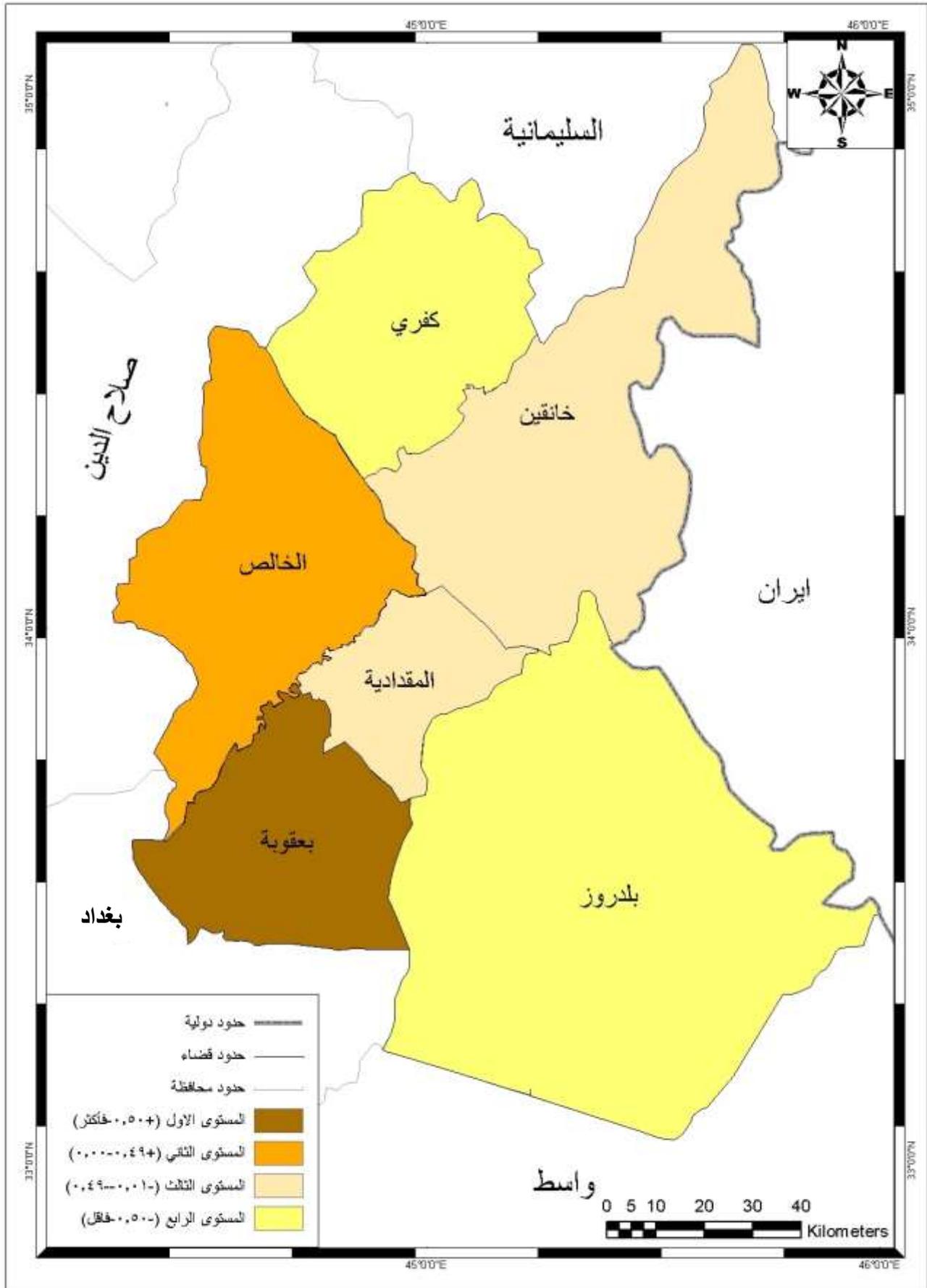
جدول (4)

التوزيع النسبي لسكان محافظة ديالى بحسب الوحدات الادارية للاعوام (1987-1997-2011) .

الوحدات الإدارية	عدد السكان (1987)	(%) من مجموع السكان	عدد السكان (1997)	(%) من مجموع السكان	عدد السكان (2011)	(%) من مجموع السكان
قضاء بعقوبة	315261	38.1	457619	40.3	526364	36.5
قضاء المقدادية	133709	16.2	180526	15.9	225312	15.6
قضاء الخالص	165333	20	230977	20.3	311513	21.6
قضاء خانقين	102298	12.4	130877	11.6	203876	14.1
قضاء بلدروز	63480	7.7	98543	8.7	130353	9
قضاء كفري	46664	5.6	36681	3.2	45755	3.2
مجموع المحافظة	826745	100	1135223	100	1443173	100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجمهورية العراقية , وزارة التخطيط , نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى , لعام (1987-1997) . بيانات غير منشورة . وتقديرات سكان محافظة ديالى لعام 2011 .

خريطة (٥) التوزيع الجغرافي لسكان محافظة ديالى للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٤) .

ثالثاً :- التوزيع البيئي للسكان (حضر - ريف) :-

يعد تصنيف السكان إلى حضر وريف ذا أهمية كبيرة في الجغرافية السكانية , وذلك لما يتبع هذا التوزيع من تباين في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وقد اختلف الباحثون , كما اختلفت الدول في أساس ومعيار يصنف على أساسه السكان إلى حضر وريف (1) . فبعظهم اتخذ الحجم السكاني للمستوطنة بوصفه معياراً ومنهم من اتخذ الكثافة السكانية وبعظهم اتخذ خصائص المنطقة معياراً للتمييز بين الحضر والريف (2) . وغير ذلك من المعايير كالمهنة والسلوك وشكل المستوطنة والمعيار الإداري . وقد يتخذ المقياس الاقتصادي والتعليمي والخدمات وتتمثل الخدمات الاقتصادية والتربوية والترفيهية والاجتماعية والمواصلات (3) . وفي العراق يستعمل المعيار الإداري للتمييز بين الحضر والريف , فالحضر هو كل ما وقع داخل حدود البلديات في المحافظات والوحدات الإدارية . والريف هو كل ما وقع خارج حدود البلديات (4) . ألا أن هذه المعايير عرضة للتغير المستمر , فالتجمع السكاني المصنف بدلالة حجمه السكاني أو صفته الإدارية على أنه من الريف , وقد ينتقل إلى أعداد التجمعات السكانية الحضرية بمجرد بلوغ حجمه السكاني قدراً معيناً أو بمجرد تغير صفته الإدارية (5) . ومن البديهي أن خصائص السكان في الحضر تختلف بشكل كبير عنها في الريف , إذ أن صورة التوزيع الجغرافي البيئي للسكان في العراق تتصف بالتغير الدائم فيما يكسبه الريف من

- 1 - منيرة محمد مكي , الخصائص الجغرافية في منطقة الفرات الأوسط وعلاقتها المكانية بالتخصص الإقليمي , رسالة ماجستير (ع . م) , جامعة الكوفة , كلية التربية للبنات , 2006 , ص 117 .
- 2 - عبد الرزاق محمد البطجي , عادل عبد الله خطاب , جغرافية الريف , مطبعة جامعة بغداد , بغداد , 1982 , ص 13 .
- 3 - صبري فارس الهيتي , صلاح الجنابي , جغرافية الإسكان , مطبعة جامعة بغداد , 1983 , ص 120 .
- 4 - حسين عذاب الجبوري , الخصائص الديموغرافية لسكان الفرات الأوسط , مجلة القادسية للعلوم الإنسانية , العدد الثاني , المجلد السابع , ص 323 .
- 5 - عبد الرزاق عباس حسين , نشأة مدن العراق وتطورها , المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , معهد البحوث والدراسات العربية , المطبعة الفنية , القاهرة , 1973 , ص 75 .

سكان جدد عن طريق الزيادة الطبيعية يمكن أن تمتص نسبة كبيرة من المناطق الحضرية على شكل هجرات من الريف إلى المدن لما تتمتع به المناطق الحضرية من فرص الاستثمار واتساع فرص العمل والنمو الاقتصادي . ويطلق على نسبة سكان الحضر من مجموع سكان المنطقة المدروسة اسم (نسبة التحضر أو درجة التحضر) ⁽¹⁾ . أما من الناحية الوظيفية فيعرف سكان الحضر بأنهم السكان الذين يعيشون في المدينة ويشغلون بالصناعة والتجارة والخدمات . أما سكان الريف فهم القسم المتبقي من السكان الذين يعتمدون على العمل الزراعي ويسكنون الريف .

وعلى هذا فإن الهيكل الإداري لمنطقة الدراسة يتكون من (6) وحدات إدارية بمستوى قضاء بلغت نسبة الحضر فيها (46.3%) لعام (1987) ، وهي أقل من نسبة السكان الحضر في القطر البالغة (70.2%) من المجموع الكلي للسكان . وفي عام (1997) انخفضت نسبة سكان الحضر في منطقة الدراسة إلى (42.2%) من مجموع السكان ، وهذه النسبة هي أقل مما هو عليه بالنسبة لسكان الحضر في القطر والبالغة (68.0%) لعام (1997) ، والسبب واضح هو الهجرة المعاكسة من الحضر إلى الريف وفي هذا الاتجاه كتبت أطروحة دكتوراه بعنوان (الهجرة المعاكسة في العراق) ⁽²⁾ ، الأمر الذي يؤكد بوجود هجرة من الحضر إلى الريف بسبب الظروف الصعبة التي مرت على المنطقة نتيجة الحصار الاقتصادي كما موضح في جدول (5) .

1 - حسين عذاب الجبوري ، التحليل المكاني لأثر التعليم في الخصوبة السكانية في محافظات الفرات الأوسط للمدة (1987-2005) ، أطروحة دكتوراه (غ . م) مقدمة إلى كلية الآداب جامعة القادسية ، 2006 ، ص 28 .
2 - حسن محمد حسن ، الهجرة المعاكسة في العراق دراسة تطبيقية على ريف قضاء الخالص ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الجغرافية (غ . م) ، 1995 ، ص 18 .

جدول (5) التوزيع البيني لسكان الحضر والريف في محافظة ديالى والعراق للمدة (1987-1997)					
1987					الوحدات الإدارية
المجموع	النسبة المنوية	سكان الريف	النسبة المنوية	سكان الحضر	
826745	53.7	444067	46.3	382678	المحافظة
16335199	29.8	4866230	70.2	11468969	القطر
1997					الوحدات الادارية
المجموع	النسبة المنوية	سكان الريف	النسبة المنوية	سكان الحضر	
1135223	57.8	656320	42.2	478903	المحافظة
22046244	32.0	6977196	68.0	15069048	القطر

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على

- 1 - بيانات وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1987) , جدول (22) , ص75 .
- 2 - وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997) . جدول (22) , ص7 .

هذا في وقت نرى ان نسبة الريف وصلت الى (53.7%) للمدة 1987 وهو اكبر من نسبة الريف على مستوى العراق الذي بلغ (29.8%) ، هذا في حين ازدادت نسبة الريف لعام 1997 حتى بلغت (57.8%) مقارنة مع المدة السابقة وهي نسبة اعلى من نسبة العراق عام 1997 والبالغة (32%) رغم ان نسبة العراق ازدادت بالمقارنة بنسبتها للمدة السابقة 1987 ومن خلال , الخريطة (6) (أ - ب) التي تمثل التوزيع الجغرافي لسكان الحضر في منطقة الدراسة للمدة (1987-1997) , والخريطة (7) (أ - ب) والتي تمثل التوزيع الجغرافي لسكان الريف في منطقة الدراسة وللمدة الزمنية ذاتها وعن طريق الدرجات المعيارية يظهر أربعة مستويات تمثلت :

المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) فقد ظهر ضمن هذا المستوى قضاء كفري الذي ترتفع فيه نسبة سكان الحضر لتصل إلى أعلى نسبة

مقارنه مع مجموع حضر منطقة الدراسة إذ بلغت (60.3%) لعام (1987) ، والسبب انما يرجع الى الظروف السياسية التي سادت المنطقة وهو هجرة الريف الى المدن وتركزهم فيها .

اما المستوى الثاني : الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فقد ظهر ضمن هذا المستوى كل من قضاء خانقين بنسبة سكان حضر بلغت (52.8%) ، يليه قضاء بعقوبة مركز محافظة ديالى بنسبة حضر بلغت (52.3%) في عام 1987 وهذا يعود الى توفر عوامل الطرد السكاني في الريف فضلاً عن توفر عوامل الجذب السكاني في الحضر ، ويليه قضاء بلدروز بنسبة حضر بلغت (47.8%) .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01-0.49) إذ ضم هذا المستوى لعام (1987) قضاء المقدادية بنسبة حضر بلغت (41.2%) .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) إذ ظهر ضمن هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة حضر بلغت (30.3%) ، بوصفه من الاقضية الزراعية ، لذا ان اغلب سكانه من الريف .

اما عام 1997 لتوزيع سكان الحضر فيظهر من خلال بيانات الجدول (5) وخريطة التوزيع الجغرافي (6- ب) وبأستخدام الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات تمثلت :

المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) فقد ظهر ضمن هذا المستوى قضاء خانقين مسجلاً نسبة سكان حضر فيها حوالي (54.1%) من المجموع الكلي للسكان ، والسبب في ذلك يعود الى تأثير عامل الهجرة من الريف إلى المدن ، مع تركز اكثر الفعاليات والنشاطات الاقتصادية في الحضر فضلاً عن حالات الجفاف وتدمير الريف فيها .

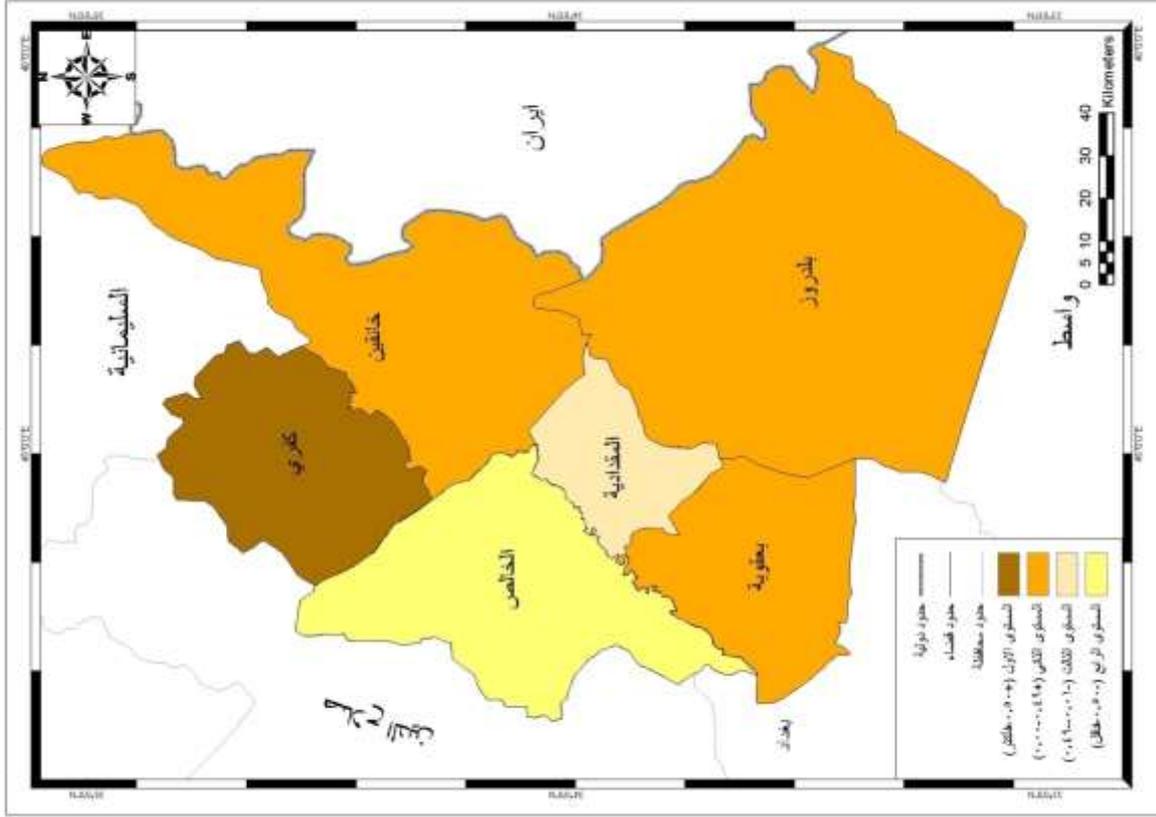
اما المستوى الثاني : الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فقد ظهر ضمن هذا المستوى قضاء بعقوبة مسجلاً نسبة حضر بلغت (49.9%) ، يليه قضاء قضاء بلدروز بنسبة بلغت (45.9%) ، والسبب الهجرة الى خارج العراق بسبب ظروف الحصار الاقتصادي ، والهجرة الى الريف .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01-0.49⁻) إذ ضم هذا المستوى قضاء المقدادية إذ بلغت نسبة الحضر فيها (37.4%) . وهي اقل مما كان عليه للمدة السابقة 1987 والسبب الهجرة الى الريف نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) إذ ظهر ضمن هذا المستوى قضاء الخالص (25.3%) ، ثم قضاء كفري مسجلاً أقل نسبة لسكان الحضر لعام (1997) إذ بلغت (22.6%) ويعود السبب في انخفاض نسبة سكان الحضر في بعض الوحدات الإدارية إلى ظروف الحصار الاقتصادي وهجرة كثير من سكان تلك الوحدات إلى خارج العراق وذلك من أجل الحصول على فرص عمل لتحسين الأوضاع المادية وهذا ينطبق على أصحاب الشهادات الجامعية وغيرهم من سكان الحضر في منطقة الدراسة بصورة خاصة وعموم العراق بصورة عامة .

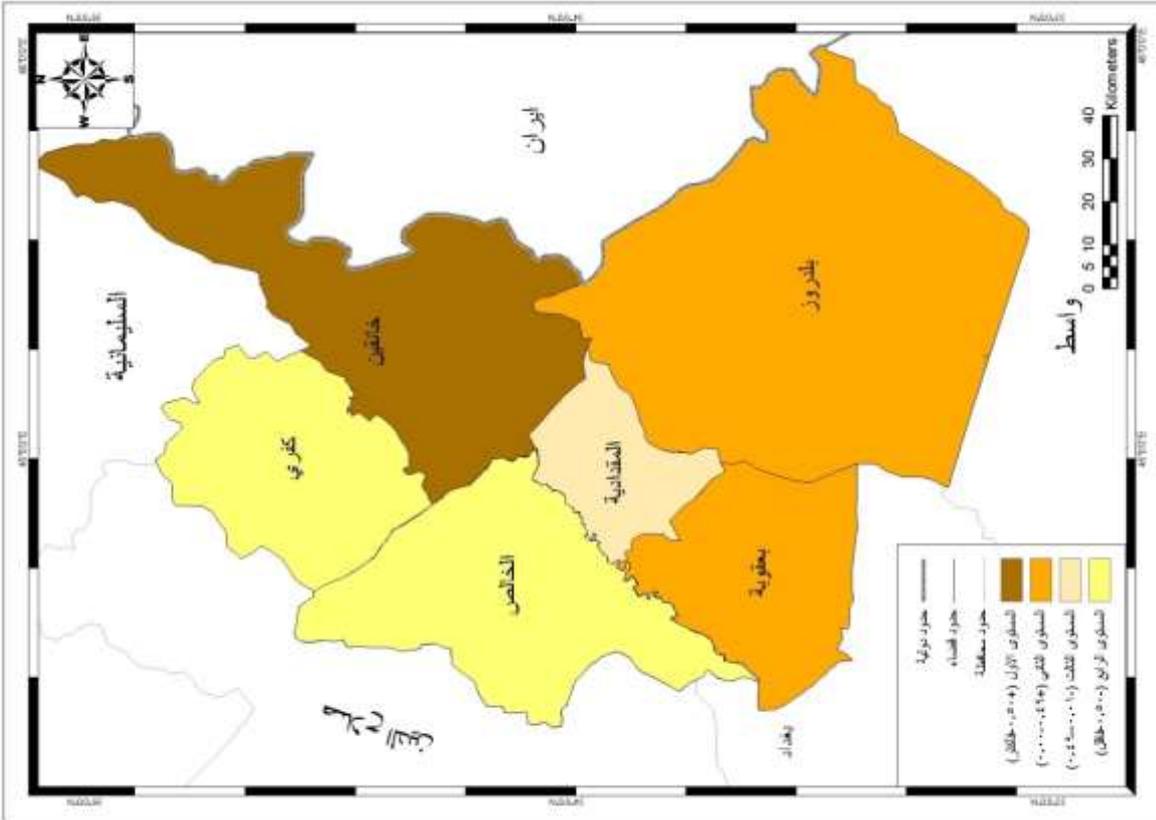
أما في ريف محافظة ديالى للمدة (1987-1997) فقد ظهر هناك تباين واضح ما بين الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة وكما تبين من خلال خريطة التوزيع الجغرافي (7) (أ - ب) وبيانات الجدول (6) وبأستخدام الدرجات المعيارية ظهرت أربعة مستويات لعام 1987 هي :

خريطة (٦) (أ) التوزيع الجغرافي للسكان حسب النبتة (المضرب) على مستوى اقصية محافظة ديالى للعدة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الامساخ وبيانات الجغول (٦) .

خريطة (٦) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان حسب النبتة (المضرب) على مستوى اقصية محافظة ديالى للعدة (١٩٩٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الامساخ وبيانات الجغول (٦) .

المستوى الأول :- والذي بلغت درجته المعيارية (+0.50- فأكثر) لعام 1987 الذي ضم كل من الوحدات الإدارية المتمثلة بقضاء الخالص إذ بلغت نسبة سكان الريف فيه (69.7%) ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة القضاء الزراعية إذ تتوفر فيه المقومات الزراعية من وفرة المياه وخصوبة التربة , وقضاء المقدادية بنسبة ريف بلغت (58.8%) .

اما المستوى الثاني :- والذي بلغت درجته المعيارية (+0.49-0.00) لعام 1987 فقد ضم هذا المستوى الوحدات الإدارية المتمثلة بقضاء بلدروز بنسبة سكان ريف بلغت (52.2%) من المجموع الكلي للسكان وهذا يعود إلى كون القضاء اصلاً قضاءً زراعياً ذات طابع ريفي .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01-0.49⁻) فقد ضم الوحدات الإدارية المتمثلة بقضاء بعقوبة وبنسبة سكان ريف بلغ (47.7%) , في حين جاء قضاء خانقين بنسبة (47.2%) من المجموع الكلي للسكان في القضاء .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) فقد ضم هذا المستوى قضاء كفري وبنسبة (39.7%) وهو بذلك يكون من أقل الاقضية من منطقة الدراسة نصيباً لسكان الريف والسبب هو الاوضاع السياسية وهجرة سكان الريف الى المدن .

جدول (6)					
التوزيع العددي والبيئي لسكان محافظة ديالى ووحداتها الإدارية للمدة (1987-1997)					
%	عدد السكان (1997)	%	عدد السكان (1987)	البيئية	الوحدات الإدارية
49.9	228544	52.3	164891	الحضر	قضاء بعقوبة
50.1	229075	47.7	150370	الريف	
100	457619	100	315261	المجموع	
37.4	67589	41.2	55108	الحضر	قضاء المقدادية
62.6	112937	58.8	78601	الريف	
100	180526	100	133709	المجموع	
25.3	58460	30.3	50096	الحضر	قضاء الخالص
74.7	172517	69.7	115237	الريف	
100	230977	100	16333	المجموع	
54.1	70769	52.8	54056	الحضر	قضاء خانقين
45.9	60108	47.2	48242	الريف	
100	130877	100	102298	المجموع	
45.9	45251	47.8	30371	الحضر	قضاء بلدروز
54.1	53292	52.2	33109	الريف	
100	98543	100	63480	المجموع	
22.6	8290	60.3	28156	الحضر	قضاء كفري
77.4	28391	39.7	18508	الريف	
100	36681	100	46664	المجموع	
42.2	478903	46.3	382678	الحضر	مجموع المحافظة
57.8	656320	53.7	444067	الريف	
100	1135223	100	826745	المجموع	

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات

وزارة التخطيط , نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى للسنوات (1987-1997) بيانات منشورة .

اما توزيع سكان الريف لعام 1997 ظهرت ايضاً اربعة مستويات تمثل :

المستوى الأول :- والذي بلغت درجته المعيارية (+0.50- فأكثر) الذي ضم كل من قضاء كفري بنسبة ريف بلغت (77.4%) من المجموع الكلي للسكان القضاء وبذلك احتل المركز الأول من حيث نسبة سكان الريف في منطقة الدراسة وهذا يعود ايضاً الى الاوضاع السياسية في المنطقة , يليه قضاء الخالص بنسبة (74.7%) من المجموع الكلي لسكان القضاء وهذا الامر طبيعي لان الخالص تمتد منها شبكة من المشاريع الاروائية ومن ثم تطور الزراعة فيها .

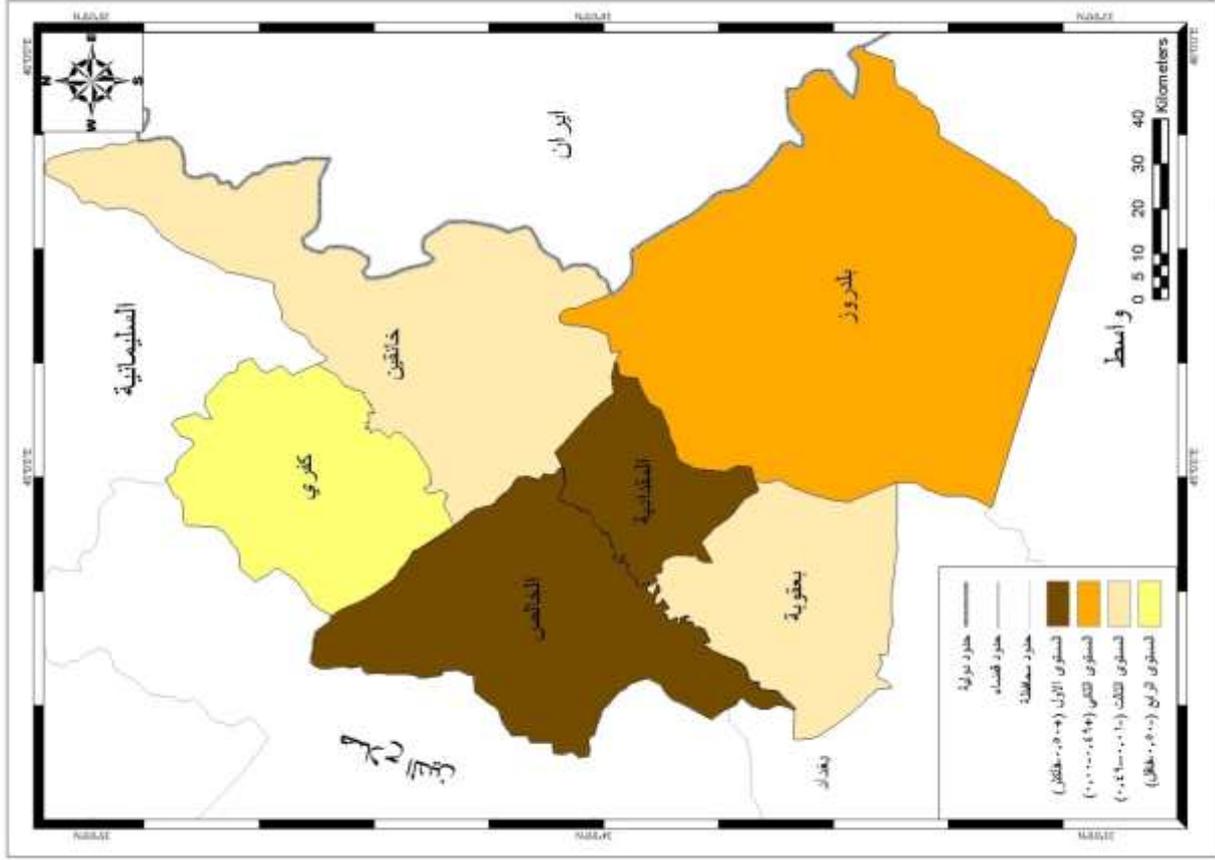
اما المستوى الثاني :- والذي بلغت درجته المعيارية (+0.49-0.00) فقد ضم هذا المستوى قضاء المقدادية بنسبة (62.6%) من المجموع الكلي للسكان القضاء والسبب في زيادة نسبة الريف ايضاً هو امتداد المشاريع الاروائية والترب الخصبة والاراضي السهلية .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01-0.49) فقد ضم الوحدات الإدارية المتمثلة بقضاء قضاء بلدروز بنسبة (54.1%) من المجموع الكلي لسكان القضاء , وقضاء بعقوبة بنسبة (50.1%) من المجموع الكلي لسكان القضاء وهذا يعود إلى ظروف الحصار الاقتصادي والتوجه نحو الزراعة والعمل في الحقول الزراعية .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50- فأقل) فقد ضم هذا المستوى بقضاء قضاء خانقين بنسبة (45.9%) من المجموع الكلي لسكان القضاء وهذا يعود إلى ظروف الحصار الاقتصادي الذي أثر بشكل كبير على أوضاع السكان من أجل طلب لقمة العيش .

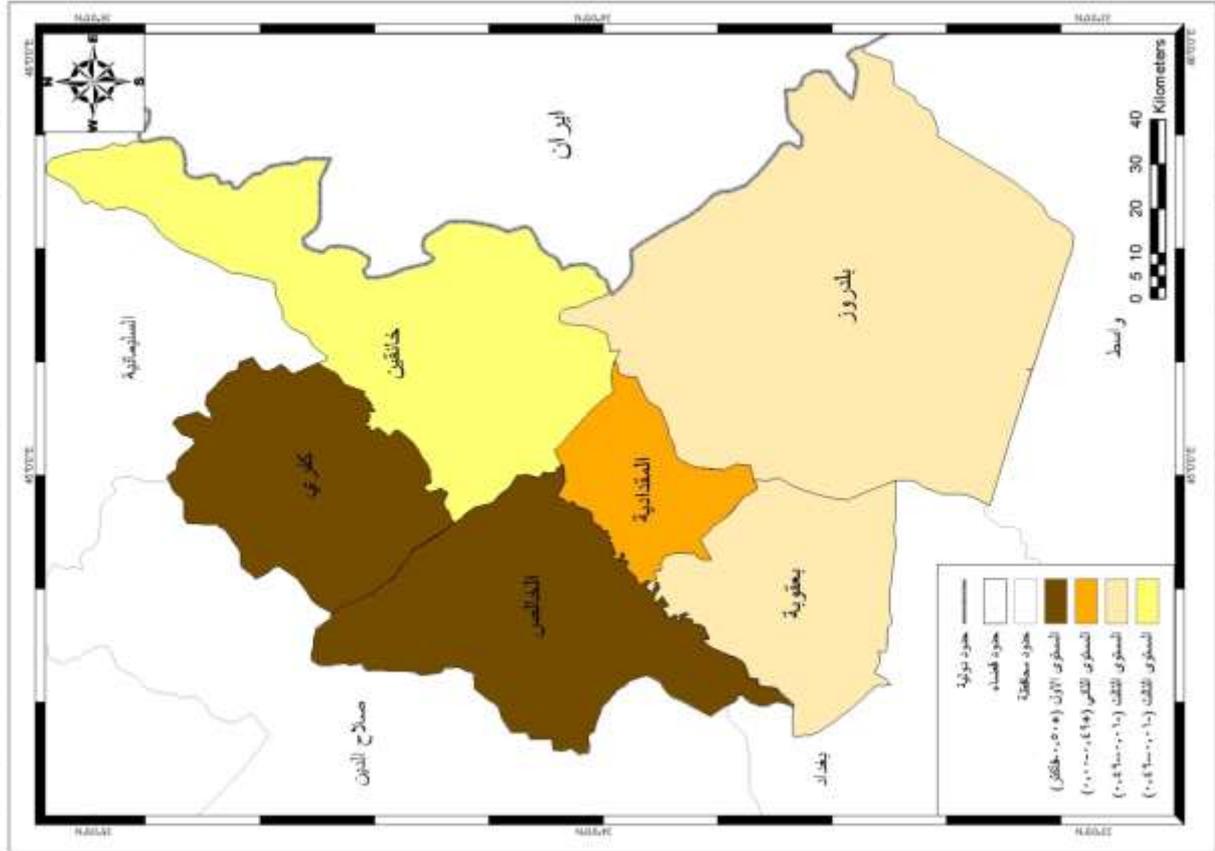
عن طريق هذا الاستعراض يتضح ان كثير من المناطق الريفية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عدد سكانها على حساب مناطق الحضر بسبب تردي الوضع نتيجة أثر الحصار الاقتصادي في المدن خاصة , وافتقارها إلى أبسط مقومات الحياة الأمر الذي جعل من الزراعة تنهض لتصبح مجالاً لاستقطاب عدد كبير من القوى العاملة, كذلك ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير أسهم في جذب عدد من سكان المدن خصوصاً من هم من أصول ريفية إلى العودة مجدداً إلى المناطق الريفية لغرض استثمار الأراضي فيها وليس لغرض الزراعة فقط , وإنما للاستيطان كذلك . أما على مستوى منطقة الدراسة فقد بلغت نسبة الحضر (46.3%) لعام (1987) , أما نسبة الريف فقد بلغت (53.7%) وقد تناقصت نسبة الحضر إلى (42.2%) عام (1997) وارتفعت نسبة الريف إلى (57.8%) من مجموع السكان في منطقة الدراسة . ولهذا التوزيع بحسب البيئة أهمية في حالات الزواج إذ تختلف خصائص السكان ما بين الحضر والريف من حيث العادات والتقاليد وأن كان التشابه موجوداً ولكن بنسب متفاوتة إذ يلاحظ ارتفاع نسب الزواج بأكثر من واحدة في الريف تبعاً للعادات السائدة التي تشجع على تعدد الزوجات لحاجتهم لمزيد من الأولاد لغرض العمل في الزراعة عوناً مع الأهل وكذلك انخفاض نسب الطلاق على العكس من الحضر .

خريطة (٧) التوزيع الجغرافي للسكان بحسب البنية (ريف) على مستوى اخصية محافظة ديالى للعدة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٦) .

خريطة (٨) التوزيع الجغرافي للسكان بحسب البنية (ريف) على مستوى اخصية محافظة ديالى للعدة (١٩٩٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٦) .

المبحث الثاني :- الخصائص التركيبية لسكان محافظة ديالى :-

أن دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتألف منها أي مجتمع دراسة تفصيلية يطلق عليها ما يسمى بتركيب السكان (1) . إذ تتناول جغرافية السكان دراسة التركيب (structure) والتكوين (composition) وخواص ديموغرافية العالم والمجتمعات البشرية للقارات أو الأقاليم ويقصد بالتركيب كما يحدده الديموغرافيين , خصائص المجتمع المدروس حسب فئات العمر . أما التكوين فيتناول عادة الخصائص الأخرى كالتكوين الجنسي والقومي والديني ودرجة التعلم ومستوى الثقافة وحالات الزواج وحجم الأسرة والتوزيع بين الريف والحضر وبين مختلف الأنشطة الاقتصادية (2) . ولذلك تهتم جغرافية السكان بالبرهنة على وجود فروق شائعة في توزيع السكان وتركيبهم وحركتهم ونموهم , إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفروق المتعلقة بطبيعة السكان (3) . من هنا يمكن القول بأن لدراسة الخصائص التركيبية للسكان حسب العمر والجنس أهمية كبيرة بوصفها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً , وتحدد الفئات المنتجة فيه والتي يقع على عاتقها عبء اعالة باقي افراده والفئات غير المنتجة . وبالنظر لهذه الأهمية لا بد من توضيح تلك الخصائص على مستوى منطقة الدراسة عن طريق البحث في

أولاً : التركيب النوعي للسكان :-

من المعلوم ان التركيب السكاني حسب الجنس او النوع او ما يطلق عليه التركيب الجنسي للسكان او الميزان الجنسي او النسبة الجنسية او الذكورة كما تسمى التنوع , وهي ظاهرة بايولوجية تعد اساساً من معطيات الوراثة او الجينات , وتخضع لقوانين علم الحياة وان تأثرت او تعدلت بالعامل البيئي ففي الدرجة الثانية فقط , فهي

1 - نسرين محمود الراوي , الجغرافية الاجتماعية لمدينة الكاظمية , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1975 , ص 89 .

2 - عبد علي الخفاف , الموسوعة الصغيرة , دار الحرية للطباعة , بغداد , 1986 , ص 92 .

3 - محمد عبد الرحمن الشرنوبي , جغرافية السكان , مكتبة الانجلو , القاهرة , 1972 , ص 14 .

لاتمثل صفة سلالية جينية ولاهي تعد خصيصه اقليمية جغرافية بالضرورة ، وللتكوين النوعي موضوعياً دورة عامة خلال مراحل العمر المختلفة ، اذ انها ترتبط اساساً بفئات السن المختلفة منذ الولادة حتى الموت ، بل منذ الحمل قبل الولادة ، لذا فإن هناك اكثر من نسبة جنسية خلال رحلة الحياة ، فالنسبة للجنسية الاولى عند الحمل وفي الرحم وقبل الولادة، والثانية عند الولادة نفسها ، والثالثة بعد ذلك في كل مراحل الحياة ، ومن ثم تنقسم الاخيرة الى عديد من النسب الجنسية الجزئية او النوعية الخاصة بسن معين معطاة ، ثم يضاف اليها في النهاية النسبة الكلية التي تضم جميع السكان الاحياء . من هنا يتضح ان للتكوين النوعي للسكان له صلة مباشرة بمعدل الزواج ومعدل الوفيات ومعدل المواليد ، ويقصد بالتكوين النوعي للسكان نسبة الذكور لكل (100) انثى ويقاس بنسبة النوع ، هذا وان الكثير من العلاقات الاجتماعية منها والاقتصادية وثيقة الصلة بهذه النسبة .

من هنا جاء البحث في هذا المجال ضرورة لابد من تحليلها وتدقيقها وصولاً الى شكل توزيع وتبيان هذه الظاهرة في منطقة الدراسة . ولنسبة النوع اثار ديموغرافية، إذ أن لها نتائج تتعلق بالمواليد والوفيات ⁽¹⁾، وقد أثبتت الدراسات الديموغرافية تلك التي تناولت مجتمعات مختلفة في قارات العالم ، أنه يولد (105) و (106) من الذكور لكل (100) من الإناث وأن الاختلاف عن هذه النسبة لابد أن يحصل لأسباب منها اختلاف معدلات الوفيات النوعية ، أو الهجرة أو الحروب ويطلق على العلاقة ما بين عدد الذكور وعدد الإناث بالنسبة الجنسية أو النوعية . ويعد التركيب النوعي ذا أهمية كبيرة لأنه عندما يكون كل من الجنسين في أي عمر غير متساوٍ يؤدي إلى انحراف نسبة النوع عما هو مفترض وتشويهها ⁽²⁾ . لذلك نجدها تختلف من قطر إلى آخر نتيجة عوامل عدة منها عدم الدقة في تسجيل الإناث في فئات عمرية معينة، والميل إلى تغيير عمر الفتيات في الفئات العمرية (10-14) سنة و (15-19) سنة بهدف تقريب أعمارهن إلى سن الزواج فضلاً عن اختلاف معدلات

1 - Glenn . Trewartha , a geography of population world patterns ,John wilen & sons , inc newyork , 1969 p . 114 .

2 - نورماك ، الإحصاء السكاني ، ترجمة عبد الحليم القيسي ، مطبعة وزارة التعليم العالي ، بغداد ، 1981 ، ص 19 .

الهجرة⁽¹⁾. ومن خلال ملاحظة الجدول (7) الذي يوضح اعداد الذكور والاناث ونسبة النوع على مستوى محافظة ديالى بالمقارنة مع العراق للمدة (1987-1997).

جدول (7)

نسبة النوع لسكان محافظة ديالى والعراق للمدة (1987-1997)

ت	المستوى	السنة	الذكور	النسبة %	الاناث	النسبة %	نسبة النوع
1	المحافظة	1987	421710	%51	405035	%49	%104.1
		1997	564875	%49.8	570348	%50.2	%99
2	العراق	1987	8364873	%51.4	7913443	%48.6	%105.7
		1997	10987252	%49.8	11058992	%50.2	%99.4

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على :

1. الجمهورية العراقية , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج التعداد العام للسكان للأعوام (1987-1997) , جدول (22) , بيانات منشورة .
2. الجمهورية العراقية , وزارة التخطيط , المجموعة الإحصائية السنوية للقطر للأعوام (1987-1997) .

يتضح ان نسبة الذكور على مستوى المحافظة لعام 1987 كانت اعلى من نسبة الاناث إذ بلغت نسبة الذكور حوالي (51%) من المجموع الكلي للسكان ، في حين كانت نسبة الاناث لا تتعدى اكثر من (49%) من المجموع الكلي للسكان لعام 1987 ، وان هذا التباين في نسبة الذكور الى الاناث ناجم عن عدة عوامل

1 - عبد الرزاق احمد الغريبي , السياسة السكانية في الوطن العربي , مجلة كلية الآداب جامعة بغداد , بغداد , العدد 61 , 2002 ص 328 .
تم استخراج نسبة النوع بالاعتماد على القانون الآتي :

$$\text{نسبة النوع} = \frac{\text{عدد الذكور الكلي في سنة معينة}}{\text{عدد الاناث الكلي في تلك السنة}} \times 100$$

المصدر : عبد الرزاق ألجواهري , حافظ مصطفى محمد , جغرافية السكان , ط1 , دار الكتب الجامعية , الإسكندرية 1971 , ص 271 .

منها اجتماعية واخرى اقتصادية وثالثة صحية فضلاً عن عامل الهجرة الى المحافظة وتحديدًا من عناصر الذكور سواء الى خارج العراق او من الداخل الامر الذي انعكس على نسبة النوع وفيها بلغت للمدة نفسها حوالي (104.1) ذكر لكل (100) انثى . ان عدم التوازن له انعكاسات في مجالات متعددة ، وعند مقارنة هذه النسب بمثيلتها على مستوى القطر يتضح ان هناك نوع من التشابه القوي بين النسبتين وهذا امر ايجابي .

اما في عام 1997 فقد بين الجدول ان هناك تغيرات واضحة طرأت على نسبة الذكور والاناث وفيها تبين ان نسبة الذكور تراجعت حتى بلغت نسبة (49.8%) من المجموع الكلي للسكان في حين ازدادت اعداد الاناث وبنسبة بلغت (50.2%) من المجموع الكلي للسكان لهذه المدة وهذا الامر واضح اذ كان العراق ومنها منطقة الدراسة تعيش مرحلة حرب شرسة ادت الى استشهاد الاعداد الكثيرة من الشباب ومن ثم حدث خلل في التوازن السكاني بين الجنسين الامر الذي انعكس سلباً على نسبة النوع بحيث بلغت نسبتها حوالي (99%) اي بفارق (5.1%) للمدة السابقة وعند مقارنتها مع نسبة النوع على مستوى العراق يتضح ان هناك نوع من التشابه ايضاً الى حد كبير بين النسب على مستوى المحافظة والعراق .

اما على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة لعام 1987 فقد بين الجدول (8) والخريطة (8) وبأستخدام الدرجات المعيارية ظهرت اربعة مستويات للتوزيع تمثلت:

جدول (8)

التوزيع الجغرافي لنسبة النوع في محافظة ديالى ووحداتها الادارية للاعوام (1987- 1997 - 2011)

السنوات	الوحدات الادارية	عدد الذكور	عدد الاناث	نسبة النوع
1987	قضاء بعقوبة	162361	152900	106.1
	قضاء المقدادية	68510	65199	105
	قضاء الخالص	84168	81165	103.6
	قضاء خانقين	51283	51015	100.5
	قضاء بلدروز	32091	31389	102.2
	قضاء كفري	23297	23367	99.7
	مجموع المحافظة	421710	405035	104.1
1997	قضاء بعقوبة	228392	229227	99.6
	قضاء المقدادية	90015	90511	99.4
	قضاء الخالص	114806	116171	98.8
	قضاء خانقين	64699	66178	97.7
	قضاء بلدروز	49012	49531	98.9
	قضاء كفري	17951	18730	95.8
	مجموع المحافظة	564875	570348	99
2011	قضاء بعقوبة	266784	246272	108.3
	قضاء المقدادية	112490	107101	105.0
	قضاء الخالص	154255	149329	103.3
	قضاء خانقين	103026	95691	107.7
	قضاء بلدروز	65678	61373	107.0
	قضاء كفري	22773	21819	104.4
	مجموع المحافظة	725007	681585	106.4

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على

الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1987- 1997، جدول (22)، بيانات منشورة ، وتقديرات سكان محافظة ديالى لعام 2011 .

المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50- فأكثر) شمل كل من قضاء بعقوبة بنسبة نوع بلغت (106.1%) ، والمقدادية بنسبة بلغت (105%)، وهذا يرجع بوصف قضاء بعقوبة وفيها من المؤسسات الحكومية

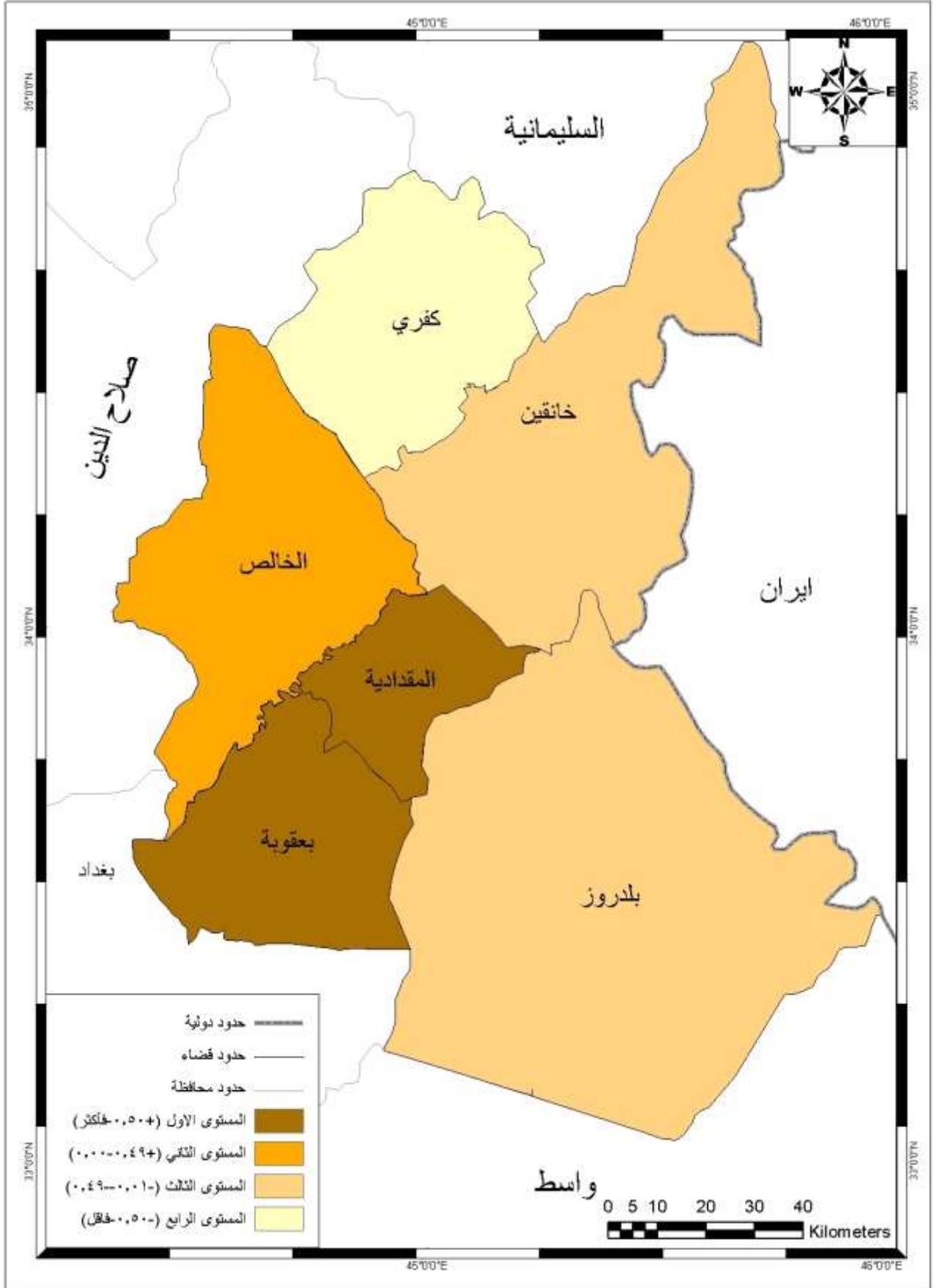
والاقتصادية ذات المستوى الاعلى ، اما قضاء المقدادية فقد جاءت هي الاخرى ضمن هذا المستوى بوصفه من الاقضية النشطة جداً .

اما المستوى الثاني :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) تظهر فيه الوحدات الإدارية المتمثلة بقضاء الخالص الذي تبلغ نسبته (103.6%) ، وهي نسبة تعد قريبة من النسب المعتدلة الامر الذي يؤكد استقرارية مجتمعها في تلك المرحلة .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01_ -0.49) فقد شمل هذا المستوى قضاء بلدروز بنسبة نوع بلغت (102.2%) ، وقضاء خانقين بنسبة نوع بلغت (100.5%) ، وتعد هذه النسبة قريبة جداً من الموازنة بين الجنسين وهي صفحة ايجابية لتلك المجتمعات .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50- فأقل) فقد شمل هذا المستوى قضاء كفري بنسبة نوع بلغت (99.7%) وهذا يعود الى سياسات الحكومة السابقة في ترحيل السكان حسب القومية الى خارج القضاء فضلاً عن هجرة السكان الى مناطق الحكم الذاتي في الوحدات الادارية الاخرى .

خريطة (٨) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع لسكان محافظة ديالى لسنة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٨) .

اما بالنسبة الى نسبة النوع لعام 1997 فقد اتضح ان هناك اربعة مستويات بأستخدام الدرجات المعيارية حسب بيانات الجدول (8) والخريطة (9) وهي :

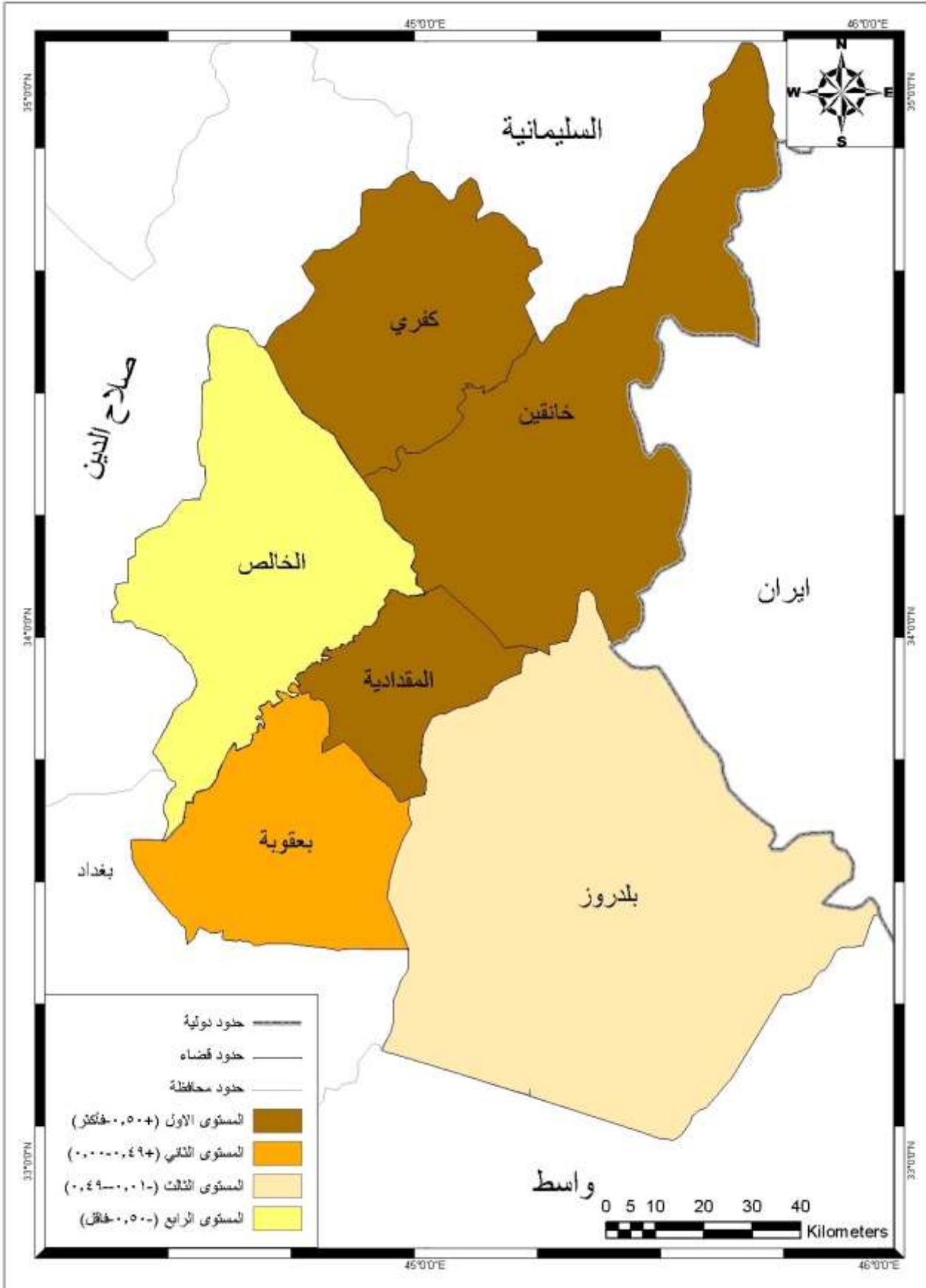
المستوى الاول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50-فاكثر) إذ ضم كل من قضاء بعقوبة بنسبة نوع بلغت (99.6%) من المجموع الكلي لسكان المنطقة ، وقضاء المقدادية بنسبة نوع بلغت (99.4%) من المجموع الكلي لسكان المنطقة وهي تكاد تكون متشابهة الى حد ما فبرغم من انخفاضهما عما كانا عليه في التعداد السابق الا انهما اي القضائين حافظا على مركزهما في المستوى الاول .

اما المستوى الثاني : الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فقد ضم هذا المستوى قضائي بلدروز والخالص بنسبة نوع بلغت على التوالي (98.9% و 98.8%) ، وهذا الانخفاض عما كانا عليه في التعداد السابق يعود الى ظروف الحصار الاقتصادي ، فضلاً عن هجرة السكان الى الوحدات الادارية الاخرى طلباً لتحسين اوضاعهم الاقتصادية ولشتى الاعمال .

اما المستوى الثالث : الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01- -0.49) فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة نوع بلغت (97.7%) وهي الاقل عما كانت عليه في التعداد السابق وهذا يعود الى عامل الهجرة وقلة فرص العمل .

اما المستوى الرابع : الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50-فاقل) فضم هذا المستوى قضاء كفري بنسبة نوع بلغت (95.8%) من المجموع الكلي للسكان وهذا يعود الى التغيرات الادارية في القضاء وضم معظم مناطق الى الحكم الذاتي ادى الى انخفاض نسبة النوع فيه .

خريطة (٩) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع لسكان محافظة ديالى لسنة (1997) .



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٨) .

اما نسبة النوع حسب تقديرات سكان محافظة ديالى لعام 2011 ، فقد تبين من الجدول (8) والخريطة (10) وباستخدام الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

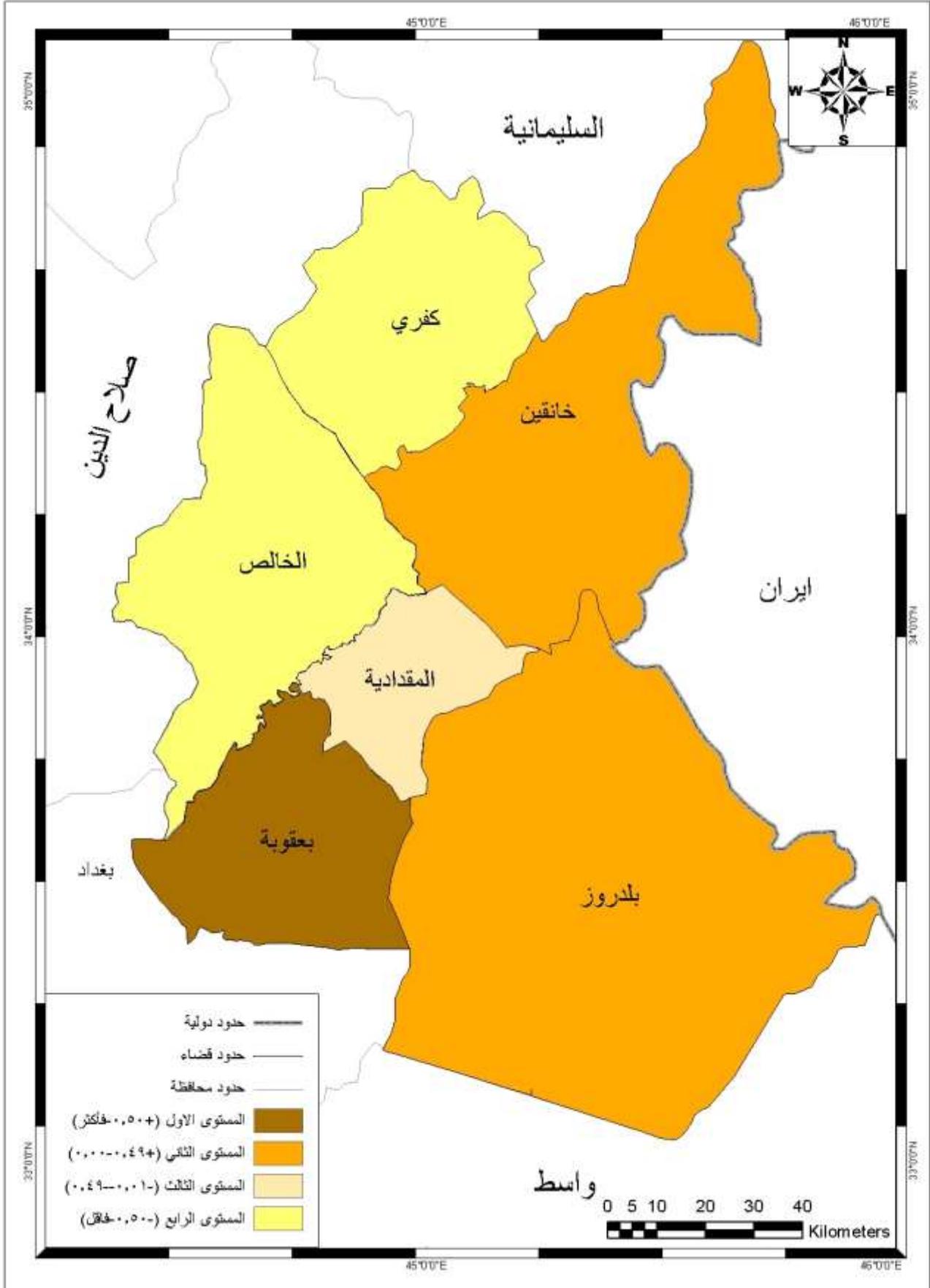
المستوى الاول : الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50-فاكثر) إذ ضم قضاء بعقوبة مركز محافظة ديالى بنسبة نوع بلغت (108.3%) وهذا يعود الى التطور الكبير الذي حصل بعد استقرار ورجوع المهجرين الى مناطقهم وتوفر الخدمات و خاصة الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع مستوى الدخل ، ساهم في رفع نسبة النوع .

اما المستوى الثاني : الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة نوع بلغت (107.7%) وهذا يعود الى عودة السكان الاكراد الى القضاء من خارج القطر وخاصة من ايران بعد تسفيرهم من قبل الحكومة السابقة ، وما ساهمت به الاوضاع الامنية من عمليات التهجير نحو المناطق الامنة والمستقرة ، وكذلك الحال في قضاء بلدروز بنسبة نوع بلغت (107%) .

اما المستوى الثالث : الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01- -0.49) فقد ضم هذا المستوى قضاء المقدادية بنسبة نوع بلغت (105%) وهذا يعود الى التطور الكبير الذي شمل معظم منطقة الدراسة ومنها قضاء المقدادية وتوفر فرص العمل وارتفاع الدخل الشهري لمعظم الاسر مما ساهم في استقرار السكان وتشجيعهم على الزواج

اما المستوى الرابع : الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50-فاقل) فضم هذا المستوى قضائي كفري بنسبة نوع بلغت (104.4%) وقضاء الخالص بنسبة نوع بلغت (103.3%). من خلال ماتقدم نلاحظ بشكل عام ارتفاع نسبة النوع في منطقة الدراسة رغم تباينها وهذا يعود الى التحسن في الوضع الاقتصادي والتطور في مستوى الخدمات وارتفاع مستوى الدخل .

خريطة (١٠) التوزيع الجغرافي لنسبة النوع لسكان محافظة ديالى لسنة (٢٠١١)



المصدر: من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٨).

ثانياً : التركيب العمري للسكان :-

يعد التركيب العمري للسكان من ابرز الخصائص الديموغرافية واحد اهم المميزات التي يمتاز بها المجتمع السكاني الرئيسية وخصائصة الهامة ودليل علمي على مدى امكانيات هذا المجتمع الحالية منها والمستقبلية ، ان توزيع السكان على فئات العمر يؤثر تأثيراً بارزاً واكيداً على المعالم الديموغرافية للمجتمع السكاني وعلى حجم القوة البشرية وقوة العمل ومستواهم المعاشي وانماط استهلاكهم ، واحتياجاتهم الاساسية الاقتصادية منها والاجتماعية الانية منها والاجله . كما يعد عمر الشخص من المزايا الخاصة له لان العمر يؤثر على اسلوب العمل ونوعيته وطريقة تفكيره ومركزه الاجتماعي . وان هذه المؤشرات واهمية دراستها والبحث فيها تفرض على واضعي السياسة السكانية دراسة التركيب العمري للمجتمع السكاني والتطورات التي تطرأ على هذا التركيب دراسة دقيقة وعميقة واعتبار نتائج تلك الدراسات بمثابة مؤشرات رئيسية وهامة عند رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذا فإن البحث في التركيب العمري لسكان منطقة الدراسة اظهرت ان هناك ثلاث فئات عمرية هي :

أولاً : فئة صغار السن (0 - 14) سنة :-

تمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني والتي لا بد من تركيز الاهتمام بها وبنائها لأنها العنصر الالهم في ضمان مستقبل سكان منطقة الدراسة ، وتمتاز بأنها مستهلكة وغير منتجة . غالباً ، لأنه ولظروف معينة يضطر بعض افراد هذه الفئة إلى الدخول في قوة العمل في وقت مبكر وهذا ما يمكن ملاحظته لدى سكان الارياف ، وحتى بعض سكان المدن أيضاً يسهم الأطفال في العمل لمساعدة ذويهم

من القادرين على العمل⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن هذه الفئة لم يكن مسموحاً قانوناً ان تشكل قوة عمل في الوظائف الحكومية بحسب قانون العمل رقم (151) لسنة (1971) , وقانون العمل رقم (71) لسنة (1987)⁽²⁾. ألا أن تلك القوانين لا تمثل حقيقة الحدود الدنيا لسن العمل لسكان المنطقة. إذ أن الحدود تحكمها الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية , فضلاً عن عدم أسهام هذه الفئة في حركة الهجرة , لأن المهاجرين في هجرات العمل لا يمثلون في الواقع مجتمعاً مستقراً في حالته الطبيعية⁽³⁾. ففي منطقة الدراسة يتضح ان نسبة الفئات العمرية الصغيرة (0- 14) سنه تأخذ نسب مختلفة من مدة الى اخرى فالجدول (9) والخريطة (11) التي تبين نسبة هذه الفئة لعام 1997 وبأستخدام الدرجات المعيارية تظهر ثلاث مستويات هي :

المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) فقد شمل هذا المستوى قضاء بعقوبة بنسبة (40.5%) من المجموع الكلي لسكان القضاء وهذا يعود الى تحسن الظروف الاقتصادية أولاً ثم انخفاض مستوى الوفيات للاطفال والاطفال الرضع .

اما المستوى الثاني :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فقد شمل هذا المستوى قضاء الخالص الذي بلغت نسبته (20.4%) من المجموع الكلي لسكان المنطقة , وان هذه الفئة تعني ارتفاع المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لذلك

1 - رياض إبراهيم السعدي , الإنجاب ومساهمة المرأة العراقية في العمل , مجلة الجمعية الجغرافية العراقية , العدد (21) , 1987 , ص 134 .

2 - وزارة العدل , قانون العمل رقم (71) لسنة 1987 , دار الحرية للطباعة والنشر , بغداد , 1987 , ص 25 .

3 - احمد علي إسماعيل , أسس علم السكان , دار التوفيق النموذجية للطباعة , الطبعة السابعة , القاهرة , 1989 , ص 93 .

المجتمع ومن ثمة قلة الانجاب ثم صغر قاعدة الهرم السكاني لتلك الوحدة كما هو الحال في الخالص .

جدول (9) توزيع السكان حسب الفئات العمرية العريضة في محافظة ديالى بحسب الوحدات الإدارية لعام (1997) .						
فئة (65 سنة - فأكثر)		فئة (15-64) سنة		فئة (0-14) سنة		الوحدات الإدارية
النسبة المئوية %	عدد السكان	النسبة المئوية %	عدد السكان	النسبة المئوية %	عدد السكان	
38	14263	40.2	239810	40.5	203331	قضاء بعقوبة
15.6	5862	16	95280	15.8	79316	قضاء المقدادية
20.7	7775	20.3	121236	20.4	101854	قضاء الخالص
13.1	4884	11.8	70243	11.1	55696	قضاء خانقين
8.9	3340	8.5	50529	8.9	44594	قضاء بلدروز
3.7	1403	3.2	18932	3.3	16316	قضاء كفري
100	37527	100	596030	100	501107	المحافظة

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على :-

هيئة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997) ' جدول (21) بيانات غير منشورة .

المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01_ -0.49) فقد ضم قضاء المقدادية بنسبة بلغت (15.8%) من المجموع الكلي لسكان المنطقة ، وكذلك قضاء خانقين وقضاء بلدروز وكفري وبنسب بلغت على التوالي (11.1% ، 8.9% ، 3.3%) . وهذا يعود إلى تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية منها ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الدخل الشهري للأسرة . كما نرى تباين هذه الفئة بين البيئات الحضرية والريفية إذ بلغت لسكان الحضر عام (1987) بنسبة (46.3%) ، أما في الريف فقد بلغت هذه الفئة بنسبة (53.7%) ، أما في عام (1997) فقد بلغت نسبتها لسكان الحضر (42.2%) ، مقابل نسبة (57.8%) لسكان الريف ، ويعود

ثانياً : فئة متوسطي السن (15 - 64) سنة :-

هي الفئة المنتجة والفاعلة في تركيبية الهيكل المهني للسكان وتحمل أعباء أعالة الجزء الأكبر من الفئتين الأولى والثانية ضمن فئات السن الأساسية (1) . وهي الفئة التي تسهم في نمو السكان بسبب فاعليتها للتعويض عما يفقده المجتمع من الوفيات لأنها الفئة التي تحتوي على العناصر الشابة من ذكور واث , وهي عناصر تقع في سن الزواج ويبدو ميلها واضحاً إلى الإنجاب أي تكمن فيها خصوبة المجتمع (2) . كما تكون هذه الفئة قادرة على الحركة والهجرة , وهذه الظاهرة تتساوى مع الخط المعروف في الهجرة من أن المهاجرين يكونون من الأعمار المتوسطة في الغالب وهذه سمة رئيسية من السمات الديموغرافية للمهاجرين (3) . كذلك يتوقف على الجزء الأكبر منها مهمة حمل السلاح والدفاع عن الوطن إذا داهمه أي خطر , وهذا ما يعرضها أكثر للوفاة (4) . اما في منطقة الدراسة فمن خلال الجدول (9) والخريطة (12) وعلى اساس التوزيع الجغرافي لهذه الفئة لعام 1997 وعلى مستوى الوحدات الادارية وبأستخدام الدرجات المعيارية اظهرت اربعة مستويات تمثلت :

المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - _ فأكثر) يضم هذا المستوى قضاء بعقوبة وبنسبة (40.2%) من المجموع الكلي لسكان المنطقة لهذه

- 1 - باسم عبد العزيز العثمان , محافظة القادسية , دراسة في جغرافية السكان , رسالة ماجستير , (غ . م) , مقدمة إلى كلية الآداب , جامعة البصرة , 1991 , ص 121 .
- 2 - فتحي محمد أبو عيانة , جغرافية سكان الإسكندرية , دراسة ديموغرافية منهجية , مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية , 1980 , ص 568 ..
- 3 - عبد علي الخفاف , عبد مخور الريحاني , ص 328 .
- 4 - جواد كاظم أحسنوي , التباين المكاني لخصائص سكان محافظة بابل , رسالة ماجستير , (ع . م) , كلية الآداب , جامعة بغداد , ص 999 , ص 146 .

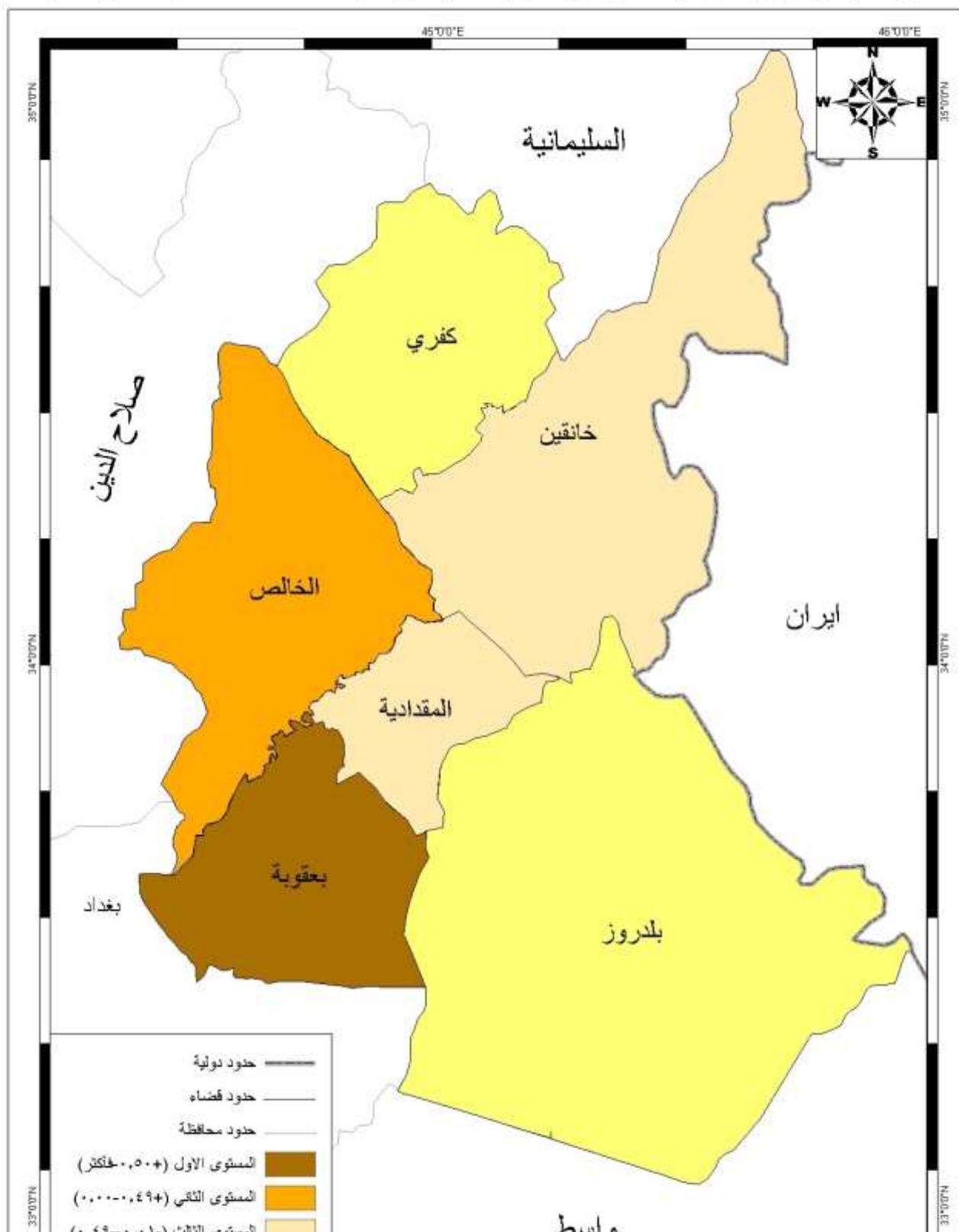
الفئة , وهذا يرجع الى إن بعقوبة مركز المحافظة اولاً ثم تتوفر فيها متطلبات الحياة من المستوى الاعلى بالمقارنة مع الاقضية الاخرى .

اما المستوى الثاني :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49_0.00) فإنه يضم هذا المستوى قضاء الخالص وبنسبة (20.3%) في المجموع الكلي لسكان المنطقة لهذه الفئة , والسبب يعود الى إن القضاء من الاقضية التي تكون فيها نسبة الريف اكبر الامر الذي يوفر لها من الشباب للعمل في الحقول الزراعية .

اما المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01_0.49) وللمدة نفسها فقد ضم هذا المستوى قضاء المقدادية وبنسبة (16%) من المجموع الكلي لسكان المنطقة , وفي قضاء خانقين بلغت نسبتها (11.8%) , وهذا يدل على ان هناك حركة واسعة للهجرة في هذه الاقضية الى الخارج والهجرة هذه تعتمد على الفئات الشابة اكثر من غيرها .

اما المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50_أقل) فقد شمل هذا المستوى لعام (1997) قضاء بلدروز بنسبة بلغت (8.5%) من مجموع سكان هذه الفئة , وقضاء كفري بنسبة بلغت (3.2%) وهو أقل الاقضية من سكان هذه الفئة العاملة . ويلاحظ أن الإناث يشكلون النسبة الأكبر من هذه الفئة خلال عام (1987-1997) وبنسبة بلغت (47.3%) , مقابل نسبة الذكور التي بلغت (44.7%) , (15.9%) ، وهذا يعد من المأخذ السلبية للتوزيع السكاني بين الذكور والاناث في اية منطقة تكون بهذه النسبة .

خريطة (١٢) التوزيع الجغرافي لفئة متوسطي السن (١٥-٦٤) على مستوى اقلية محافظة ديالى لسنة (١٩٩٧)



ثالثاً فئة كبار السن (65 سنة فأكثر) :-

تعد هذه الفئة من الفئات المستهلكة مثلها مثل فئة صغار السن وهي غير منتجة إذ يصل الإنسان الى مرحلة يحتاج من يعيله فيقع عاتق إعالته على فئة متوسطي السن , من وجهة نظر الدراسات السكانية , ألا أنه في حقيقة الأمر نرى أن هناك مما تزيد أعمارهم على (سن 65 سنة) ولا يزالون يمارسون عملاً ضمن النشاط الزراعي في المناطق الريفية خاصة أو في بعض المهن الأخرى (1) . وترتفع نسبة كبار السن في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية بسبب انخفاض معدل المواليد الخام نتيجة استعمال أساليب تحديد النسل وانخفاض معدلات وفيات كبار السن وإطالة أمد الحياة في حين تنخفض في المجتمعات النامية بسبب ارتفاع نسبة صغار السن على حساب النسب الأخرى , فضلاً عن قصر أمد الحياة بسبب ارتفاع معدلات وفيات كبار السن (2) . وتمكن أهمية دراسة فئة كبار السن من تقدير حاجة المنطقة الى المؤسسات الاجتماعية وبرامج التقاعد والمتطلبات الصحية والعقلية والبدنية والحاجة الى الغذاء والسكن وغيرها من الخدمات المختلفة. فمن الجدول (9) والخريطة (13) يتضح ان هناك تباين واضح في توزيع هذه الفئة على مستوى الوحدات الادارية ومن خلال استخدام الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات للتوزيع :

1 - حسين كريم حمد الساعدي , مصدر سابق , ص 59.
 2 - حسن علي نجم الجبوري , التباين المكاني لسكان الأرياف في محافظة ديالى للمدة (1987-1997) , أطروحة دكتوراه (غ . م) كلية الآداب , جامعة بغداد , 2006 , ص 74 .

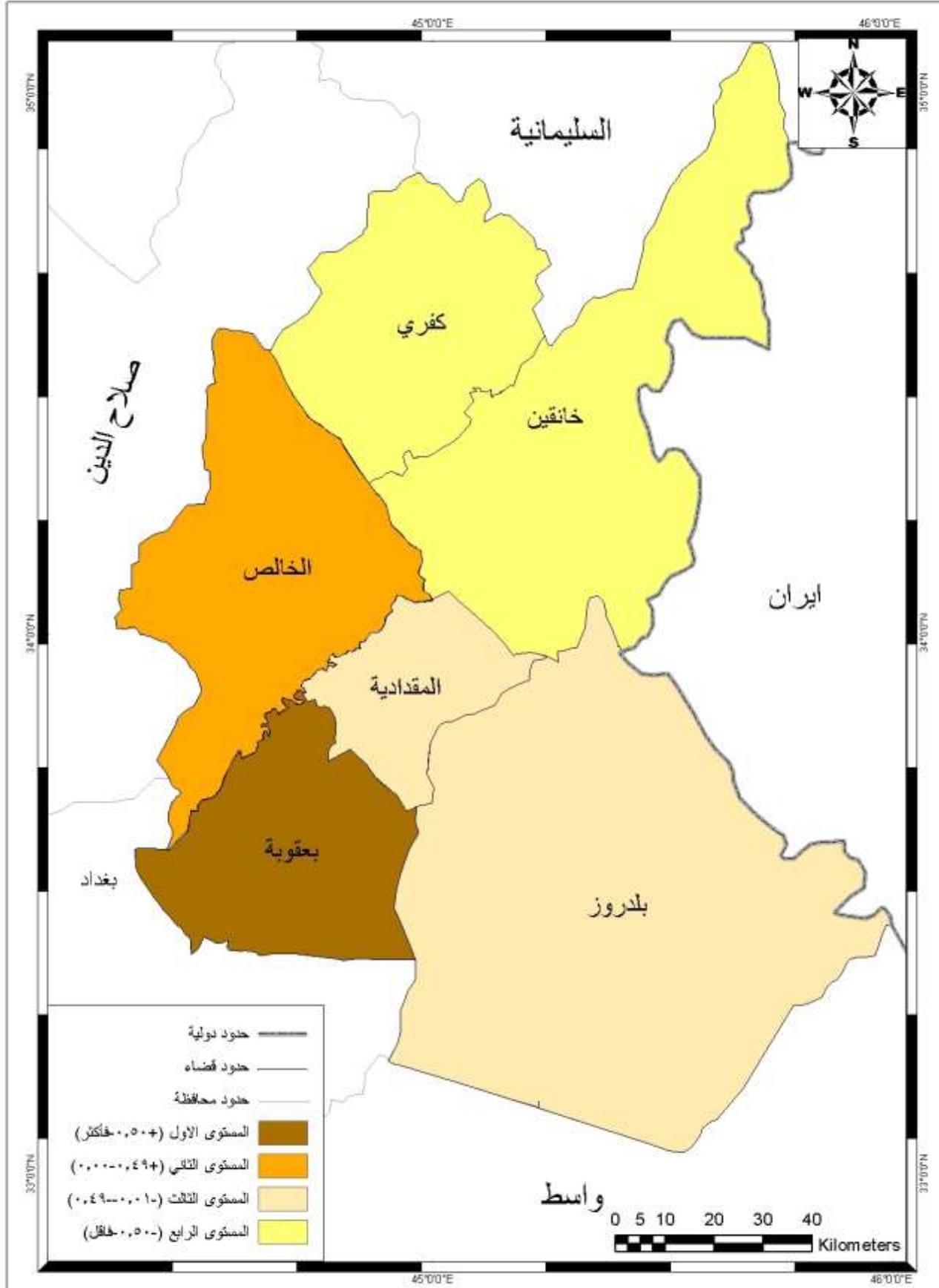
المستوى الأول :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50_ فأكثر) فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (38%) من المجموع الكلي لسكان المنطقة , وهذا يدل على عدم توفر مجمل الخدمات ومنها الصحية وإن القسم الأكبر من هذه الفئة هم من الموظفين المتقاعدين وللفئتين المحافظتين على مستواهم الصحي , وإن القضاء مركز المحافظة وتتوفر فيه المؤسسات الخاصة بهذه الشريحة .

المستوى الثاني :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49_ 0.00) وللمدة نفسها فقد شمل قضاء الخالص بنسبة بلغت (20.7%) من المجموع الكلي للسكان والتي يغلب عليها الطابع الريفي الذي يمثل صعوبات الحياة .

المستوى الثالث :- الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.0_ -0.49) وللمدة نفسها فقد شمل قضاء المقدادية بنسبة بلغت (15.6%) , وقضاء بلدروز بنسبة بلغت (13.1%) من المجموع الكلي للسكان ويعود سبب استمرار انخفاض هذه النسبة في هذه الفئة العمرية , وتباينها من وحدة إدارية إلى أخرى إلى ارتفاع نسبة زيادة السكان نتيجة الزيادة الطبيعية .

المستوى الرابع :- الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50_ فأقل) للمدة نفسها تبين انها تضم قضاء خانقين الذي تبلغ نسبته من فئة كبار السن (8.9%) , وقضاء كفري بنسبة بلغت (3.7%) . أما بالنسبة للبيئات الحضرية والريفية فنرى أن نسبة السكان في هذه الفئة متباينة فقد بلغت عام (1987-1997) نسبة (3.9%) , (3.2%) لسكان الحضر على التوالي , مقابل نسبة (4.1%) , (3.5%) لسكان الريف على التوالي . وقد حافظت نسبة هذه الفئة العمرية من السكان في عام (1997) على ما كانت عليه عام (1987) في البيئات الحضرية , في حين انخفضت نسبة ضئيلة في البيئات الريفية , ويعزى السبب في ارتفاع نسبة كبار السن في المناطق الريفية إلى الاستقرار النفسي وطبيعة العمل الزراعي وانخفاض نسبة التلوث مما أدى إلى اطالة أمد الحياة.

خريطة (١٣) التوزيع الجغرافي لفئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) على مستوى اقصية محافظة ديالى لسنة (١٩٩٧)



نسبة الإعالة :-

الإعالة ظاهرة سكانية تعكس العلاقة بين المجموعات العمرية المختلفة , وبصورة خاصة مدى الارتباط بين مجموعة الشباب من جهة وبين مجموعتي صغار السن والمسنين من جهة أخرى . ولهذه العلاقة أهمية اقتصادية كبيرة لأنها تبين مدى ما يتوفر لجماعة بشرية من فئات شابة فعالة اقتصادياً وما يتوفر من جهودها لزيادة الإنتاج , وما تتحمله من عبء في إعالتها صغار السن والمسنين مما يفقدها جزءاً من جهودها (1) . وترتكز هذه النسبة على اساس ان كل فرد في المجتمع هو مستهلك وان المنتجين هم بعض افراده في ذلك المجتمع فقط وترتبط نسبة الاعالة مباشرةً بالنسبة العمرية ، وهي نسبة تختلف فيها الدول بعضها مع البعض الاخر اختلافاً كبيراً في نسبة الافراد المنتجين وفي البلدان النامية مثلاً يدخل صغار السن من الذكور والاناث سوق العمل مبكراً ذلك بعكس الحال في البلدان المتقدمة وكذلك قد يستمر كبار السن في العمل والانتاج في بلد ما وقد يتوقفون في اخر . وبهذا فإن هذه النسبة تمثل العلاقة بين الفئات العمرية الثلاث الرئيسية في أي مجتمع سكاني ، وهذه النسبة تمثل مؤشراً مهماً لحجم القوة العاملة والمنتجة في المجتمع ، كما تشير في الوقت نفسه إلى الفئات السكانية والاتكالية التي تعتمد على جهود غيرها لأعالتها نتيجة لذلك فإن هذه النسبة تعتمد في قيمتها على طبيعة التركيب العمري للسكان في أي مجتمع (2) . وعلى ذلك فإن نسبة الإعالة تقل في المناطق الجاذبة للسكان ،

1 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم خلال الفترة (1990-2003) ، ص25 .

2 - لطيف هاشم كزار الطائي ، خصائص السكان في محافظة واسط ، رسالة ماجستير (غ.م) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1989 ، ص130 .

بسبب ارتفاع من تتراوح أعمارهم بين (15-64) سنة إلى مجموع السكان ، وعندئذ تصبح أكثر حُضاً لجذبها أكثر العناصر فعالية ونشاطاً ويظهر العكس في المناطق الطاردة للسكان ويمكن أيجاد نسبة الإعالة من الفئات العمرية ، وفي دراسة لمنطقة البحث يتضح من الجدول (10) أن نسبة الإعالة * وعن طريق تطبيق المعادلة في المحافظة بلغت وحسب بيانات عام (1987) نسبة (98.5%) ، أما في عام (1997) فقد انخفضت إلى نسبة (90.3%) وذلك بسبب انخفاض نسبة صغار السن من جهة والارتفاع التدريجي لنسبة السكان في سن العمل من جهة أخرى . وعلى مستوى حضر وريف المنطقة وحسب بيانات عام (1987) بلغت نسبة الإعالة (85.5%) ، وارتفعت لتصل إلى نسبة (112.4%) في الريف ، أما في عام (1997) فبلغت نسبة الإعالة في حضر منطقة الدراسة (76.7%) . أما في الريف فبلغت (97.2%) ويلاحظ ارتفاع النسبة خلال عام (1987) كان السبب ارتفاع حجم السكان دون سن العمل وهذا يعني تضخم حجم الفئة غير المنتجة على حساب الفئة المنتجة ، سواء للذكور أم الإناث مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة إعالة الأطفال والشيوخ ومن ثم انخفاض الدخل القومي في البلد ، في حين انخفضت النسبة في عام (1997) ، بسبب النقص الحاصل في حجم السكان من دون سن العمل ومن ثم تناقص نسبتهم من مجموع السكان ، وهذا يعني تزايد نسبة الفئة المنتجة على حساب الفئة غير المنتجة . إن هذه المؤشرات ذات دلالة على أن إسهام السكان العاملين

* احتسبت نسبة إعالة السكان بالاعتماد على المعادلة :

نسبة إعالة السكان :

$$100 \times \frac{\text{الاطفال في سن (أقل 15 سنة) + الشيوخ (65 سنة فأكثر)}}{\text{السكان في سن العمل (15-64) سنة}}$$

المصدر :: مكي محمد عزيز ، رياض إبراهيم السعدي، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة بغدا د، بغداد ، 1984 ، ص 338 .

والذين يتحملون العبء الاقتصادي بإعالة الآخرين في الريف أعلى من الحضر , ولعل هذا عائد إلى النزوح الريفي نحو المدن . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نسبة الإعالة هي في حقيقة الأمر مضللة لواقع العمالة ذلك لأنها تفترض أن كل السكان البالغين (15-64) سنة هم منتجون , أما بقية السكان فهم مستهلكون , وهذا الأمر لا يعبر عن الحقيقة ذلك لأن قسماً من السكان من الفئة المذكورة لا يمارسون العمل فعلاً كطلاب المدارس , وأفراد القوات المسلحة , وريبات البيوت ونزلاء السجون والمستشفيات , وفي الوقت نفسه فإن فئة صغار السن لا تخلو من السكان المنتجين ولا سيما في المناطق الريفية من منطقة الدراسة إذ يسهم الأطفال من هم دون سن الخامسة عشر سنة في دخل الأسرة وفي الوقت نفسه يلاحظ أن عدداً كبيراً من الأطفال في المناطق الحضرية يمارسون بعض الأعمال والخدمات في عمر مبكر , وكذا الحال بالنسبة لبعض كبار السن الذين يقومون بالعمل فعلاً⁽¹⁾ . ولمعالجة ذلك ولتلافي الخطأ في نسبة الإعالة الخام ينبغي الأخذ بنسبة الإعالة الحقيقية التي تعتمد على التركيب الاقتصادي الفعلي للسكان , وذلك لأن قوة العمل تضم الأفراد الذين يسهمون مباشرة في إنتاج السلع والخدمات , دون الأخذ بنظر الاعتبار قيود العمر , فعلى هذا الأساس فإن نسبة السكان الداخليين في قوة العمل كانت تساوي (23.5%) من مجموع السكان في محافظة ديالى لعام (1987) وكانت نسبة الذكور منهم (89.8%) , وقد بلغت نسبة الإعالة (326%) أي كل (100) شخص من السكان النشط اقتصادياً يتحمل عبء أعالة (326%) شخصاً أما في عام (1997) فقد ارتفعت نسبة الداخليين في قوة العمل إلى (25.3%) من مجموع السكان وبلغت نسبة الذكور منهم (89.7%) , كما بلغت نسبة الإعالة (295%)

1. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء , نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى لسن (1987) .

أي أن كل (100) شخص من السكان النشط اقتصادياً يتحمل عبء إعالة (295) شخصاً⁽¹⁾.

جدول (10) توزيع السكان في محافظة ديالى بحسب الفئات العمرية الخمسية وبحسب البيئة (حضر - ريف) للفترة 1987-1997-2009

الفئات العمرية	1987						1997						2009
	حضر		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف		
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
صغار السن	80782	76083	110712	106662	102160	98081	152998	147877	192030				
الشباب	109661	92719	103007	109503	131978	149207	160932	171913	261085				
الكهولة	5024	5393	6699	6552	6122	7954	10103	12497	12558				
المجموع	195467	174195	220427	222717	240260	255242	324033	332287	465673				

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات

- 1- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1987-1997) ، جدول (21) بيانات غير منشورة .
- 2- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، اعداد السكان لسنة (2009) ، بحسب التقديرات .

1- جهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى لسنة (1997) .

	اناث	182934	258160	14603	455697
ب.ق.	ذكور	107035	108862	4684	220581
	اناث	101611	111904	5680	219195

أما على مستوى الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة ففي عام 1987 نرى ان قضاء كفري حصل على اعلى نسبة للاعالة بلغت (117.7%) وجاء قضاء الخالص ليحتل المرتبة الثانية بنسبة اعالة بلغت (98.5%) ، في حين جاء قضاء بلدروز ليكون في اقل تسلسل ونسبة قدرها (93.1%) في حين تقع بقية النسب للاقضية الاخرى بين هاتين النسبتين . اما المدة 1997 فقد اتضح من الجدول (11) ان قضاء بلدروز احتل المرتبة الاولى وبنسبة بلغت (94.8%) في حين جاء قضاء خانقين ليكون في ادنى تسلسل ونسبة قدرها (86.8%) والسبب واضح هو تباين نسب الفئات العمرية للمدينتين وتحديداً العناصر الشابة في منطقة الدراسة .

جدول (11) نسبة الأعالة الكلية لمحافظة ديالى والوحدات الإدارية (الأقضية) لعام (1987- 1997)		
نسبة الاعالة		الوحدات الادارية
1997	1987	
90.7	98.1	قضاء بعقوبة
89.3	87.5	قضاء المقدادية
90.4	98.5	قضاء الخالص
86.2	96.3	قضاء خانقين
94.8	93.1	قضاء بلدروز
93.5	117.7	قضاء كفري
90.3	98.5	المحافظة

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على

1. هيئة التخطيط , الجهاز المركزي للأحصاء , نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى لسنة (1987) جدول (21) بيانات غير منشورة .
2. هيئة التخطيط , الجهاز المركزي للأحصاء , نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى لسنة (1997) جدول (21) بيانات غير منشورة .
3. تطبيق معادلة نسبة الإعالة .

أهرام السكان :-

الهرم السكاني هو صورة لتاريخ ديموغرافي لمجتمع ما , أي يمكن أن نستقري من هذا الهرم مامر بالسكان من أحداث . ومن خلال بيانات الجدول (12) واشكال الهرم السكاني (1، 2 ، 3) للمدة (1987 - 1997 - 2009) لمحافظة ديالى يتضح أنها تبرز أهم الخصائص الديموغرافية لمجتمع المحافظة المتمثلة بالفئة العريضة , نتيجة المواليد والوفيات بين الأطفال , وتدرج فئة السكان في سن العمل وظهور فئة الكبار بحيث تبدو محدودة جداً بحيث تبدو كراس مدبب للهرم السكاني , وهي بذلك تعكس فتوة مجتمع الدراسة وارتفاع نسبة الإعالة للصغار . مع ملاحظة أن نسبة الذكور والاناث في عام (1987) تكون متساوية في الفئة (0-14) سنة ومن ثم تفوق الذكور على الإناث في الفئة الممتدة من (15-34) سنة كونها المدة التي تكثر وفيات الإناث نتيجة مخاطر الحمل , وبعدها يلاحظ أن نسبة الإناث تفوق الذكور في الفئة الممتدة بين (50-74) سنة وهذا يعود إلى وفيات الذكور أكثر من الاناث .

وفي عام (1997) اختلفت الصورة إذ يلاحظ تفوق سلم الذكور في الفئة (0-29) سنة قياساً إلى سلم الاناث , وهذا يعود إلى ان عدد الولادات من الذكور اكثر من الاناث سيما في العمر اقل من سنة او سنتين مما انعكس بالمحصلة النهائية على مجمل هذه الفئة , ومن ثم تفوق الاناث في بقية الاعمار ليشير إلى تزايد وفيات

الذكور وعامل الهجرة خارج المحافظة نتيجة الظروف الصعبة التي تعانيها ، مما قلل فرص العمل وعدم توفر الخدمات بأشكالها كافة في ظل الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على القطر . ومع اتساع فئة الهرم الناتجة عن ارتفاع نسبة صغار السن (اقل من 15 سنة) عام (1987) مقارنة بالمدة اللاحقة ، ترتفع فيها نسبة الاعالة ، والتي يمكن استثمارها في المحافظة ، اذ ماكان هناك تخطيط علمي منظم . اما في عام (2009) وحسب البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة التخطيط فيبدو الهرم السكاني لمنطقة الدراسة بانه مجتمع شاب ذي فئة عريضة مع اتساع في الوسط وضئالة في قمة الهرم ، آخذين بنظر الاعتبار اتساع بعض الفئات العمرية وسط الهرم كفئة (45-49) عاما التي مثلت بنسبة (1.7%-1.8%) على التوالي للذكور والاناث . وهذا ان دل على شيء فأنما يدل على فتوة المجتمع وشبابه ، ويعكس اتساع قاعدة الهرم القادرة على الاعالة مستقبلا ، فضلا عن الاستمرارية بالنمو .

جدول (12) التوزيع النسبي حسب الفئات العمرية الخمسية والنوع للسكان في محافظة ديالى للاعوام (1987-1997-2009)

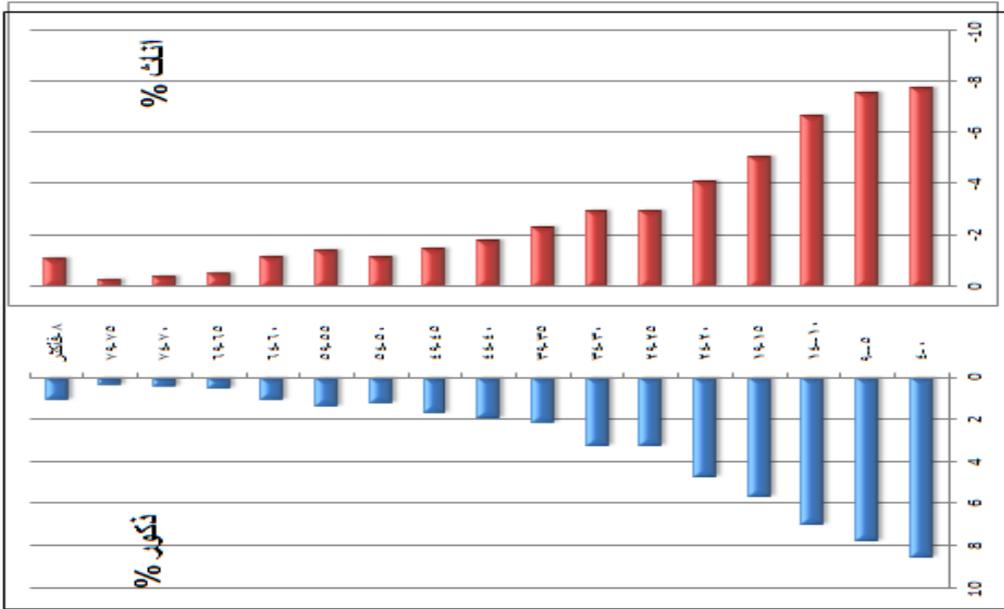
2009		1997		1987		فئات العمر
اناث %	ذكور %	اناث %	ذكور %	اناث %	ذكور %	
8.0	8.4	8.0	8.3	7.8	8.5	4-0
6.9	7.3	7.4	7.7	7.6	7.7	9-5
5.9	6.2	6.2	6.6	6.7	6.9	14-10
5.2	5.4	5.8	5.9	5.1	5.6	19-15
4.6	4.7	4.8	4.9	4.1	4.7	24-20
3.9	4.0	4.1	4.2	3	3.2	29-25
3.3	3.4	3.2	3.0	3	3.2	34-30
2.8	2.8	2.2	1.7	2.3	2.1	39-35
2.3	2.2	2.3	2.1	1.8	1.9	44-40
1.8	1.7	1.6	1.2	1.5	1.6	49-45
1.4	1.3	1.2	1.1	1.2	1.2	54-50
1.1	1	0.9	0.9	1.4	1.3	59-55
0.8	0.7	0.6	0.5	1.2	1.0	64-60
0.6	0.5	0.7	0.6	0.5	0.5	69-65
0.4	0.3	0.5	0.4	0.4	0.4	74-70
0.2	0.2	0.3	0.2	0.3	0.3	79-75

0.3	0.2	0.4	0.3	1.1	1.0	8-فأكثر
49.6	50.4	50.2	49.6	48.9	51.1	المجموع

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات

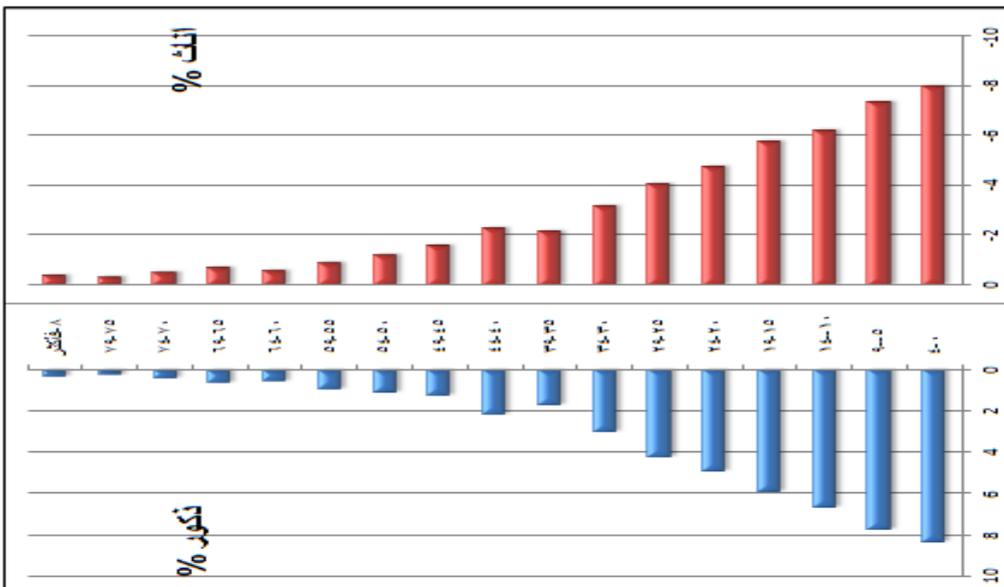
1. هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1987م) ، جدول (21) بيانات غير منشورة .
2. هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997م) ، جدول (21) بيانات غير منشورة .
3. تقديرات سكان محافظة ديالى لعام (2009) .

شُكل (ب) لهُجُوم السكّاني لمحافظة ديالى في عام 1987



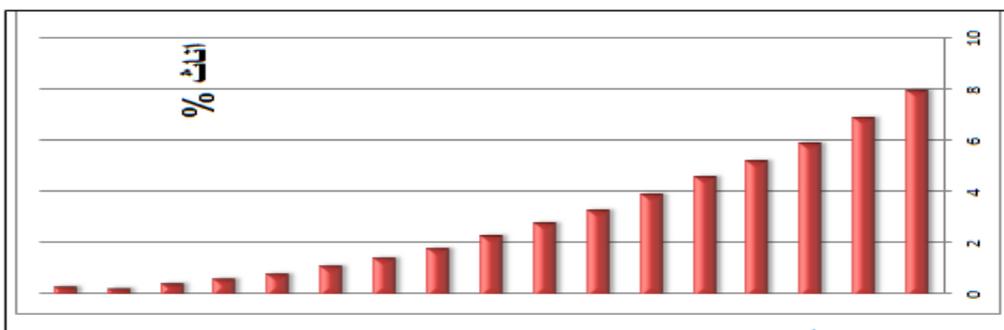
المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجورل 12

شُكل (ج) لهُجُوم السكّاني لمحافظة ديالى في عام 1997



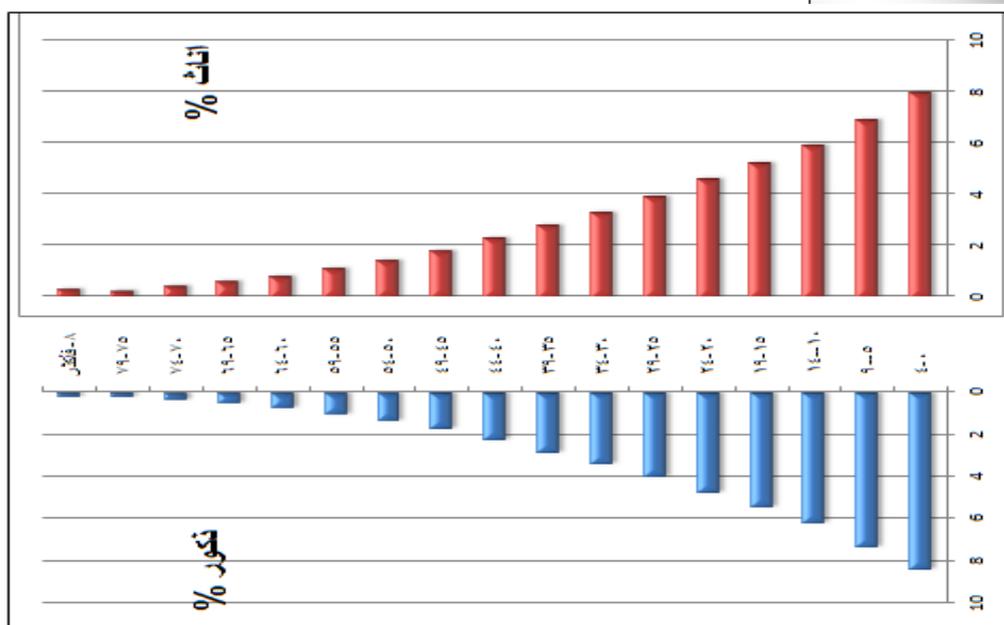
المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجورل 12

شُكل (د) لهُجُوم السكّاني لمحافظة ديالى



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجورل 12

شکل () اليوم السكاني لمحافظة باني في عام ٢٠٠٩



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول () .

الفصل الثالث

تحليل مفهوم الحالة الزوجية وأهميتها ومصادر بياناتها
وتباينها المكاني والعوامل المؤثرة فيها في محافظة ديالى

- المبحث الاول : مفهوم الحالة الزوجية وأهميتها ومصادر بياناتها .
- المبحث الثاني : تحليل التباين المكاني لحالات الزواج في منطقة الدراسة .
- المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في الحالة الزوجية في منطقة الدراسة .

المبحث الاول : مفهوم الحالة الزوجية وأهميتها ومصادر بياناتها :-

اولا : مفهوم الزواج .

نعني بالمفهوم concept تجريد مستمد عن حوادث جرت ملاحظتها ، او انه كما عرفه (ماكلياند) بأنه (تمثيل مختصر لمجموع من الحقائق ، وهو رموز لفضية مميزة تعطى لأفكار مهمة تم تجريدها من الملاحظة العلمية للمجتمع) (1) ، ويعد مفهوم الحالة الزوجية من ابرز الظواهر الديموغرافية في المجتمع البشري إذ تتباين الحالة الزوجية من مجتمع الى اخر تبعاً لتباين المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحالة المدنية السائدة للسكان بصورة عامة (2) ويقصد بالحالة الزوجية التوزيع النسبي للسكان الذين هم في سن الزواج اي الذين تجاوزوا سن الرابعة عشر سنة من العمر (3) . واتخذت الدراسة ما تم اعتماده في التعدادات والبيانات الرسمية في احتساب حالات الزواج وهي بعمر (12) سنة (*) فأكثر رغم أن القانون العراقي لا يسمح بالزواج بعمر أقل من (18) سنة من الناحية القانونية ألا بموافقة ولي الامر بالنسبة للإناث . وتضم الحالة الزوجية المتغيرات الاربعة والمتمثلة بالسكان اللذين لم يسبق لهم الزواج ، والمتزوجون ، والمطلقون ، والأرامل . وبالنظر لصعوبة الالمام بالمتغيرات الاربعة في مثل هكذا بحث لذا فقد اقتصرنا هذه الدراسة على متغيرين اساسيين يعدان من اهم تلك المتغيرات وهي الزواج ، والطلاق بهدف الوقوف عند الاسباب والدوافع والآثار التي تقف وراء حدوثها وتباينها من

1 - كريم محمد حمزة ، المفاهيم والقضايا في النظرية والبحث ، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية ، المركز القومي للبحوث ، العدد الاول ، السنة الاولى ، اذار 1972 ، ص 75 .
 2- اسيل ابراهيم طالب القيسي ، القوى العاملة الانثوية في قضاء الرصافة ، رسالة ماجستير (غ . م) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2010 ، ص 127 .
 3 - احمد نجم الدين فليجة ، جغرافية سكان العراق ، مصدر سابق ، ص 159 .
 * - تم اعتماد عمر (12) سنة فأكثر في احتساب حالات الزواج في استمارة تعدادي (1987 - 1997) المعدة من قبل وزارة التخطيط العراقي .

مجتمع إلى آخر ضمن حدود منطقة الدراسة . هذا ويؤثر التركيب العمري ونسبة النوع تأثير مباشر على نسب السكان الذين تضمهم هذه الفئات , كذلك تسهم الاحول الاجتماعية والاقتصادية في عملية تحديد اتجاههما أي أنها غير ثابتة في المجتمع فهي انعكاس لظروفه الاقتصادية والاجتماعية .

يعرف الزواج (marriage) لغةً من (زوج) ويقصد به البعل والزوج أيضاً المرأة⁽¹⁾. والزوج خلاف الفرد , فالزوج الفرد الذي له قرين , والزوج الاثنان , اما الزوجين فالعرب يطلقونه على الجنسين ⁽²⁾ . كما في قوله تعالى ((وانه خلق الزوجين الذكر والأنثى))^(*) . والزواج يعني (اقتران الزوج بالزوجة أو الذكر بالأنثى والزوجة امرأة الرجل) ⁽³⁾ . و المعنى الدقيق له انه (مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها واحكامها وقوانينها التي تختلف من ثقافة الى اخرى)⁽⁴⁾ . والزواج من وجهة النظر الانسانية يعني (عملية طبيعية عن طريقها يتم تقويم المجتمع الانساني , والتشريعات والاحكام الشرعية التي وضعتها لعملية الزواج وهي السور الذي يسان به الفرد من الانهيار العقلي والعاطفي, لأن الغريزة الجنسية ذات حدين إذا تم تنظيمها وتقنينها ارتقت بالمجتمع إلى الأعلى فتحقق للرجل والمرأة السعادة و الاطمئنان , وأن أهملت ولم تقنن نزلت به إلى مستوى الانحطاط تتحكم بأفرادها الشهوات والاخلاق الفاسدة)⁽⁵⁾ . هذا فضلاً عن ان الزواج يمثل نموذجاً تنظيمياً من الشراكة الجنسية وتكوين مؤسسة اجتماعية تكون لكل من الزوج والزوجة حقوق

1- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي , مختار الصحاح , مؤسسة المختار للنشر والتوزيع , القاهرة , 2007 , ص 168 .

2- أبي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور الافريقي , لسان العرب , المجلد السابع , ط 4 دار جادر , بيروت , 2005 , ص 75 .

*- سورة النجم , الآية (45) .

3- شهاب الدين ابو عمرو , القاموس المنجد , مراجعة وتصحيح يوسف البقاعي , ط 1 , دار الفكر للطباعة , بيروت , 2003 , ص 600-601 .

4- احسان محمد الحسن , موسوعة علم الاجتماع , ط 1 , الدار العربية , 1999 , ص 321 .

5- عبد علي سلمان المالكي , المدخل إلى الانثروبولوجيا الاجتماعية , ط1 مطبعة النجف الاشرف , 2007 , ص 103 .

وواجبات تجاه الآخر ، ويتم الاعتراف بالشراكة الزوجية من قبل طرف ثالث ، ففي المجتمعات الحديثة يتوفر اعتراف الطرف الثالث عن طريق التوثيق لدى الدولة ومن ثم اعتراف الدولة بالزواج (1) .

وعرف ايضاً بأنه (علاقة ثابتة نسبياً بين رجل واحد أو أكثر وامرأة واحدة وأكثر تتضمن الاشباع الجنسي والتعاون الاقتصادي وغيرها من الحقوق والواجبات التي تترتب على الطرفين عند الدخول في الزواج) (2) . هذا في حين عرف العالم مورديك Murdock الزواج بأنه (ظاهرة اجتماعية معقدة ، ويرجع التعقيد في رأيه إلى اختلاف نظم الزواج وصورة عناصره بدرجة واضحة بل ومتناقضة احياناً على الرغم من بساطة التكنولوجيا في المجتمعات البدائية) (3) . كما عرف الزواج ايضاً بأنه (علاقة مصدقة بصورة شرعية تنطوي على التعاون الاقتصادي مثلما تنطوي على النشاط الجنسي الشرعي والحمل بالأطفال وتشتتهم مما يتوقع من الناس ادامته) (4) . وقد بحث ويستر مارك W.Mark موضوع الزواج وأكد بأنه أول النظم الاجتماعية وأقدمها وهو الاساس الذي تطورت عنه المجتمعات البشرية لكنه بدأ كعادة بدائية ثم تطور وأصبح نظاماً اجتماعياً (5) .

ثانياً : أهمية البحث في الحالة الزوجية :-

تعد دراسة الحالة الزوجية في اي مجتمع من الامور الضرورية التي يمكن من خلالها دراسة وتحليل معدلات الزواج والطلاق ، ويعد الزواج من اهم العوامل

1- جون سكوت ، المفاهيم الاساسية ، ترجمة محمد عثمان ، ط 1 ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، 2009 ، ص 3 .

2- حسين عذاب عطشان الجبوري ، العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب تحليل مقارن بين الريف والحضر في محافظة القادسية رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1998 ، ص 34 .

3- صلاح مصطفى الفوال ، علم الاجتماع البدوي ، ط 1 ، دار نافع للطباعة ، 1974 ، ص 23 .

4 - دة لاهاي عبد الحسين ، مصطلحات ونصوص سوسولوجية باللغتين العربية والانكليزية ، الدار الجامعية للطباعة ، 2008 ، ص 150 .

5- مليحة عوني القيصر ، اصل العائلة ، مطبعة دار التضامن ، بغداد ، 1964 ، ص 14 .

الديموغرافية التكوينية في جميع المجتمعات، إذ يمكن عن طريقه احلال السكان لأنفسهم عن طريق الانجاب الذي تؤثر الحالة الزوجية في نمطه ومستواه في المجتمع ، فان نسبة الزواج والطلاق تؤثر في تحديد معدلات المواليد والتوزيعات النسبية والتحليل الديموغرافي لحالات الزواج حسب الاعمار (1) إذ يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بإعداد المواليد سنوياً وما ينتج عنها من نتائج مباشرة في النمو السكاني والأعباء الاقتصادية التي يلتزم المجتمع بتوفيرها لسكانه والى جانب ذلك فإن ظاهرة الطلاق تعد من الظواهر الاجتماعية التي تستوجب التحديد والحصص بقدر الامكان لما لها من نتائج على احوال السكان فضلاً عن ان الارقام المطلقة لعدد عقود الزواج التي تتم سنوياً لها دلالتها في التعبير عن حجم العبء الذي يقع على عاتق السكان سنوياً كما ان الامور المستجدة تسهم في زيادة المواليد في الامد القريب وفي المقابل تزايد الاعباء على قطاعات الخدمات المختلفة كالصحة والتعليم والمواصلات(2)، وفضل الزواج قائم على دعامتين الاولى اداء حق الفطرة التي قبل عليها الانسان لانه انما خلق لينسل وأوجد ليوجد انساناً مثله فليس في قدراته ان يكابر نفسه على طبيعتها ويمنعها عن خطئها والثانية انشاء جيل جديد بما ينجمه من ذرية وأولاد هو منهم على احدى الحسينيين في موتهم وبقائهم كما في حديث الامام علي ابن ابي طالب(عليه السلام) قال :اولادنا اكبادنا ان عاشوا نفعوا وان ماتوا شفعوا (3).

ثالثاً : مصادر بيانات الحالة الزوجية .

- 1- عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج1 ، مديرية دار النشر للطباعة والنشر بغداد ، بغداد، 2002، ص394.
- 2- صادق جعفر ابراهيم ، رعد ياسين محمد ، دراسة (الحالة الزوجية لسكان محافظة البصرة)، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 47، 2001، ص114.
- 3- محمد صالح السيد عدنان الموسوي ، دليل الهداة الى اختيار شريكة الحياة ، ج2 ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 1997، ص50.

يعد الزواج والطلاق من الوقائع الحياتية المهمة ، إذ يعتمد الجغرافيون على مصادر عديدة للحصول على البيانات التي تخصها والمتمثلة بالزواج والطلاق وتعدد الزوجات وعدد الزوجات في العصمة وتتمثل هذه المصادر بالتعدادات السكانية والتسجيل الحياتي والمسح بالعينة ، شأنه في ذلك شأن الوقائع الحياتية الاخرى مثل المواليد والوفيات .

1-التعداد السكاني :

يعد التعداد العام للسكان من اهم واقدم المصادر التي توفر البيانات عن السكان ومنها بيانات عن الحالة الزوجية (الزواج والطلاق والترمل ووفيات الاجنة والاطفال غير الشرعيين) وذلك من خلال الفقرات والجداول الخاصة بحالة الزواج ، لذا يتطلب البحث في الحالة الزوجية معلومات عن الجنس والعمر، عند قيام الزواج والترمل والطلاق⁽¹⁾ وقد احتوت استمارة التعداد في العراق لعامي (1987-1997)^(*) بعض التفاصيل عن الحالة الزوجية إذ قسم السكان إلى عزاب ومتزوجين وأرامل ومطلقين ، ونظمت أسئلة منها عن عدد مرات الزواج وعدد الزوجات في العصمة . كما تضمنت الاستمارة تفاصيل اخرى عن الحالة الزوجية للسكان في سن (12) سنة فأكثر ومن هنا اتضح ان نسبة المتزوجين في محافظة ديالى لعام (1997) بلغت (46.6 %) من المجموع الكلي للسكان في عمر (12) سنة فأكثر في حين بلغت نسبة المطلقين (0.6 %) من المجموع الكلي للسكان وبذلك تعد التعدادات من المصادر

2- United National , Department of economic and social Affairs, Hand book of population census methods , volumell, Demographic and social characteristics of the population studies in methods , series F No . , rew .1 , new York ,1959,p.7.
* التعداد العام للسكان في العراق لعام 1987-1997 .

المهمة التي يعتمد عليها الباحثين في دراستهم وإذا ما تعذر الحصول عليها فأنهم يلجأون الى الدراسة الميدانية لسد النقص في البيانات لإكمال الدراسة .

2- المسح بالعينة :

تهدف البحوث التي تجري بطريقة العينة في موضوع السكان الى الوصول لاقصى درجة من المعرفة الصحيحة بأحوال السكان وطبيعتهم⁽¹⁾ واذ كان التعداد العام يشمل جميع افراد المجتمع فان المسح بالعينة يشمل مجموعة صغيرة من افراد المجتمع ، ويتم اختيار العينات بطرق مختلفة واسس معينة وتدرس حسب الموضوع، ثم تعمم النتائج على المجتمع⁽²⁾ وان البيانات الناتجة عن المسح بالعينة غير كافية وحدها لوصف العمليات الديموغرافية مهما بلغت درجة دقتها فلا غنى عن بيانات الاساس التي تم الحصول عليها من التعدادات للوصول إلى مقاييس اساسية للمعطيات الديموغرافية المختلفة بالرغم من ذلك فان بيانات المسح بالعينة لها اهمية خاصة ويمكنها ان تلقي الضوء على الانسيابيات السكانية⁽³⁾، لذلك يرى الديموغرافيون ضرورة اعتماد طريقة العينة لدراسة بعض الظواهر السكانية من حين لآخر لاسيما خلال السنوات الواقعة بين التعدادين ، ويلجأ الباحثون الى طريقة العينة لانها قليلة التكاليف والجهد مما هو عليه في التعداد العام . فضلاً عن انها تزود الباحثين والهيئات الحكومية بالبيانات التي يرغبون في الحصول عليها ، كما انها تتميز بالسرعة ، لذا تعد من اهم المصادر للبيانات الخاصة بالحالة الزوجية .

أقسام الزواج :-

- 1- عباس فاضل السعدي ،محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان ،مطبعة الازهر ،بغداد،1976،ص 22.
- 2 - احمد نجم الدين فليجة ، جغرافية سكان العراق ، مصدر سابق ، ص 12 0
- 3- عبد الله عطوي ، مصدر سابق ، ص 21 .

أن دراسة ظاهرة الزواج تتطلب دراسة مصادر بيانات الزواج وأنواعه من حيث الزواج الأحادي والزواج المتعدد وسوف نناقش كل نوع من هذه الأنواع من الزواج على حده ، إذ أن ظاهرة الزواج تختلف باختلاف العادات والأيام التي مرت بها الامم على مر العصور ، والسكان عموماً ينقسمون بناء على ما جاء في توصيات الامم المتحدة إلى العزاب (single or never married) والمتزوجين (Married) والمترملين (Widowed) والمطلقين (divorced) ⁽¹⁾ . ومن هنا فإن المترملين هم احد فئات السكان من الذكور والإناث في الحالة الزوجية وتشمل الاشخاص فوق الحد الأدنى لعمر الزواج الذي تقرره القوانين أو التقاليد والاعراف . ونظراً لأهمية الزواج فقد حثت الأديان السماوية في تعاليمها على تشجيع الزواج باعتباره الوسيلة لاستمرار الحياة . وأكد الدين الإسلامي على الزواج وأعتبره الركن الأساسي لبناء الأسرة ، وقد تم تصوير العلاقة بين الزوج والزوجة في القرآن الكريم على أنها تتميز بصفتين جوهريتين وهما المودة والرحمة ، في قوله تعالى ((ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة)) ⁽²⁾ . وبناء على ذلك فقد قسم الزواج الى عدة انماط منها الزواج حسب الجهة المنظمة أولاً ثم الزواج بحسب طرفي العلاقة الزوجية وثالثاً الزواج بحسب الظروف والعادات والتقاليد السائدة ⁽³⁾ . وفيما ياتي تحليل لكل نمط من تلك الانماط وهي :

اولاً- الزواج بحسب الجهة المنظمة للعقد :

ويقسم الزواج وفقاً لهذا النمط الى قسمين ولا يختلف الزواج بحسب هذه الاقسام من حيث طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة وإنما الاختلاف بين هذه الانماط ناتج من

1 -U.,n.,department of Economic and social AFFAIRS MOP., CITE.,P.10.

2- القرآن الكريم ،سورة الروم ،الاية (21).

3- افتخار زكي عليوي ،عادات وتقاليد الزواج ،رسالة ماجستير ،(غير منشورة) ،كلية الادب ،جامعة بغداد ، 1990،ص 104.

مدى الاعتراف به وينطبق ذلك على كل المتزوجين سواء للمرة الاولى او الاكثر من ذلك (1) . ومنها :

1- الزواج الشرعي او الديني :

هو الزواج الذي يعقد من قبل جهة شرعية ذات صفة دينية رجل دين (2) . ويضفي على رابطة الزواج السمة الدينية وهذا الشكل من الزواج منتشر في كل المجتمعات ومنها المجتمع العراقي وتحديداً المناطق الريفية . ولا يعتمد على هذا النوع من الزواج في المعاملات الرسمية ما لم يسجل في المحاكم . ويمارسه الذين تقل اعمارهم عن السن القانوني للزواج في العراق وبعض الذين يمارسون تعدد الزوجات حتى لا يكشف امرهم امام عوائلهم (3) .

2- الزواج الرسمي او القانوني :

هو الزواج الذي يعقد امام سلطة رسمية ، وتكون هذه السلطة دائرة حكومية او محكمة مدنية ، وهذا النوع من الزواج مطبق بشكل واضح في المجتمعات الحديثة ويزداد انتشاراً مع تقدم المجتمعات ، وفي العراق يعد هذا النمط من الزواج النمط المعتاد عليه في تسجيل عقود الزواج سواء في الحضر او الريف (4) . مع حصول بعض الشواذ في عدم تسجيل عقد الزواج داخل المحاكم المدنية فقد تكون الفتاة

1- حسين عذاب عطشان ، العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب تحليل مقارنة بين الريف والحضر في محافظة القادسية مصدر سابق ، ص 47.

2- افتخار زكي عليوي ، مصدر سابق ص 104.

3- افتخار زكي عليوي ، المصدر نفسه ، ص 104

4- حسين عذاب عطشان ، العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب تحليل مقارنة بين الريف والحضر في محافظة القادسية ، المصدر سابق ص 47.

قاصرة لم تبلغ السن القانوني الذي يؤهلها للقبول بالزواج لذا يستدعي والد الفتاة القاصر حتى يتم عقد الزواج .

ثانياً - الزواج بحسب طرفي العلاقة : يقسم هذا النمط من الزواج الى :

1- الزواج الاحادي : ويقصد بهذا النوع من الزواج ان يكون للرجل زوجه واحدة فقط, وهذا يعني الزواج يتم مرة واحدة طول عمر الانسان إلا انه يمكن ان يتزوج الرجل او المرأة مرة ثانية بعد وفاة او طلاق احد الطرفين وهو من اكثر انواع الزواج انتشاراً في المجتمعات ومنها المجتمع العراقي وذلك من اجل بناء اسرة متماسكة مكونه من الزوج والزوجة والأبناء وخوفاً من عدم امكانية الرجل في الحفاظ على تماسك اسرته في حال تعدد الزوجات (1) .

2- الزواج المتعدد : وهو زواج رجل من عدة نساء في آن واحد (2). كأن يكون عدد الزوجات بدمه الرجل اكثر من واحدة او اثنين او ثلاثة او اربعة او اكثر من ذلك. وقد اباح الاسلام تعدد الزوجات ، اذ قال تعالى ((وانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن الاتعدلوا فواحدة))(3). وللزواج المتعدد انواع منها :

أ- تعدد الازواج :

وهو احد انواع الزواج المحدود الانتشار ، وبموجبه يمكن للمرأة ان تتزوج عدة رجال في ان واحد ، وكان الغالب في هذا النوع من الزواج ان يشترك الاشقاء في زوجة واحدة كما هو الحال في مجتمع هضبة التبت وفي بعض مناطق افريقيا (4) . ولايشترط ان يكون الازواج اشقاء في المجتمعات الاخرى .ويقتصر تعدد الازواج على الشعوب البدائية المتمثلة في قبيلة (الماركسيان Margussian) في جزر جنوب شرق

1- سناء الخولي , الزواج والعادات الاسرية , دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1985، ص 67.

2- سلم خلف عبد ، المجتمع الريفي ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، 1992، ص 169.

3- القران الكريم ،سورة النساء ، الاية 3.

4- عدنان عبد الكريم الشطي ، سايكولوجية العلاقات الاسرية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص 17.

اسيا، و قبيلة (التوداس Todas) في الهند ، ويعد هذا اللون من الزواج المفضل عند هاتين القبيلتين (1). وكذلك يسود هذا النظام في الهند منذ امد بعيد ولا يزال معمولاً به وكقاعدة عامة يكون اختيار الزوجة من حق الاخ الاكبر في الاسرة ، ويتضمن ان يعقد زواج اخواته جميعاً ان شأؤوا ان يشتركوا فيه او يعيش الازواج معاً مع زوجتهم المشتركة ويسود هذا النوع في اقليم الملايا . والفكرة في تعدد الازواج في نظرهم تعود لأساس اقتصادي إذ انه حالما يتزوج ابناء الاسرة يشترك في ملكية ارض الاسرة يصبح مضطراً الى اعالة اخوته المردفين له في السن ، ولا يسمح لاختوته بأن يعقدا زواجاً مستقلاً ، لكن الزوجة تستطيع ان تعقد زواجاً اخر مع اسرة اخرى الى جانب زواجها من الاخوة الثالث او الاربعة . وقد حرم الاسلام هذا النوع من الزواج ، ويعتقد ان وجود هذا النوع من الزواج عند الشعوب البدائية ناتج عن قلة عدد النساء في تلك الشعوب دون الوعي بإثارة التي وضحها الدين الاسلامي الحنيف او بسبب غلاء مهر المرأة او الاساس الاقتصادي الذي تبنته تلك المجتمعات.

ب - تعدد الزوجات :

هذا النوع من الزواج يعني زواج رجل واحد من عدة نساء في ان واحد . فقد يكون عدد الزوجات اثنين او ثلاثة او اربعة وقد يتعدى ذلك العدد في بعض المجتمعات(2). وكان من اهم اسباب ظهور هذا النظام هو سيادة الرجل على المرأة بسبب امتلاكه للسيادة الاقتصادية واعتبار المرأة مجرد اداة لإنتاج الابناء الشرعيين ليرثوا امواله بعد زيادة الثروة . كذلك الرغبة في انجاب الاطفال ، واثبات قدرة الرجل على الاخصاب او نتيجة لوفاة الرجال في الحروب . هذا وتختلف المجتمعات في الاخذ بنظام تعدد الزوجات فأباحه البعض وقيده الاخر ، فقد ابيح في حالات كون

1- عادل احمد سر كيس ، مصدر سابق ، ص 282.

2- حسين عذاب عطشان ، العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب تحليل مقارنة بين الريف والحضر في محافظة القادسية ، مصدر سابق ، ص 48 .

الزوجة الاولى عاقراً أو مريضة . وإباحته بعض المجتمعات لكل أفرادها في حين اقتصر عند البعض على طبقات الملوك والأمراء . ولم يكن يليق عند قبائل الانبيرو ان يقل عدد زوجات الرجال عن (15) زوجة , وقد ر عدد زوجات بعض الملوك منهم الملك متيسا ملك اوغنده ب (7000) زوجة (1) . ولعل اشهر المجتمعات التي تأخذ بنظام تعدد الزوجات هو المجتمعات الاسلامية فقد اباح للرجل طبقاً للرأي السائد ان يتزوج باثنتين أو ثلاث أو اربع , في الحالات التالية :

- 1-العدالة بين الزوجين الوارد بالآيه الكريمة ((فان خفتم الاتعدلوا فواحدة)) .
- 2-القدرة على الانفاق المفهوم من تذييل الايه ((ذلك ادنى الاتعدلوا)) .

ج - الزواج الجماعي :

يعني زواج عدة رجال من عدة نساء تكون مشاعة بينهم , اي يحق لأي منهم معاشره ايا منهن . وقد انقرض وجمد هذا النوع من الزواج في الوقت الحاضر , إذ كانت تمارسه بعض المجتمعات كالاسكيمو والتودا (2) . عليه فان نظام تعدد الزوجات في عصر الدولة الاسلامية جاء مراعيأً لظروف المسلم والمسلمة من الوقوع في المعاصي , ونظم وحدد عدد الزوجات وأشترط العدل بينهما . اما التشريع العراقي فقد وضع قانون الاحوال الشخصية شروطاً للزواج بأكثر من واحدة فقد جاء في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة منه انه لا يجوز الزواج بأكثر من واحدة إلا بأذن القاضي ويشترط لإعطاء الاذن ان يكون للزوج الكفاية المالية لإعالة اكثر من واحدة, وان هناك مصلحة مشروعة أما الفقرة الخامسة من المادة نفسها فقد اشارت إلى انه لا يجوز التعدد في الزوجات في حالة عدم العدل . كما اجريت عدة تعديلات على قانون

1- عادل احمد سركييس , مصدر سابق , ص 136 .

2- مصطفى المسلماتي , الزواج والاسرة , المكتب الجامعي الحديث , الاسكندرية , 1977 , ص 44 .

الاحول الشخصية العراقي الخاص بتعدد الزوجات إذ لا يعد اعادة المطلقاة إلى عصمة زوجها بمثابة زواج بأكثر من زوجة (1) .

ثالثاً - الزواج بحسب الظروف والعادات والتقاليد السائدة :

هذا النمط من الزواج ينتشر في المجتمعات الريفية أكثر من المجتمعات الحضرية وذلك لأن العادات والتقاليد تتوارث في المجتمعات الريفية بصورة أكبر بما هو عليه بالنسبة لسكان المدن . وهو على عدة انواع منها :

1- الزواج التبادلي :

يسمى هذا النمط من الزواج , بزواج الشغار ويطلق على رجل يزوج أبنته على أن يزوجه الآخر ابنته ايضاً وليس بينهما صداق (2) . ويعد هذا النمط من أهم النظم الاجتماعية التي يستخدمها المجتمع للتخفيف من الاثار الاقتصادية بسب تكاليف الزواج الباهظة إلا أن من سلبياته هو في حال افتراق احد الزوجين لسبب من الاسباب فعلى الزوجان الاخران التفريق . ومثل هذه الحالات من الزواج اخذت ثقل حتى في المجتمعات الريفية ومنها منطقة الدراسة .

2-زواج الفصل :

في هذا النوع من الزواج تقدم المرأة كجزء من التعويض في الفصول العشائرية فقد تتفق قبيلتان متعاديتان على الصلح بينهما بشرط تقديم عدد من النساء , والهدف من هذا الزواج هو زرع المحبة والتسامح ونسيان الماضي وحقيقة الأمر ان هذا النوع

1- عبير ضيدان ابراهيم ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الاعظمية ، مصدر سابق ،

ص 46 0

2- عبد الغني بسيوني عبد الله ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت،

1985 ، ص 78 .

من التعويض أصبح محدوداً جداً بسبب تغير المجتمعات إذ حلت الأموال بدل زواج الفصل (1) .

3 - زواج الهدية : أن المرأة الريفية قد تهدا أحياناً على منوال ما يهدى أي شيء له قيمة اقتصادية ويعتمد هذا النوع من الزواج على كلمة أو عهد يقطعه الأب أو الاخ لطرفٍ ثاني بأن يزوجه أبنته أو أخته . أو أن يقوم الأب بنذر أبنته منذ صغرها إلى سيد أو شخص ذو مكانة في المجتمع وعند ذلك الوقت قد يتنازل السيد عنها استحصال بدل مالي من الأب (2) .

4- الزواج بالأرامل والمقربين :- يقسم هذا النوع من الزواج إلى قسمين الأول زواج الرجل الأعزب بأرملة أخيه المتوفى والثاني زواج الرجل الأرملة بأخت زوجته المتوفاة . وغالباً ما يتم هذا النوع من الزواج في المجتمع العراقي بصورة عامة ومجتمع منطقة الدراسة في ظل ظروف الحرب العراقية الإيرانية والأمريكية وكثرة الأرامل وحفاظا عليهن من الانحراف وعلى أبنائهن شجعت الحكومة العراقية هذا النوع من الزواج وساهمت بالدعم المالي للمتزوجين (3) .

5_زواج النهوة : هذا النمط من الزواج بموجبه يحق لابن عم الفتاة الزواج منها في حال تقدم شخص اخر للزواج منها ، فيقوم ابن عمها بحكم العرف العشائري بالنهوة عليه إذ يتم ترضية ابن العم في حال انه متزوج ولا يزال هذا اللون من الزواج معمول في المناطق الريفية والحضرية من العراق وفي منطقة الدراسة (4) .

المبحث الثاني : تحليل التباين المكاني لحالات الزواج في محافظة ديالى :-

1- علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ط 1 ، دار ومكتبة دجلة والفرات ، بيروت ، 2009 ، ص 234 .

2- علي الوردي ، مصدر سابق ص 235 .

3- ابراهيم ناصر ، الانثروبولوجيا الثقافية ، ط 2 ، جمعية عمال الطابع التعاونية ، 1985 ، ص 136 .

4- فوزية العطية، المرأة والتغير الاجتماعي، المنظمة العربية للتربية والثقافة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1983، ص 60.

تعد التباينات المكانية للظواهر الطبيعية والبشرية المختلفة في مقدمة المهام التي يهتم بها الجغرافي في الوقت الحاضر لدراستها , والبحث عن اسبابها وما يتصل بها من ظواهر في اطارها الزماني والمكاني (1) . لذلك يولي الجغرافيون اهتماماً خاصاً في دراستهم السكانية لهذا الموضوع الذي يعبر عن الارتباط المكاني في الخريطة التي تظهر صور التوزيع وأنماطه لأي ظاهرة جغرافية لذا يعد البحث في بحث وتحليل التباين المكاني لحالات الزواج من المواضيع التي شغلت بال الباحثين والدارسين والمهتمين بالسكان والقضايا السكانية وعلى مستويات مختلفة في منطقة الدراسة ومنها :

اولاً - التوزيع الجغرافي للمتزوجين على مستوى المحافظة للمدة 1987-1997-2012 .

يعد الزواج واحداً من أهم الأحداث الثلاثة الكبرى في حياة الإنسان التي تتمثل بالميلاد والزواج والموت , ويقع الميلاد والموت خارج ارادة الانسان بعكس الزواج الذي يكون بأرادته (2) , وللزواج دوافع كثيرة ويعد انجاب الاطفال دافعاً مهماً ولاسيما للزواج الأول ومن هذه الدوافع هي وجود العلاقة العاطفية , أو الحصول على زوجة ذات مستوى ثقافي أعلى , أو العادات والتقاليد الاجتماعية المتمثلة بالزواج من أرملة الأخ , أو اشباع الرغبة الشخصية (3) , ولأجل الوقوف على التوزيع الجغرافي للمتزوجين على مستوى محافظة منطقة الدراسة انظر الجدول (13) والاشكال (4 ، 5) التي توضح تلك الظاهرة للمدة 1987-1997-2012 ، اذ يتضح ان نسب المتزوجين في منطقة الدراسة تباينت ما بين 1987-1997-2012 . فمن

1- عباس فاضل السعدي , الارتكازية المكانية والسكانية لمحافظة الهضبة الغربية من العراق , مجلة البحوث والدراسات العربية , القاهرة , العدد 24, 1995 , ص 21 .

2- سامية حسن الساعاتي , مصدر سابق , ص 15 .

3- حسين عذاب الجبوري , العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب تحليل مقارنة بين الريف والحضر في محافظة القادسية , مصدر سابق , ص 129 .

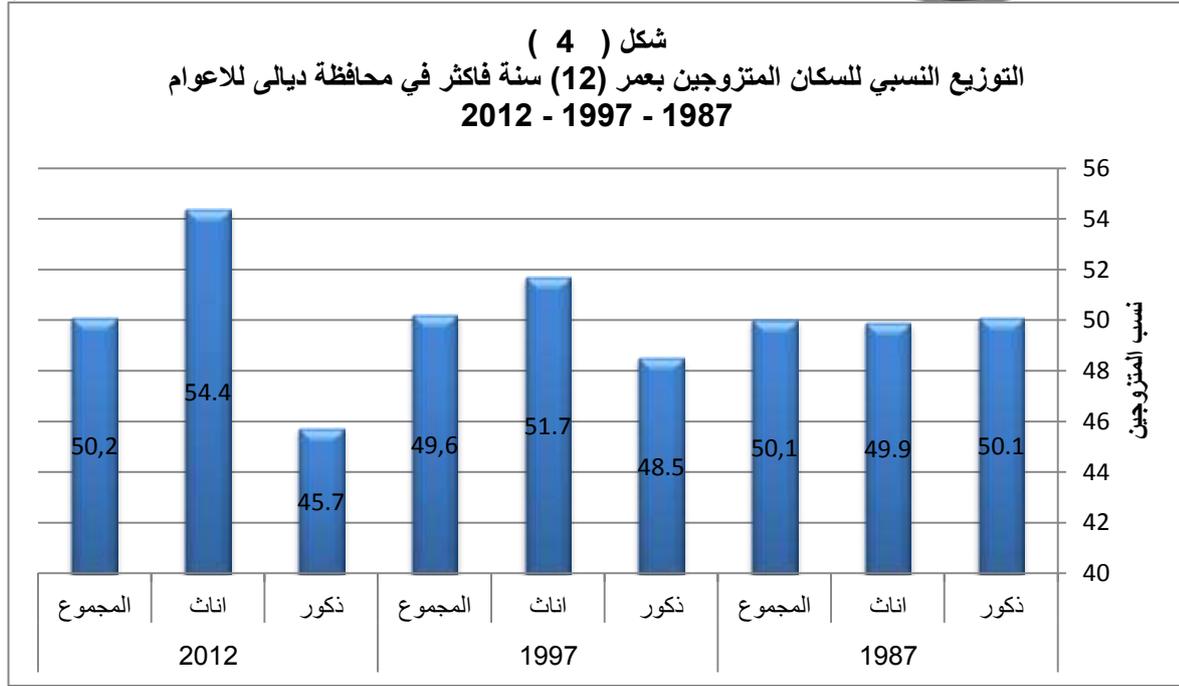
بيانات تعداد 1987 يتضح ان نسبة المتزوجين على مستوى المحافظة بلغت (50,1%) وقد تباينت هذه النسبة ما بين الحضر والريف اذ بلغت نسبتها للريف (52,7%) في حين للحضر (47,3%) وهذا الامر متوقع بسبب ان سكان الريف يرغبون بتزويج ابنائهم مبكراً مقارنةً مع سكان الحضر . اما على مستوى الذكور والاناث فقد تبين ان نسبة المتزوجين من الذكور اعلى من الاناث والتي بلغت (50,1%) للذكور مقابل (49,9%) للاناث للمدة نفسها ، هذا وان هذه النسبة تتباين ايضاً على مستوى الريف والحضر ففي الحضر كانت نسبة المتزوجين الذكور اعلى ايضاً مقارنةً بنسب الاناث ، اما في الريف فقد كان الامر معكوساً إذ ان نسبة الذكور المتزوجين بالريف هو اقل من نسبتها من الاناث والسبب واضح هو المستوى العلمي المنخفض بالنسبة الى الاناث في الريف مقارنةً بالذكور . اما للمدة 1997 فقد تبين من الجدول المذكور ان نسبة المتزوجين انخفضت عما كانت عليه للمدة السابقة والتي بلغت (49,6%) على مستوى المحافظة مع حدوث تغير في نسب المتزوجين بالنسبة الى الريف والحضر والتي بلغت بالحضر (43,1%) مقارنةً بارتفاعها بالريف إذ بلغت (56,9%) والسبب معروف هو ظروف الحصار الاقتصادي المؤثر في الحضر اكثر من الريف، اما على مستوى الذكور والاناث فقد بين الجدول ان نسبة الذكور المتزوجين في الحضر اعلى من من الاناث والتي بلغت (43,5%) للذكور مقابل (42,8%) للاناث وعند مقارنة هذه النسب مع الذكور والاناث على مستوى ريف منطقة الدراسة يتضح ان نسبة الاناث المتزوجات هو اعلى من نسبة الذكور والتي بلغت على التوالي (56,5% ، 57,2%) . اما المدة 2012 فقد اتضح من الجدول المذكور ان نسبة المتزوجين ارتفعت مقارنةً بالمدة السابقة حتى بلغت (50,2%) على مستوى المحافظة في حين تباينت هذه النسبة بين كل من الريف والحضر وعلى مستوى الذكور والاناث ، ففي المجال

الاول اتضح ان نسبة المتزوجين في الحضر كبيرة بلغت (64.9%) مقارنةً مع نسب المتزوجين في الريف والبالغة (35.1 %) ومن هنا يتضح بأن هناك تباين واضح وكبير ما بين نسب المتزوجين في الحضر بالمقارنة مع الريف ، والسبب انما يعود الى تأثير العامل الاقتصادي المتمثل في ارتفاع المدخول الشهري لابناء الحضر ، اما على مستوى الذكور والاناث فقد تبين ان نسبة الاناث المتزوجات في الحضر هو اقل من نسبة الذكور والسبب واضح هو تباين نسبة الذكور من السكان بالمقارنة مع الاناث ، اما في الريف فقد تبين ان نسبة المتزوجات من الاناث بالعكس اكبر من الذكور والتي بلغت (36.6 %) مقارنةً بالذكور والبالغة نسبهم (33.4 %) .

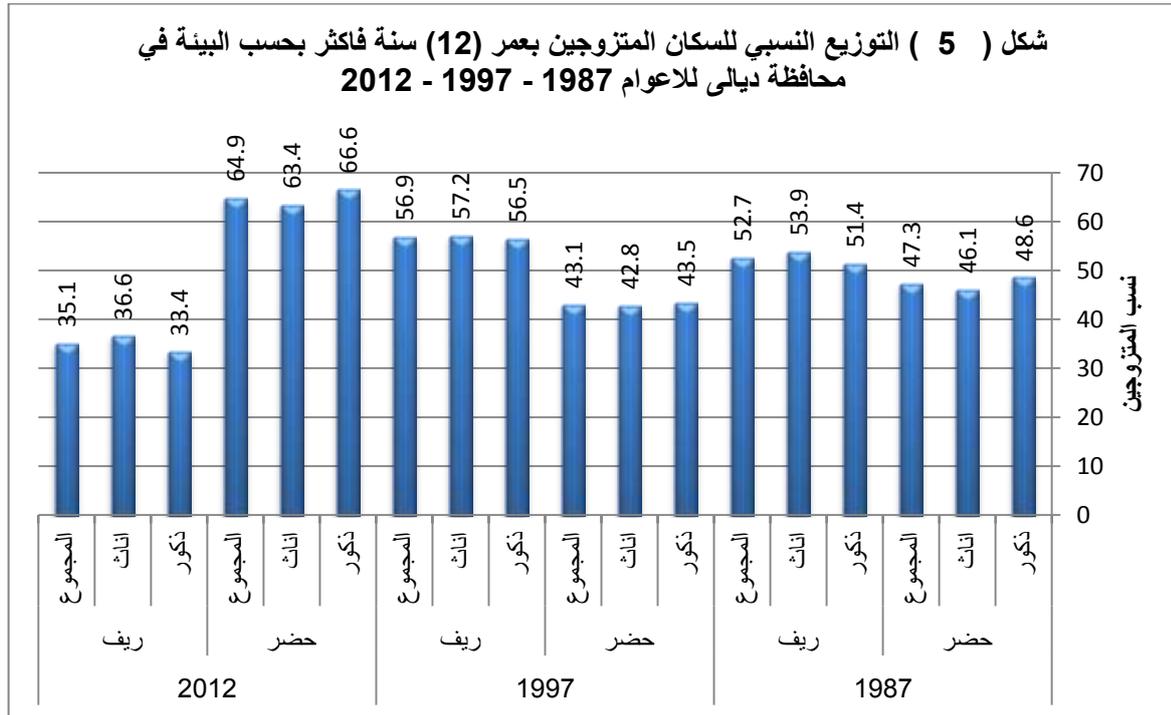
جدول (13) التوزيع النسبي للسكان بعمر (12) سنة فاكثر بحسب الحالة الزوجية في محافظة ديالى للأعوام 1987 - 1997 - 2012 .

1987									الحالة الزوجية
المجموع الكلي			ريف			حضر			
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
50,1	49.9	50.2	52.7	53.9	51.4	47.3	46.1	48.6	متزوج
1997									الحالة الزوجية
المجموع الكلي			ريف			حضر			
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
49,6	50.7	48.5	56.9	57.2	56.5	43.1	42.8	43.5	متزوج
2012									الحالة الزوجية
المجموع الكلي			ريف			حضر			
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
50.2	54.4	45.7	35.1	36.6	33.4	64.9	63.4	66.6	متزوج

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (3) .



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (13) .



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (13) .

المتزوجون بأكثر من واحدة :

يعني زواج رجل واحد باكثر من زوجة واحدة في آن واحد ، فقد يكون عدد الزوجات اثنين او ثلاث او اربع وقد يتعدى ذلك العدد في المجتمعات الاخرى ولايوجد مجتمع من المجتمعات يفرض هذا النوع من الزواج ، ولكن نرى بعضها يسمح بممارسة تعدد الزوجات والآخر يمنعه ⁽¹⁾. وقد اباحت الشرائع السماوية ومنها الاسلام تعدد الزوجات ولكن بقيود فقد سمحت للرجل ان يتزوج اثنتين وثلاثاً واربع على ان لايجمع في عصمته في وقت واحد اكثر من اربعة زوجات ⁽²⁾. ان اباحة تعدد الزوجات في التشريع الاسلامي لم يكن المقصود منها ارضاء الغرائز الجنسية فحسب وانما هي لضرورات اجتماعية ⁽³⁾. وهناك دوافع كثيرة للزواج باكثر من واحدة منها عقم الزوجة الاولى او وفاتها او مرضها او ان تكون قوة عمل اضافية وتكثر هذه الظاهرة خاصة في الريف . ومن خلال الجدول (14) الذي يوضح نسب المتزوجين بأكثر من واحدة على مستوى محافظة ديالى ، والذي تظهر فيه نسبة المتزوجين بزوجة واحدة للمدة 1987-1997-2012 وعلى التوالي (93.1%، 94.2%، 75.5%) وتعد هذه المعدلات مماثلة لمعدلات المتزوجين بواحدة على مستوى القطر اذ بلغت (95.9%) لسنة 1987 ⁽⁴⁾ وقد ظهر ميل في السنوات الاخيرة بالنسبة للذكور من الزواج بواحدة وبشكل خاص ضمن المناطق الحضرية ، كما ان هناك تحديداً من قبل التشريعات الحكومية اذ حدد الزواج بواحدة الا في حالات يمكن ان يتزوج الرجل فيها بأذن القاضي وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الاحوال الشخصية العراقي ⁽⁵⁾ ، وقد بلغت نسبة

- 1 - محمد السيد غلاب ، محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، مطبعة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1962، ص 39 0
- 2 - عبد الحميد لطفي ، حسن الساعاتي ، دراسات في علم السكان ، ط6 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1979 ، ص 106 .
- 3 - عبد الباسط محمد حسن ، مكانة المرأة في التشريع الاسلامي ، مركز دراسات المرأة والتنمية ، الكتاب الرابع ، مكتب غريب ، القاهرة ، 1977، ص 36 .
- 4 - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، 1987 ، جدول (42) لجميع المحافظات 0
- 5 - الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، العدد 2639 ، 1978 ، ص 314 .

المتزوجين بوحدة ضمن المناطق الحضرية وللمدة نفسها وعلى التوالي (93.2% , 94.3% , 75.8%) من المجموع الكلي للسكان المتزوجين وهي نسبة قريبة من الزواج بوحدة على مستوى المحافظة ، في حين بلغت وعلى التوالي (92.7% , 94.1% , 75.2%) من المجموع الكلي للسكان المتزوجين في المناطق الريفية لمنطقة الدراسة، الا ان مع هذا التحديد للزواج بوحدة لا ترى ان هناك التزاماً كبيراً من قبل السكان في المناطق الريفية ، ويمكن ان يتضح ذلك من خلال نسبة المتزوجين بزوجتين وخلال الاعوام الثلاثة في الحضر اذ بلغت وعلى التوالي (6.1% ، 5.2% ، 17.4%) يقابلها (6.5% ، 5.4% ، 15.7%) في الريف ولنفس المدة اما بالنسبة للمتزوجين بثلاث زوجات فقد بلغ في الحضر ولنفس المدة وعلى التوالي (0.6% ، 0.4% ، 5.9%) يقابلها في الريف وعلى التوالي (0.7% ، 0.4% ، 7.1%). يتضح من ذلك ان نسبة المتزوجين باكثر من واحدة ترتفع في المناطق الريفية قياساً بالمناطق الحضرية ، اذ ان الغرض منه الحصول على اكبر عدد من المواليد وخاصة الذكور .

جدول (14) التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة وأكثر من واحد بحسب البيئة (حضر - ريف) .

عدد الزوجات	زوجات واحدة			زوجتان		
	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع
السنوات						
1987	93.2	92.7	93.1	6.1	6.5	6.3
1997	94.3	94.1	94.2	5.2	5.4	5.3
2012	75.8	75.2	75.5	17.4	15.7	16.5

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (4) .

ثلاثة زوجات وأكثر	حضر	0.6	0.4	5.9
	ريف	0.7	0.4	7.1
	مجموع	0.7	0.4	6.5
المجموع	حضر	%100	%100	%100
	ريف	%100	%100	%100
	مجموع	100	100	100

ثانياً : التوزيع الجغرافي للمتزوجين بوحدة وأكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) وعلى مستوى الوحدات الادارية :

يتضح من خلال الجدول (15) والاشكال (6 ، 7 ، 8) للمتزوجين باكثر من واحدة للمدة 1987 للسكان الحضر ، ان قضاء خانقين احتل المرتبة الاولى بنسبة بلغت (6.9 %) في حين جاء قضاء المقدادية بالمرتبة الثانية وبنسبة (6.3 %) من المجموع الكلي للمتزوجين فيها ، اما قضاء كفري فقد جاء بأقل نسبة بلغت (3.3 %) في وقت جاءت بقية الاقضية بنسب ما بين هاتين النسبتين ، ومن المعلوم ان زيادة نسبة المتزوجين بأثنين في الاقضية التي طرأت عليها تغيرات اقتصادية واجتماعية واضحة اذن هي انعكاسات لامور تتعلق بالحروب والامراض ، اما المتزوجين بثلاث زوجات او اكثر فكانت نسبتها متقاربة في حضر جميع الاقضية .

تحليل مفهوم الحالة الزوجية وأهميتها ومصادر بياناتها وتباينها المكاني في محافظة ديالى

اما في الريف لعام 1987 فقد تبين ان اعلى نسبة بلغت في قضاء كفري (8.7 %) من المجموع الكلي للمتزوجين ، في حين جاء قضاء بلدروز بالمرتبة الثانية ونسبة (7.9 %) اما قضاء الخالص فقد جاء بأقل نسبة بلغت (5.9 %) ، وان حصول قضاء كفري على اعلى نسبة يعود الى حالة الاستقرار فيها وعدم دخول سكانها في الخدمة العسكرية انذاك .

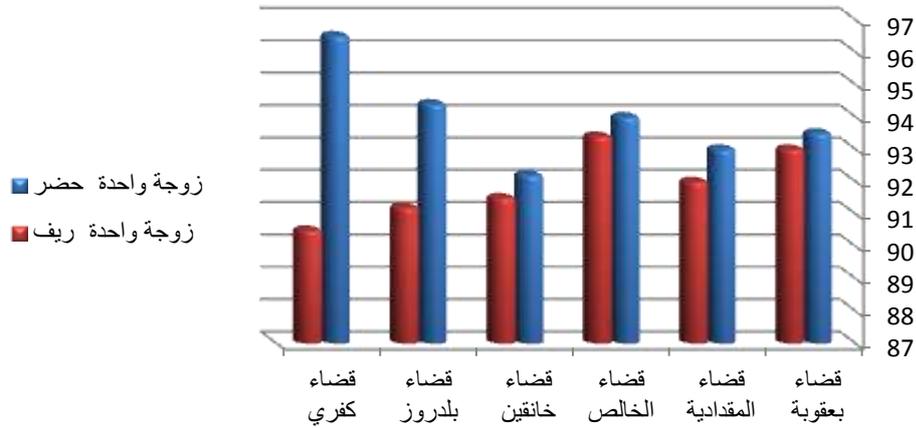
جدول (15) التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدرة واكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987.

نوع الوحدة	زوجتان			زوجة واحدة			الوحدات الادارية
	المجموع	ريف	حضر	المجموع	ريف	حضر	
قضاء بعقوبة	0.6	6.1	6.2	5.9	93.3	93.0	93.5
قضاء المقدادية	0.7	6.7	7.1	6.3	92.5	92.0	93.0
قضاء الخالص	0.7	3.1	5.9	5.3	93.7	93.4	94.0
قضاء خاتين	0.9	7.2	7.5	6.9	91.9	91.5	92.2
قضاء بلدروز	0.7	6.4	7.9	4.9	92.8	91.2	94.4
قضاء كفري	0.2	6	8.7	3.3	93.5	90.5	96.5

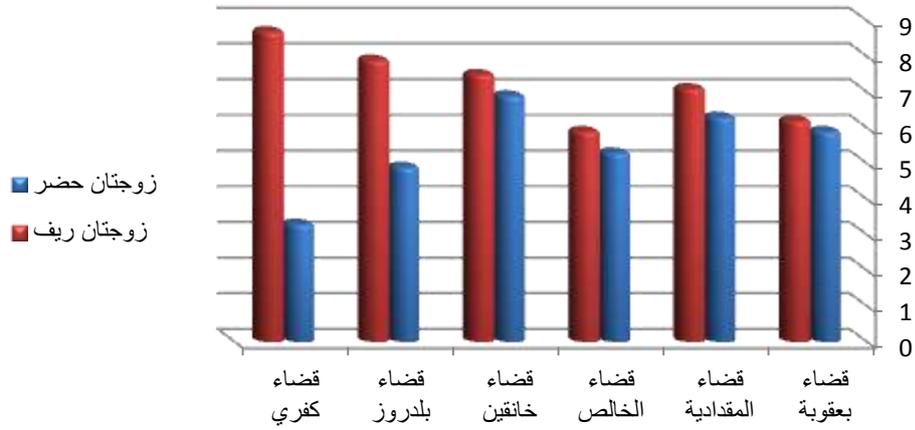
المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (5) .

	ريف		المجموع		
	ريف	المجموع	ريف	المجموع	
المجموع الكلي	حضر	100 %	100 %	100 %	
	ريف	%100	%100	%100	
	المجموع	%100	%100	%100	
	حضر	0.8	0.9	0.7	1
	ريف	0.7	0.8	0.7	1
	المجموع	0.5	0.8	0.7	0.9

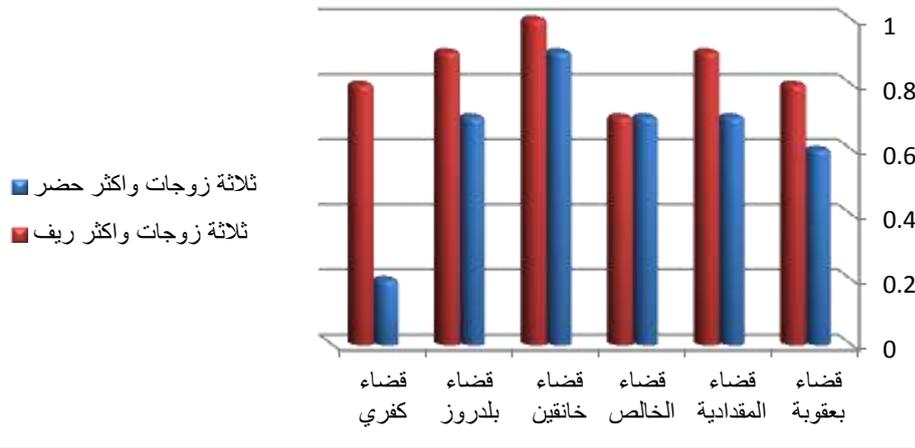
شكل (6) التوزيع النسبي للمتزوجين بوحدة بحسب البيئة (حضر- ريف) للوحدات الادارية لمحافظة لعام 1987 .



شكل (7) التوزيع النسبي للمتزوجين بزوجتان بحسب البيئة (حضر- ريف) للوحدات الادارية لمحافظة لعام 1987 .



شكل (8) التوزيع النسبي للمتزوجين بثلاث زوجات فأكثر بحسب البيئة (حضر-ريف) للوحدات الادارية لمحافظة لعام 1987 .



المصدر : الاشكال من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (15) ، لعام 1987 .
 اما بالنسبة للمتزوجين بزوجتين على مستوى الوحدات الادارية (الاقضية) لعام 1997 فقد تبين من خلال بيانات الجدول (16) واشكال التوزيع (9 ، 10 ، 11)
 للحضر ان قضاء المقدادية احتل المرتبة الاولى وبنسبة (5.6%) من المجموع الكلي للمتزوجين ، في حين جاء قضاء بعقوبة بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (5.4%) ، اما اقل نسبة بلغت في قضاء كفري بلغت (3.8%) ، اما بقية الوحدات الادارية فقد سجلت نسباً ما بين هاتين النسبتين ويتضح ان نسب المتزوجين باكثر من واحدة في الحضر اقل مما هو عليه للمدة السابقة وهذا يرجع الى ظروف

الحصار الاقتصادي فضلا عن تاثير المستوى التعليمي ، اما على مستوى الريف فقد بين ان قضاء كفري احتل المرتبة الاولى بنسبة بلغت (6%) من المجموع الكلي للمتزوجين ، اما قضائي خانقين وبلدروز فقد احتلا المرتبة الثانية وينسب بلغت على التوالي (5.9%) لكل منهما من المجموع الكلي للمتزوجين ، في حين جاءت بقية الوحدات الادارية بنسب مقاربة كان اقلها في قضاء الخالص بلغت (4.9%)، وان ارتفاع نسب المتزوجين بأثنين او اكثر كان في الريف اكثر من الحضر لاعتبارات منها الهجرة المعاكسة بسبب ظروف الحصار الاقتصادي واعتبار المرأة في الريف قوة عمل اضافية في الحقول الزراعية والابناء ايدي عاملة لتقليل التكاليف في حال استئجار الايدي العاملة من مكان لآخر .

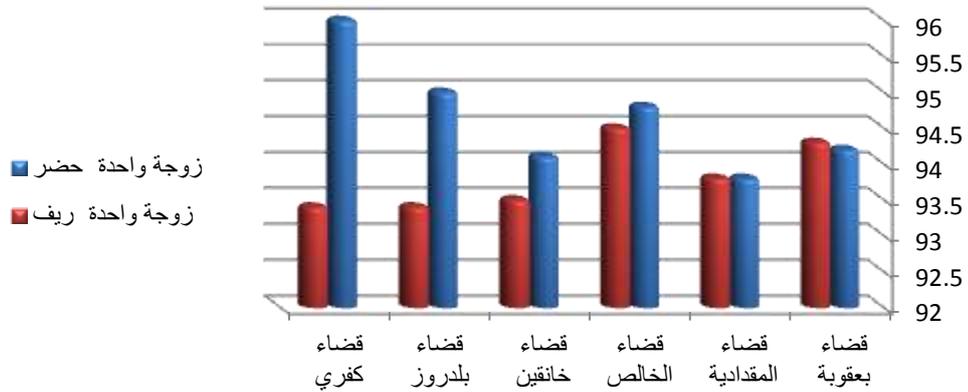
جدول (16) التوزيع النسبي للمتزوجين
(حضر -ريف) للوحدات الادارية

الوحدات الادارية	الوحدات الادارية	
	زوجة واحدة	حضر
قضاء بعقوبة	94.3	94.2
قضاء المقدادية	93.8	93.8
قضاء الخالص	94.5	94.8
قضاء خانقين	93.5	94.1
قضاء بلدروز	93.4	95.0
قضاء كفري	93.4	96.0

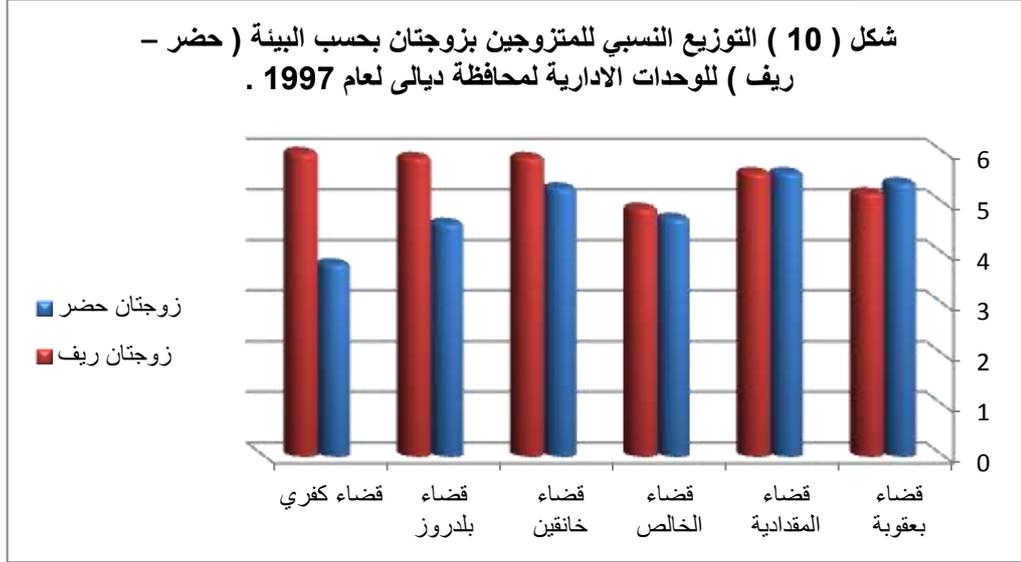
المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات

المجموع الكلي	ثلاثة زوجات وأكثر			زوجتان			المجموع
	المجموع	ريف	حضر	المجموع	ريف	حضر	
%100	0.5	0.5	0.4	5.3	5.2	5.4	94.3
%100	0.5	0.4	0.5	5.6	5.6	5.6	93.8
%100	0.4	0.4	0.4	4.8	4.9	4.7	94.6
%100	0.5	0.5	0.5	5.6	5.9	5.3	93.8
%100	0.5	0.5	0.4	5.3	5.9	4.6	94.2
%100	0.3	0.4	0.2	4.9	6.0	3.8	94.7

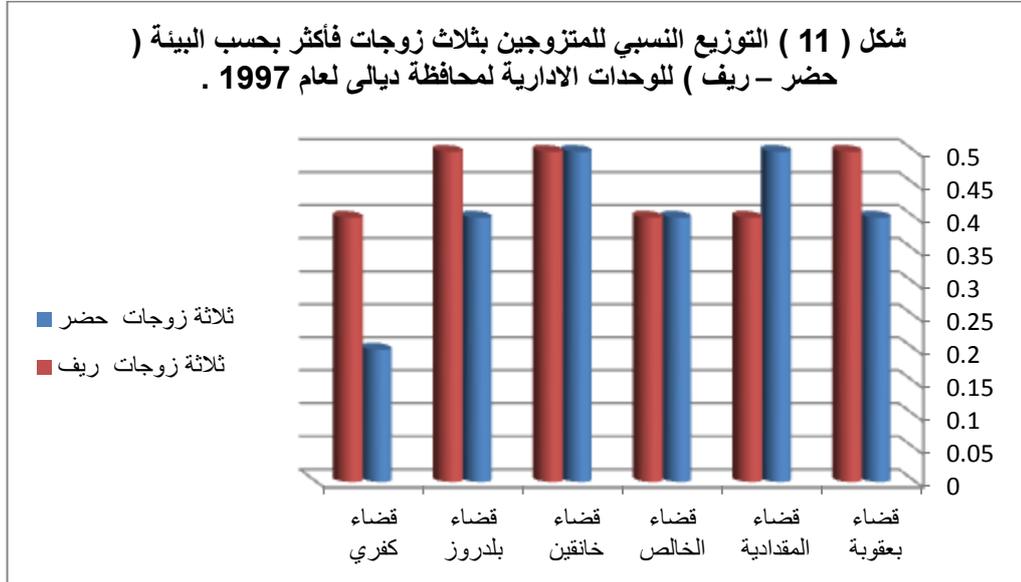
شكل (9) التوزيع النسبي للمتزوجين بزوجة واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .



شكل (10) التوزيع النسبي للمتزوجين بزوجتان بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .



شكل (11) التوزيع النسبي للمتزوجين بثلاث زوجات فأكثر بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .



المصدر : الاشكال من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (16) . التوزيع (12 ، 13 ، 14) لنسب المتزوجين بأثنتين فأكثر ، ففي حضر الوحدات الادارية في منطقة الدراسة تبين ان نسب المتزوجين ارتفعت كثيراً عن المدة السابقة والسبب واضح هو التحسن الكبير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبالمقابل زيادة المشكلات الاسرية التي تؤدي الى الانفصال والزواج المتعدد فضلاً عن حالات الوفيات بسبب الارهاب ، فقد احتل قضاء الخالص المرتبة الاولى بنسبة بلغت (25.8%) من المجموع الكلي للمتزوجين ، اما قضاء بعقوبة فقد احتل المرتبة الثانية بنسبة بلغت

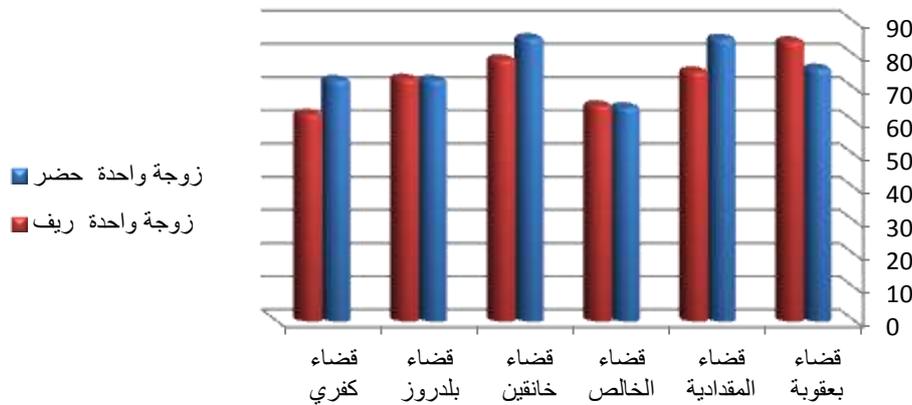
(19.7%) ، في حين جاءت بقية الوحدات الادارية بنسب متباينة كان اقل هذه النسب في قضاء خانقين بلغت (8.8%) والسبب هو دور التحضر والمستوى الثقافي في الاقتصار على زوجة واحدة ، اما على مستوى الريف فمن خلال بيانات الجدول المذكور فقد اتضح ان قضاء الخالص قد حافظ على صدارته بالمرتبة الاولى للمتزوجين بأثنتين بنسبة بلغت (24.5%) من المجموع الكلي للمتزوجين ، والسبب واضح هو كونه من الاقضية الزراعية والسكان الريف يشجعون على الزواج المبكر وزواج الاقارب والحاجة الى المرأة للعمل في الحقول الزراعية ، اما قضاء بلدروز فقد جاء بالمرتبة الثانية وبنسبة (16.2%)، في حين جاء قضاء بعقوبة بأقل النسب بلغت (9.6%) ، اما المتزوجين بثلاث فقد تباينت هي الاخرى في حضر وريف منطقة الدراسة والسبب واضح مقارنةً بالعام 1997 ، وهذا يرجع الى التحسن الكبير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ سجلت الوحدات الادارية نسب عالية من المتزوجين باكثر من واحدة في البيئتين ذلك ان الارتفاع بالدخل الشهري له دور كبير في تقليل العقبات الزوجية من تكاليف الزواج وايجاد السكن الملائم ، بالمقابل فان الانفتاح الكبير الذي شهده القطر العراقي ومنه منطقة الدراسة من وسائل حديثة كاجهزة الاتصال المحمولة ووسائل العرض اثرت بشكل او باخر على فئات المجتمع وجعلتهم يتطلعون الى افاق جديدة لم تكن في ارض الواقع بوصفنا مجتمع شرقي مسلم عشائري وبما يحمل من عادات وتقاليد واعراف ، مما ادى الى حدوث المشاكل الاسرية نتيجة التصادم الفكري ومن ثم حدوث الطلاق كنتيجة للزواج المتعدد .

الوحدات الادارية	قضاء بعقوبة	قضاء المقدادية	قضاء الخالص	قضاء خانقين	قضاء بلدروز	قضاء كفري
زوجة واحدة	76.	85.	64.	85.	72.	72.
حضر						

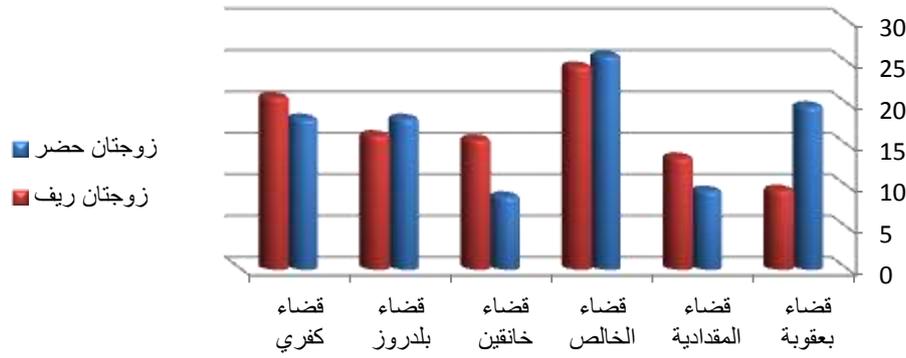
جدول (17) التوزيع النسبي (حضر - ريف) للزواج المتعدد

المجموع الكلي	ثلاثة زوجات وأكثر			زوجتان			ريف				
	المجموع	ريف	حضر	المجموع	ريف	حضر	المجموع	ريف	حضر		
%100	%100	%100	%100	3.9	4.2	3.5	14.7	9.6	19.7	80.1	84.4
%100	%100	%100	7.2	8.9	5.4	11.5	13.5	9.5	80.2	75.3	75.3
%100	%100	%100	7.1	7.5	6.5	25.2	24.5	25.8	64.8	65.1	65.1
%100	%100	%100	5.6	5.3	5.8	12.3	15.7	8.8	82.1	78.9	78.9
%100	%100	%100	8.7	8.2	9.1	17.2	16.2	18.2	72.9	73.1	73.1
%100	%100	%100	10.8	12.5	9.1	19.5	20.8	18.2	67.6	62.5	62.5

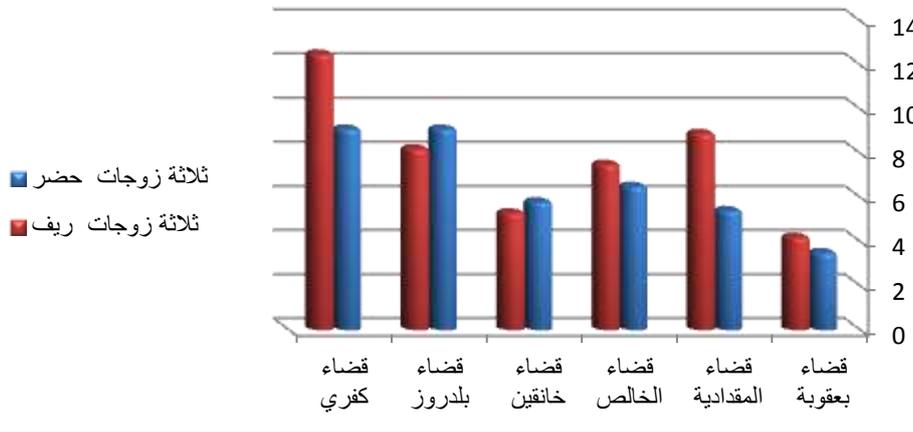
شكل (12) التوزيع النسبي للمتزوجين بزوجة واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .



شكل (13) التوزيع النسبي للمتزوجين بزوجتان بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .



شكل (14) التوزيع النسبي للمتزوجين بثلاث زوجات فأكثر بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .



المصدر : الاشكال من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (17) .

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للمتزوجين بحسب الجنس وعلى مستوى الوحدات الادارية

من خلال بيانات الجدول (18) وخريطتي التوزيع (أ- ب) التي توضح التوزيع الجغرافي للذكور والاناث المتزوجين لعام 1987 وحسب الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+ 0.50 - فأكثر) ويضم هذا المستوى قضاء المقدادية وبعقوبة وبنسب بلغت على التوالي (50.9 % ، 50.2 %)

وهذا يرجع الى التحسن في الوضع الاجتماعي والاقتصادي وانخفاض تكاليف الزواج وتوفر فرص العمل الحكومي والمدني كالتجارة والزراعة ، وعند مقارنتها مع نفس المستوى للانات نرى ان خريطة المتزوجين في منطقة الدراسة تتغير إذ يصبح قضاء بلدروز هو الذي يحتل اعلى نسبة من الاناث المتزوجات بلغت (52.6%) وتعد اعلى نسبة على مستوى اقصية منطقة الدراسة والسبب واضح هو تشجيع الزواج المبكر للانات اكثر من الذكور فضلاً عن ان القضاء تحكمه العادات والتقاليد العشائرية المشجعه لذلك .

أما **المستوى الثاني** الذي تبلغ درجته المعيارية (+ 0.49 - 0.00) فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (49.2%) وهذا يرجع الى ان القضاء ذا طابع ريفي ، وبما ان معظم سكان الريف يعيشون معاً الرجل والمرأة يومياً في العمل اذاً هذا عامل مشجع على الزواج وخاصة الزواج المبكر ، فضلاً عن سهولة مطالب الزواج⁽¹⁾ ، اما الاناث المتزوجات في نفس المستوى فقد تمثل هذا المستوى في قضاء خانقين وكفري والخالص وبنسب بلغت على التوالي (51.7% ، 51.6% ، 51%) وهذا يرجع الى الاستقرار في الحالة الزوجية وسيادة زواج الاقارب وغيرهم .

جدول (18) التوزيع النسبي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة 1987-1997-2012 .

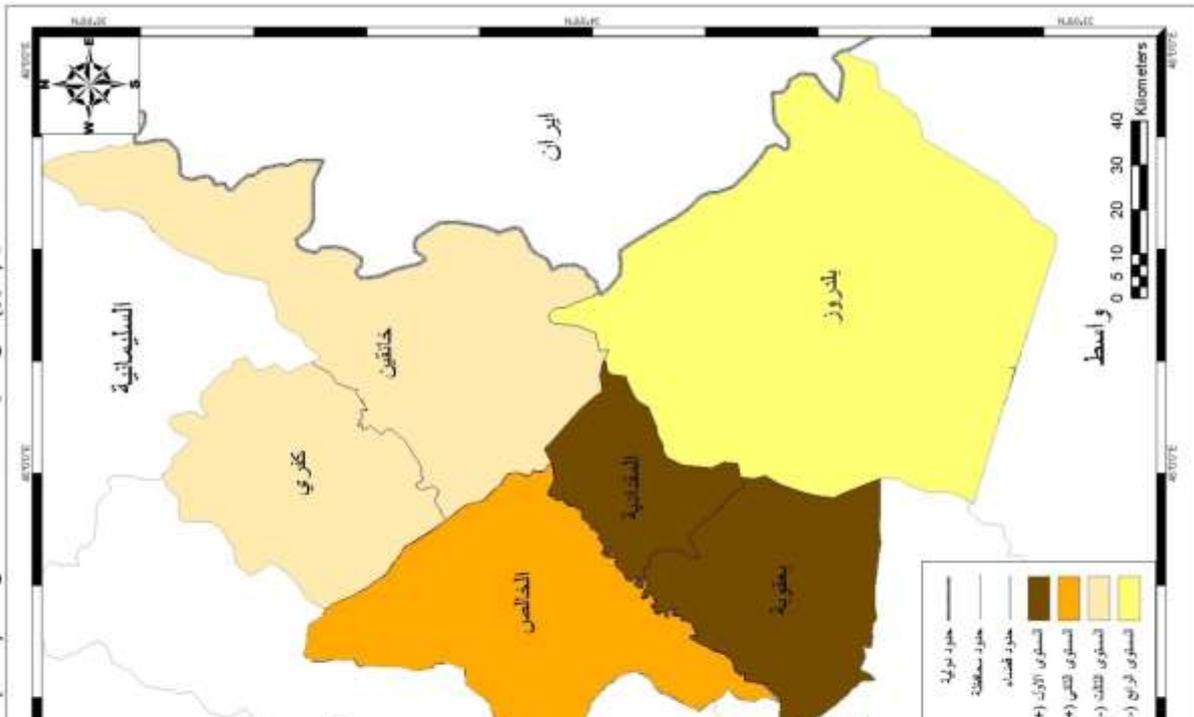
الوحدات الادارية		المتزوجون 1987			المتزوجون 1997			المتزوجون 2012		
الادارية	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	

1- احمد نجم الدين فليجة ، احوال السكان في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1970 ، ص 176 .

50.1	54.2	45.9	50.3	50.7	48.8	49.4	49.7	50.2	قضاء بعقوبة
50.0	54.7	45.4	51.0	51.9	48.1	50.1	49.2	50.9	قضاء المقدادية
50.2	53.6	46.7	51.0	50.8	49	50.1	51	49.2	قضاء الخالص
49.4	52.7	47.2	51	51	50	50.2	51.7	48.5	قضاء خانقين
50.3	57.7	42.6	51.0	52.8	48.1	49.4	52.6	47.2	قضاء بلدروز
50.2	54.6	45.7	51	51.9	49	50.2	51.6	48.8	قضاء كفري

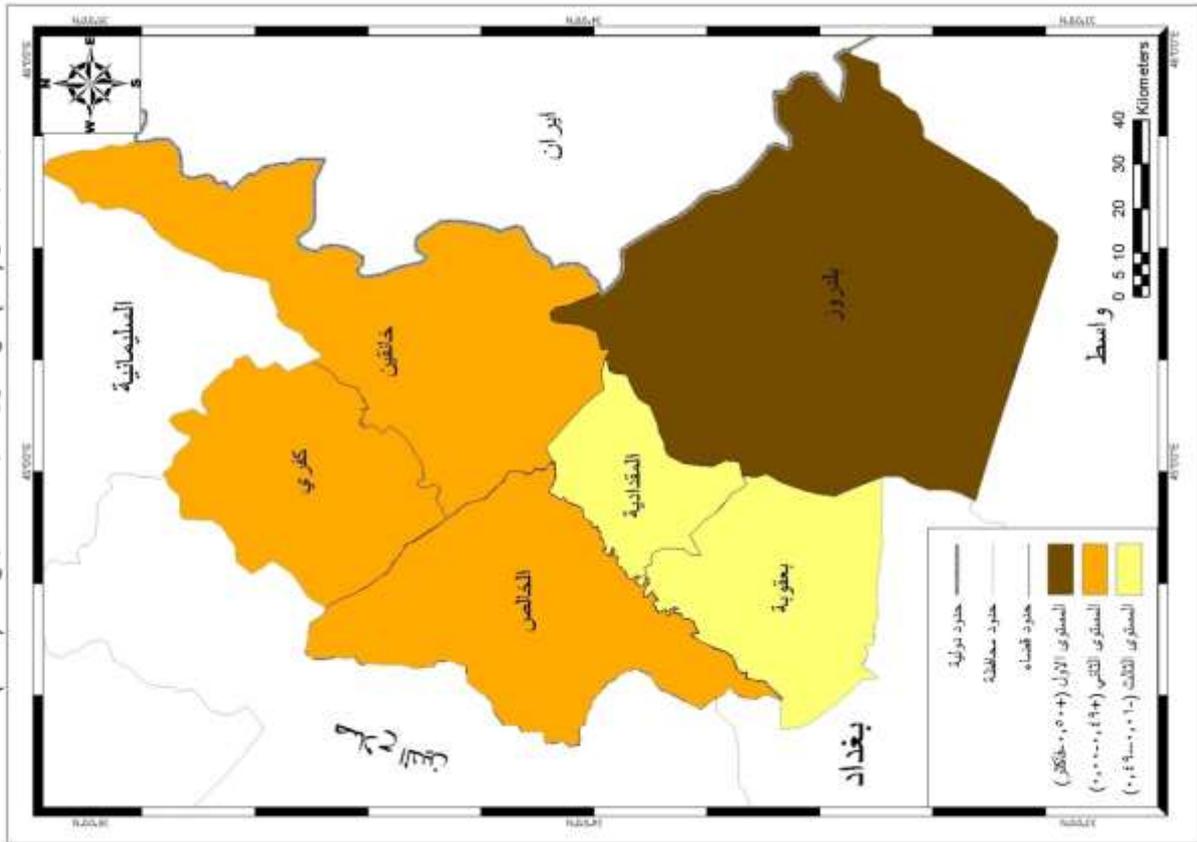
المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (8) .

خريطة (١٤) (١) التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (١٧) سنة وأكثر بحسب الجنس (ذكور) على مستوى القضية محافظة ديالى للمدة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على خريطة الإسكان وبيانات الجدول (١٨) .

خريطة (١٤) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المتروجين بعمر (١٧) سنة فأكثر بحسب الجنس (الذكور) على مستوى اقلية محافظة ديالى للسنة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الامساك وبيانات الجدول (١٨).

أما **المستوى الثالث** الذي تبلغ درجته المعيارية ($0.01 - 0.49$) فقد ضم هذا المستوى قضائي كفري وخانقين وبنسب بلغت على التوالي (48.8% ، 48.5%)، مقارنةً مع نسب الاناث المتروجات لنفس المستوى والتي تمثلت في قضائي بعقوبة والمقدادية وبنسب بلغت على التوالي (49.7% ، 49.2%) ، والسبب يعود الى توفر فرص العمل والارتباط بوظائف الدولة ومدى توفر الدخل الشهري من تلك الوظائف ما بين ابناء الحضر الذين هم اكثر ارتباطاً بتلك الوظائف وبين ابناء الريف الذين يرتبطون بالعمل الزراعي بشكل اكبر.

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 - فأقل) فقد تمثل هذا المستوى في قضاء بلدروز وبنسبة بلغت (47.2%) ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث في هذا المستوى نرى انه لاوجود لهذا المستوى في اقصية منطقة الدراسة .

اما التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور والاناث لعام 1997 ، من خلال الجدول (18) وخريطتي التوزيع (15) (أ - ب) وباستخدام الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+ 0.50 - فأكثر) ويضم هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة بلغت (50%) من المجموع الكلي للمتزوجين واحتلت المرتبة الاولى قياساً ببقية الوحدات الادارية ، وذلك لتوفر فرص العمل خلال المنفذ الحدودي بين العراق وايران مما ساهم في استيعاب عدد كبير من الشباب للعمل وادارة الاعمال التجارية ، وعند مقارنتها مع نسبة الاناث المتزوجات في هذا المستوى نرى ان قضاء بلدروز جاء بالمرتبة الاولى بنسبة قدرها (52.8%) والامر يعود الى طبيعة المجتمع والعادات والتقاليد التي تشجع على الزواج كما مر سابقاً .

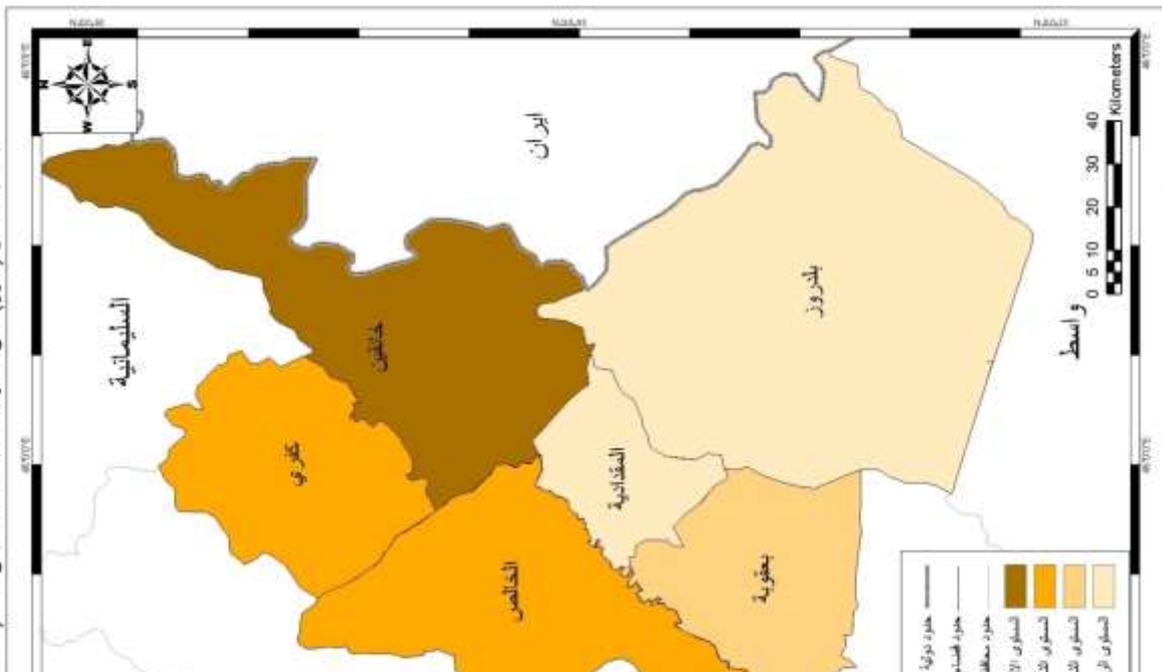
أما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+ 0.49 - 0.00) فقد ضم هذا المستوى قضائي الخالص وقضاء كفري وبنسبة بلغت (49%) ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث المتزوجات عند نفس المستوى نرى ان قضاء كفري والمقدادية جاءت بالمرتبة الاولى وبنسب قدرها على التوالي (51.9%) لكل واحد منها، وبذلك فان قضاء الخالص حافظ على مستواه للمدة 1987 على الرغم من صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية بسبب تاثير الحصار الاقتصادي ، و لان العمل الزراعي

في هذه الوحدات يتطلب ايدي عاملة اي ان السكان همهم الاول توفير لقمة العيش باعتبارها المطلب الرئيس لاستمرار الحياة ثم التفكير بالزواج ،

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.01 – 0.49) فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة وبنسبة بلغت (48.8 %) من المجموع الكلي للمتزوجين ، وهي بذلك تاخرت مرتبتين عما هي عليه لعام 1987 والسبب هجرة الشباب في سن الزواج الى الخارج لتحسين اوضاعهم الاقتصادية بالدرجة الاولى في ظل بخاسة الدخل الشهري الحكومي انعكس ذلك على حالات الزواج ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث المتزوجات عند نفس المستوى نرى ان قضاء خانقين جاء بالمرتبة الاولى بنسبة قدرها (51%) .

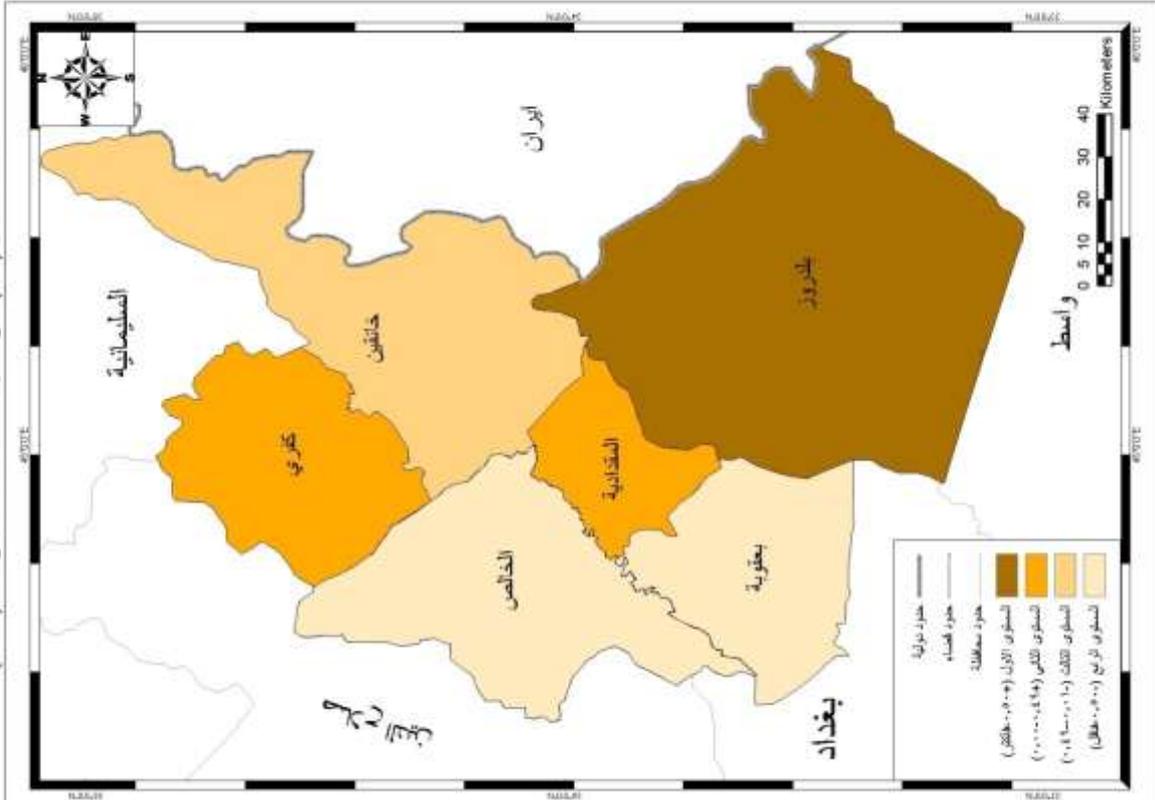
أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 – فأقل) فقد تمثل هذا المستوى في قضاء المقدادية وبلدروز وبنسب بلغت على التوالي (48.1 %) لكل منها ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث المتزوجات عند نفس المستوى نرى ان قضاء بعقوبة والخالص حصلا على نسب بلغت على التوالي (50.8 % ، 50.7 %) .

خريطة (١٥) التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بحسب (١٧) سنة في
بحسب الجنس (ذكور) على مستوى اضية محافظة ديالى للسنة (١٩٩٧).



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (١٨) .

خريطة (١٥) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (١٧) سنة فأكثر بحسب الجنس (إناث) على مستوى اقلية محافظة ديالى للسنة (١٩٩٧)



المصدر : من عمل الباحث أعداد على خريطة الاساس وبيانات الجول (١٨) .

نستنتج من خلال التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور والاناث في منطقة الدراسة لعام 1997 هو انخفاض نسب المتزوجين الذكور بسبب الوضع الاقتصادي المتردي الذي عاشه القطر العراقي بشكل عام ومنه محافظة ديالى وقلة فرص العمل مما حدا بهم الهجرة الى الخارج باعداد كبيرة طلباً للعمل وفي شتى المجالات ولكافة شرائح المجتمع مما ادى ذلك الى تاخير سن الزواج الى الفئة (40 سنة فأكثر) . في حين سجلت فئة الاناث المتزوجات ارتفاعاً ملحوظاً مع وجود التباين بين الوحدات الادارية وهذا يرجع الى ان الاناث لايتحملن تكاليف الزواج هذا من جانب ومن جانب اخر ان فرص العمل المتاحة في تلك الفترة كان للمرأة نصيب اكبر مما

هو عليه للرجل خاصة اصحاب المعامل الاهلية التي انتشرت في بعض مناطق المحافظة ، فضلا عن دور الهجرة المعاكسة من الحضر الى الريف إذ نشاط الزراعة بكافة انواعها مما فتحت افاق جديدة للمرأة للعمل والزواج .

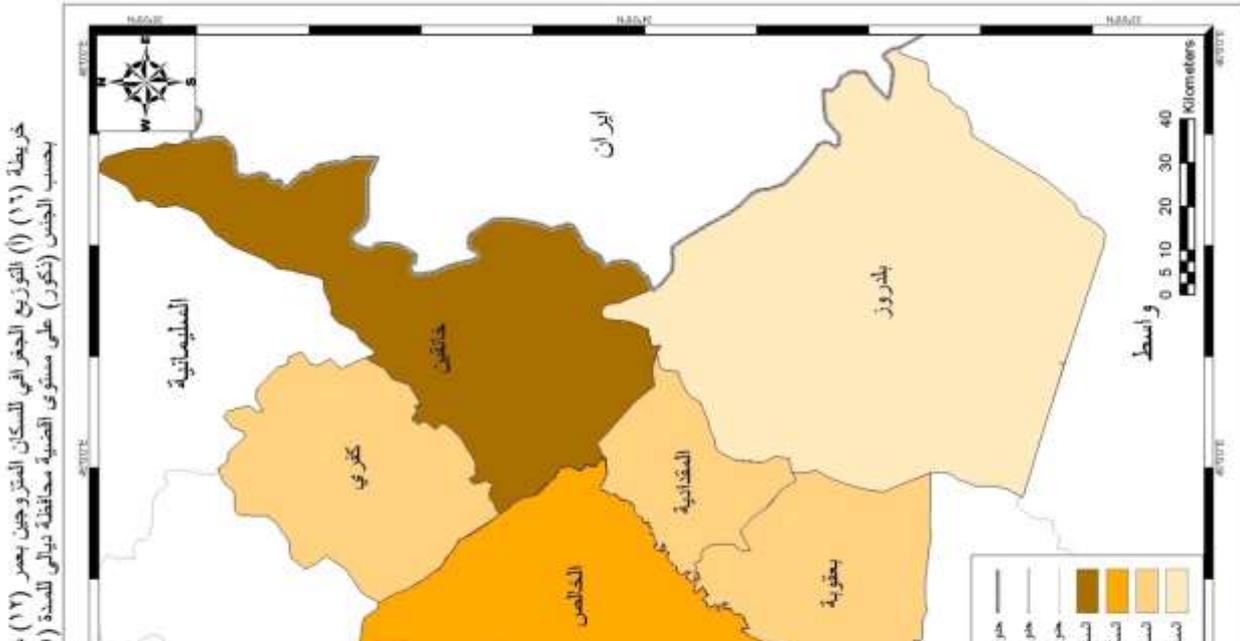
اما التوزيع الجغرافي للذكور والاناث المتزوجين لعام 2012 على مستوى الوحدات الادارية (الاقضية) في منطقة الدراسة ، فيلاحظ من خلال بيانات الجدول (18) وخريطتي التوزيع (16) (أ - ب) وباستخدام الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+ 0.50 - فأكثر) ويضم هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة بلغت (47.2%) ، وهذا يرجع الى التحسن الكبير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والاستقرار الامني الكبير الذي حظيت به فضلاً عن توفر فرص العمل المختلفة وفي جميع المجالات ، في وقت بلغت فيه نسبة الاناث المتزوجات للمستوى نفسه في قضاء بلدروز الذي جاء بالمرتبة الاولى وبنسبة بلغت (57.7%) والسبب واضح كما ذكرنا ان المنطقة تسود فيها العلاقات العشائرية التي تحبذ زواج الاناث بأسرع من الذكور .

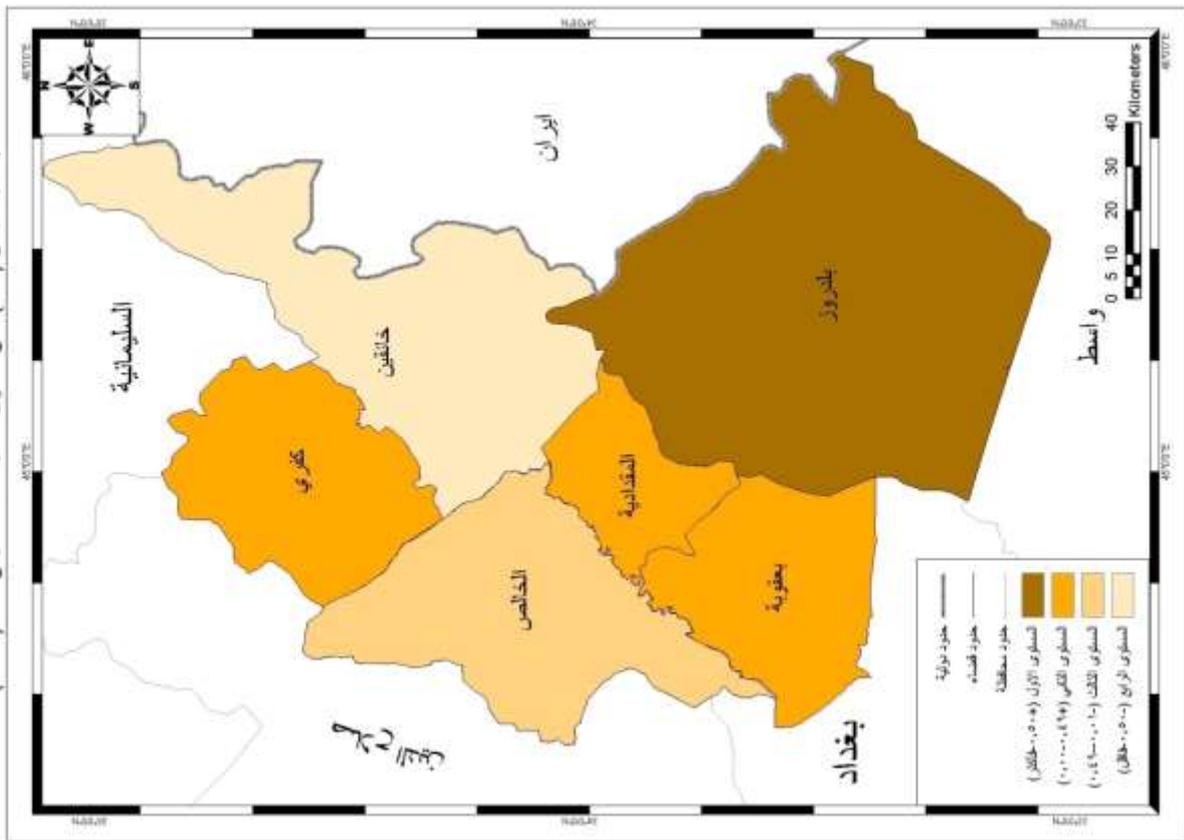
أما **المستوى الثاني** الذي تبلغ درجته المعيارية (+ 0.49 - 0.00) فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (46.7%) ، والسبب يعود الى تشجيع الزواج المبكر بوصفه من الاقضية الريفية وخاصة بعد التحسن الكبير في الدخل الشهري لمختلف الوظائف الحكومية ، في وقت بلغت نسبة الاناث المتزوجات ولنفس المستوى في الوحدات الادارية المتمثلة في قضاء المقدادية وكفري وبعقوبة وينسب بلغت على التوالي (54.7% ، 54.6% ، 54.2%) ، وهذا يرجع الى

المكانة الكبيرة التي حظيت بها المرأة في مساواة الرجل في الكثير من الادوار في مجالات الحياة الخاصة بها .

أما **المستوى الثالث** الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.01 – 0.49) فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة وكفري والمقدادية وينسب على التوالي (45.9% ، 45.7% ، 45.4%) ويرجع السبب في انخفاض نسب المتزوجين في هذه الوحدات خاصة مركز المحافظة الذي يضم اعداد كبيرة من السكان الى ان الغالبية من سكان الحضر يكون ارتباطهم بالدراسة والتعليم اكثر من مسؤولية الزواج وبناء الاسرة على امل اكمال الدراسة والحصول على التوظيف الحكومي الذي اصبح ضرورة من ضرورات الحياة ، وفي نفس المستوى بالنسبة للاناث المتزوجات تمثل هذا المستوى في قضاء الخالص بنسبة بلغت (53.6%) وهي اعلى من نسب الذكور والسبب واضح هو انعكاسات الظروف الحالية من تفعيل دور المرأة في المؤسسات الانسانية والاختلاط مع الرجل في ميدان العمل .



خريطة (١٦) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المتزوجين بعمر (١٢) سنة فأكثر بحسب الجنس (الذك) على مستوى القضية محافظة ديالى للسنة (٢٠١٢)



المصدر : من عمل الباحث إعداد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (١٨)

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 - فأقل) فقد تمثل هذا المستوى في قضاء بلدروز بنسبة بلغت (42.6%) ، وعند المقارنة مع نسب الاناث المتزوجات لنفس المستوى إذ تمثل في قضاء خانقين بنسبة بلغت (52.7%).

يتضح من خلال ماتقدم من التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور وبناءً على بيانات الدراسة الميدانية التباين المكاني لنسب المتزوجين بسبب الاختلال في موازين الحياة بعد احداث عام 2003 من التطور الكبير في جميع الاصعدة فمن السكان من يرى من هذا التطور والانقلاب في الموازين فرصة للانشغال بطلب العلم اكثر من الارتباط بمسؤولية الزواج لذلك نلتمس هذا الجانب بشكل واضح في بعض الوحدات الادارية من منطقة الدراسة كمركز المحافظة، ومن السكان من يرى بان التحسن في المورد الشهري فرصة لتأسيس بيت الزوجية وبناء الاسرة بل والقدرة على التفاعل مع ادوار الحياة لذلك ارتفعت نسب المتزوجين الذكور فيها بشكل واضح كقضاء الخالص ، اذ شهد العام 1987 ارتفاع في نسب المتزوجين الذكور والاناث والسبب يعود الى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجيدة رغم تاثيرات الحرب العراقية - الايرانية ، ومن خلال سياسة الدولة انذاك في تشجيع المتزوجين وتقديم المساعدات المالية وبناء الشقق السكنية وتوفر فرص العمل المختلفة فضلا عن المردود الشهري الممتاز، الا ان هذه الصورة اختلفت خلال العام 1997 نتيجة الاوضاع السياسية والحصار الاقتصادي وتعطيل فرص العمل ساهمت بشكل او باخر في اختلال الموازين واريك عجلة الحياة و انخفاض نسب المتزوجين الذكور خاصة بل والهجرة الى الخارج طلباً لمستوى معيشي افضل ، بعكس فئة الاناث التي انتعشت بعض الشيء نتيجة توفر فرص العمل في النويات الصناعية التي ظهرت في منطقة الدراسة ، فضلا عن العمل الزراعي مما ساهم في رفع نسب الزواج . اما العام 2012 ، فقد اتضح من خلال بيانات الدراسة الميدانية وانعكاساً للتحسن الكبير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمردود الشهري الجيد نلتمس حالة التباين في نسب المتزوجين فقد ارتفعت نسب الاناث المتزوجات في عموم منطقة

الدراسة بعكس فئة الذكور التي اصبحت هذه الاوضاع مفتاحاً لمواكبة التطور خاصة في المناطق الحضرية فتقدمت الدراسة وطلب العلم على حالات الزواج .

رابعاً : التوزيع الجغرافي للمتزوجين بحسب البيئة (حضر - ريف) وعلى مستوى الوحدات الادارية

ان التوزيع الجغرافي للمتزوجين في حضر منطقة الدراسة يتضح من خلال خريطتي التوزيع (17) (أ - ب) وبالاعتماد على بيانات الجدول (19) وبحسب الجنس (ذكور واناث) للعام 1987، وبالاعتماد على الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50_ فأكثر) وقد ضم هذا المستوى الاجزاء الوسطى من المحافظة والمتمثلة بقضاء المقدادية بنسبة بلغت (53.3%) ويرجع السبب الى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجيدة وتوفر فرص العمل القادرة من خلال مردودها الشهري تجاوز صعوبات الحياة ، اما نسبة الاناث لنفس المستوى اتضح من الجدول والدرجة المعيارية ذاتها ان قضاء بلدروز احتل المرتبة الاولى وبنسبة بلغت (52.4 %) والسبب يرجع الى دور العامل السياسي في توجه السكان من الاطراف الحدودية للمحافظة الى الداخل في دور حديثة النشأة مما ساهم في استقرار السكان وزيادة نسب الزواج ودعم الدولة انذاك للاسر النازحة وتوزيع تلك الدور للمتزوجين حصراً .

اما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فيتمثل هذا المستوى في قضائي الخالص وبعقوبة وبنسب بلغت على التوالي (52.4 % ، 51.2 %) وتعد ذات نسب مرتفعة بوصفها بعيدة عن مناطق الصراع نتيجة الحرب العراقية الايرانية واستتباب الامن والرفاه الاقتصادي ، فضلا عن تشجيع الزواج من

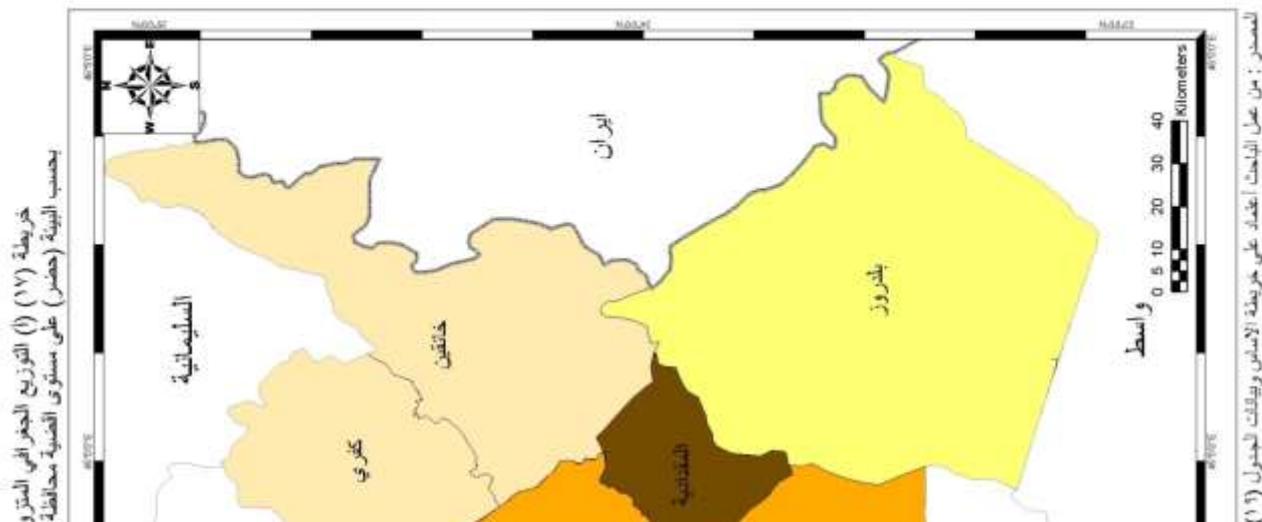
تحليل مفهوم الحالة الزوجية وأهميتها ومصادر بياناتها وتباينها المكاني في محافظة ديالى

قبل الاسر الريفية الساكنة في المناطق الحضرية ، اما نسبة الاناث لنفس المستوى اتضح من الجدول والدرجة المعيارية ذاتها ان قضائي خانقين وكفري وبنسب بلغت على التوالي (50.7% ، 50.6%) ، والسبب يعود الى الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والتشجيع والدعم الداخلي من الحكومة انذاك .

جدول (19) التوزيع النسبي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية والبيئة (حضر) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة 1987-1997-2012 .

الوحدات الادارية	المتزوجون 2012			المتزوجون 1997			المتزوجون 1987		
	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور
قضاء بعقوبة	49.9	57.3	42.7	49.2	50	49.2	49.3	48.4	51.2
قضاء المقدادية	49.4	52.2	47.6	49.4	50.8	47.3	49.4	46.4	53.3
قضاء الخالص	49.4	43.6	56.1	49	49.4	48.4	49.4	47.3	52.4
قضاء خانقين	49.3	50.4	49.7	49.4	49.2	49.1	50.1	50.7	49.4
قضاء بلدروز	49.9	45.3	54.6	49.2	51.6	46.4	49.3	52.4	47.1
قضاء كفري	50	54.6	45.3	48.3	48.7	49	50.1	50.6	49.5

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (9) .



بنسبة بلغت (48.4%) باعتبارها مركز المحافظة واستتباب الامن الداخلي والاضاع الاجتماعية والاقتصادية الجيدة وتفعيل دور المرأة في مؤسسات الدولة .

أما **المستوى الرابع** الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 - فأقل) فقد تمثل هذا المستوى قضاء بلدروز بنسبة قدرت حوالي (47.1%) ، وسبب الانخفاض الملحوظ في نسب المتزوجين قياساً ببقية الوحدات الادارية والسبب يعود الى قلة سكان الحضر باعتباره من الوحدات الحديثة النشأة ، اما نسب الاناث لنفس المستوى فقد تمثل في قضائي الخالص والمقدادية وينسب قدرت على التوالي (47.3% ، 46.4%) . وهي بهذه النسب تراجعت عن مستواها لنسب الذكور المتزوجين .

يلاحظ مما سبق ومن خلال التوزيع الجغرافي لنسب المتزوجين الذكور في حضر منطقة الدراسة لعام 1987 تمثلت تلك النسب بالارتفاع الملحوظ مع التباين المكاني في الوحدات الاخرى ، وهذا يعود الى الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجيد وارتفاع قيمة العملة الوطنية مما ساهم في سد متطلبات الحياة فضلا عن سياسية الدولة انذاك خاصة في اوقات الازمات وتعرض العراق الى المعارك والهجمات الى تشجيع الزواج ودعم المتزوجين لتأثير ذلك في عملية نمو السكان ، مع تراجع طفيف في نسب المتزوجين الذكور في وحدات اخرى كقضاء بلدروز وهذا يرجع الى حداثة القضاء من جانب ودور العامل السياسي بوصفه يمثل الشريط الشرقي لمنطقة الدراسة ، في حين سجلت نسب المتزوجات الاناث للمدة ذاتها ارتفاعاً متبايناً بين الوحدات الادارية فكانت اعلاها في قضاء بلدروز واقلها في قضاء المقدادية .

اما التوزيع الجغرافي للذكور والاناث المتزوجين للعام 1997 ، فيلاحظ من خلال بيانات الجدول (19) وخريطتي التوزيع (18) (أ - ب) وباستخدام الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50_ فأكثر) وقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة وخانقين وكفري وبنسب بلغت على التوالي (49.2% ، 49.1% ، 49%) ، والسبب يعود في تراجع نسب المتزوجين الى الاوضاع الاقتصادية المتردية وتقلص فرص العمل ، اما بالنسبة للاناث المتزوجات لهذا المستوى فقد تمثل في قضاء بلدروز بنسبة بلغت (51.6%) من المجموع الكلي للمتزوجين ، والسبب يرجع الى دور الزواج المبكر وتوفر فرص العمل القادرة على المساهمة في اعالة الاسرة خاصة العمل الزراعي لان غالبية سكانه من الريف الساكنين في المناطق الحضرية .

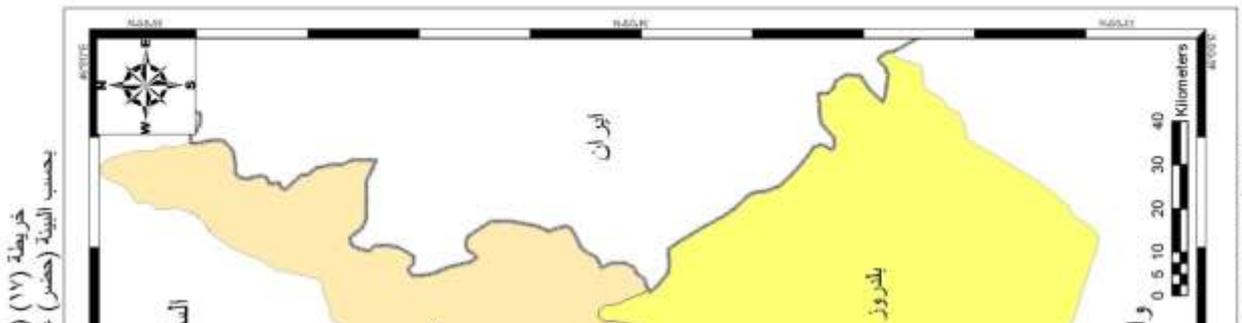
اما **المستوى الثاني** الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فيتمثل هذا المستوى في قضاء الخالص بنسبة بلغت (48.4%) ، ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع تكاليف الزواج وعدم القدرة على توفر فرص العمل الكفيلة بالعيش ، اما بالنسبة للاناث المتزوجات لهذا المستوى فقد تمثل في قضاء المقدادية بنسبة بلغت (50.8%) .

أما **المستوى الثالث** الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.01 - - 0.49) فقد ضم هذا المستوى قضاء المقدادية بنسبة بلغت (47.3%) ، اما بالنسبة للاناث المتزوجات لهذا المستوى فقد تمثل في قضاء بعقوبة والخالص وخانقين بنسب بلغت على التوالي (50% ، 49.4% ، 49.2%) . وتعد هجرة الذكور الى الخارج للعمل من بين اهم الاسباب في تراجع نسب المتزوجين في هذا القضاء .

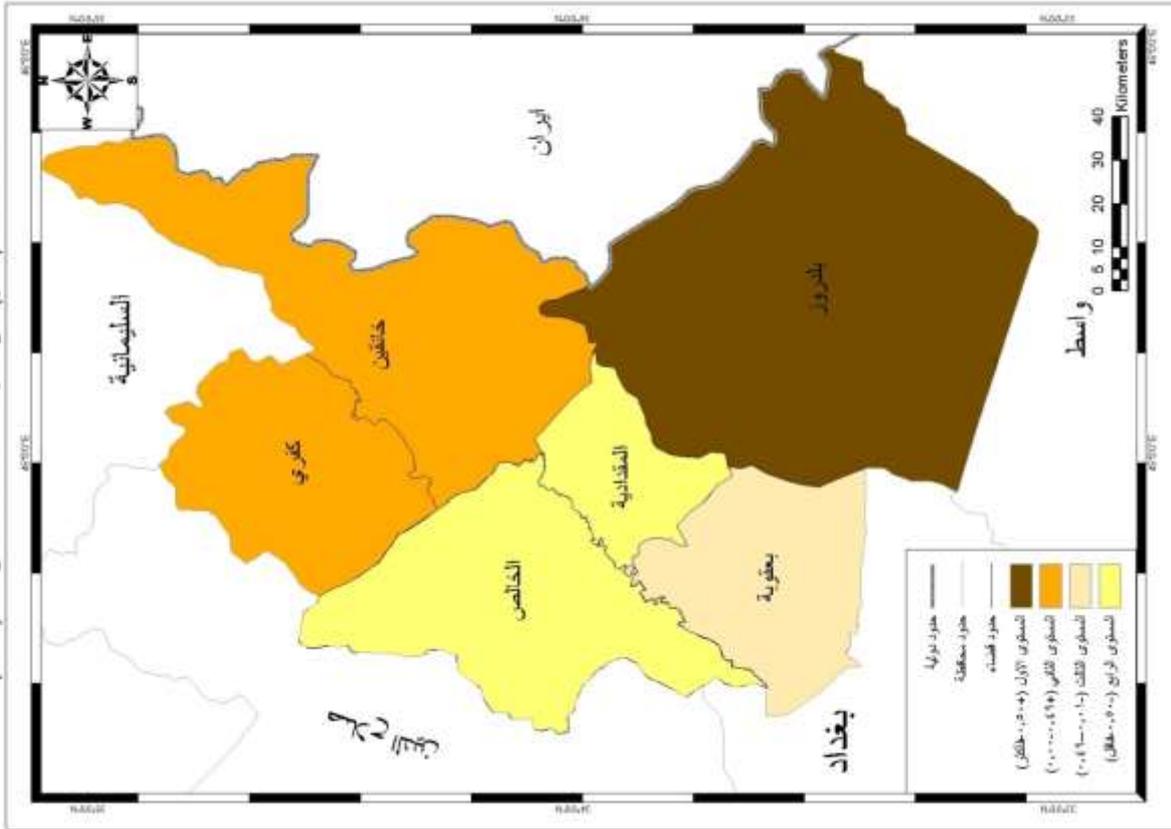
أما **المستوى الرابع** الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 - فأقل) فقد تمثل هذا المستوى قضاء بلدروز بنسبة قدرت حوالي (46.4%) ، اما بالنسبة للاناث

المتزوجات لهذا المستوى فقد تمثل في قضاء كفري بنسبة قدرت حوالي (48.7%) وهي نسبة منخفضة نتيجة هجرة الذكور الى المحافظات الاخرى طلباً للعمل .

يلاحظ مما سبق التراجع الكبير في نسب المتزوجين الذكور في حضر منطقة الدراسة للعام 1997 بسبب الظروف الاقتصادية المتردية مما ادى الى ظهور التباين الكبير ذلك ان شريحة الحضر هم اكثر عرضة للتدهور مما هو عليه في مناطق الاطراف فارتباطهم بالمؤسسات الحكومية وبخاصة الدخل الشهري ادت بهم الى الهجرة الداخلية لممارسة اعمال اخرى كالتجارية والصناعية فاتخذوا منحى جديد في حياتهم مما كان لهذه الاوضاع اثر كبير في عزوف الشباب في سن الزواج عن الزواج والاستقرار الاسري ، فضلا عن الانخفاض الكبير لدور الدولة في دعم المتزوجين .



خريطة 10 (ب) التوزيع الجغرافي للمتزوجات الإناث بحسب الولاية (حضر) على مستوى الضية محافظة ديالى للمدة 1997



المصدر : من عمل الباحث أعداد على خريطة الامساك وتبانات الجدول (10) .

اما التوزيع الجغرافي للذكور والاناث المتزوجين في الحضر للعام 2012 ، فيلاحظ من خلال بيانات الجدول (19) وخريطتي التوزيع (19) (أ - ب) وباستخدام الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50_ فأكثر) وقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (56.1%) ، ويرجع السبب في ارتفاع نسب المتزوجين الى التطورات الكبيرة في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتوفر فرص العمل وتشجيع الزواج المبكر ، اما بالنسبة للاناث المتزوجات لهذا المستوى فقد تمثل في قضاء كفري والمقدادية ويعقوبة بنسب بلغت على التوالي (54.6% ، 52.2% ، 57.3%) ، ويعود السبب في ذلك الى دور الزواج المبكر بسبب التاثر بالوسائل التكنولوجية والاطلاع على الثقافات الاجنبية من جانب ومن جانب اخر فاعلية المردود الشهري الذي تحصل عليه من المؤسسات الحكومية .

اما **المستوى الثاني** الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49-0.00) فيتمثل هذا المستوى في قضاء بلدروز بنسبة بلغت (54.6%) ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع المردود الشهري لكافة المهن خاصة التجارية والعمل في مجال القوات المسلحة مما ساهم في قدرة الفرد من توفير متطلبات الحياة ومنها الزواج ، وعند مقارنتها لنسبة لاناث المتزوجات لهذا المستوى فقد تمثل في قضاء خانقين بنسبة بلغت (50.4%) ، ويعود السبب الى دور الاستقرار الامني والتطور الاقتصادي وتشجيع الزواج من قبل حكومة الاقليم للمساهمة في زيادة اعداد السكان .

أما **المستوى الثالث** الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.01 - - 0.49) فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة بلغت (49.7%) والسبب يعود في تراجع نسب المتزوجين فيه الانشغال بامور اخرى كالتجارة والتهرب من مسؤولية الارتباط نتيجة

الانفتاح والتاثر بثقافات الدول الاخرى رغم التطور الكبير في الاوضاع الاقتصادية وخاصة شموله ضمن اقليم كردستان ، اما بالنسبة للاناث المتزوجات لهذا المستوى فقد تمثل في قضاء بلدروز بنسبة بلغت (45.3%) ، والسبب في تراجع نسب المتزوجات الاناث يرجع لقلة سكان الحضر ، ولكون الغالبية مناطق ريفية كذلك الانشغال بالدراسة قلل نسب المتزوجات .

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 - فأقل) فقد تمثل هذا المستوى قضاء بعقوبة والمقدادية وكفري وبنسب بلغت على التوالي (42,7% ، 47.6% ، 45.3%) ، اما بالنسبة للاناث المتزوجات لهذا المستوى فقد تمثل في قضاء الخالص بنسبة قدرت حوالي (43.6%) . ويرجع السبب في تراجع نسب المتزوجين في هذه الوحدات خاصة مركز المحافظة الى الانشغال بطلب العلم داخل البلد وخارجة نتيجة الانفتاح الكبير والاتصال مع دول العالم العربي والدولي عن طريق البعثات والزمالات الدراسية .

يتضح من خلال ماتقدم من التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور في حضر منطقة الدراسة التباين الواضح في تلك النسب بين الارتفاع في بعض الوحدات الادارية المتمثلة بقضاء الخالص ، اذ ان الغالبية من الذكور كان ارتباطهم بالزراعة واعالة اسرهم اكثر من انشغالهم بالدراسة ومواصل التعليم لذلك وجدوا من هذا التطور والانفتاح الكبير وارتفاع المردود الشهري للكثير من الوظائف الحكومية سبباً وجيهاً في الاستقرار وبناء الاسرة مما انعكس على ارتفاع حالات الزواج ، فضلا عن تشجيع الزواج المبكر وزواج الاقارب ، على العكس من بقية الوحدات الادارية الاخرى التي تراجعت نسب الزواج فيها لاعتبارات كثيرة منها اكمال الدراسة مما انخفضت اعداد المتزوجين فيها .

أما التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور والاناث في ريف منطقة الدراسة لعام 1987 إذ يتضح ذلك من خلال بيانات الجدول (20) وخريطتي التوزيع (20) (أ - ب) وباعتماد الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+ 0.50 - فأكثر) فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (49.4%) ، اما نسب الاناث المتزوجات فقد تمثل هذا المستوى في قضاء كفري بنسبة بلغت (53.7%) وهذا يعود الى الرفاه الاقتصادي فضلا عن احاطة القضاء بمساحات واسعة من الاراضي الزراعية التي تتطلب الايدي العاملة فيها ، فضلاً عن دور الزواج المبكر.

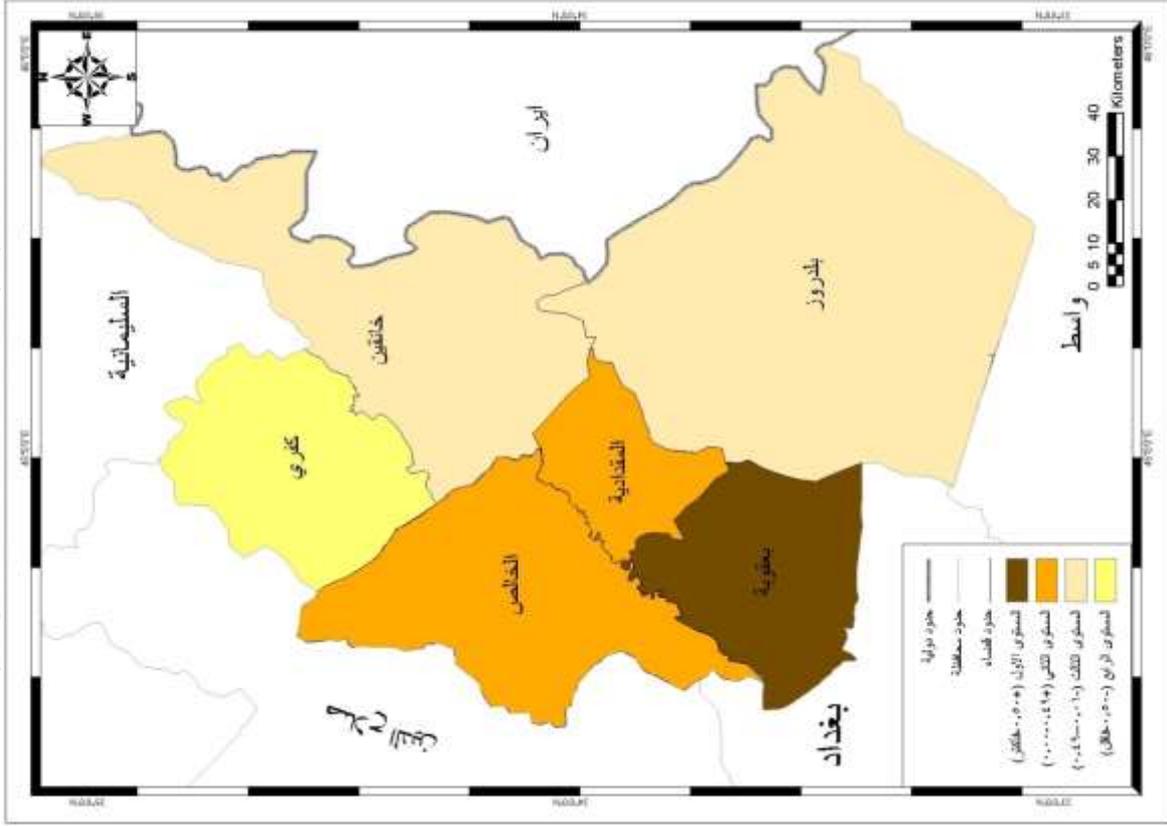
اما **المستوى الثاني** الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص والمقدادية وبنسب بلغت على التوالي (48.9% ، 48.8%)، وعند مقارنتها مع نسب الاناث لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في خانقين وبلدروز وبنسب بلغت على التوالي (52.6% ، 52.5%)، وهذا يرجع الى ان الوحدات الادارية تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية لوجود المساحات الزراعية الكبيرة والتي تحتاج الى الايدي العاملة فتشكل الزوجة قوة عمل اضافية في مساعد زوجها في العمل في الحقول الزراعية .

جدول (20) التوزيع النسبي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية والبيئة (ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1987-1997 - 2012

الوحدات الادارية	المتزوجون 2012			المتزوجون 1997			المتزوجون 1987		
	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
قضاء بعقوبة	50.3	57.8	42.7	50.2	51.8	48.6	49.4	50.3	49.4
قضاء المقدادية	49.3	62.6	37.0	50.3	51.9	48.7	50.2	51.3	48.8
قضاء الخالص	49.4	46.7	53.0	51.2	52.1	49.2	50.2	51.5	48.9
قضاء خانقين	50.2	54.4	45.8	51.1	53.9	47.4	50	52.6	47.4
قضاء بلدروز	50.4	53.2	46.6	50.1	53.3	46.8	49.4	52.5	47.3
قضاء كفري	49.4	66.5	33.3	51.0	54.8	45.9	50.3	53.7	46.8

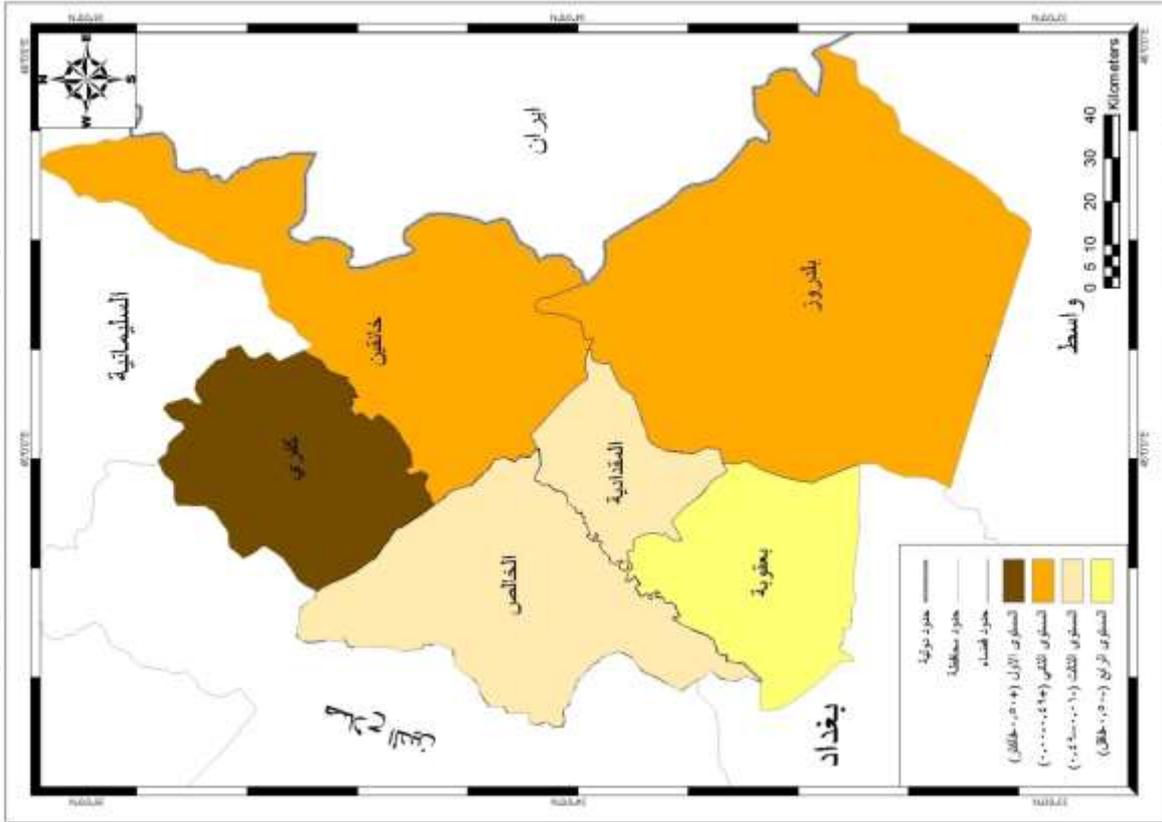
المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (10) .

خريطة (٢٠) (أ) التوزيع الجغرافي للمستزوجين الذكور بحسب البنية (ريف) على مستوى قضية محافظة ديالى للسنة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاسمان وبيانات الجدول (٢٠) .

خريطة (٢٠) (ب) التوزيع الجغرافي للمستزوجات الإناث بحسب البنية (ريف) على مستوى قضية محافظة ديالى للسنة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاسمان وبيانات الجدول (٢٠) .

اما **المستوى الثالث** الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.01 - 0.49) فقد ضم هذا المستوى قضائي خانقين وبلدروز بنسب قدرت على التوالي (47.4% ، 47.3%) ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في قضائي الخالص والمقدادية وبنسب قدرت على التوالي (51.6% ، 51.5%) ، والسبب في ذلك هو سيادة زواج الاقارب ، فضلاً عن الزواج المبكر لتوفر متطلبات الحياة الزوجية من فرص العمل في الزراعة او معامل انتاج الطابوق في بلدروز وكذلك امتلاك سكان الريف للاراضي بمساحة اكبر مما هو عليه في الحضر حل مشكلة السكن .

أما **المستوى الرابع** الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50- فأقل) فقد ضم هذا المستوى قضاء كفري بنسبة بلغت (46.8%) ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (50.3%) . وهي نسبة منخفضة قياساً لنسب الاناث .

يتضح مما سبق للتوزيع الجغرافي للمتزوجين في ريف منطقة الدراسة لعام 1987 هو التباين المكاني لنسبهم بين الارتفاع والانخفاض الطفيف على الرغم من ان سكان الريف بصورة عامة هم من المشجعين والداعمين لنظام الزواج خاصة الزواج المبكر والسبب عامل الحرب العراقية الايرانية عامل مؤثر بشكل كبير باعتبار ان مركز ثقل افراد القوات المسلحة هم من سكان الريف لعدم مواصلة غالبيتهم للتعليم وانشغالهم بالزراعة ورعاية اسرهم . ولضمان شيخوخة مريحة للوالدين عند الكبر ، وكذلك الرغبة في الحصول على المواليد بشكل اكبر فالريفيون لايتبعون نظام الموازنة بين السكان

والموارد فضلا عن نبذ العزوبة⁽¹⁾ ، كذلك بساطة الحياة الريفية والتمسك بالعبادات والتقاليد المتوارثة عن الالباء والاجداد وانخفاض تكاليف مراسيم الزواج .

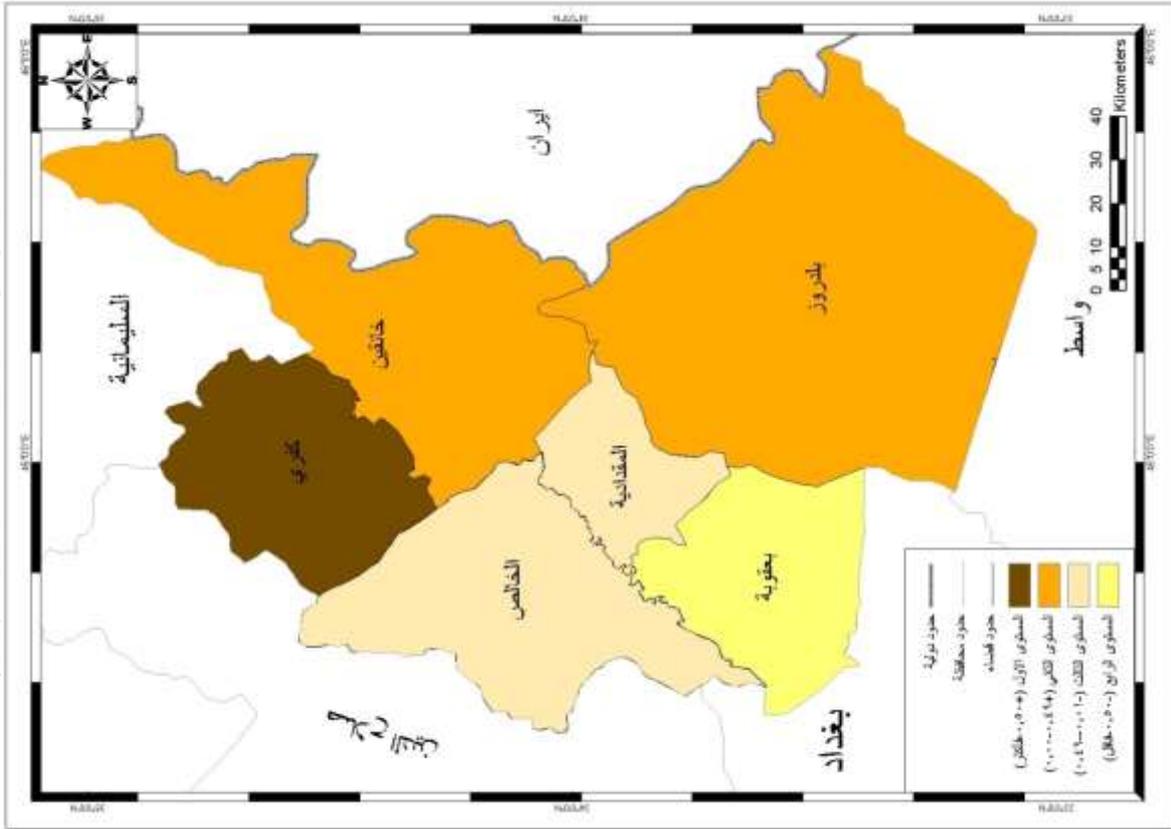
أما التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور والاناث في ريف منطقة الدراسة لعام 1997 إذ يتضح ذلك من خلال بيانات الجدول (20) خريطتي التوزيع (21) (أ - ب) وباعتماد الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (49.2%) ، والسبب يعود الى ان القضاء من الاقضية الزراعية والسكان الريفيون يسعون الى زواج ابنائهم في أعمار مبكرة لزيادة النسل ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في قضاء كفري بنسبة بلغت (54.8%) .

اما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) فقد ضم هذا المستوى قضاء المقدادية وبعقوبة بنسب بلغت على التوالي (48.7% ، 48.6%)، والسبب يرجع الى الظروف الاقتصادية السيئة كانت سبب انخفاض نسب المتزوجين ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في قضاء خانقين وبلدروز بنسب بلغت على التوالي (53.9% ، 53.3%)، والسبب يرجع الى توفر فرص العمل في المناطق الريفية كالعمل في بساتين الفاكه خاصة في ظل ظروف الحصار الاقتصادي والتوجه الكبير نحو الزراعة ، لذلك تتباين نسب المتزوجين من وحدة ادارية الى اخرى .

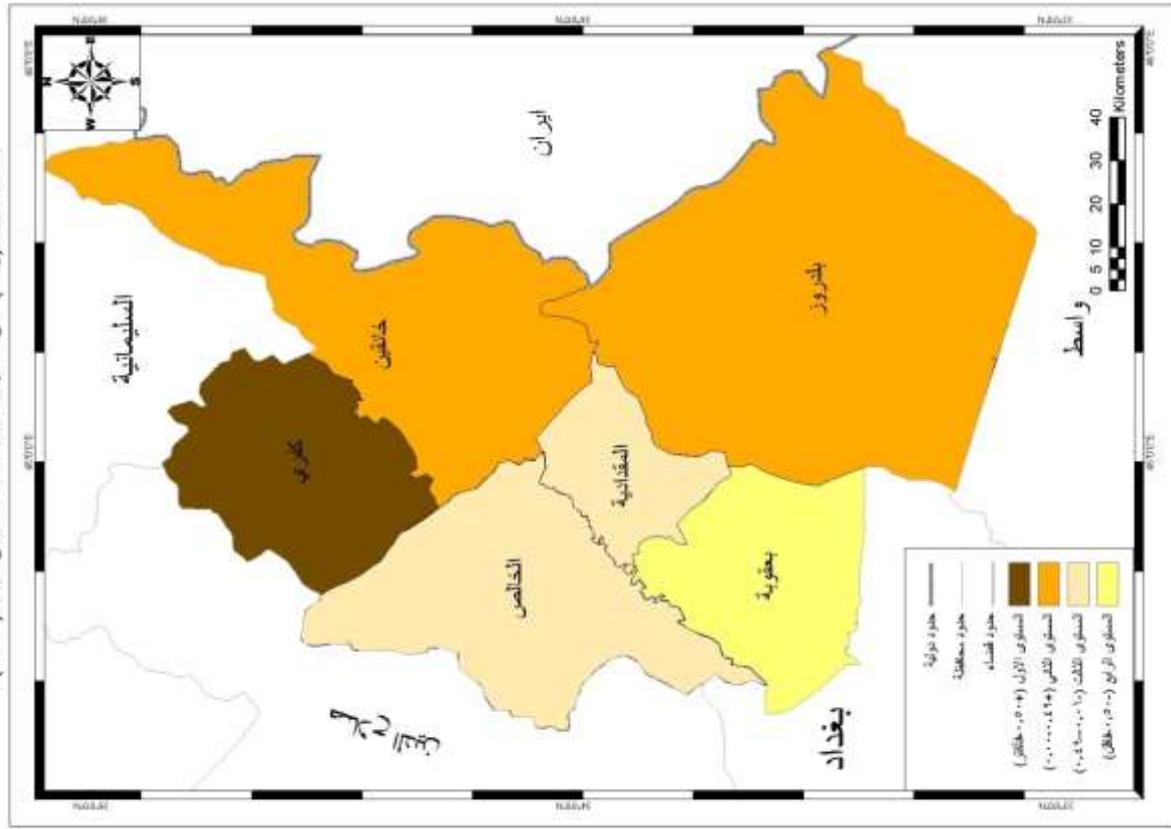
1 - هناء محسن العكيلي ، عامر عباس حسين ، (عوامل اجتماعية اقتصادية ونفسية مؤثرة في انجاب وخصوبة المرأة العراقية) ، الاتحاد العام لنساء العراق / امانة الدراسات والبحوث ، بغداد ندوة الانجاب ، 10 - 12 ت 2 ، 1987 ، ص 48 .

خريطة (٢٠) (أ) التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور بحسب البنية (ريف) على مستوى القضية محافظة ديالى للسنة (١٩٩٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على خريطة الامساك وبيانات الجدول (٢٠) .

خريطة (٢١) (ب) التوزيع الجغرافي للمتزوجات الإناث بحسب البنية (ريف) على مستوى القضية محافظة ديالى للسنة (١٩٩٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على خريطة الامساك وبيانات الجدول (٢٠) .

اما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.01 - 0.49) فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين وبلدروز بنسب بلغت (47.4% ، 46.8%) ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في قضاء الخالص بنسبة قدرت حوالي (52.1%) ، والسبب يعود الى الاعتماد على الزراعة والثروة الحيوانية لذلك فان صفة الزواج المبكر ملازمة لابناء الريف .

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 - فأقل) فقد ضم هذا المستوى قضاء كفري بنسبة قدرت حوالي (45.9%) ، يقابها نسب الاناث المتزوجات لنفس المستوى قضاء المقدادية وبعقوبة بنسب بلغت على التوالي (51.9% ، 51.8%) .

يتضح من خلال التوزيع الجغرافي لنسب المتزوجين الذكور في ريف منطقة الدراسة لعام 1997 التباين الواضح في نسب المتزوجين مقارنةً بنسب التعداد السابق وذلك نتيجة لتأثير ظروف الحصار الاقتصادي وقلة دعم الدولة للمتزوجين لذلك فان الزراعة اصبحت تلعب الدور الكبير في حياة السكان وان امتلاك الاراضي الزراعية لايشمل جميع السكان الريفيين لذا فان فرص العمل الكافية لاعالة الاسر تتوقف على قابلية الاستثمار لتلك الاراضي والامكانيات المتوفرة لدى السكان المزارعين، فضلاً عن ان ارتفاع الدخل لدى المزارعين في ريف منطقة الدراسة اتاح الفرصة للزواج المتعدد التي انعكست على الاناث بشكل اكبر من الذكور.

أما التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور والاناث في ريف منطقة الدراسة لعام 2012 إذ يتضح ذلك من خلال بيانات الجدول (20) خريطتي التوزيع (22) (أ- ب) وباعتماد الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+ 0.50 - فأكثر) فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (53%) ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث

لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في قضاء كفري والمقدادية وينسب بلغت على التوالي (66.5% ، 62.6%). ويرجع السبب الى التحسن الكبير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والزحف الكبير من قبل السكان المتعلم وغيره نحو مؤسسات الدولة والتوظيف العسكري لارتفاع قيمة واهمية المردود الشهري مما ساهم في رفع نسب الزواج .

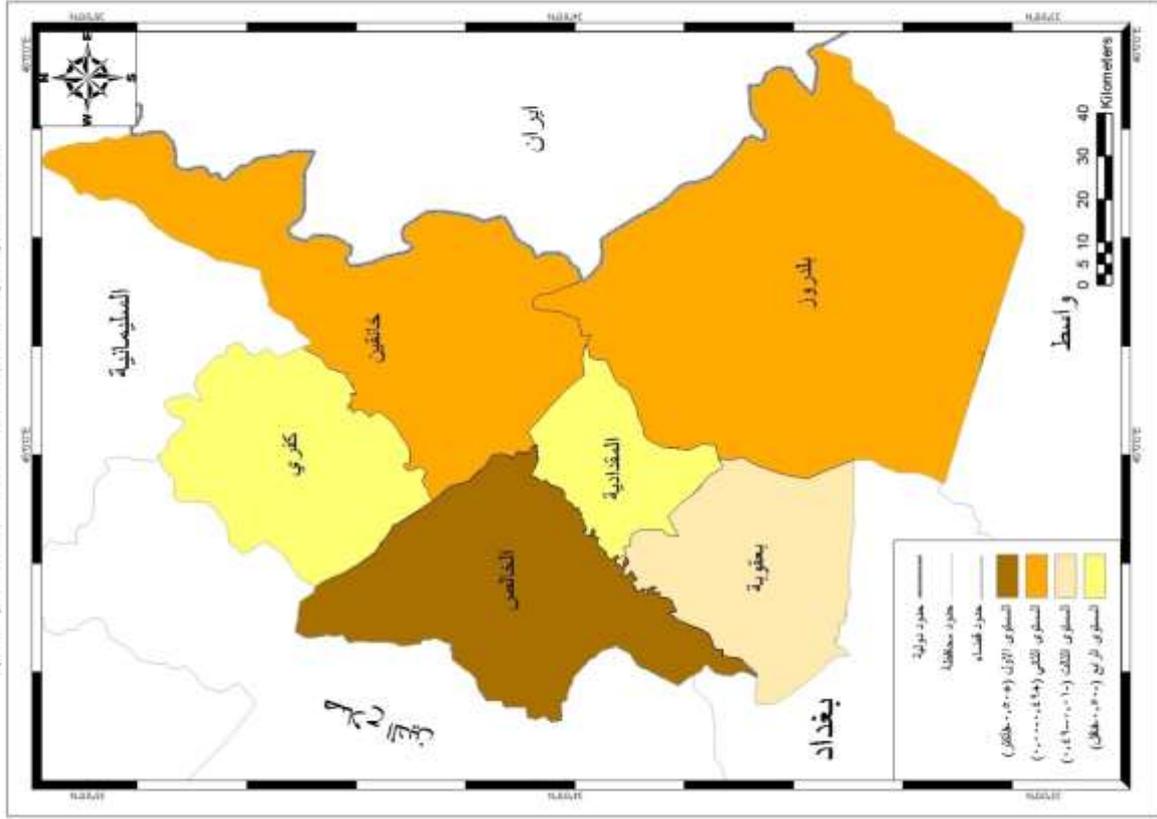
اما **المستوى الثاني** الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) فقد ضم هذا المستوى قضاء بلدروز وخانقين بنسب بلغت (46.6% ، 45.8%) . وعند مقارنتها مع نسب الاناث لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (57.8%) .

اما **المستوى الثالث** الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.01 - - 0.49) فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بنسبة قدرت حوالي (42.7%) ، يقابلها لنفس المستوى نسب الاناث المتزوجات تمثلت في قضاء خانقين وبلدروز بنسب بلغت على التوالي (54.4% ، 53.2%) والسبب هو الزواج المبكر لطبيعة العادات والتقاليد وارتفاع الدخل الشهري .

أما **المستوى الرابع** الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 - فأقل) فقد ضم هذا المستوى قضاء المقدادية وكفري بنسب بلغت على التوالي (37% ، 33.3%) ، وعند مقارنتها مع نسب الاناث لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها نرى ان هذا المستوى يتمثل في قضاء الخالص بنسبة بلغت (46.7%) .

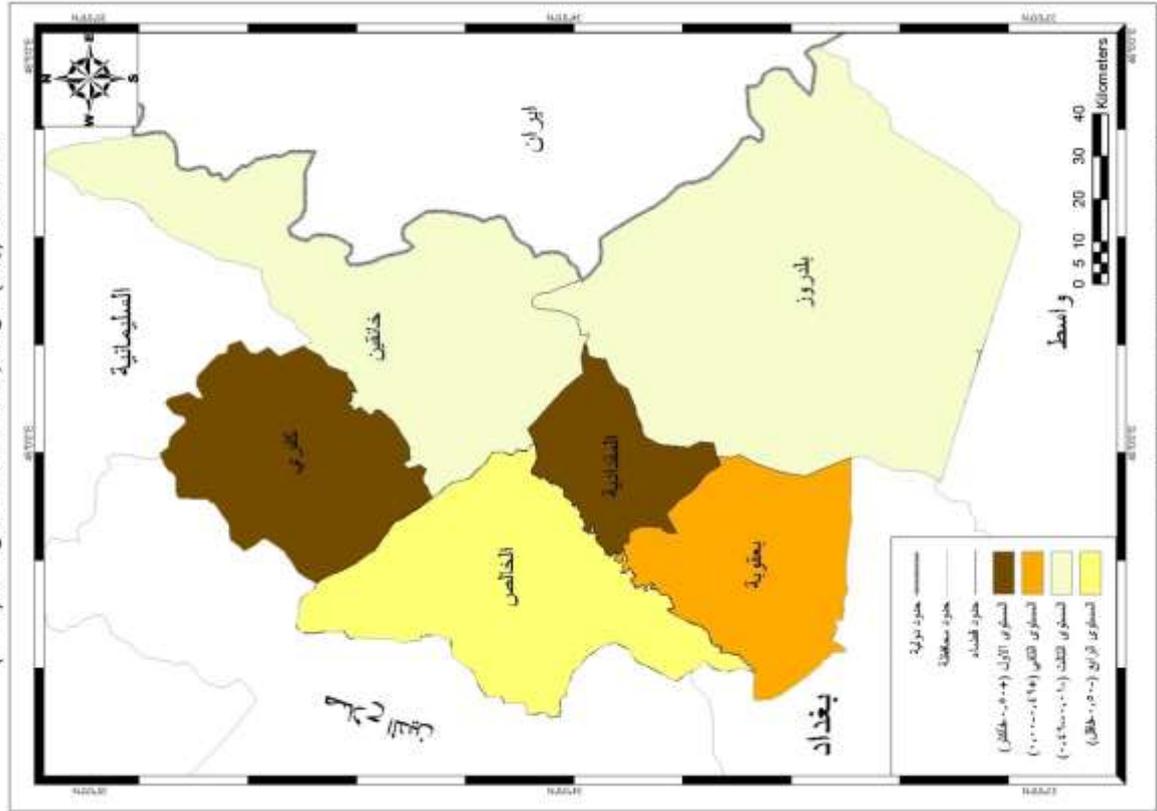
يتضح مما تقدم للتوزيع الجغرافي لنسب المتزوجين في ريف منطقة الدراسة للمدة 2012 التباين الكبير بين الوحدات الادارية ، اذ ان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الكبيرة التي شهدتها القطر العراقي ومنه منطقة الدراسة دور ايجابي كبير في حل الكثير من المشاكل والعقبات التي كانت تقف حائلاً امام المجتمع في ممارسة دوره بشكل طبيعي في الاستقرار وبناء الاسرة من خلال توفير فرص العمل التي تتناسب وواقع الفرد العراقي ولمختلف مجالات الحياة ، إلا أن

خريطة (٢٢) (أ) التوزيع الجغرافي للمتزوجين الذكور بحسب البنية (ريف) على مستوى القضية محافظة ديالى للسنة (٢٠١٢)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاسماء وبيانات الجدول (٢٠).

خريطة (٢٢) (ب) التوزيع الجغرافي للمتزوجات الإناث بحسب البنية (ريف) على مستوى القضية محافظة ديالى للسنة (٢٠١٢)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاسماء وبيانات الجدول (٢٠).

التحضر ودخول الافكار الحديثة إلى المجتمع العراقي بصور عامة قد أحدث تغييراً لا يمكن تجاهله فالأسرة العراقية في تحول بتركيبها ووظائفها وعلاقاتها وأنظمة الزواج والسكن . مما انعكس على نسب المتزوجين من خلال العمل المشترك في تلك المؤسسات ، والبحث عن الشريك المثالي كذلك للمستوى العلمي دور كبير في اتساع فجوة التباين .

خامساً : التوزيع الجغرافي للمتزوجين بحسب الفئات العمرية وعلى مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة للمدة 1987 - 1997 - 2012 .

لدراسة السكان حسب الفئات العمرية اهمية كبيرة للتعرف على كثير من صفاتهم وخصائصهم الرئيسية ، ذلك لان معرفة مجموع السكان في بلد ما ومعرفة نسبة الجنسين الى المجموع الكلي لايعطي الا فكرة اولية (1). وان ربط حالات الزواج بفئات الاعمار لها اهمية كبيرة في الدراسات السكانية اذ انها تشير بوضوح الى الفئات او الاعمار التي تقل فيها حالات الزواج ، كما ان التوزيعات النسبية لحالات الزواج بحسب الاعمار لها اهمية اذ ترتبط باعداد المواليد السنوية وما ينتج عن ذلك من نتائج مباشرة في النمو السكاني والاعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يلتزم المجتمع بتوفيرها لسكانه (2) . ومن خلال بيانات الجدول (21) والشكل (15) لعام 1987 يلاحظ أن سن الزواج يبدأ في الفئة (12 - 14) سنة ولكن بنسبة قليلة قياساً للفئة العمرية الاخرى الأكثر عمراً ، لذلك سيكون الاهتمام بالفئات العمرية التي تشمل فيها أعداد المتزوجين والمتمثلة بالفئة العمرية (15 - 19) سنة لكلا الجنسين ، اذ نلاحظ التباين في أعداد المتزوجين من وحدة أدارية الى اخرى، ومن فئة عمرية الى

1 - علي حسين الشلش ، (دراسة تحليلية لاحصاءات السكان في المملكة الاردنية الهاشمية) ، الجمعية الجغرافية العراقية ، مطبعة العاني بغداد ، العدد الثالث ، 1965 ، ص 95 .

2 - فتحي محمد ابو عيانة ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 1980 ، ص 245 .

اخرى وصولاً الى الفئة العمرية الاكثر في أعداد المتزوجين وهي الفئة (30- 34) سنة كما تعد الفئة العمرية (35-39) سنة الحد الذي يفصل بين مرحلتين . مرحلة الحياة الزوجية ومرحلة العنوسة. إذ أن الفرد غالباً ما يختار من سيكون شريكاً لحياته لمن هو أقرب لعمره , والرجال عموماً ما يميلون الى الزواج من النساء اللواتي يصغرهنهم . اذا ان الارتفاع في عمر الرجل لا يكون عائقاً امامة في اختيار شريكة حياته على العكس من المرأة التي⁽¹⁾ . تتضائل الفرص امامها للزواج بتقدم العمر ، رغم ان التفاوت العمري له اثاره على المرأة بتقليل فرص الاختيار إلا ان الاساس في بناء الاسرة والتكيف للحياة الزوجية هو درجة النضج العقلي والعاطفي، لذلك فقد حدد العمر المناسب لزواج الاناث هو ما بين (20-25) سنة وللذكور بين (25-30) سنة وخير مثال على عدم التماثل العمري هو زواج النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) من السيدة خديجة ام المؤمنين (عليها السلام) وهي بنت الاربعين سنة⁽²⁾ وهي الانضج عقلاً وعاطفة .

ومن خلال المقارنة بين نسب المتزوجين لكلا الجنسين وضمن الفئة العمرية (20-24) سنة لعام 1987 نرى تبايناً مكانياً و زمانياً ، اذ ترتفع نسبة الاناث المتزوجات في هذه الفئة على نسبة الذكور وتبلغ اقصاها في قضاء بعقوبة وبنسبة بلغت (14.2%) ، اما النسبة الاقل فتتمثل في قضاء بلدروز وبلغت (6.7%)، اما اعلى نسبة ضمن هذه الفئة للذكور المتزوجين للمدة نفسها فتتمثل في قضاء بعقوبة ايضاً بنسبة بلغت (8.4%) من المجموع الكلي للمتزوجين في منطقة الدراسة وهذا يرجع الى التماثل العمري والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالعمر المناسب للزواج ، ومدى المعرفة الكاملة لادراك الحياة الزوجية ، أما أقل نسبة فتتمثل في قضاء بلدروز وتصل الى (3.9%) من المجموع الكلي للمتزوجين، وهذا يرجع الى

1- سامية حسن الساعتي ، مصدر سابق ، ص 154.

2- السيد حسين الصدر ، قضايا الزواج والأسرة ، ط 5 ، مطبعة الاداب ، النجف ، 1970 ، ص 26.

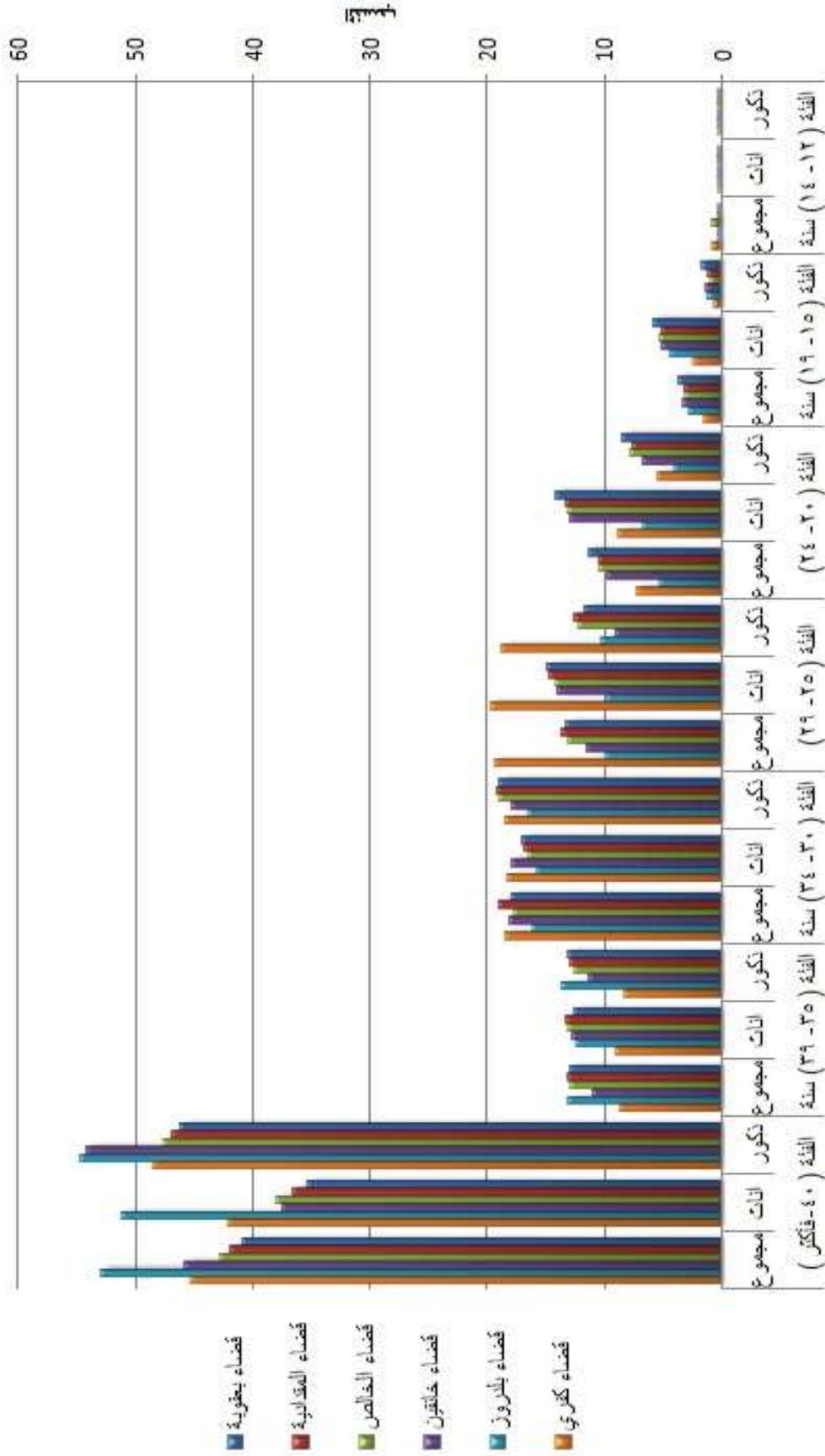
وصف معظم سكان القضاء من مناطق ريفية مشجعة للزواج المبكر . اما الفئة العمرية (25-29) سنة فنلاحظ تباين نسبي في اعداد المتزوجين و لكلا الجنسين إذ يظهر ان اعلى نسبة للمتزوجين الذكور في قضاء كفري بلغت (18.8%) اما اقل نسبة فكانت في قضاء خانقين ضمن هذه الفئة وبلغت (8.9%).

جدول (21) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .

الفئة (25 - 29)			الفئة (20 - 24)			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
13.3	14.9	11.7	11.3	14.2	8.4	3.7	5.8	1.6	0.14	0.19	0.09	قضاء بعقوبة
13.6	14.6	12.6	10.4	13.3	7.5	3.1	5.1	1.1	0.14	0.2	0.07	قضاء المقدادية
13.1	14.1	12.1	10.4	13.1	7.7	3.1	5.2	1.0	0.8	0.1	0.06	قضاء الخالص
11.4	13.9	8.9	9.7	12.8	6.7	3.2	5	1.3	0.12	0.2	0.04	قضاء خانقين
9.9	9.6	10.2	5.3	6.7	3.9	2.8	4.3	1.2	0.12	0.2	0.04	قضاء بلدروز
19.3	19.7	18.8	7.1	8.8	5.4	1.5	2.3	0.6	0.7	0.1	0.04	قضاء كفري
المجموع الكلي			الفئة (40-فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
100	49.8	50.4	40.8	35.3	46.2	12.9	12.6	13.1	17.9	16.9	18.9	قضاء بعقوبة
100	49.2	50.9	41.8	36.6	46.9	13.1	13.3	12.8	18.9	16.8	19.1	قضاء المقدادية
100	50.1	49.9	42.8	38.0	47.6	12.9	13.1	12.6	17.7	16.4	19.0	قضاء الخالص
100	51.4	48.6	45.8	37.5	54.1	10.9	12.7	11.2	18	17.9	17.8	قضاء خانقين
100	52.7	47.3	52.9	51.1	54.7	13	12.4	13.6	16.1	15.7	16.4	قضاء بلدروز
100	51.2	48.8	45.3	42.1	48.4	8.6	8.9	8.3	18.3	18.2	18.4	قضاء كفري

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (11) .

شكل (٤) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (١٢) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام ١٩٨٧



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (21)

اما الاناث المتزوجات في هذه الفئة فكانت اعلى نسبة تتركز في قضاء كفري ايضاً والتي بلغت (19.7%) من المجموع الكلي للمتزوجين في منطقة الدراسة وهذا يرجع الى الاستقرار الاقتصادي وخطط الدولة انذاك في دعم مؤسسات الزواج ، ضمن هذه الفئة وأقل نسبة كانت في قضاء بلدروز بلغت (9.6%) . أما الفئة العمرية (30 – 34) سنة فهي أكثر الفئة اهمية كما أسلفنا إذ بلغت نسبة الذكور المتزوجين ضمن هذه الفئة كأعلى نسبة في قضاء المقدادية بلغت (19.1%) ، اما أقل نسبة كانت في قضاء بلدروز بلغت (16.4%) أما نسبة الاناث المتزوجات فكان أعلى نسبة لهن في قضاء كفري بلغت (18.2%) أما أقل نسبة في قضاء بلدروز بلغت (15.7%) .

أما الفئة العمرية (35 – 39) سنة فقد سجلت أعلى نسبة للذكور المتزوجين في قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (13.1%) من المجموع الكلي للمتزوجين في منطقة الدراسة أما أقل نسبة فكانت في قضاء كفري بلغت (8.3%) ، أما فئة الاناث المتزوجات فكانت أعلى نسبة لهن في قضاء المقدادية بلغت (13.3%) أما أقل نسبة فكانت في قضاء كفري بلغت (8.9%) . أما اعلى الفئات زواجاً و لكلا الجنسين لعام 1987 فكانت الفئة العمرية (40 سنة فأكثر) وهي فئة جامعة لاعمار مختلفة يدخل فيها المتأخرون عن الزواج بسبب الانشغال بالدراسة او بسبب وفاة احد الزوجين او مرض الزوجة او حالات الفقر لعدم قدرة الزوج على تحمل تكاليف الزواج فكانت أعلى نسبة للذكور المتزوجين في منطقة الدراسة فيها في قضاء بلدروز بلغت (54.7%) أما أقل نسبة سجلت لفئة الذكور فكانت في قضاء بعقوبة بلغت (46.2%) ، أما فئة الاناث فكانت أعلى نسبة لهن في قضاء بلدروز بنسبة بلغت (51.1%) أما أقل نسبة للاناث ضمن هذه الفئة العمرية فكانت في قضاء بعقوبة بلغت (35.3%) . وهذا يرجع الى مدى توجه الدولة الى

دعم عملية الزواج لما لها من انعكاسات لعملية النمو في البلد بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص ، ومن الملاحظ ان لاستقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي دور كبير في تسهيل عملية الزواج لكلا الجنسين، وتبين ان نسب المتزوجين مرتفعة مع التباين بين الاناث والذكور لاهمية دور الزواج المبكر مع اهمية التحسن الكبير بالدخل الشهري .

اما التوزيع الجغرافي لنسب المتزوجين لعام 1997 ، فنلاحظ من خلال بيانات الجدول (22) والشكل (16) للمقارنة بين نسب المتزوجين لكلا الجنسين وضمن الفئة العمرية (15-19) سنة وضمن فئة الاناث التي تظهر تقدماً في الزواج على نسب الذكور فكانت اعلى نسبة لهذه الفئة في قضاء بلدروز بلغت (5%) من المجموع الكلي لنسب المتزوجين ، واقلها في قضاء كفري بنسبة بلغت (3.6 %) ، وهذا يرجع الى دور الاوضاع الاقتصادية السيئة وتحول السكان للاهتمام الكبير بالمناطق الزراعية لتأمين الحاجة الغذائية بالدرجة الاولى . اما الفئة العمرية (20-24) سنة فنرى فيها تبايناً مكانياً و زمانياً للمتزوجين ، اذ ترتفع نسبة الاناث المتزوجات في هذه الفئة على نسبة الذكور وتبلغ اقصاها في قضاء بعقوبة وبنسبة بلغت (13.2%)، اما النسبة الاقل فتتمثل في قضاء كفري وبلغت (11.6%) من المجموع الكلي للمتزوجين في منطقة الدراسة أما اعلى نسبة للذكور ضمن هذه الفئة فكانت في قضاء بلدروز بلغت (6.5%) اما اقل نسبة فتتمثل في قضاء خانقين بنسبة بلغت (4.7%)، وهذا يعود الى ظروف الحصار الاقتصادي . اما الفئة العمرية (25-29) سنة فنلاحظ تباين نسبي في اعداد المتزوجين و لكلا الجنسين إذ يظهر ان اعلى نسبة للمتزوجين الذكور في قضاء كفري بلغت (17.8%) يليه قضاء بلدروز بنسبة (17.4%) اما اقل نسبة فكانت في قضاء خانقين ضمن هذه الفئة وبلغت (14.5%) لعام 1997.

اما الاناث المتزوجات في هذه الفئة فكانت اعلى نسبة في قضاء بلدروز بلغت (18.2%) من مجموع المتزوجين في منطقة الدراسة ضمن هذه الفئة وأقل نسبة كانت في قضاء خانقين بلغت (16.9%). أما الفئة العمرية (30 - 34) سنة فهي أكثر الفئات اهمية كما أسلفنا إذ بلغت نسبة الذكور المتزوجين ضمن هذه الفئة كأعلى نسبة في قضاء المقدادية بلغت (18.1%)، اما أقل نسبة كانت في قضاء بلدروز بلغت (15.8%) أما نسبة الاناث المتزوجات فكان أعلى نسبة لهن في قضاء كفري بلغت (16.9%) أما أقل نسبة في قضاء الخالص بلغت (15.7%).

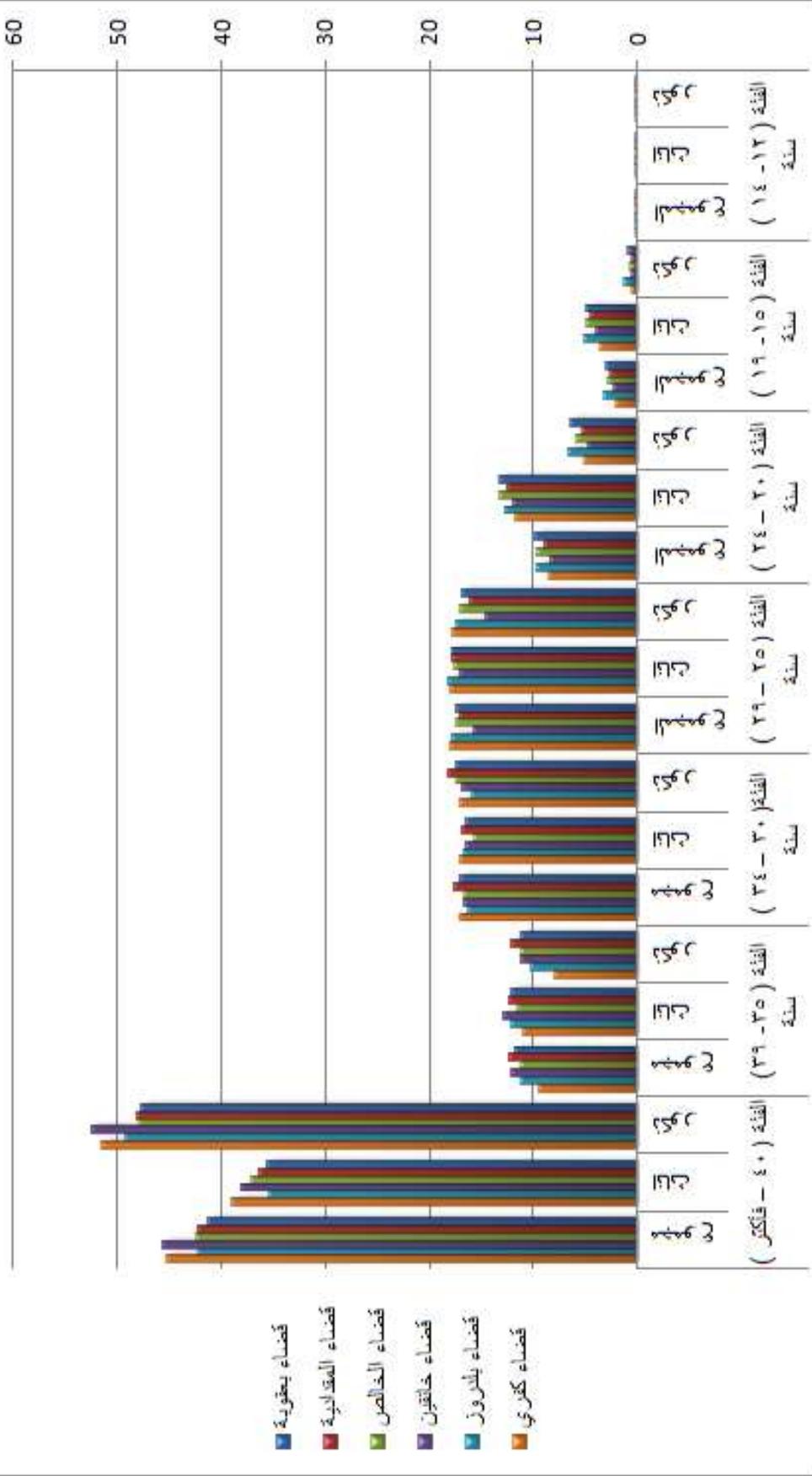
جدول (22) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات

العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .

الفئة (25 - 29) سنة			الفئة (20 - 24) سنة			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الادارية
المجموع	اناث	ذكور										
17.3	17.8	16.7	9.8	13.2	6.4	2.9	4.9	0.9	0.1	0.2	0.01	قضاء بعقوبة
16.9	17.7	16.0	8.8	12.4	5.2	2.5	4.4	0.5	0.1	0.1	0.01	قضاء المقدادية
17.3	17.6	17	9.6	13.2	5.9	2.8	4.8	0.7	0.1	0.1	0.02	قضاء الخالص
15.7	16.9	14.5	8.3	11.8	4.7	2.3	3.9	0.6	0.1	0.1	0.02	قضاء خانقين
17.8	18.2	17.4	9.6	12.7	6.5	3.1	5	1.2	0.1	0.2	0.04	قضاء بلدروز
17.9	17.9	17.8	8.4	11.6	5.1	2.1	3.6	0.6	0.1	0.1	0.03	قضاء كفري
المجموع الكلي			الفئة (40 - فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور										
100	51.5	48.5	41.2	35.6	47.7	11.6	12.0	11.1	16.9	16.4	17.3	قضاء بعقوبة
100	51.5	48.5	42.2	36.2	48.1	12.2	12.2	12.1	17.5	16.8	18.1	قضاء المقدادية
100	51.6	48.4	42.4	37.0	47.8	11.2	11.4	11.1	16.6	15.7	17.4	قضاء الخالص
100	51.5	48.5	45.5	37.9	52.4	12	12.9	11.1	16.6	16.4	16.7	قضاء خانقين
100	51.8	48.2	42.2	35.3	49.1	11.1	12.0	10.1	16.2	16.6	15.8	قضاء بلدروز
100	51.5	48.5	45.2	38.9	51.5	9.5	11.0	7.9	16.9	16.9	16.9	قضاء كفري

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (12) .

شكل (١٦) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (١٢) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام ١٩٩٧



المصدر : عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (22) .

أما الفئة العمرية (35 - 39) سنة فقد سجلت أعلى نسبة للذكور المتزوجين في قضاء المقدادية بنسبة بلغت (12.1%) من المجموع الكلي للمتزوجين في منطقة الدراسة أما أقل نسبة فكانت في قضاء كفري بلغت (7.9%) أما فئة الاناث المتزوجات فكانت أعلى نسبة لهن في قضاء خانقين بلغت (12.9%) أما أقل نسبة فكانت في قضاء كفري بلغت (11%) . أما اعلى الفئات زواجاً و لكلا الجنسين لعام 1997 فكانت في الفة العمرية (40 سنة فأكثر) فكانت أعلى نسبة للذكور المتزوجين في منطقة الدراسة في قضاء خانقين بلغت (52.4%) أما أقل نسبة سجلت لفئة الذكور فكانت في قضاء بعقوبة بلغت (47.7%) أما فئة الاناث فكانت أعلى نسبة لهن في قضاء كفري بنسبة بلغت (38.9%) أما أقل نسبة للإناث ضمن هذه الفئة العمرية فكانت في قضاء بلدروز بلغت (35.3%) ، وهذا ان دل على شيء فان يدل على سيادة صفة الزواج المبكر في المناطق الزراعية . إذ نلاحظ خلال العام 1997 مفارقات كبيرة بين الفئات الدنيا الداخلة في سن الزواج وبين الفئات العمرية (40 سنة فأكثر) ويستنتج من خلال ذلك ان لظروف الحصار الاقتصادي الذي عاشه السكان في عموم العراق بصورة عامة ومنطقة الدراسة بصورة خاصة اثراً كبيراً على السكان في جميع مجالات الحياة ومنها الحالة الزوجية التي هي حق مشروع وسنة من سنن الدين الاسلامي الحنيف ، واكثر اثراً طبقة الشباب وفي مختلف الفئات العمرية إذ ان هذه الظروف أجبرت الكثير من السكان على ترك البلاد والسفر الى الخارج لاستثمار طاقاتهم ولتوفر فرص العمل هناك مما انعكس سلباً على الحالة الزوجية وعدم الإقبال على الزواج فبدون عمل لا يمكن بناء الاسرة اذ ان اغلب الوظائف الحكومية في تلك الفترة كان الإقبال عليها ضعيف بسب بخاسة المردود الشهري الذي توفره الحكومة من اجور العمل مما حدا بالرجال التأخر بالزواج إلا بنسب قليلة

مما أدى الى ارتفاع المتزوجين في الفئة العمرية (40 سنة فأكثر) . أما التوزيع الجغرافي للمتزوجين لعام 2012 وبحسب عينة البحث ومن خلال الدراسة الميدانية , وحسب الجدول (23) والمخطط البياني (17) الذي يوضح نسب المتزوجين في منطقة الدراسة , إذ تشير النتائج عكس ما كان في تعداد عام 1997, إذ نلاحظ ان اعلى النسب تركزت في الفئة العمرية (30 – 34) سنة وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على اعتماد معيار التماثل العمري رغم أن سن الزواج بدأ بنسب منخفضة في الفئة العمرية (12 – 14) سنة وفي بعض الوحدات الادارية خاصة المجتمعات الريفية التي يغلب عليها الطابع العشائري الزراعي التي تشجع الزواج المبكر وخاصة في منطقة الدراسة . وهذا التركيز الاكبر في الفئة العمرية (30 – 34) سنة إنما يجسد الحياة الزوجية الواقعيه و لكلا الجنسين , رغم أن نسبة الذكور المتزوجين سجلت في قضاء خانقين كأكبر نسبة بلغت (47.2%) , أما فئة الاناث فكانت في قضاء بلدروز بلغت (57.4%) , وكما يدل على مواكبة التطورات الحاصلة في عموم القطر بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص من التحسن في الوضع الاقتصادي وارتفاع الدخل الشهري , فضلا عن تمتع بعض الاسر بأكثر من دخل وهذا حافز للزواج في عمر مثالي ومناسب ومما يضمن للرجل شيخوخة مريحة من كبر سن اعمار ابنائهم في حالة زواجهم في السن القانوني الذي حدد بين (25_30) سنة , لذلك فإن الفئة العمرية التي سجلت اعداد من المتزوجين تمثلت بالفئة (15-19) إذ بلغت اعلى نسبة من المتزوجين الذكور في قضاء الخالص بلغت (8.6%) على مستوى منطقة الدراسة . اما اقل نسبة فكانت في قضاء كفري التي بلغت (صفر %) اما اعلى نسبة من فئة الاناث المتزوجات فكانت في قضاء الخالص ايضاً و بلغت (10.4%) اما اقل نسب للاناث المتزوجات فكانت في قضاء خانقين بلغت (3.9%) , اما الفئة العمرية (20 - 24) سنة فكانت

اعلى نسبة للذكور المتزوجين فيها تمثلت في قضاء كفري بلغت (19%) اما اقل نسب فكانت في قضاء الخالص وبلغت (9.7%) اما اعلى نسبة للإناث في نفس الفئة العمرية فكانت من نصيب قضاء كفري ايضاً و بلغت (20%) اما اقل نسب للإناث المتزوجات فكانت في قضاء المقدادية بلغت (11.2%) . اما الفئة العمرية (25-29) سنة فكانت اعلى نسبة للذكور في قضاء خانقين وبلغت (19.1%) من المجموع الكلي للمتزوجين في منطقة الدراسة، اما اقل نسبة فكانت في قضاء المقدادية وبلغت (14.9%) . اما فئة الاناث فكانت اعلى نسبة في قضاء كفري وبلغت (22%) ، اما اقل نسبة فكانت في قضاء المقدادية وبلغت (15.7%) . اما الفئة العمرية التي سجلت اعلى نسب للمتزوجين وعلى مستوى الجنسين فهي الفئة (30-34) سنة رغم التباين المكاني والاختلاف من وحدة ادارية الى اخرى في نسب المتزوجين فيها مع وجود بعض الشواذ التي تدفع بالجنسين لتأخر بالزواج منها الانشغال بالدراسة او عدم ايجاد الشريك المناسب، لان هذه التطورات المعاصرة ومنها وسائل العرض كالتلفزيون و النت واجهزه الاتصال جعلت حتى من المرأة الريفية ادلاء صوتها في حال القبول او رفض الزواج مما كان عليه في السابق . إذ بلغت اعلى نسبة للذكور المتزوجين في هذه الفئة في قضاء كفري (28.8%) اما اقل نسبة فكانت في قضاء المقدادية وبلغت (18.9%) اما فئة الاناث فكانت اعلى نسبة سجلت في قضاء كفري ايضاً وبلغت (30.1%) ، اما اقل نسبة فكانت في قضاء خانقين بلغت (21%) . اما الفئة العمرية (35_39) فقد سجلت اعلى نسبة للذكور المتزوجين في قضاء المقدادية بلغت (27.1%) اما اقل نسبة فكانت في قضاء بعقوبة بلغت (16.2%) ، اما فئة الاناث بلغت اعلى نسبة لها في قضاء المقدادية ايضاً كانت (24.7%) اما الفئة العمرية (40 سنة فأكثر) فكانت اعلى نسبة للذكور المتزوجين في قضاء بلدروز بلغت (21.8%) ، اما اقل نسبة

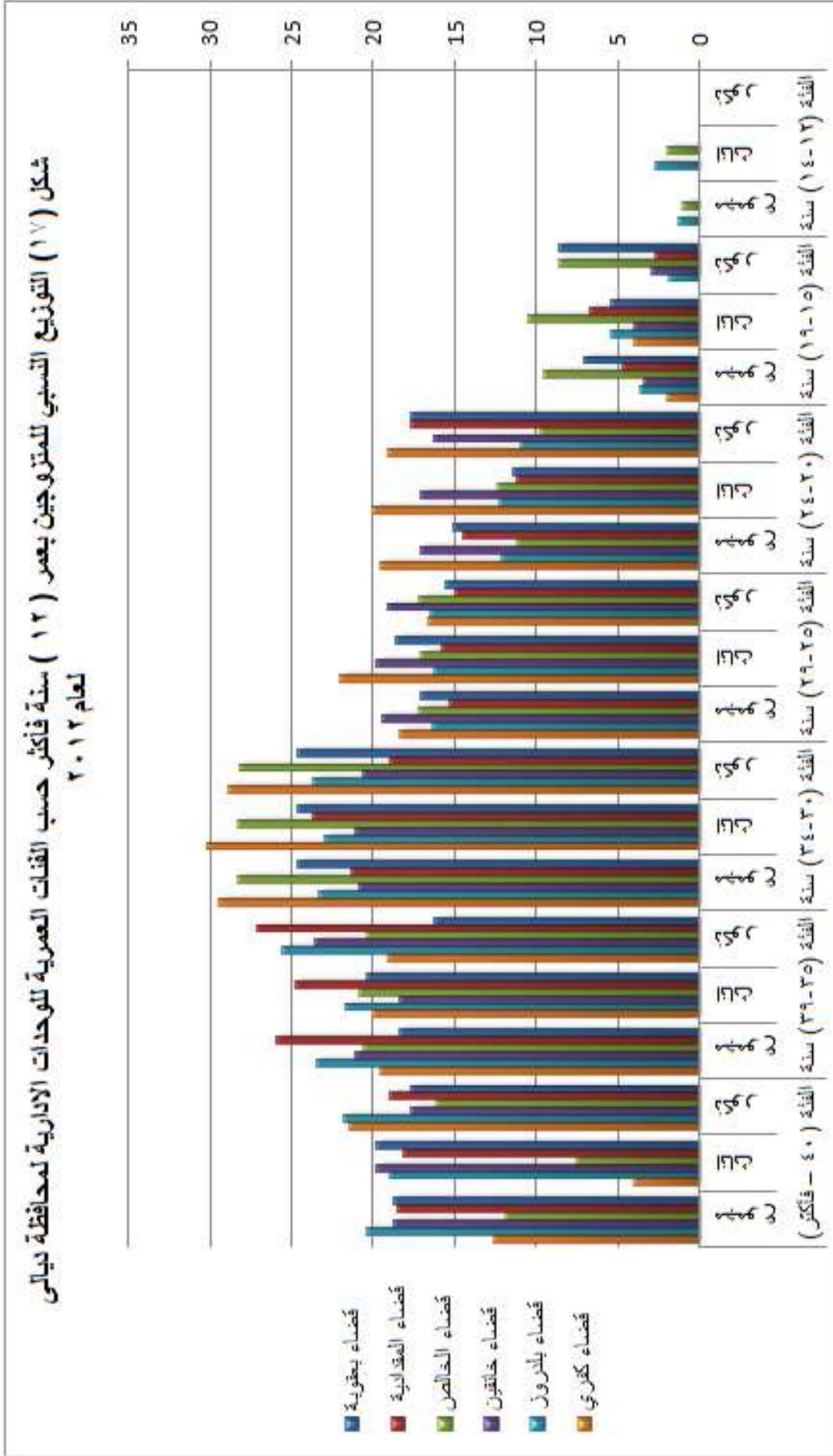
فكانت في قضاء الخالص بلغت (16.1 %) على مستوى مجموع المتزوجين في منطقة الدراسة ، اما فئة الاناث فكانت اعلى نسبة سجلت في قضاء بعقوبة بلغت (19.8 %) ، اما اقل نسبة فكانت في قضاء كفري بلغت (4%) من مجموع المتزوجين .

نلاحظ من خلال ما تقدم ان الفئة العمرية (40 سنة فأكثر) انها سجلت اعداد من المتزوجين اقل ما هو عليه في عام 1997 وهذا يعود الى التحسن الكبير في الاوضاع الاقتصادية وفرص العمل والإقبال الكبير على التوظيف الحكومي ولمختلف الاختصاصات بسبب المردود المادي الكافي لأعاليه الفرد المؤهل للزواج وبناء الاسرة .

جدول (23) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .

الوحدات الادارية	الفئة (14-12) سنة			الفئة (20-24) سنة			الفئة (15-19) سنة			الفئة (25-29) سنة		
	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور
قضاء بعقوبة	0	0	0	15.0	11.4	17.6	7.0	5.4	8.5	17.1	18.6	15.5
قضاء المقدادية	0	0	0	14.4	11.2	17.6	4.7	6.7	2.7	15.3	15.7	14.9
قضاء الخالص	0	1.9	1.0	11.1	12.3	9.7	9.5	10.4	8.6	17.2	17.1	17.2
قضاء خانقين	0	0	0	17.0	17.1	16.2	3.4	3.9	2.9	19.4	19.7	19.1
قضاء بلدروز	0	2.7	1.3	12.1	12.2	10.9	3.6	5.4	1.8	16.3	16.2	16.4
قضاء كفري	0	0	0	19.5	20.0	19.0	2	4.0	0	18.3	22.0	16.6
الوحدات الادارية	الفئة (30-34) سنة			الفئة (40 - فأكثر)			الفئة (35-39) سنة			المجموع الكلي		
قضاء بعقوبة	24.6	24.6	24.6	18.7	19.8	17.6	18.3	20.4	16.2	49.9	54.0	45.9
قضاء المقدادية	18.9	23.6	21.3	18.5	18.1	18.9	25.9	24.7	27.1	50.0	54.6	45.4
قضاء الخالص	28.1	28.3	28.2	11.8	7.5	16.1	20.6	20.8	20.4	48.4	53.2	46.6
قضاء خانقين	20.6	21.0	20.8	18.7	19.7	17.6	21.1	18.4	23.5	49.2	52.6	47.2
قضاء بلدروز	23.6	22.9	23.3	20.4	18.9	21.8	23.4	21.6	25.5	50.1	57.4	42.6
قضاء كفري	28.8	30.1	29.4	12.6	4.0	21.4	19.5	20.0	19.0	50.2	54.6	45.7

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (13) .



المصدر : عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (23) .

المبحث الثالث : العوامل والدوافع المؤثرة في الحالة الزوجية :-

تتأثر الحالة الزوجية بجملة من العوامل حالها في ذلك حال الكثير من الظواهر الاجتماعية ، ومن بين تلك العوامل التي تتأثر بها العوامل الاقتصادية ، والعوامل الاجتماعية ، والديموغرافية والتي تتباين بين مجتمعات الدول المتقدمة ومجتمعات الدول النامية ، فيظهر تباينها على مستوى الحضر والريف ، يمتد تأثيرها حتى على مستوى الحضر نفسه ، لذا سيتم تناول كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودوافع الزواج المتعدد وبيان دورها في تباين حالات الزواج والتي عبر عنها بالدوائر النسبية وتمثيلها في الخريطة .

أولاً- العوامل الاقتصادية المؤثرة في حالات الزواج في محافظة ديالى :-

يؤثر العامل الاقتصادي تأثيراً مباشراً في استقرار الفرد وموقفه من حالة الزواج اذ ان انتظام العمل وتوفير المدخرات وسد احتياجات الاسرة يعني الاستقرار والتخطيط للحياة ، وعلى العكس فان انخفاض الدخل هي الحالة التي تعني العجز عن اشباع حاجات الاسرة الاساسية المتغيرة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي . وتتأثر العوامل الاقتصادية في البلد تبعاً لعدة متغيرات منها العامل السياسي ، اذ ان تعرض العراق الى الحروب والازمات يؤدي الى تدهور الوضع الاقتصادي ومن ثم ينعكس سلباً على حالات الزواج ، وقد حصل أن تعرض العراق الى عدة حروب انعكس تأثيرها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن دور الحصار الاقتصادي واثره الكبير على مجمل الحياة البشرية في العراق من خلال تدمير البنى التحتية وتعطيل عملية الاعمار لقسم كبير من المشاريع الاقتصادية ، وعدم تشغيل القسم الاخر منها فضلاً عن تحديد صادرات النفط الذي يعد المورد الاساس الذي يعتمد عليه السكان في العراق وقد اثر تدهور الوضع

الاقتصادي في النواحي الاجتماعية للعائلة كمعدلات الزواج بسبب صعوبة الحياة وعدم قدرة الذكور على توفير مستلزمات الزواج الامر الذي ادى الى تأخير حالات الزواج للسكان وفي بعض الاحيان العزوف عنه ⁽¹⁾ ، وهذا واضح من خلال هجرة اعداد كبيرة من السكان في سن العمل الى الخارج لتحسين وضعهم الاقتصادي ، ويظهر ان تاثير العوامل الاقتصادية على حالات الزواج ينعكس سلباً على نمو السكان الذي له تاثيراته الواضحة مما يخلفه من خلل ديموغرافي في تركيبة السكان ، ومن بين العوامل الاقتصادية الاكثر تاثيراً في حالات الزواج في منطقة الدراسة الدخل الشهري للأسرة ، المهنة .

1- الدخل الشهري للأسرة :-

يعد الدخل الشهري احد العوامل الاقتصادية المهمة في قياس مستوى المعيشة الاقتصادية والايوضاج الاجتماعية بشكل عام ، ودخل الفرد او العائلة له علاقة بالكثير من الصفات الديموغرافية كالخصوبة ، والوفيات ، والهجرة ، ومستوى التعليم ، والمهنة ⁽²⁾ . وظهر ذلك من خلال عدد من البحوث والدراسات التي اثبتت ان هناك علاقة طردية بين الدخل والزواج ، فيرتفع معدله بالانتعاش الاقتصادي وينخفض بتدهوره ⁽³⁾ ، كذلك فان انتعاش الوضع الاقتصادي يؤدي الى التوافق الزوجي اذ ان التدهور المالي والازمات الاقتصادية التي تمر بها الاسرة هي من الاسباب الرئيسية في سوء التوافق الزوجي ويتحدد دخل الاسرة بدخل الزوجين او احدهما . وتشير نتائج الدراسات السكانية الى ان الازواج من ذوي الدخل المنخفض هم الاكثر احتمالاً لان يصادفوا رضاً زوجياً ادنى في زواجهم ، وان الاشخاص من ذوي الدخل

1 - حسين كريم حمد الساعدي ، مصدر سابق ، ص 170 .

2 - فوزي سهاونه ، مبادئ الديموغرافيا ، ط 1 ، المطبعة الاردنية ، الاردن ، 1982 ، ص 154 .

3 - منصور الراوي ، دراسات في السكان وقضايا التنمية في العراق ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، 1989 ، ص 350 .

الاعلى هم الاقل احتمالاً في اللجوء الى الطلاق ويرتبط ذلك بمكانة عملهم (1). كما يؤثر الدخل الشهري في عدد الزيجات ونوع الزواج (احادي او متعدد) فضلاً عن تأثيره في الانجاب ، إذ ان ارتفاع الدخل يشجع على الزواج مرة ثانية ، وذلك لان تحسن الحالة الاقتصادية للفرد يعد دافعاً من دوافع الزواج المتعدد وبالعكس فان سوء الوضع الاقتصادي للفرد يمنعه من ذلك (2). ومن خلال بيانات الجدول (24) وخريطتا التوزيع الجغرافي (23 ، 24) وعلى مستوى الحضر والريف للوحدات الادارية في منطقة الدراسة والتي تبين اثر الدخل الشهري للاسر في الزواج ، يتضح ان الغالبية العظمى من الاسر في حضر منطقة الدراسة وحسب الدراسة الميدانية للمدة 2012 يقع دخلها الشهري ضمن الفئة (500) الف دينار والتي تشكل نسبة (43.7 %) من المجموع الكلي لحجم عينة البحث وهذا مؤشر عن تحسن الاوضاع الاقتصادية بعد احداث عام 2003 فضلاً عن التطور الكبير في مجالات اخرى ، في حين كان الدخل الشهري للاسر في الريف يصل الى (43.6 %) اي ان هناك نوع من التوازن بين الفئة التي تحصل على هذا المستوى من الدخل في الحضر والريف في منطقة الدراسة اما التوزيع على مستوى الوحدات الادارية فقد حصل قضاء بعقوبة على المرتبة الاولى لسكان الحضر ضمن هذه الفئة وكانت نسبتها (51.3 %) من المجموع الكلي للسكان ، وهذا يعود الى أن القضاء يمثل مركز المحافظة .

1- سافرة سعدون الدوري ، التوافق الزوجي لدى المرأة العاملة وغير العاملة ، رسالة ماجستير (غ. م) ، مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1987 ، ص 44 .

2 - بيبير فرومون ، السكان والاقتصاد ، ترجمة د. منصور الراوي ، ط1 ، مطبعة النجوم ، بغداد ، 1986 ، ص 53 .

جدول (24)

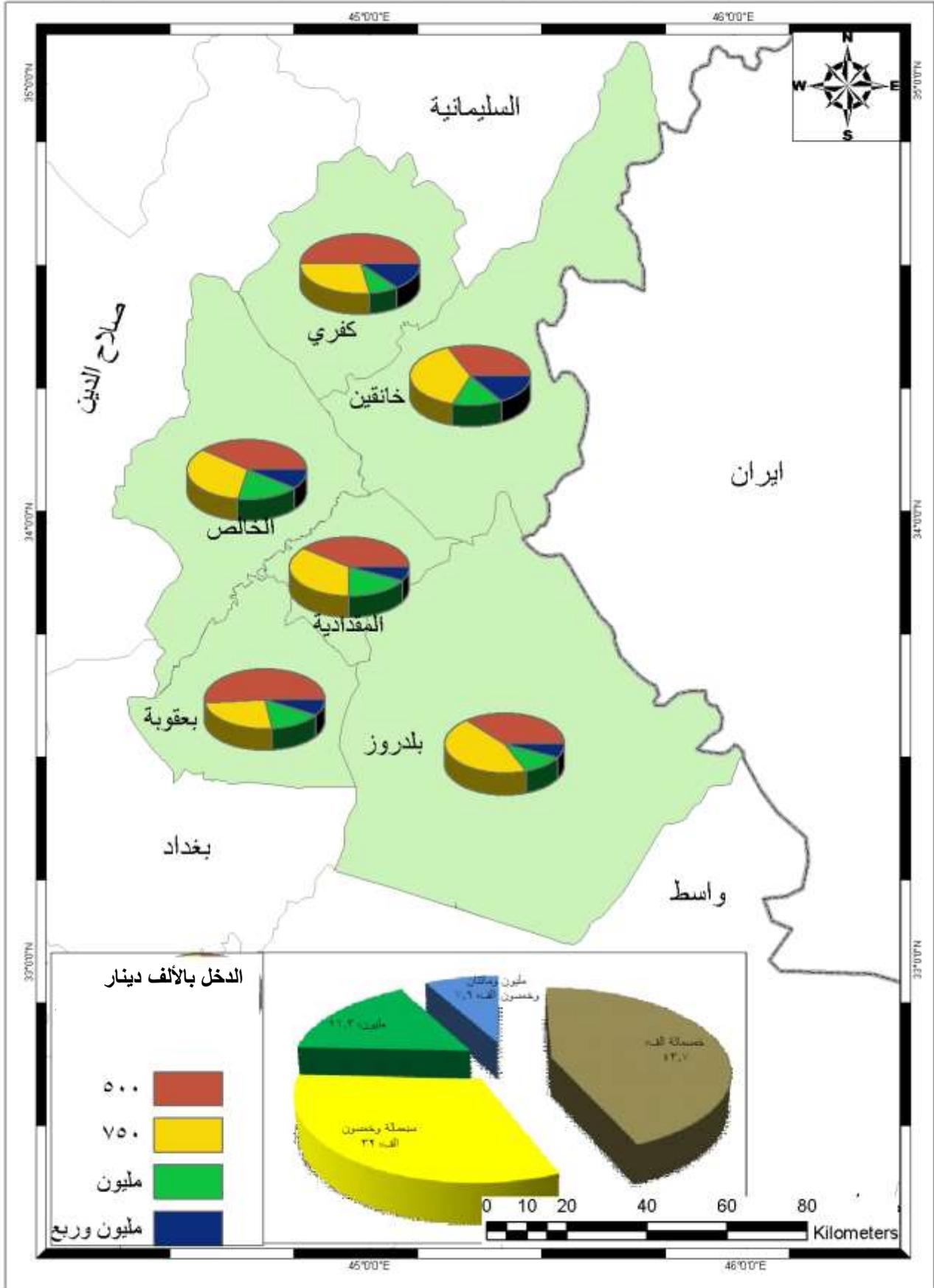
التوزيع النسبي للدخل الشهري للاسر بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 حسب حجم العينة بالف دينار .

المجموع الكلي		مليون وربع		مليون		750		500		الدخل الشهري
		ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	الوحدات الادارية
%100	%100	11.1	6.6	12.7	15.8	25.4	26.3	50.8	51.3	قضاء بعقوبة
%100	%100	8.7	5.6	13.1	19.4	28.3	33.3	50	41.7	قضاء المقدادية
%100	%100	5.3	8.0	23.7	20.5	28.9	30.7	42.1	40.9	قضاء الخالص
%100	%100	13.5	13.7	23.1	18.2	26.9	34.8	36.5	33.3	قضاء خاتقين
%100	%100	6.3	5.7	20.8	11.4	37.5	44.3	35.4	38.6	قضاء بلدروز
%100	%100	7.3	11.9	17.9	9.5	28.4	28.6	46.4	50	قضاء كفري
%100	%100	9.1	7.9	18.2	16.3	29.1	32.0	43.6	43.7	المجموع

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (14) 0

خريطة (٢٣)

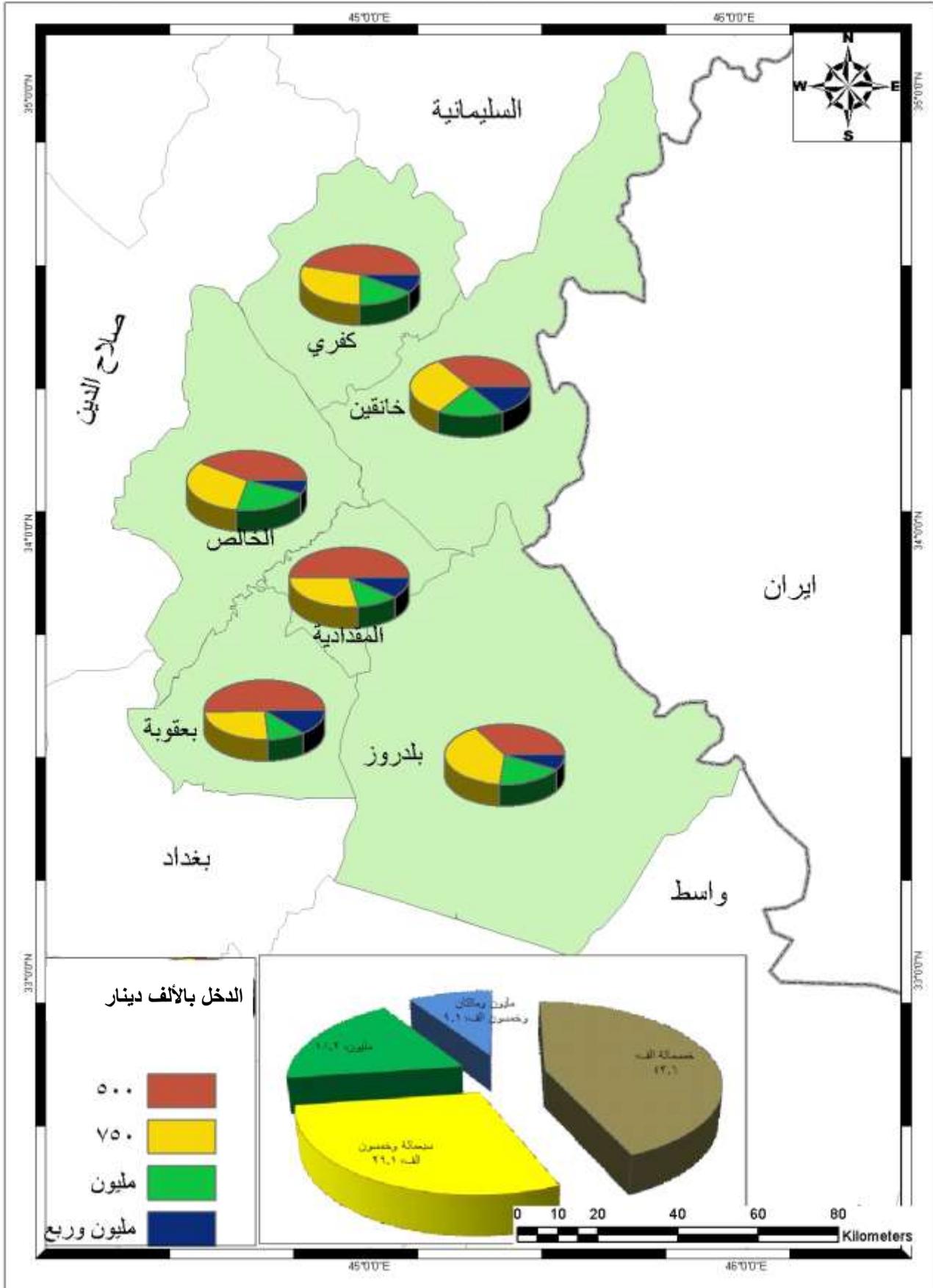
التوزيع النسبي للدخل الشهري للأسر بحسب البيئة (حضر) للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام ٢٠١٢



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٢٤).

خريطة (٢٤)

التوزيع النسبي للدخل الشهري للاسر بحسب البيئة (ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام ٢٠١٢



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على خريطة الأساس وبيانات الجدول (٢٤).

اما قضاء المقدادية فقد جاءت نسبته بحوالي (41.7%) من المجموع الكلي لحضر المحافظة ضمن هذه الفئة ، هذا في وقت جاء قضاء خانقين ليحتل المرتبة الاخيرة ضمن هذه الفئة اذ حصل على نسبة قدرها (33.3%) في حين جاءت نسب بقية الاقضية ما بين اعلى واقل نسبة .

اما الفئة (500 - 750) الف نرى ان قضاء بلدروز احتل المرتبة الاولى من بين اقضية المحافظة والذي حصل على نسبة (44.3%) ، اذ ان ارتفاع نسبة هذا القضاء في هذه الفئة مقارنة بنسبته في الفئة السابقة يعني تحسن المستوى المعاشي فيها ، هذا في حين جاء قضاء بعقوبة ليحتل المرتبة الاخيرة من بين اقضية المحافظة بالنسبة الى هذه الفئة الامر الذي يؤكد ان مستوى الدخل فيه اقل والسبب واضح لان القضاء حصل على نسبة عالية في الفئة السابقة البالغة (500) الف دينار ، هذا في حين جاءت نسبة بقية الاقضية الاخرى لتقع ما بين هاتين النسبتين ونسب متباينة تراوحت ما بين (28.6% ، 30.7% ، 33.3% ، 34.8%) على التوالي في كل من قضاء خانقين والمقدادية والخالص وكفري .

اما الفئة (750 الف - مليون) دينار اتضح من الجدول والخريطة ان حضر قضاء الخالص حصل على اعلى نسبة بلغت (20.5%) ، وجاء قضاء خانقين ليحتل نسبة قدرها (18.2%) ، ان ارتفاع نسبة اعداد السكان ضمن هذه الفئة يعني ارتفاع المدخولات الشهرية بشكل واضح في هذين القضاءين ، فيما جاء قضاء كفري ليشكل اقل تسلسل ضمن اقضية المحافظة وبنسبة قدرها (9.5%) من المجموع الكلي لحضر منطقة الدراسة . هذا واذا ما قارنا هذه النسب مع نسبة المحافظة ضمن هذه الفئة نرى ان نسبة المحافظة بلغت (16.3%) وهي اعلى من كل من قضاء كفري وبعقوبة وبلدروز ، ومن المعلوم ان انخفاض نسبة هذه الفئة

في هذه الاقضية يعني مؤشراً لأنخفاض مستوى الدخل الشهري مقارنة مع غيرها من الاقضية ضمن هذه الفئة .

اما الفئة (مليون - مليون وربع) دينار فقد تبين من الجدول ان حضر المحافظة حصل على نسبة بلغت (7.9 %) ، في الوقت الذي بلغ نسبة قضاء خانقين حوالي (13.7 %) وبها جاء القضاء بالمرتبة الاولى وهذا الامر يؤكد بدون ادنى شك ارتفاع مستوى الدخل الشهري لسكان قضاء خانقين من الحضر وحتى حضر المحافظة ايضاً ، مقارنةً مع حضر الاقضية الاخرى هذا في حين جاء حضر المقدادية بالمرتبة الاخيرة ليشكل نسبة قدرها (5.6 %) ويليهما حضر قضاء بلدروز ويعقوبة بالمقارنة مع حضر قضاء خانقين وحتى حضر المحافظة ، ان لانخفاض نسبة هذه الفئة في الاقضية السابقة الذكر يعني انخفاض عدد السكان من حضر تلك الاقضية للذين يستلمون دخلاً بهذا المستوى وهذا مؤشر ايضاً يدل على انخفاض الدخل الشهري لهم .

والخلاصة من خلال الاطلاع على مجموع نسب حضر الوحدات الادارية في منطقة الدراسة على مستوى الدخل الشهري وفئاته اتضح ارتفاع النسبة للفئة الاولى يؤكد على انخفاض الدخل بشكل عام على مستوى المحافظة وكلما قلت الفئات الصغيرة ازدادت الكبيرة الامر الذي يؤكد بدون شك ارتفاع الدخل الشهري للسكان الحضر في منطقة الدراسة ومنها تبين ان النسب بدأت كبيرة في الاول ومنتجة في بقية الفئات الاخرى .

اما على مستوى ريف منطقة الدراسة ، فقد بين الجدول المذكور والخريطة (24) الاتي ان الفئة الاولى للدخل والتي تقع ضمن دخل (500) الف دينار شهرياً بلغت نسبة (50.8 %) في قضاء بعقوبة وهي النسبة الاولى في تسلسل ريف اقضية

المحافظة ومن المعلوم ان لارتفاع نسبة هذه الفئة اشارة واضحة الى انخفاض مستويات الدخل في ريف القضاء وهذا الامر واضح يعني ان الباقي منهم وبنسبة (49.2%) لم يحصلوا على دخل اعلى من هذه الفئة . هذا في حين جاء قضاء خانقين ليحتل المرتبة الاخيرة في هذا السلم الامر الذي يؤكد ارتفاع نسبة ذوي الدخل العالية في القضاء بالمقارنة مع نسبة قضاء بعقوبة من جهة ونسبة محافظة ديالى التي شكلت نسبتها لهذه الفئة (43.6%) وهي نسبة اعلى بكثير من نسبة قضاء خانقين في وقت شغلت نسبة بقية الاقضية ما بين النسب المذكورة .

اما الفئة (500 - 750) الف دينار فقد اتضح ان نسبة ريف قضاء بلدروز جاءت بالمرتبة الاولى ليشكل نسبة قدرها (37.5%) الامر الذي يؤكد ارتفاع مستوى دخل هذا القضاء وبالمقارنة مع غيرة من الاقضية الاخرى من جهة واعلى من نسبة ريف المحافظة والبالغ نسبته (29.1%) والامر المتوقع ان ارتفاع نسبة ريف بلدروز ضمن هذه الفئة يعني ان (37.5%) من سكانها يستلمون دخلاً ضمن هذه الفئة بالمقارنة مع ريف المحافظة والبالغ (29.1%) اي ان فقط (29.1%) من ريف المحافظة يستلمون ضمن هذه الفئة ومن ثم المبلغ المستلم هو اقل ، هذا في وقت جاء ريف قضاء بعقوبة بالمرتبة الاخيرة بحصوله على نسبة قدرها (25.4%) من المجموع الكلي لريف محافظة ديالى .

اما الفئة (750 الف - مليون) دينار ، فيبدو ان كلاً من قضاء الخالص وخانقين احتل المرتبة الاولى ضمن هذا السياق لفئة الذكور وهي نسبة اعلى حتى من نسبة ريف محافظة ديالى للفئة اعلاه والتي بلغت (18.2%) والامر يوضح بكل جلاء ارتفاع الدخل الشهري لسكان كل من قضاء خانقين والخالص وعند مقارنة هذه النسب مع بقية الاقضية نرى ان قضاء بلدروز حصل على اعلى نسبة بلغت

(20.8%) اذ ان طبيعة هذه الصور توضح مستويات الدخل الشهري لريف سكان المحافظة .

اما الفئة (مليون - مليون وربع) دينار فقد اتضح ان ريف قضاء خانقين احتل المرتبة الاولى من بين اقصية المحافظة والذي حصل على نسبة قدرها (13.5%) وهي نسبة اعلى من نسبة ريف المحافظة كما ان زيادة نسبة من هم ضمن هذه الفئة يعني وجود اناس كثيرين يستلمون دخلاً شهرياً كبيراً في القضاء مقارنة مع بقية الاقصية وفي محافظة ديالى .

2 - اثر المهنة للأسرة

يتكون افراد كل مجتمع من نوعين من السكان ، نوع يمارس النشاط بالفعل في عملية الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، وهم الفئة التي يطلق عليها " السكان النشطون اقتصادياً " بين سن (15 - 64) سنة من الذكور والاناث معاً ، ونوع لا يمارس النشاط الاقتصادي الا في شكله النهائي (الاستهلاك) وهم فئة الصغار الذين تقل اعمارهم عن (15) سنة ، وفئة الكبار الذين تزيد اعمارهم عن (65) سنة (1) . وللمهنة تاثير كبير في الحالة الزوجية في اي مجتمع طالما انها المصدر الوحيد للحصول على الدخل ومن ثم فلها تاثير مهم في تحديد نوعية الزواج كأن يكون احادي او متعدد ، من هنا تظهر العلاقة بين نوعية العمل وعدد مرات الزواج، فصاحب العمل كأن يكون صاحب مؤسسة او شركة او اي عمل اخر يدر عليه ربحاً عالياً إذ يكون هذا العمل دافعاً مهماً للزواج احادياً كان او متعدداً بحسب القدرة المالية التي يمتلكها ، بعكس الاشخاص الذين ليس لديهم عمل يمارسونه كالعاطلين.

¹ - حسين جعاز ناصر ، تغيير توزيع القوى العاملة في اقليم الفرات الاوسط (1987-1997) ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، كلية الاداب ، جامعة القادسية ، المجلد 8 ، العدد (3-4) ، 2005 ، ص 325 .

كما تمثل المهن النشاط الذي يستخدمه الانسان لاشباع رغباته وحاجاته الضرورية ، وتؤثر المهن في الخصوبة التي ترتفع في المهن ذات الدخل المنخفض ، وتتنخفض في المهن ذات الدخل المرتفع ⁽¹⁾ ، وعلى هذا الاساس يبرز دور المهنة لتشكيل عاملاً مهماً في التأثير في الكثير من الخصائص السكانية وخاصة الديموغرافية منها. وبطبيعة الحال فان العلاقة ما بين الحالة العملية والزواجية تختلف ما بين الحضر والريف ، ومن خلال بيانات الجدول (25) وخريطة التوزيع الجغرافي (25) للمهن في حضر منطقة الدراسة للمدة 2012 ، يتضح ان نسبة المتزوجين من فئة الكسبة بلغت على مستوى حضر المحافظة حوالي (15%) وقد تباينت هذه النسبة على مستوى الوحدات الادارية ومنها تبين ان حضر قضاء بعقوبة جاء بالمرتبة الاولى بنسبة قدرت (18.4 %) من حجم العينة من هم من فئة الكسبة ، في حين جاء قضاء خانقين بالمرتبة الاخيرة وبنسبة قدرها (9.8 %) في وقت جاءت نسبة بقية الاقضية ما بين هاتين النسبتين ، ان ارتفاع نسبة هذه المجموعة في قضاء بعقوبة يعني زيادة عدد سكان حضر القضاء في هذه الفئة التي تعد افقر الفئات الاخرى اولاً ثم انها اعلى حتى من نسبة حضر المحافظة وبالباغة (15%) ، اما العاملون في الزراعة فقد تبين من الجدول السابق انه لانسبة للسكان في هذه الفئة في حضر اقضية المحافظة وذلك لاقتصار الزراعة لسكان الريف ،

اما بالنسبة الى نسبة المتزوجين من العمال الحضريين فقد تبين ان قضاء بلدروز جاء بالمرتبة الاولى من بين اقضية المحافظة وبنسبة قدرها (16.3 %) وهي نسبة اعلى من جميع نسب الاقضية الاخرى فضلاً عن نسبة المحافظة نفسها البالغة حوالي (12.4 %) ، هذا في وقت جاء حضر قضاء خانقين باقل نسبة بلغت (8.8 %) والامر واضح فعلاً لان سكان قضاء خانقين (الحضر) اكثرهم ممن

¹ - ابراهيم العيسوي ، انفجار سكاني ام ازمة تنمية دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر ، ط1 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1985 ، ص 128 .

تم تعيينهم من قبل اقليم كردستان والحكومة المركزية وهم يستلمون رواتب شهرية ولايعمل منهم بصفة عامل الا القليل جداً لذا فانهم يعتمدون في نهضتهم على العمال من المقدادية وكفري وحتى من بعقوبة . وهذا يبدو واضحاً من خلال ارتفاع نسبة

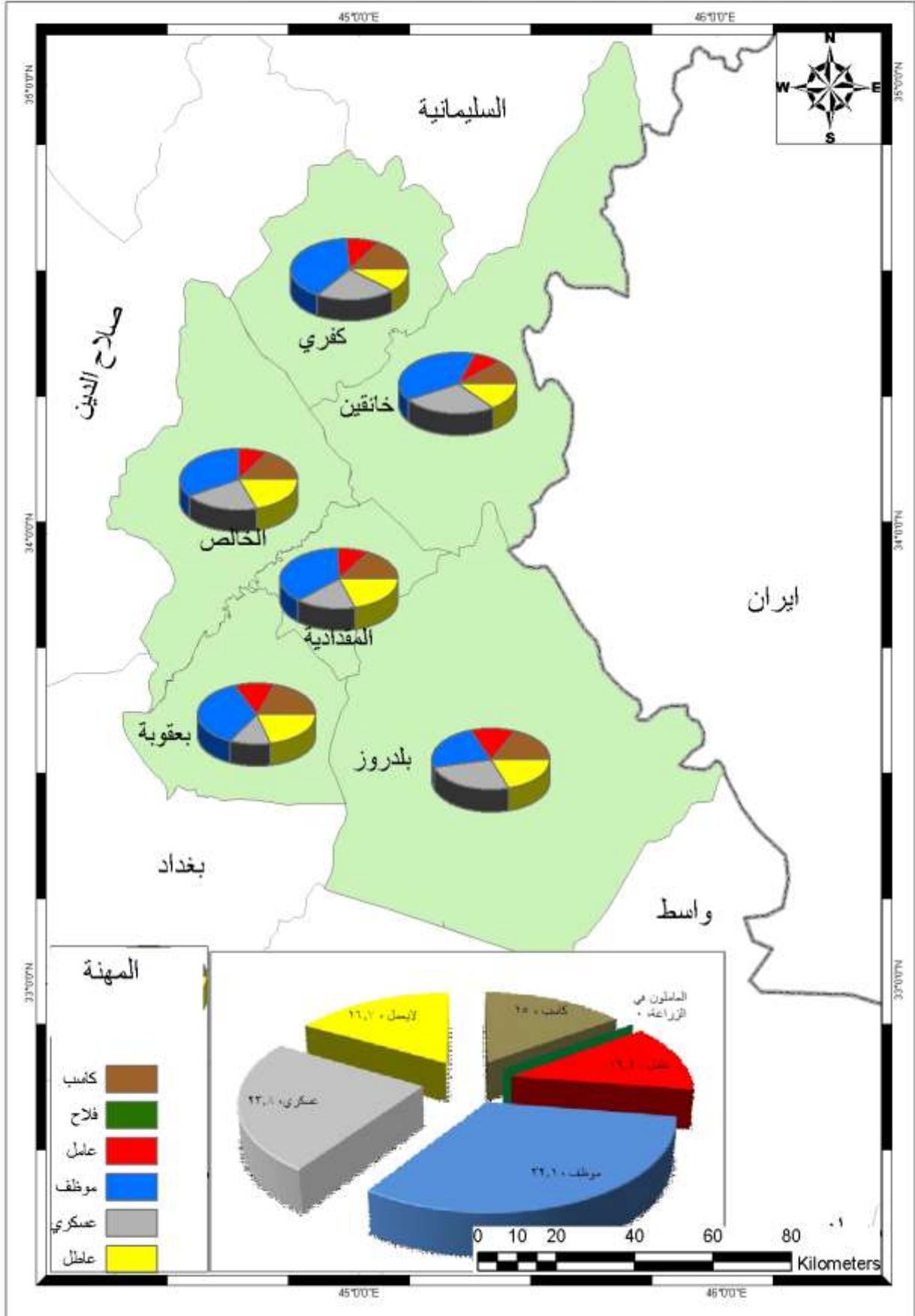
جدول (25)

التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فاكثر بحسب المهنة للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 0

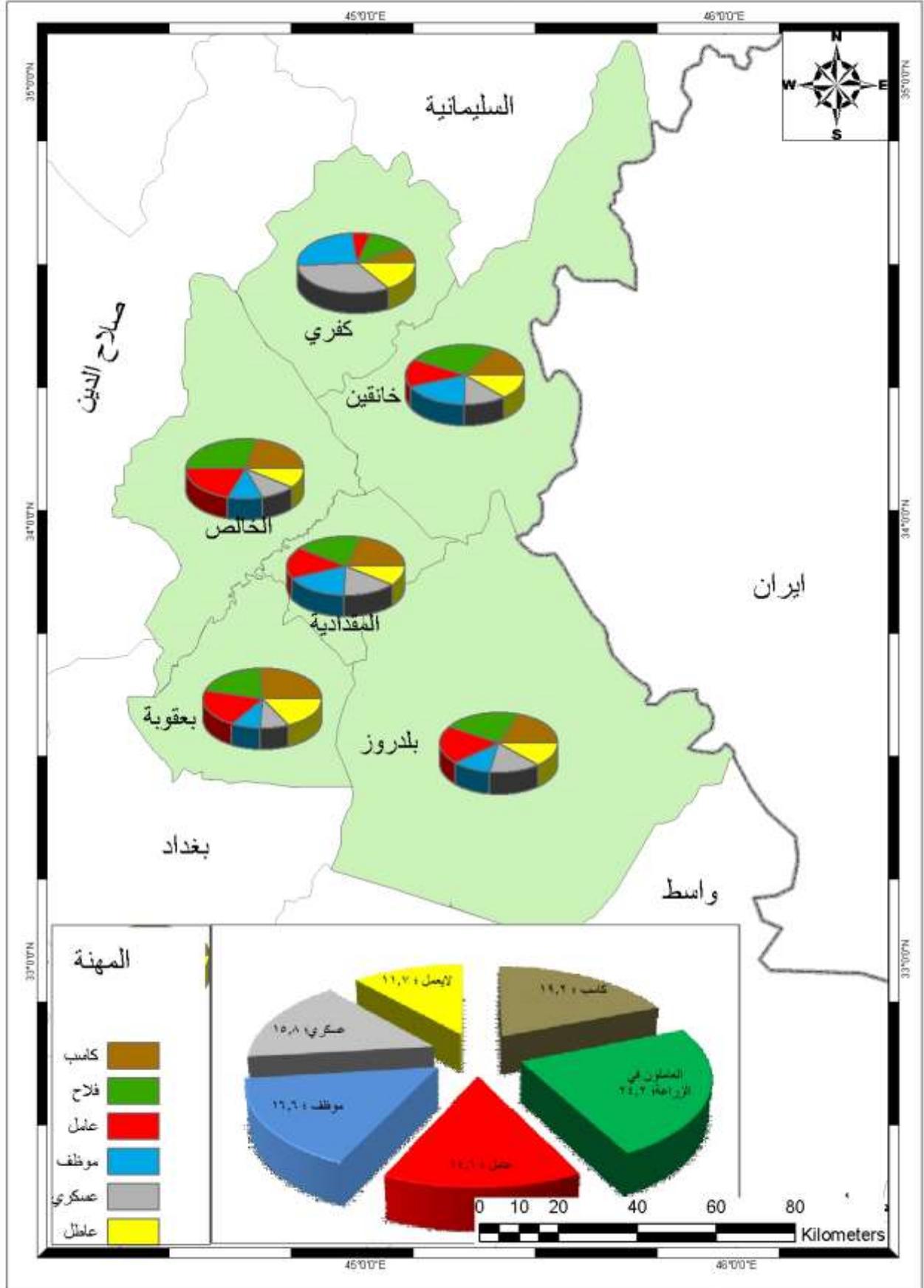
المهنة														الوحدات الادارية
المجموع		لايعمل		عسكري		موظف		عامل		العاملون في الزراعة		كاسب		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
%100	%100	15.3	19.6	10.6	15.3	10.6	31.9	16.5	14.7	21.2	—	25.9	18.4	قضاء بعقوبة
%100	%100	8.1	19.0	17.7	20.9	19.4	34.3	12.9	11.4	22.6	—	19.4	14.3	قضاء المقدادية
%100	%100	7.9	18.3	10.5	25.0	13.2	31.7	18.4	10.0	28.9	—	21.1	15.0	قضاء الخالص
%100	%100	10.9	11.8	14.5	31.4	20.0	38.2	10.9	8.8	29.1	—	14.5	9.8	قضاء خانقين
%100	%100	10.7	18.4	17.6	28.6	12.4	20.4	16.1	16.3	25.0	—	17.9	16.3	قضاء بلدروز
%100	%100	13.3	9.5	36	27.4	24.0	36.9	6.7	11.9	13.3	—	6.7	14.3	قضاء كفري
%100	%100	11.7	16.7	15.8	23.8	16.6	32.1	14.6	12.4	24.2	—	19.2	15.0	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (15) .

خريطة (٢٥) التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (١٢) سنة فأكثر بحسب المهنة وحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى للمدة ٢٠١٢



خريطة (١٢) التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بعمر (١٢) سنة فأكثر بحسب المهنة وحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام ٢٠١٢



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٢٥) .

الموظفين في قضاء خانقين والبالغ نسبتهم (38.2%) وهي اعلى نسبة من بين جميع اقصية منطقة الدراسة وحتى نسبة موظفي محافظة ديالى البالغة (32.1%)، في حين جاءت نسبة قضاء كفري بالمرتبة الثانية وفي الواقع ان الاستقرار الامني في كل من خانقين وكفري له الاثر الواضح في طبيعة التوظيف واستلام الرواتب . وهذا الامر يظهر اكثر وضوحاً على مستوى مهنة (العسكري) في حضر اقصية المحافظة إذ شكلت نسبة (31.4%) من المجموع الكلي لهذه المهنة ، وجاء قضاء خانقين بالمرتبة الاولى من بين اقصية المحافظة وحتى بالنسبة الى المحافظة نفسها والتي شكلت نسبة بلغت (23.8%) بالمقارنة مع نسبة قضاء خانقين . هذا في حين جاء قضاء بلدروز بالمرتبة الثانية وكفري بالمرتبة الثالثة واقل نسبة كانت في قضاء المقدادية بلغت (20.9%) .

اما فئة من لايعمل في حضر منطقة الدراسة ، وهم الافراد القادرون على العمل والراغبون فيه ولايعملون⁽¹⁾ ، فقد اتضح ان اعلى نسبة كانت في قضاء بعقوبة إذ شكلت نسبة بلغت (19.6%) تليها نسبة قضاء المقدادية بلغت (19%) في حين جاء قضاء كفري باقل نسبة بلغت (9.5%) .

يتضح مما تقدم من خلال التوزيع النسبي لمهن المتزوجين في حضر منطقة الدراسة، ان للمهنة دوراً فعالاً في رفع نسب الزواج او انخفاضها ، والواقع ان ذلك يرتبط بسياسة الدولة في توفير فرص العمل المناسبة والقادرة على توفر العيش الكريم لكل اسرة وخاصة بعد التغيرات الكبيرة التي حدثت في عموم العراق ومنطقة الدراسة جزءاً منها فتصدرت مهنة الموظف سلم المهن الاخرى لما حظيت به من اهمية كبيرة ، بوصفها من المهن المدنية التي توفر العيش الكريم وخاصة لاصحاب

¹ - ناجي سهم رسن ، القوى العاملة الانتوية في محافظة واسط ، اطروحة دكتوراه (غ.م) ، مقدمة الى كلية

الشهادات من الخريجين وغيرهم حسب حاجة المؤسسات الحكومية ، كما حلت مهنة العسكري بالمرتبة الثانية في حضر منطقة الدراسة وذلك لمردودها الشهري العالي رغم خطورتها بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة .

اما في ريف منطقة الدراسة ، فمن الجدول (25) وخريطة التوزيع (26) يتضح ان نسبة الكسبة في ريف محافظة ديالى بلغت (19.2%) وهي اعلى من نسبة الكسبة في الحضر لنفس المنطقة والتي بلغت حوالي (15%) وتتباين هذه النسبة على مستوى الوحدات الادارية ومنها تبين ان ريف قضاء بعقوبة جاء بالمرتبة الاولى وينسبة بلغت (25.9%) من حجم العينة لمنه الكسبة وهي الاعلى من نسبة سكان الحضر ونسبة المحافظة البالغة (19.2%) ، فيما جاء قضاء كفري بالمرتبة الاخيرة وينسبة بلغت (6.7%) ، في حين جاءت نسبة بقية الاقضية ما بين هاتين النسبتين ، وان زيادة نسبة هذه المجموعة في قضاء بعقوبة على مستوى البيئتين انما يرجع الى السبب اعلاه .

اما العاملون في الزراعة في ريف منطقة الدراسة ، فان الزراعة هي صفة سكان الريف وبلغت نسبة المتزوجين العاملين في الزراعة على مستوى محافظة ديالى (24.2%) وهي اعلى من نسبة الكسبة والتي بلغت حوالي (19.2%) وجاء قضاء خانقين بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (29.1%) وهو بهذه النسبة كان الاول من بين جمع الاقضية الاخرى ، يليه ريف قضاء الخالص بنسبة بلغت (28.9%) وذلك لتوفر الاراضي الخصبة وبمساحات واسعة فضلاً عن توفر الموارد المائية ، فيما جاء بالمرتبة الاخيرة ريف قضاء كفري بنسبة قدرها (13.3%) .

اما بالنسبة الى نسبة المتزوجين من العمال في الريف فقد تبين ان ريف الخالص جاء بالمرتبة الاولى من بين اقضية المحافظة وبنسبة قدرها (18.4%) وهي نسبة

اعلى من نسب جميع الاقضية الاخرى فضلاً عن نسبة المحافظة نفسها البالغة حوالي (14.6%) هذا في وقت جاء ريف كفري باقل نسبة بلغت (6.7%) والامر واضح في تعيين معظم السكان في القضاء من قبل اقليم كردستان ، لذا نقل نسبة هذه الفئة في القضاء ومن ثم ارتفعت نسبة الموظفين في ريف القضاء ايضاً وبلغت نسبتهم (24%) مقارنةً بالحضر وهي اعلى نسبة في ريف اقصية المحافظة وحتى من نسبة موظفي المحافظة نفسها والبالغة (16.6%) في حين جاءت نسبة قضاء خانقين بالمرتبة الثانية وبلغت (20%) ، اما اقل الوحدات الادارية فكانت في ريف بعقوبة وبنسبة بلغت من حجم العينة (10.6%) هذا في وقت جاءت منهة العسكري لتشكل اعلى نسبة لها في ريف كفري وهي الاعلى من نسبة المحافظة وبلغت (36%) من السكان المتزوجين في حين جاء قضاء الخالص باقل النسب لهذه المهنة وبلغت (10.5%) مقارنة بنسبة هذه المهنة في حضر القضاء والتي بلغت (25%) .

اما مهنة من لايعمل في ريف المحافظة فكانت النسبة على مستوى المحافظة اقل مما هو عليه في حضر منطقة الدراسة وبلغت كما موضح في الجدول المذكور (11.7%) وجاء ريف بعقوبة بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (15.3%) اما اقل الوحدات الادارية فكانت في ريف الخالص وبنسبة بلغت (7.9%) من المجموع الكلي لحجم العينة .

ثانياً- العوامل الاجتماعية المؤثرة في حالات الزواج في محافظة ديالى

للعوامل الاجتماعية اثر كبير في تقويم سلوك الفرد في مختلف جوانب حياته وبالاخص الجوانب الاجتماعية التي تتمثل في نوعية الزواج ، وتشمل تلك العوامل

علاقة الحالة العلمية والسكن بالزواج في الريف والحضر على السواء فضلاً عن تباين التأثير على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ،ومن تلك العوامل :

1- اثر التعليم في حالات الزواج :

يعد المستوى التعليمي من الخصائص المهمة للسكان لانه متغير هام في تقدير السلوك الديموغرافي ، وهو احد المميزات الاجتماعية المهمة ، اذ يؤثر التحصيل الدراسي للفرد في مستوى حياته المعاشية ومركزه الاجتماعي⁽¹⁾ ، كما يمكن عن طريقه التنبؤ بتحديد الاحتياجات المتوقعة والمستقبلية من العاملين بالنشاطات الاقتصادية المختلفة⁽²⁾ ، ومن ثم فان حالة الفرد العلمية تؤثر في الحالة الزوجية وقد اختلف تأثير هذا العامل باختلاف البيئة التي يعيش فيها الفرد ، فالحالة العلمية تؤثر تأثيراً بالغاً في المناطق الحضرية وكلما انخفض المستوى التعليمي كلما زادت حالات الزواج ، اذن هناك علاقة عكسية بين التعليم والزواج ، وان هذه العلاقة العكسية تظهر في الحضر والريف على حد سواء الا انها تكون في الحضر اقوى من الريف ، اذ اثبتت الدراسات الديموغرافية ان سكان المدن اقل اقبالاً على الزواج اذا ما كانوا مستمرين في الدراسة من سكان الريف بسبب الاقبال على التعليم⁽³⁾ ، ففي العراق ارتفع متوسط العمر لدى الذكور والاناث بين فئة الموظفين من (25.3) سنة للذكور و (20.1) سنة للاناث الى (29.6) سنة للذكور و (23.2) سنة للاناث لعام 1972⁽⁴⁾ . كما يعد التركيب التعليمي ذا أهمية كبيرة لأنه يعطي مؤشراً للمستوى المعيشي، ومقياساً للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في

1- يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديموغرافيا ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، 1985 ، ص 339 .

2 - عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، مصدر سابق ، 2002 ، 87.

3- عباس فاضل السعدي ، الانجاب في العراق دراسة في الانتشار السكاني ، مجلة جامعة الملك سعود ،

الرياض ، المجلد الرابع ، 1992 ، ص 290 .

4 - منصور الراوي ، مصدر سابق ، ص 365 .

أي منطقة، فضلاً عن انه يعد ذا أهمية خاصة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وفقاً للخطط الموضوعة⁽¹⁾، ولا شك ان ارتفاع مستوى الأمية وبخاصة وسط الإناث له نتائج سلبية في العمليات الديموغرافية كالخصوبة، إذ إن هناك ارتباطاً عكسياً بين الحالة التعليمية للمرأة وعدد الأطفال الذين تتجهم حيث إن الإناث اللاتي يتأخرن في التعليم إلى مراحل جامعية أو دراسات عليا غالباً ما يؤجلن الزواج إلى ما بعد الانتهاء من الدراسة، فضلاً عن العادات والتقاليد المتبعة في المحافظة ولاسيما في المجتمع الريفي في تلك المدة والتي تحد في كثير من الأحيان تعليم المرأة، على الرغم من إن محافظة ديالى من المحافظات التي أسست فيها المدارس منذ نحو قرن فضلاً عن التعليم الديني إذ كان ينتشر على نطاق واسع وكبير. ولقد برز اثر التعليم واضحاً على نسب المتزوجين خلال مراحل التعليم المختلفة، ومن خلال بيانات الجدول (26) وخريطة (27) للتوزيع النسبي للمتزوجين الحضر إذ يتضح ان هناك علاقة مابين ظاهرة الامية والزواج في حضر منطقة الدراسة ومنها بين ان الامية في حضر قضاء خانقين بلغت (27.8%) وبها جاء القضاء بالمرتبة الاولى من هذا الجانب في حين كانت نسبة الامية متقاربة في كل الاقضية الاخرى عدا قضاء المقدادية الذي تشكل فيه اقل نسبة بلغت (24.2%)، ومن المعروف ان هناك علاقة مابين نسبة الامية والحالة الزوجية اذ يزداد الاقبال على الزواج عند الاميين اكثر من المتعلمين وعلى مختلف مستوياتهم .

اما في الابتدائية فما دون فقد تبين ان اعلى نسبة سجلت في حضر قضاء المقدادية والبالغ (29.5%) وقضاء بلدروز بنسبة بلغت (29.1%) وهي نسبة اعلى من نسبة المحافظة البالغة (26.9%)، في حين جاء كل من قضاء بعقوبة

وكفري بالمرتبة الثانية في وقت جاء قضاء خانقين ليشكل نسبة (23.1 %) وبالطبع كلما ارتفع المستوى العلمي كان التفكير بالزواج يتجه نحو الانخفاض .

اما مرحلة دون البكالوريوس فقد اتضح ان نسبة المتزوجين في حضر قضاء المقدادية شكل اعلى نسبة من بين اقضية المحافظة والبالغة حوالي (35.8 %) وهي نسبة اعلى حتى على مستوى حضر ديالى والبالغة (33.3 %) هذا في وقت جاءت نسبة الاقضية وعلى التوالي في كل من قضاء خانقين وبلدروز وكفري

جدول (26)

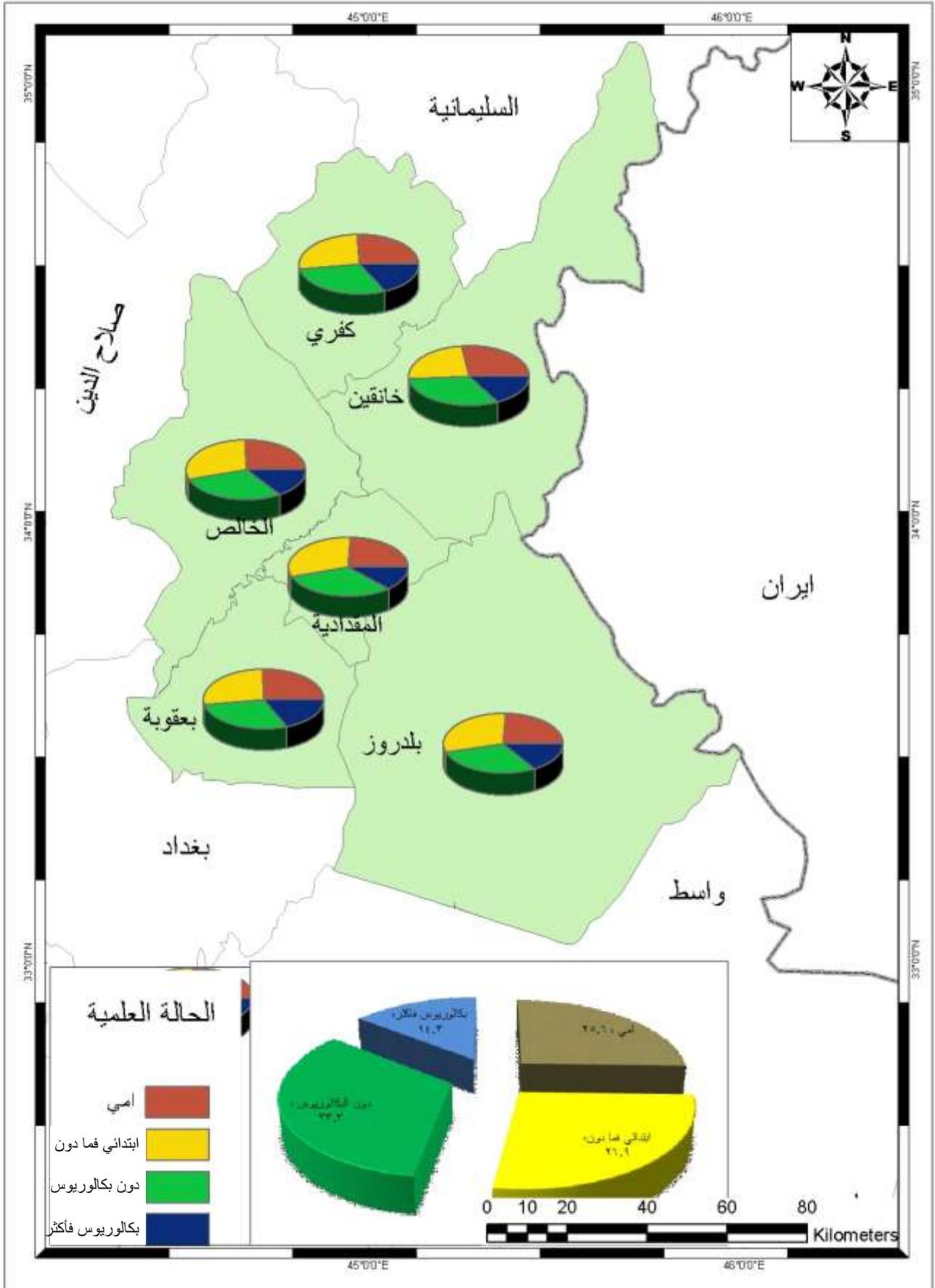
التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فاكثر بحسب الحالة العلمية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 0

الحالة العلمية										الوحدات الادارية
المجموع		بكالوريوس فاكثر		دون البكالوريوس		ابتدائي فما دون		امي		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
%100	%100	17.1	16.6	23.2	31.4	28.0	26.3	31.7	25.7	قضاء بعقوبة
%100	%100	14.7	10.5	22.1	35.8	32.3	29.5	30.9	24.2	قضاء المقدادية
%100	%100	12.6	12.7	20.8	33.6	31.9	28.2	34.7	25.5	قضاء الخالص
%100	%100	11.1	14.5	23.2	34.6	32.2	23.1	33.5	27.8	قضاء خانقين
%100	%100	14.4	13.6	19.6	33.0	32.1	29.1	33.9	24.3	قضاء بلدروز
%100	%100	16.7	15.4	20.0	32.9	33.3	25.8	30.0	25.9	قضاء كفري
%100	%100	14.2	14.3	21.7	33.3	31.3	26.9	32.7	25.6	المجموع

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الملحق (16) .

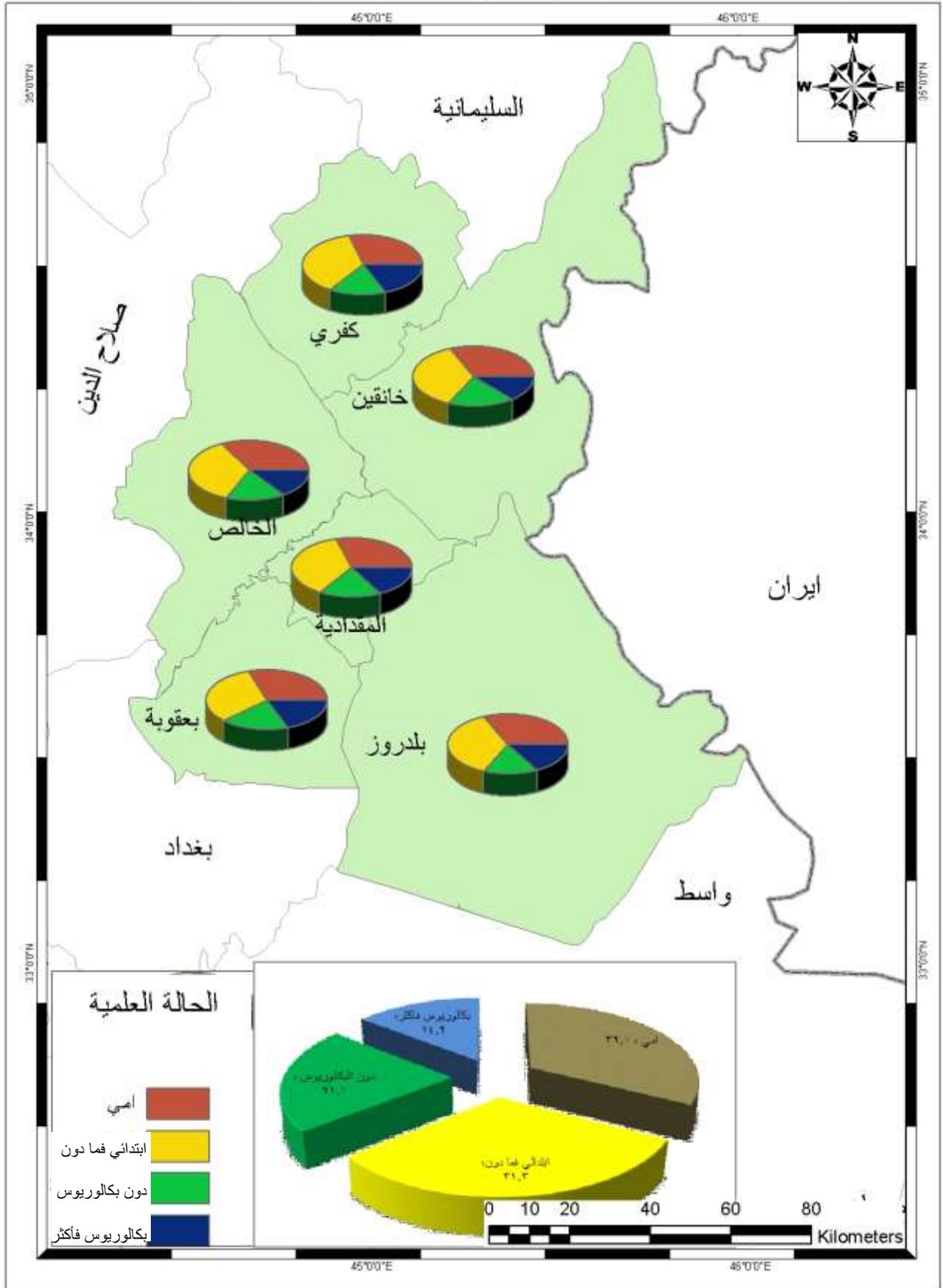
- ابتدائي فما دون - هو الحاصل على شهادة الابتدائية والذي يقرأ ويكتب .
- دون البكالوريوس - هو الحاصل على شهادة الدبلوم والاعدادية والمتوسطة .
- بكالوريوس فاكثر - هو الحاصل على شهادة البكالوريوس والدبلوم العالي والعليا .

خريطة (٢٧) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (١٢) سنة فأكثر بحسب الحالة العلمية وحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام ٢٠١٢



المصدر: من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاماس وبيانات الجدول (٢٦).

خريطة (٢٨) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (١٢) سنة فأكثر بحسب الحالة العلمية وحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى لعام ٢٠١٢



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٢٦) .

والخالص وبعقوبة بالنسب (34.6% ، 33.6% ، 33% ، 32.9% ، 31.4%) .
ان مؤشراً كهذا يؤكد بدون ادنى شك انه كلما ارتفع المستوى العلمي في حضر منطقة الدراسة قلت نسبة المتزوجين .

اما مرحلة البكالوريوس فاكثر فقد بين الجدول ان حضر قضاء بعقوبة شغل اعلى نسبة من المتزوجين ضمن هذا المستوى والذي بلغ (16.6%) وهي نسبة اعلى حتى من نسبة المحافظة البالغة (14.3%) في حين جاءت نسبة قضاء المقدادية لتشكّل اقل نسبة من بين اقصية منطقة الدراسة والتي بلغت حوالي (10.5%) في وقت تسلسلت بقية النسب ما بين هاتين النسبتين .

يتضح مما سبق للعلاقة بين المتزوجين والحالة العلمية في حضر منطقة الدراسة التباين في المراحل التعليمية للمتزوجين وعلى مستوى الوحدات الادارية ، ففي مرحلة الامية تباينت نسب المتزوجين فيها بين الارتفاع متمثلاً في قضاء خانقين والانخفاض الطفيف في حضر المقدادية على الرغم من سن قانون محو الامية الالزامي ذي الرقم (92) لسنة 1978 ، في حين ارتفعت نسب المتزوجين في مرحلة الابتدائية وسجلت نسباً اعلى مما كان في المرحلة السابقة ، الا انه بالتقدم بسلم التعليم تقل النسب لاثبات العلاقة العكسية بين التعليم والحالة الزوجية والتي تتوقف في ذلك على طبيعة الموائمة بين اقصية المحافظة في درجة التحضر والتخطيط للحياة الزوجية اي تركيبة المجتمع ومدى توفر المؤسسات العلمية والتربوية فيه .

اما في ريف منطقة الدراسة وبحسب الحالة العلمية فيتضح من بيانات الجدول والخريطة المذكورين ان مرحلة الامية سجلت ارتفاعاً في نسب المتزوجين في ريف منطقة الدراسة وجاءت نسبتها على مستوى المحافظة اعلى مما هو عليه في الحضر بلغت (32.7%) وجاء قضاء الخالص بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (34.7%) وهي نسبة عالية مقارنة

ببقية اقصية المحافظة بل وحتى نسبة المحافظة نفسها البالغة (32.7%) في حين جاءت نسب الاقصية الاخرى في منطقة الدراسة متقاربة ايضاً شأنها في ذلك شأن سكان الحضر الا انها تميل الى الارتفاع اكثر مما عليه في الحضر والامر واضح هو طبيعة العادات والتقاليد الريفية وسيادة الزواج المبكر.

اما في مرحلة الابتدائية فما دون فقد تبين ان اعلى نسبة سجلت في ريف قضاء كفري بلغت من مجموع حجم العينة (33.3%) وجاء بالمرتبة الثانية قضاء كل من المقدادية وخانقين وبلدروز وينسب بلغت على التوالي (32.3% ، 32.2% ، 32.1%) وهي نسب اعلى من نسبة المحافظة نفسها البالغة (31.3%) اما اقل الاقصية تسجيلاً لحالات الزواج ضمن هذه المرحلة فكان في قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (28%) .

اما مرحلة دون البكالوريوس فقد اتضح ان نسبة المتزوجين في ريف قضاء بعقوبة وخانقين شكلا اعلى نسبة من بين اقصية المحافظة والبالغة حوالي (23.2%) لكل منهما وهي نسبة اعلى حتى على مستوى ريف المحافظة والبالغة (21.7%) في حين جاء ريف المقدادية بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (22.1%) اما اقل الوحدات الادارية فكان في ريف بلدروز بنسبة بلغت (19.6%) وهذا مؤشر ايضاً الى انه كلما ارتفع المستوى العلمي قلت نسب المتزوجين .

اما مرحلة البكالوريوس فاكثرت فقد تبين ان ريف بعقوبة شكل اعلى نسبة من المتزوجين ضمن هذا المستوى والبالغ (17.1%) وهي نسبة اعلى من نسبة الحضر من جانب ومن نسبة ريف المحافظة البالغة (14.2%) في حين جاءت نسبة ريف كفري ليحتل المرتبة الثانية بنسبة (16.7%) ، اما نسبة قضاء خانقين فكانت اقل النسب من بين

اقتصادية منطقة الدراسة والتي بلغت حوالي (11.1%) في وقت كانت نسب بقية الوحدات الادارية متباينة بين اعلى نسبة واقل نسبة .

يتضح مما تقدم من التوزيع النسبي للسكان المتزوجين بحسب الحالة التعليمية وعلى المستويين الحضري والريفي ، للحالة العلمية اثراً واضحاً على نسب الزواج وهي متباينة ما بين الحضر والريف وحتى يظهر التباين على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ، اخذت بمستويات التعليم العليا تنخفض في نسب المتزوجين وهذا له اثره في نمو السكان ، اذ انه كلما كان الزواج مبكراً اتجه متوسط عدد المواليد الى الارتفاع واصبح مستوى خصوبة المرأة اعلى وهذا يظهر بوضوح في المناطق الريفية ، فغالبا حالات الزواج تتم في سن مبكر مقارنةً بالمناطق الحضرية ولهذا اثر في انخفاض الخصوبة .

2 - اثر السكن في حالات الزواج :

يعد توفر السكن من اولويات تكوين الاسرة وتعتمد قدرة الفرد على توفر السكن على الامكانيات المادية ومردودات الدخل الشهري الذي يحصل عليه الفرد مقابل عمله ، لذا فان بعض الدخول قد تمكن اصحابها من بناء وحدة سكنية او شرائها في حين ان اصحاب الدخول المنخفضة لا يتمكنون من ذلك ، لذا يتجهون نحو السكن بالاجار . وان السكن بالاجار يعد من العوامل المهمة والمؤثرة في الزواج ولاسيما في المناطق الحضرية ، من القلة وجود اسر تسكن بالاجار في المناطق الريفية ، وان وجدت فانها تتوزع في اطراف المدن الكبيرة ، لذلك فان السكن يعد من اهم المشكلات التي تواجه السكان الحضر .

ان السكن بالاجار في المدن يزيد من الابعاء المادية للاسرة مما يشكل عائقاً امام الزواج ويؤدي الى تأخر سن الزواج ، وقد اظهرت دراسة ميدانية في مدينة بغداد ان

ازمة السكن التي يعيشها عدد كبير من الشباب في المدن كانت سبباً رئيساً في تاخر سن زواجهم ، والسبب هو عدم قدرتهم المادية على توفر السكن المستقل من جانب ومن اخر ان بقائهم بعد الزواج مع اسرة الام سبب في اثاره المشكلات الاجتماعية (1) ، ويعد توفر السكن من العوامل التي لها اثارها الواضحة في حالات الزواج ، اذ تشير احد الدراسات السكانية الى ان معدلات الزواج تكثر في المجتمع الذي احرز درجة عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حين تقل معدلاتها في المجتمع اذا تعرض للهبوط الاقتصادي (2) ، ويصح هذا على السكان الذين يتميزون بمستوى اقتصادي جيد ضمن منطقة الدراسة التي تمكنهم ظروفهم المادية من شراء الوحدة السكنية لغرض تكوين اسرة جديدة من خلال الزواج ، في حين يصر بعضهم ممن لديه الرغبة في الزواج على ان يسكن مع الاهل في مسكن واحد . ومن بيانات الجدول (27) وخريطة التوزيع الجغرافي (29) يتضح ان هناك علاقة مابين نسبة المتزوجين ونوعية السكن في حضر منطقة الدراسة ، ومنها تبين ان السكن الملك في حضر قضاء خانقين بلغت نسبته (40%) من المجموع الكلي لحجم العينة في القضاء المذكور وهي اعلى نسبة على مستوى بقية اضية المحافظة بل وحتى اعلى من نسبة المحافظة نفسها وبالغة (34.2%) والامر واضح بسبب الاستقرار الامني والدخول العالية وتغير استعمالات الارض الزراعية الى سكنية في وقت جاء قضاء كفري بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (39.1%) ، اما اقل الوحدات الادارية في هذا المستوى من السكن فكانت في قضاء بعقوبة وبنسبة بلغت (24.6%) والسبب يرجع الى ارتفاع الكثافة السكانية في هذا القضاء باعتبار مركز المحافظة ، في حين جاءت بقية الوحدات الادارية بنسب متباينة.

¹ - حسين عذاب الجبوري ، التحليل المكاني لاثر التعليم في الخصوبة السكانية في محافظات الفرات الاوسط للمدة (1987 - 2005) ، مصدر سابق ، ص 111 .

² - احسان محمد الحسن ، التصنيع وتغير المجتمع ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1986 . ، ص 121 .

جدول (27) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (12) سنة فاكثر بحسب ملكية السكن للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 0

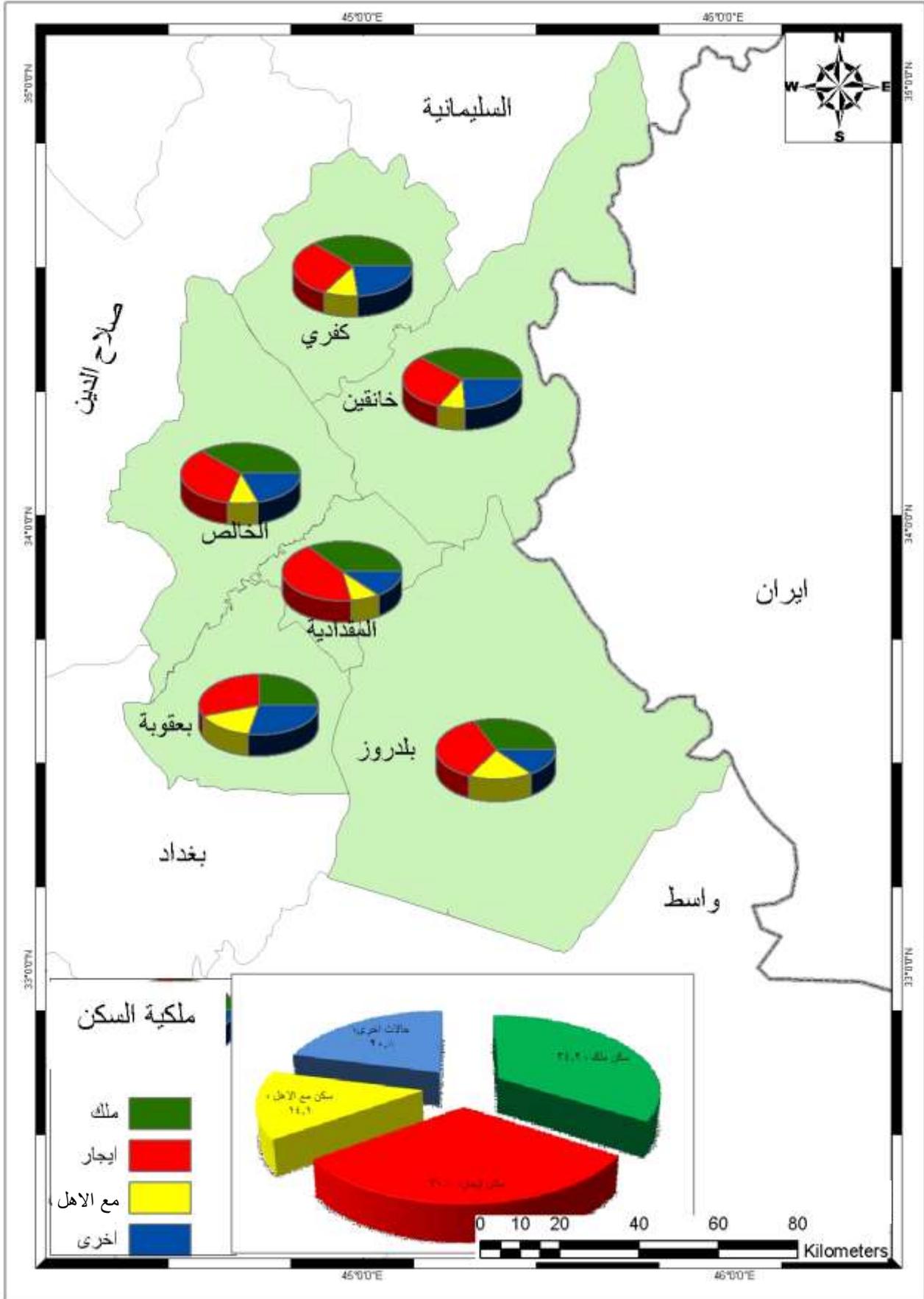
ملكية السكن										الوحدات الادارية
المجموع		حالات اخرى		سكن مع الاهل		سكن ايجار		سكن ملك		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
%100	%100	7.1	29.1	32.2	16.8	17.8	29.6	42.9	24.6	قضاء بعقوبة
%100	%100	7.7	11.8	43.1	9.8	10.7	41.2	38.5	37.3	قضاء المقدادية
%100	%100	4.3	18.7	45.7	11.2	7.1	30.8	42.9	39.3	قضاء الخالص
%100	%100	3.8	24.0	46.2	10.0	7.6	26.0	42.4	40.0	قضاء خانقين
%100	%100	6.6	12.4	46.6	22.7	6.6	32.1	40.2	33.1	قضاء بلدروز
%100	%100	3.0	23.1	45.5	12.6	6.0	25.3	45.5	39.1	قضاء كفري
%100	%100	5.8	20.8	42.3	14.1	10.2	30.8	41.8	34.2	المجموع

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (17) .

اما بالنسبة الى السكن بالايجار في حضر منطقة الدراسة فبلغت نسبته على مستوى المحافظة (30.8 %) وهي اقل من المستوى السابق ، وبلغت نسبة المتزوجين للسكن بالايجار في حضر المقدادية نسبة قدرت حوالي (41.2 %) وهي اعلى من نسب جميع الاقضية الاخرى بل وحتى من نسبة المحافظة البالغة (30.8 %) والسبب واضح هو ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات من جانب ومن اخر تقليل المشكلات الزوجية ، في حين جاء حضر بلدروز بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (32.1 %) في حين جاءت نسب المتزوجين في بقية الاقضية متباينة كان اقلها في حضر كفري بنسبة بلغت (25.3 %) .

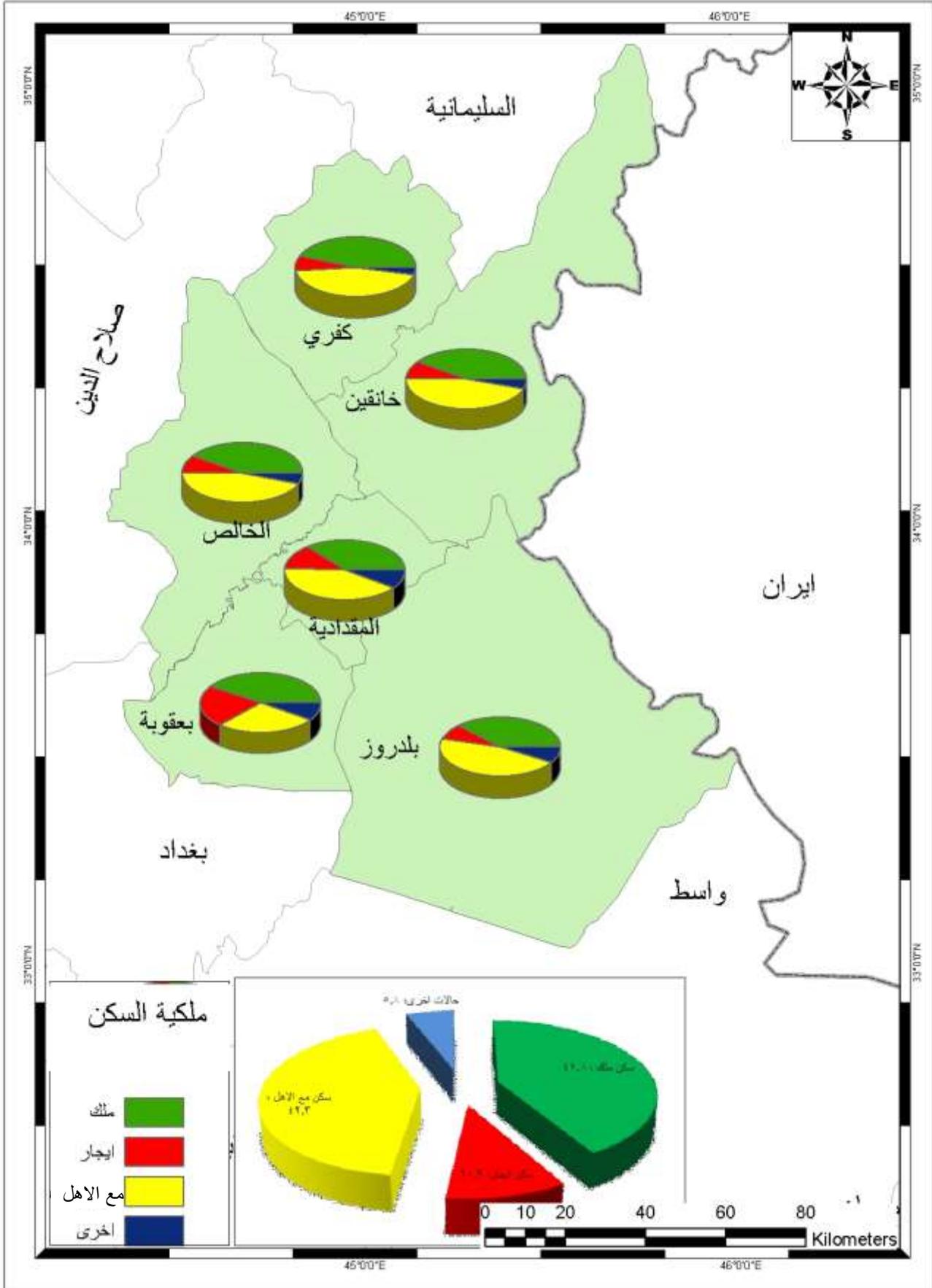
اما السكن مع الأهل في حضر أقضية المحافظة فقد اتضح من الجدول المذكور أن نسبته على مستوى المحافظة كانت اقل من نسبة السكن السابق وبلغت (14.1 %) من المجموع الكلي لحجم العينة والسبب واضح هو صغر مساحة الوحدات السكنية في الحضر وحب الاستقلالية في السكن ، وجاء قضاء بلدروز بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (22.7 %) وهي الأعلى على مستوى بقية اقضية المحافظة بل وحتى اعلى

خريطة (٢٩) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (١٢) سنة فاكثر بحسب ملكية السكن وحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقسية محافظة ديالى لعام ٢٠١٢



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٢٧) .

خريطة (٢٩) التوزيع النسبي للمتزوجين بعمر (١٢) سنة فاكثر بحسب ملكية السكن وحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقسية محافظة ديالى لعام ٢٠١٢



المصدر: من عمل الباحث أعتداع على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٢٧).

من نسبة المحافظة البالغة (14.1%) في وقت جاء قضاء بعقوبة بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (16.8%) من المجموع الكلي للمتزوجين الساكنين مع الاهل ، اما اقل الاقضية فكانت في حضر المقدادية بنسبة بلغت (9.8%) والسبب واضح هو ارتفاع نسب المتزوجين في مستوى السكن بالايجار .

اما مستوى السكن لحالات أخرى فقد شكلت المحافظة نسبة بلغت من المجموع الكلي للمتزوجين الساكنين في سكن التجاوز* نسبة بلغت (20.8%) ، وجاء حضر بعقوبة بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت حوالي (29.1%) وهي اعلى من نسب بقية الاقضية في المحافظة والامر واضح هو ارتفاع اعداد السكان وكثرة التكتلات العسكرية والمساحات الواسعة للاراضي فيها ، في حين جاء حضر خانقين بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (24%) من حالات السكن الاخرى ، اما نسب بقية الاقضية فكانت متباينة فقد سجلت اقل نسبة في هذا المستوى من السكن في حضر المقدادية بلغت (11.8%) .

أما في ريف منطقة الدراسة والعلاقة ما بين نوعية السكن ونسبة المتزوجين فقد اوضحت بيانات الجدول (27) وخريطة التوزيع ان نسبة (45.5%) من المجموع الكلي للمتزوجين في ريف كفري يسكنون في سكن ملك وهذه نسبة أعلى مما هو عليه في اقضية المحافظة الاخرى بل وحتى اعلى من نسبة ريف المحافظة البالغة (41.8%) والامر واضح هو كبر مساحة الوحدات السكنية في الريف ، لذلك فان امكانية بناء منزل صغير بجانب منزل الاهل امر يسير فضلاً عن استخدام مواد البناء البسيطة ، وحل بالمرتبة الثانية ريف اقضية كل من بعقوبة والخالص وخانقين وينسب بلغت على التوالي (42.9% ، 42.9% ، 42.4%) في وقت كانت اقل

* - أي السكن الحكومي والتجاوزات على ممتلكات الدولة خاصة بعد عام 2003 إذ غياب القانون مكن بعض الاسر من اقامة المساكن في اراضي الدولة كالتكتلات العسكرية القريبة من المدن والمساحات الخضراء التي تركت في خرائط التصميم لاغراض تخص الدولة لاقامة المؤسسات التعليمية عليها في المستقبل او دوائر اخرى .

النسب تمثلت في ريف المقدادية بنسبة بلغت (38.5%) من المجموع الكلي للمتزوجين الذين يسكنون ملك .

اما مستوى السكن بالايجار في ريف منطقة الدراسة فقد تبين من الجدول انه سجل نسبة اقل مما كان عليه في المستوى الاول اذ بلغ على مستوى المحافظة نسبة (10.2%) من المجموع الكلي لحجم العينة وجاء قضاء بعقوبة بالمرتبة الاولى للمتزوجين الريف الساكنين بالايجار بنسبة بلغت (17.8%) والامر واضح هو قرب القرى الريفية من المدن وارتباط ابناء الريف بالوظائف جعلهم يسكنون باطراف المدن بالايجار ، اما بقية الوحدات الادارية فقد تباينت فيها نسب المتزوجين ضمن هذا المستوى و أقل النسب سجلت في ريف كفري بلغت (6%) .

اما مستوى السكن مع الاهل فقد تبين انه شكل اعلى نسبة على مستوى ريف المحافظة فقد بلغت (42.3%) وهي أعلى نسبة سجلت في عموم منطقة الدراسة اذ ان السكن مع الاهل صفة ابناء الريف ليكونوا يداً واحدة في العمل في الحقول الزراعية ، وجاء ريف بلدروز بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (46.6%) في حين حل ريف خانقين بالمرتبة الثانية بنسبة مقاربة للقضاء الاول بلغت (46.2%) في وقت جاء ريف قضاءي الخالص وكفري بالمرتبة الثالثة وبنسب بلغت على التوالي (45.7% ، 45.5%) أما اقل الوحدات فكانت في ريف بعقوبة فقد بلغت (32.2%) .

اما مستوى السكن لحالات اخرى في ريف منطقة الدراسة فقد تبين من الجدول المذكور انه سجل اقل النسب مما كان عليه في حضر منطقة الدراسة والامر واضح هو سعة مساحة الوحدات السكنية في الريف مقارنة بالحضر فضلاً عن التباين في قيمة الارض بين الريف والحضر ودور العادات والقاليد في الريف لذا تقل التجاوزت،

وسجلت نسبة المحافظة بالنسبة لسكن المتزوجين للحالات الاخرى نسبة بلغت (5.8%) وحل ريف المقدادية باعلى نسبة بلغت (7.7%) من المجموع الكلي للمتزوجين في الريف ، اما اقل الوحدات الادارية فقد تمثلت في ريف كفري بنسبة بلغت (3%) .

نستنتج مما سبق ان للسكن دوراً كبيراً في التأثير في حالات الزواج على مستوى الحضر والريف في منطقة الدراسة ، ويعد عائقاً كبيراً أمام تاخر سن الزواج خاصة في الحضر وذلك لارتفاع اسعار الارض والبناء والمواد الانشائية بعكس الريف خاصة بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في عموم العراق ، لذا ومن خلال استعراض البيانات التي تخص السكن اتضح ان سكن الملك في حضر منطقة الدراسة حل بالمرتبة الاولى للمتزوجين ، كما ارتفعت نسب المتزوجين الحضر للسكن بالايجار على العكس من المتزوجين في الريف التي ارتفعت نسبهم في السكن مع الأهل بحكم العادات والتقاليد وبحكم الحاجة للعمل كيد واحدة في الحقول الزراعية ، كما ارتفعت نسب المتزوجين الريف للسكن الملك وهذا يرجع الى اتساع مساحة الوحدة السكنية في الريف بعكس المدينة .

دوافع الزواج المتعدد :

يتناول هذا الموضوع الدوافع التي تدعو الى تعدد الزوجات فهناك مسوغات عدة قد تدفع بالرجل للزواج بأكثر من امرأة في آن واحد قد تكون هذه الدوافع أو المسوغات خاصة به فيؤدي إلى زواجه من امرأة ثانية وقد تكون هذه الدوافع أو المسوغات مجتمعية تخص المجتمع كالحروب والأزمات السياسية التي تعمل على وجود فجوة بين نسب الذكور والإناث فمن خلال الجدول (28) وخريطتي التوزيع (31) و(32) على مستوى الحضر والريف في منطقة الدراسة يتبين ان لكبر سن الزوجة السابقة

جدول (28) التوزيع النسبي لدوافع الزواج بأكثر من واحدة بحسب البيئة وعلى مستوى الوحدات الادارية

في محافظة ديالى لعام (2012) .

المجموع الكلي	الحصول على مستوى ثقافي زوجة ذات أعلى		وجود علاقة عاطفية		عقم الزوجة السابقة		مرض الزوجة السابقة		الرغبة في الحصول على موليد أكثر		سوء العلاقة مع الزوجة السابقة		كبير سن الزوجة السابقة		الدوافع الادارية
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
%100	11.0	18.9	6.1	22.4	4.8	2.9	4.9	5.9	36.6	5.9	6.1	26.5	30.5	17.6	قضاء يعقوية
%100	19.2	23.5	17.6	25.5	2.9	3.1	5.9	6.1	29.4	7.1	4.4	20.4	20.6	14.3	قضاء المقنن
%100	15.1	9.1	15.3	21.8	4.2	7.3	4.2	10.9	30.6	13.6	5.6	20.0	25.0	17.3	قضاء الخالص
%100	21.8	13.2	14.5	23.6	3.6	5.7	5.5	10.4	27.3	9.2	9.1	17.1	18.2	20.8	قضاء خانقين
%100	17.8	19.6	21.4	21.2	3.6	4.9	3.6	5.8	23.2	6.8	7.1	26.2	23.3	15.5	قضاء بلدروز
%100	16.7	20.0	16.4	20.0	6.7	4.7	3.4	9.4	33.4	4.7	10.0	30.6	13.4	10.6	قضاء كفري
%100	16.8	17.3	14.6	22.4	4.1	4.6	4.7	7.9	30.2	7.9	6.6	23.5	23.0	16.6	المجموع

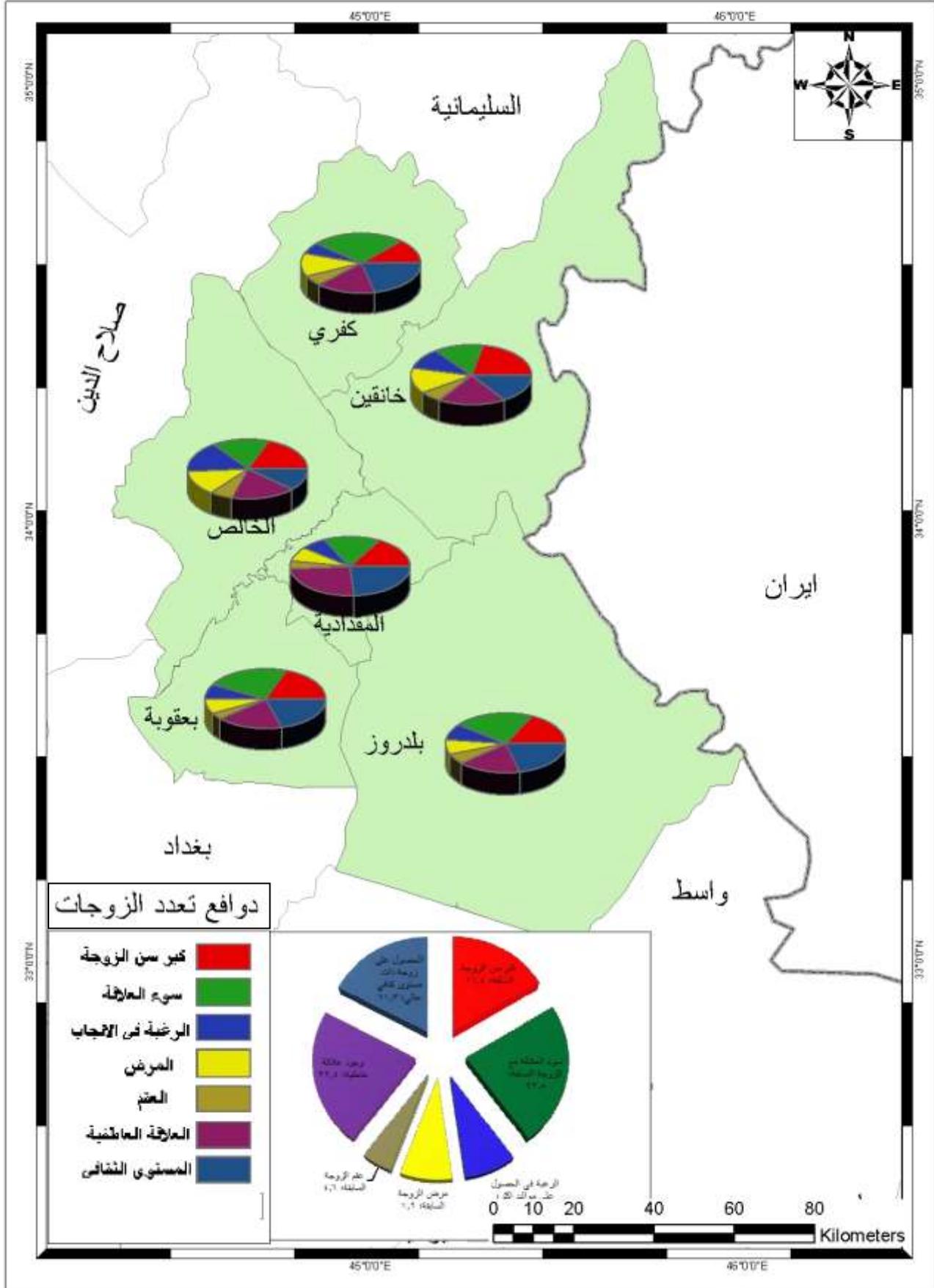
المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (18) .

في حضر أفضية المحافظة نسبة بلغت على مستوى المحافظة (16.4%) من المجموع الكلي لحجم العينة ، وقد جاء حضر خانقين بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (20.8%) وهي اعلى من نسب الافضية الاخرى بل وحتى من نسبة المحافظة نفسها والامر واضح هو الدخول الشهرية العالية والامكانية المادية ، في وقت جاء كل من حضر بعقوبة والخالص بالمرتبة الثانية وينسب بلغت على التوالي (17.6% ، 17.3%) اما اقل الوحدات فكانت في حضر كفري بنسبة بلغت (10.6%) .

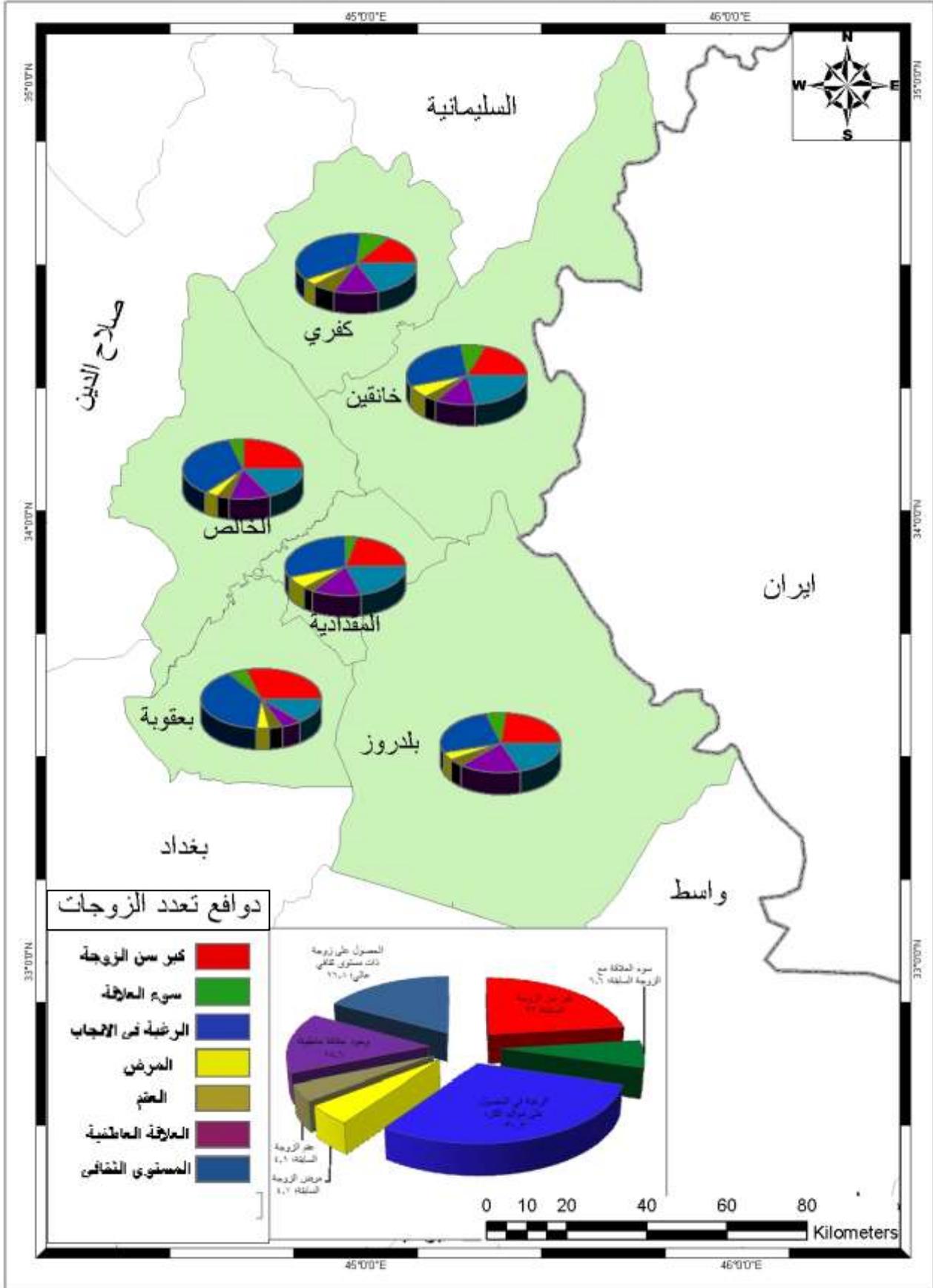
اما دافع سوء العلاقة مع الزوجة السابقة في حضر منطقة الدراسة فقد شكل اعلى نسبة على مستوى المحافظة اذ بلغت حوالي (23.5%) وحل قضاء كفري بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (30.6%) وهي أعلى نسبة من نسب حضر الافضية الاخرى بل وحتى من نسبة المحافظة ، ذلك ان الزواج في اعمار صغيرة مع قلة الخبرة والادراك واختلاف العادات والثقافات تؤدي الى الانفصال، في حين جاء حضر بعقوبة بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (26.5%) ، اما اقل الوحدات الادارية تسجيلاً لهذا الدافع فكانت في حضر الخالص بنسبة بلغت (20%) والسبب يرجع الى سيادة زواج الاقارب كسبب في انخفاض نسب المتزوجين لهذا الدافع .

اما دافع الرغبة في الحصول على مواليد اكثر في حضر منطقة الدراسة فقد تبين من خلال الجدول المذكور ان حضر الخالص حصل على اعلى نسبة للمتزوجين لهذا الدافع بلغت (13.6%) وهي اعلى من نسبة المحافظة البالغة (7.9%) والامر واضح وذلك للحاجة للعمل في الزراعة باعتبارها من الافضية الزراعية ولاستمرار الذرية ، في حين جاءت بقية الافضية بنسب متباينة كان اقلها في حضر كفري بنسبة بلغت (4.7%) .

خريطة (٣٢) التوزيع النسبي لدوافع الزواج بأكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى للمدة (٢٠١٢)



خريطة (٣١) التوزيع النسبي لدوافع الزواج بأكثر من واحدة بحسب البيئة (ريف) وعلى مستوى اقصية محافظة ديالى للمدة (٢٠١٢)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٢٨) .

اما دافع مرض الزوجة السابقة فبلغت نسبته على مستوى حضر المحافظة (7.9 %) من المجموع الكلي لحجم العينة ، وهي نسبة مساوية لنسبة الدافع السابق وحل حضر الخالص بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (10.9 %) وهي نسبة أعلى من نسب حضر الاقضية الاخرى بل وحتى من نسبة المحافظة البالغة (7.9 %) وهذا الامر واضح في عموم القطر ومنطقة الدراسة نتيجة لتعرض البلد للعدوان الامريكى واستخدام المواد المشعة لليورانيوم المنظب مما ادت الى ظهور الكثير من الامراض في الآونة الاخيرة كسرطان الثدي على سبيل المثال ، اما بقية الاقضية في حضر منطقة الدراسة فقد شكلت نسباً متباينة كان اقلها في حضر بلدروز بنسبة بلغت (5.8 %) .

اما دافع عقم الزوجة فقد تبين من بيانات الجدول انه شكل نسباً قليلة في حضر منطقة الدراسة فبلغت نسبة هذا الدافع على مستوى المحافظة (4.6 %) وحل حضر الخالص بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (7.3 %) في حين جاء حضر بعقوبة باقل نسبة بلغت (2.9 %) والامر واضح في أن القضاء الاخير لم يستسلم بسهولة للزواج الثاني بعكس القضاء الاول الباحث على كثرة المواليد بوصفه من الاقضية الزراعية .

اما دافع العلاقة العاطفية في حضر منطقة الدراسة فقد تبين من الجدول انه شكل ثاني اكبر نسبة من المتزوجين بعد نسبة الدافع الثاني وبلغت نسبته على مستوى المحافظة (22.4 %) من المجموع الكلي لحجم العينة ، وجاء حضر المقدادية ليحتل المرتبة الاولى بنسبة بلغت (25.5 %) وهي اعلى من نسبة حضر الاقضية الاخرى في منطقة الدراسة بل اعلى من نسبة المحافظة البالغة (22.4 %) والسبب يرجع الى دور التطورات الاقتصادية والاجتماعية ودخول المرأة ميدان العمل ومشاركة الرجل فضلاً عن التعليم المختلط في مؤسسات التعليم الجامعي ، وحل

حضر خانقين بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (23.6%) اما بقية نسب حضر الاقضية الاخرى فكانت متقاربة بعض الشيء فسجلت اقل النسب في حضر كفري بلغت (20%) .

اما الدافع الاخير وهو الحصول على زوجة ذات مستوى ثقافي عالٍ فقد شكل أعلى مستوى حضر المحافظة نسبة بلغت (17.3%) وحل حضر المقدادية بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (23.5%) من المجموع الكلي للمتزوجين لهذا الدافع ولأوساط مختلفة من المجتمع خاصة الطبقة المتعلمة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، في وقت جاء قضاء كفري بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (20%) اما اقل الوحدات الادارية تسجيلاً لنسبة هذا الدافع فكانت في حضر الخالص بلغت (9.1%) .

اما في ريف منطقة الدراسة فمن خلال الجدول (28) وخريطة التوزيع (32) يتبين ان للدافع الاول وهو كبر سن الزوجة السابقة تأثيراً كبيراً يدفع الزوج الى الزواج مرة ثانية وذلك بوصف الزوجة تعد قوة عمل لمساعدة زوجها في أعمال الزراعة وتقدمها بالسن يدفع الزوج الى الزواج ، وشكل هذا الدافع نسبة بلغت على مستوى المحافظة بلغت (23%) من المجموع الكلي لحجم العينة ، وجاء ريف بعقوبة بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (30.5%) وهي نسبة أعلى مما هو عليه في بقية الاقضية الاخرى بل وحتى اعلى من نسبة المحافظة ، في وقت جاء ريف الخالص بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (25%) وللسبب اعلاه نفسه ، اما بقية الوحدات الادارية فتباينت نسب المتزوجين فيها كان اقل النسب في ريف كفري بلغت (13.4%) .

اما دافع سوء العلاقة مع الزوجة السابقة في ريف منطقة الدراسة فتبين انه شكل نسباً قليلة مقارنة بسكان الحضر وبلغت نسبته على مستوى المحافظة (6.6%) والسبب

انما يرجع الى سيادة زواج الاقارب بالدرجة الاولى والتمسك بالعادات والتقاليد ، وحل ريف كفري بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (10%) من المجموع الكلي للمتزوجين فيما جاءت بقية الاقضية بنسب قليلة ومتباينة كان اقل تلك النسب في ريف المقدادية بلغت (4.4%) .

اما دافع الرغبة في الحصول على مواليد اكثر في ريف منطقة الدراسة فتبين من الجدول المذكور انها شكلت اعلى نسبة في عموم منطقة الدراسة فقد بلغت على مستوى ريف المحافظة (30.2%) والسبب يعود الى ان الحصول على الابناء سمة أهل الريف وذلك للعمل في الحقول الزراعية ومصدر للقوة والفخر ، وحل ريف بعقوبة بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (36.6%) من المجموع الكلي للمتزوجين في وقت جاء ريف كفري بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (33.4%) اما بقية الوحدات الادارية فكانت نسبها متقاربة وتقع ما بين هاتين النسبتين .

اما دافعا مرض وعقم الزوجة فقد تبين من الجدول المذكور انهما شكلا نسباً قليلة مقارنةً بسكان الحضر فقد بلغ نسبهما على مستوى المحافظة (4.7% ، 4.1%) وجاءت الوحدات الادارية في ريف منطقة الدراسة بنسب متباينة وقليلة اذ تمثلت أعلى النسب في ريف المقدادية وكفري بلغت على التوالي (5.9% ، 6.7%) اما اقل النسب فكانت في ريف الاقضية نفسها .

اما دافع العلاقة العاطفية في ريف منطقة الدراسة فقد شكل نسبة على مستوى المحافظة بلغت (14.6%) وحل ريف بلدروز بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (21.4%) والسبب يرجع للشأن نفسه كما في الحضر الا انه في الريف يبقى التمسك بالقيم والعادات هو السائد فقد يكون ثقافة المرأة الدينية دافعاً للرجل الريفي للزواج بها ، وحل ريف المقدادية بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (17.6%) ، اما بقية

الاقضية فقد جاءت بنسب تباينت بين الارتفاع والانخفاض إذ سجلت اقل النسب في ريف بعقوبة بلغت (6.1%) .

اما الدافع الاخير المتمثل بالحصول على زوجة ذات مستوى ثقافي عالٍ فقد شكل هذا الدافع نسبة بلغت على مستوى المحافظة (16.8%) وتبين ان ريف خانقين احتل المرتبة الاولى بنسبة بلغت (21.8%) وهي اعلى من بقية ريف الاقضية الاخرى بل وحتى من نسبة المحافظة البالغة (16.8%) والسبب التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عمت البلد مما قللت من الفوارق بين الريف والحضر فضلاً عن دخول ابناء الريف ميدان العمل المدني ومواصلة التعليم العالي كل ذلك جعلهم يتطلعون الى افاق اكبر من محيط البيئة الريفية بل الى واقع ملموس ، في حين جاء ريف المقدادية بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (19.2%) اما أقل الوحدات الادارية فكانت في ريف بعقوبة بلغت (11%) .

نستنتج مما سبق بان لهذه الدوافع دوراً كبيراً في الزواج الثاني للرجل على مستوى الحضر والريف مع التباين في درجة فاعليتها في الوحدة الادارية وهذا يرجع الى طبيعة التركيب السكاني في أقضية منطقة الدراسة ، وقد سجلت اعلى نسبة لهذه الدوافع تمثلت في دافع سوء العلاقة مع الزوجة السابقة وخاصة في الحضر والسبب انما يرجع الى الاختلافات بين الزوجين من ناحية البيئة ومنها المستوى الثقافي او طبيعة العادات والتقاليد او مدى التمسك والعلاقة بين الابن واهله كلها تولد خلافات تنتهي بالانفصال ثم الزواج الثاني ، بعكس سكان الريف اذ ان اعلى النسب كانت لدافع الرغبة في الحصول على مواليد اكثر ، من ذلك يتبين ان بعض هذه الدوافع فعال في بيئة وغير فعال في أخرى .

الفصل الرابع

تحليل مفهوم ظاهرة الطلاق وأنواعها ، أسبابها ، تباينها
المكاني في محافظة ديالى

- المبحث الاول : مفهوم ظاهرة الطلاق وأنواعها .
- المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي لظاهرة الطلاق .
- المبحث الثالث : اسباب ظاهرة الاطلاق .

المبحث الاول : مفهوم ظاهرة الطلاق وانواعها :-

1- مفهوم ظاهرة الطلاق

الطلاق من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات البشرية على اختلاف درجة تقدمها العلمي ورفيها الاجتماعي ، وتكمن خطورة هذه المشكلة فيما تتركه من اثار تؤدي الى تصدع الاسرة وانهايار مقومتها ، وتسهم في عرقلة تقدم المجتمع وتطويره ، فالأسرة هي اللبنة التي يتكون فيها البناء الاكبر للمجتمع ، وهي المجتمع الاول الذي يلتقى الطفل الوليد ويرعاه ويشكل عاداته ونظرته للحياة (1) .

ويطلق لفظ التطلاق على الحالة التي يتوقف فيها حل الرابطة الزوجية على اجراء تتخذه احدى الهيئات الشرعية او القضائية . وقد اخذت التشريعات اليهودية والإسلامية بنظام الطلاق مع اباحة التطلاق . فلزوج المسلم او اليهودي ان يطلق زوجته بيمينه ، فينهي رابطة الزوجية بإرادته المنفردة ، دون توقف على ارادة شخص اخر غيره . وللزوجة المسلمة او اليهودية ان تطلب حل رابطة الزوجية بطلب تقدمه للهيئة المختصة التي لها تقديم جدية المبرر الذي تستند اليه الزوجة في طلبها . والقاعدة العامة ان الزواج يتم التعاقد عليه لفترة غير محددة او لمدى الحياة، ولكن كثير ما ينتهي لسبب او لآخر أثناء حياة الزوجين . واستقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي يحرص عليها الاسلام ليثنى من الزوجين ان يجعلوا من البيت مهذاً يأويان اليه وينعمان في ظلاله ليتمكنوا من تنشئة أولادهما تنشئةً سالحة. ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدم الصلات وأوثقها وليس ادل على قدسيتها من أن الله سبحانه وتعالى سمى العهد بين الزوجين بالميثاق الغليظ.. فإذا كانت العلاقة بين الزوجين هكذا موثقة مؤكد أنه لا ينبغي الاخلال بها ولا التهوين من شأنها . وكل أمر

1- وسيلة عاصم الباشا، الطلاق اسبابه واثاره الاجتماعية دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير (غ . م) ، كلية الاداب ، قسم علم الاجتماع ، بغداد ، 1982 ، ص 1 .

من شأنه ان يوهن من هذه الصلة ويضعف من شأنها , فهو يغيض الاسلام لفوات المنافع وذهاب مصالح كل من الزوجين⁽¹⁾ . والطلاق في اللغة أسم مصدر لطلق بالتشديد ويعني رفع القيد الحي أو المعنوي , فالطلاق والإطلاق في اللغة يستعملان لحل القيد حسيّاً او معنويّاً وأصل معناه رفع الوثاق والترك مطلقاً سواء كان حسيّاً كقيد الفرس او معنويّاً كقيد النكاح , وهو الارتباط الحاصل بين الزوجين وهو مأخوذ من الاطلاق , يقول الرجل أطلقت ابلي او أطلقت أسيري او اطلقت امرأتي فالكل من الاطلاق , وإنما يختلف اللفظ باختلاف المعنى , والعرف خص استعمال طلق في رفع القيد المعنوي , وأطلق في رفع القيد الحسي , فيقال : طلق الرجل امرأته ولا يقال أطلقها , كما يقال أطلق البعير (بمعنى فك قيده) ولا يقال طلقه⁽²⁾ . أما التعريف الفقهي للطلاق فهو (رفع قيد النكاح في الحال أو في المال بلفظ مشتق من (ط , ل , ق) , أو في معناه , ما يفيد ذلك صراحة أو دلالة صادر من الزوج او من يقوم مقامه , فيرتفع قيد النكاح بالطلاق في الحال اذا كان بانئاً , أو في المال اذا كان الطلاق رجعيّاً⁽³⁾ .

أما التعريف القانوني فهو (إنهاء لعقد زواج صحيح اثناء حياة الزوجين , أي هو صورة من الفسخ القانوني) . في حين يعد الطلاق من وجهة نظر علماء الاجتماع بأنه (ظاهرة اجتماعية تتبع من المجتمع وتنجم عن علاقات اجتماعية غير جيدة , وهي عملية فسخ عقد الزواج الذي وقعه كل من الرجل والمرأة قبل دخولها في العلاقات الزوجية , وهذه العملية تساعد كل من الطرفين على أشغال منزلة فردية تعطيه حق الزواج ثانية)⁽⁴⁾ . والطلاق في رأي (جرسون) (مرض اجتماعي خطير , يعني

1- عادل أحمد سركيس , مصدر سابق , ص 556 .

2- الكاساني , بدائع الضائع , ج 3 , دار الكتب للطباعة , مصر , 1975 , ص 2 .

3- احمد الغندور , الطلاق في الشريعة الاسلامية والقانون , دار الكتاب العربي للنشر مصر , 1967 , ص 32 .

4- دينكن ميشيل , معجم علم الاجتماع , ترجمة د. احسان محمد الحسن , مطبعة المتنبى , بغداد , 1976 , ص

تطعيم الزواج والعائلة والروابط الاساسية للمجتمع , ويكون ثمن للزواج غير المرغوب , ويعد النقيض التعيس للزفاف (1) . أما (فاربر) farbar - فيعد الطلاق (بأنه انجذاب اكثر نحو قرين جديد , إذ ان كل شخص يحاول تحسين نصيبه في المجتمع بالانتقال من زواج الى زواج أفضل بنفس الطريقة التي ينتقل بها شخص الى عمل يعطي راتباً أكثر او ظروف عمل افضل , ويفترض أن فكرة الزواج الدائم قد تحولت الى فكرة القابلية الدائمة) (2) . أما الطلاق من وجهة نظر الباحث فهو (الحق القانوني والشرعي الذي يلجأ اليه الرجل في تحصين نفسه ومكانته في المجتمع من الاشارة اليه بالضعف في حال كون ثقافة الزوجه لا تتناسب وطبيعة المجتمع , ولهذا السبب والأسباب الاخرى يكون الانفصال الحل السليم لحفظ تلك المكانه في المجتمع الذي يعيش فيه) . والطلاق حق من حقوق الزوج , وان الزوجه لا تمتلك مثل هذا الحق ألا اذا فوضها الزوج , وبما ان التفويض نادر ما يجعل لجهل الزوجه بأهمية اشتراطه فقد اقتضت العدالة ان يكون من حق الزوجه المطالبة بالتفريق في حالة انعدام الحياة الزوجية بين الزوجين(3) . وذلك ناتج عن سوء معاملة الزوج او يحصل الطلاق من قبل طرف الزوج في حال كون الزوجه أجبرت على الارتباط ومن ثم فأنها ستجد في بيت الزوجية التزامات جديده لم تعتد عليها .

2- أنواع ظاهرة الطلاق والتفريق

يقسم الطلاق الى عدة انواع حسب ما صرحت به المادة الثامنة والثلاثون من قانون الاحوال الشخصية العراقي(4) , وهذه الانواع تتمثل بالآتي :-

1 -Judson .J. Landis and Mary Landis (personal Adjustment marriage and family living) , 1960 , p , 285

2 -Lvan nge and felix ,m.Bernado , the family its strueture and Interaction , New York , 1973 , p 462

3- عبد الرحمن الصابوني , الاحوال الشخصية , الزواج والطلاق واثارهما , ج 1 , جامعة حلب , سوريا , 1965 , ص 40 .

4- قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 المعدل , المادة (38) .

- الطلاق للمرة الاولى .
- الطلاق للمرة الثانية .
- الطلاق للمرة الثالثة .

فالطلاق للمرة الاولى يسمى الطلاق الرجعي , ويقصد فيه إمكانية مراجعة المطلق لمطلقاته خلال مدة العدة البالغة ثلاثة أشهر وعشرة أيام⁽¹⁾, حتى اذا كان من دون رضا الزوجة ويحدث ان تثبت الرجعة بما يثبت الطلاق , اي ينبغي تسجيل الرجعة في المحكمة حال وقوعها او بعد وقوعها وإثباتها بالبينة الشخصية عند النزاع وهذا النوع من الطلاق لا يزيل الرابطة الزوجية في الحال وإنما بعد انتهاء المدة .

أما الطلاق للمرة الثانية ويسمى بالطلاق البائن بينونة صغرى وفيه الحق للمطلق الزواج بمطلقاته ثانية بموجب عقد جديد , وسمي بائناً لأنه يزيد من شقة البعد بين الزوجين ويقلل من احتمال عودتهم لبعضهما بيد انه لا يجعلها مستحيلة⁽²⁾ .

أما الطلاق للمرة الثالثة فيسمى البائن بينونة كبرى وفيه لا يحق للمطلق التزوج بمطلقاته إلا اذا تزوجت من آخر , ولذلك سمي بائناً بينونة كبرى لأنه بات حقيقة امام الرغبة في العودة⁽³⁾ .

ظاهرة التفريق :-

لقد اختصت العدالة ان يكون لأحد الزوجين الحق بالمطالبة بالتفريق اذا ما صاحب العلاقة الزوجية استمرار الضرر , اذ نصت المادة الاربعون من قانون الاحوال الشخصية العراقي على أنه ((اذا ادعى احد الزوجين اضرار الاخر بما لا

1- قانون الاحوال الشخصية العراقي , المادة (48) , الفقرة (1) .

2- زكي الدين شعبان , الزواج والطلاق في الاسلام , الدار القومية للطباعة , القاهرة , 1979 , ص 103 .

3- عبد الهادي الجوهري , قاموس علم الاجتماع , مكتبة نهضة الشرق , القاهرة , 1983 , ص 144 .

يستطيع معه دوام العشرة او قيام شقاق بينهما جاز له ان يطلب من القاضي التفريق))
(1) . ولتفريق القاضي ستة انواع :

1-**التفريق للضرر والشقاق** :- اذا انه من حق الزوج او الزوجة طلب التفريق للضرر والشقاق (2) ، ألا ان الزوج نادراً ما يلجأ اليه لتمتعه بحق ايقاع الطلاق منفرداً ، والزوجة تستفيد من هذا الحق حين يتعذر عليها معاشة الزوج دون ضرر جسيم ، ألا ان الصعوبة فيها ثبات الضرر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً ، وان هذا النوع من التفريق يوجد في قوانين الدول المتقدمة (3) .

2-**التفريق بسبب غياب الزوج** :- اذ يجوز للزوجة طلب التفريق اذا كان زوجها قد غاب عنها مد سنتين فأكثر بدون عذر (4) . مع كون محل اقامته معروفاً لفرض احضاره قضائياً و لا يجوز لزوجته طلب التفريق لغيابه إلا اذا كان الغياب لعذر مشروع كأن يكون منسباً لعمل خارج البلد أو للدراسة فلا يجوز لها ذلك (5) .

3-**التفريق بسبب سجن الزوج** :- إذ يجيز القانون العراقي لزوجة السجين المحكوم نهائياً مدة خمس سنوات فأكثر طلب التفريق للضرورة ، وان كان لزوجها مالاً ينفق منه، إذ انه هذا النوع من التفريق موجود في التشريعات العربية والأجنبية منها والتقليدية مع اختلاف في تحديد مدة السجن (6) .

4-**التفريق للعلل** :- اي ان قانون الاحوال الشخصية اجاز للزوجة بطلب التفريق اذا كان زوجها مبتلى بأحد العلل التناسلية التي تمنع الاتصال (7) . ويشترط ان لا تكون

1- علاء الدين خروفه ، شرح قانون الاحوال الشخصية ، ج 1 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1963 ، ص 82 .
2- قانون الاحوال الشخصية العراقي ، رقم (188) ، مصدر سابق ، المادة (42) .
3- محسن ناجي ، شرح قانون الاحوال الشخصية ، ط 1 ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1962 ، ص 185 .
4- قانون الاحوال الشخصية العراقي ، المصدر سابق ، المادة (42) .
5- محسن ناجي ، قانون الاحوال الشخصية ، المصدر سابق ، ص 186 .
6- قانون الاحوال الشخصية العراقي ، مصدر سابق ، المادة (42) .
7- قانون الاحوال الشخصية العراقي ، المصدر نفسه ، المادة (44) .

الزوجة عالمة بوجود العلة قبل العقد ، او راضية بها بعد العقد وان ألا تكون مصابة بعلة تمنع وصوله اليها .

5- **التفريق لعدم الإنفاق** :-الزم القانون الإنفاق على زوجته وان كان لها مالا خاصاً بها (1) ، لذلك فمن حق الزوجة طلب التفريق اذا كان الزوج ميسوراً ولا يقوم بالإنفاق على الزوجة ، اما اذا كان الزوج معسراً فلا يجوز للزوجة تقديم طلب التفريق لهذا السبب(2) .

6- **التفريق الاجباري (الخلع)** :- اي ازاله قيد الزواج بلفظ الخلع او ما في معناه وينعقد بإيجاب وقبول امام القاضي (3) ، ويشترط ان يكون الزوج اهلاً لإيقاع الطلاق وتكون الزوجة محلاً له وان يتم الرضا بين الطرفين والبدل يكون أكثر او أقل من مهر الزوجة .

المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق في محافظة ديالى :-

ان دراسة توزيع ظاهرة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وعلى مستوى الوحدات الادارية وعلى مستوى البيئة ، سيعطي للدراسة اهمية اكثر من خلال معرفة حجم التباين المكاني لها . ذلك ان هذا الحجم يتأثر بالتركيب النوعي والعمرى للسكان ، وبالنظم الاجتماعية والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ، لذلك تعد حالات الطلاق احدى الظواهر المعقدة والمتغيرة من وقت لآخر، كدليل على تغير بنى المجتمع الاقتصادي وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية . وقد اباح الدين الاسلامي الطلاق ألا انه عبر عنه بأبغض الحلال عند الله تعالى لما يحصل منه

1- قانون الاحوال الشخصية العراقي ، المصدر نفسه ، المادة (45) .

2- محمد شفيق العاني ، احكام الاحوال الشخصية في العراق ، المطبعة الفنية الحديثة ، بغداد ، 1970 ، ص 88 .

3- قانون الاحوال الشخصية العراقي ، المصدر السابق ، المادة (46) .

من هدم للأسرة والمجتمع ويتجلى ذلك في قول الرسول الاكرم محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ((ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق))⁽¹⁾ .

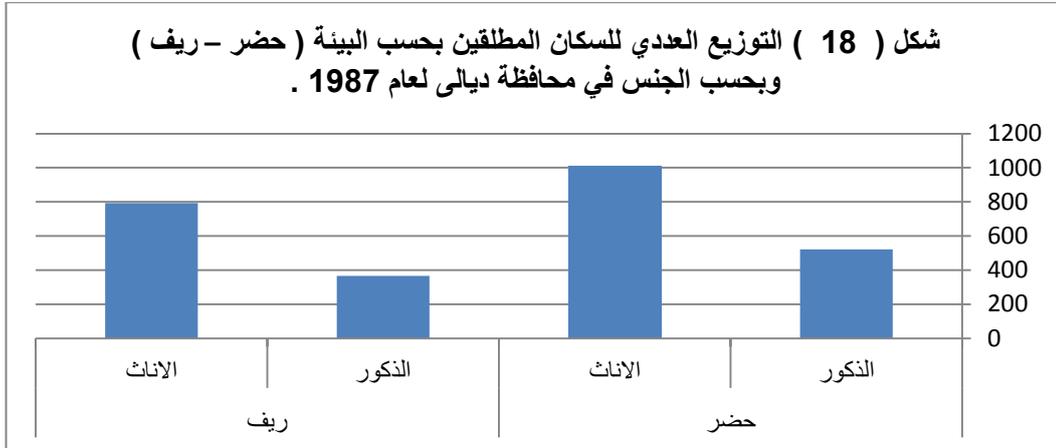
ومن خلال بيانات الجدول (29) والاشكال (18 ، 19 ، 20 ، 21) التي تبين التباين الواضح في عدد حالات الطلاق في محافظة ديالى خلال المدة 1987، 1997 ، 2012 . إذ بلغت حالات الطلاق لعام 1987 في منطقة الدراسة (2693) حالة طلاق وكان عدد الذكور المطلقين (887) حالة وبنسبة (33.1%)، من المجموع الكلي للمطلقين في المحافظة. اما عدد الاناث المطلقات (1806) حالة طلاق وبلغت نسبتهن (67.2%) من المجموع الكلي للمطلقين في منطقة الدراسة ، ويلاحظ ان حالات الطلاق للاناث تتفوق على حالات الطلاق للذكور بنسبة عالية والسبب في ذلك انما يرجع الى المشاكل الاجتماعية التي تحدث داخل الاسرة ، منها الاسباب الاقتصادية كانهخفاض الدخل الشهري لدى بعض الاسر او بالعكس ارتفاع الدخل الشهري يؤدي الى الطلاق والزواج ثانيةً وهكذا .

أما في عام 1997 فقد بلغت عدد حالات الطلاق في منطقة الدراسة (4692) حالة طلاق وهي الاكثر عما كان عليه في التعداد السابق . وهذا يرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها منطقة الدراسة بشكل خاص والقطر بشكل عام ومنها تأثير الحصار الاقتصادي والعوز المادي ، اذ ان للمادة تأثيراً كبيراً في استقرار الحياة الزوجية . وكان عدد الذكور المطلقين (1395) حالة طلاق وبلغت نسبتهم (29.7%) اما الاناث المطلقات فبلغت اعدادهن (3297) حالة طلاق وبنسبة بلغت (70.4%) ، أما في عام 2012 وحسب بيانات الدراسة الميدانية في منطقة الدراسة ، فقد بلغت عدد حالات الطلاق (728) حالة طلاق ، وكان عدد الذكور المطلقين (331) حالة طلاق وبلغت نسبتهم (45.5%) ، أما عدد الاناث

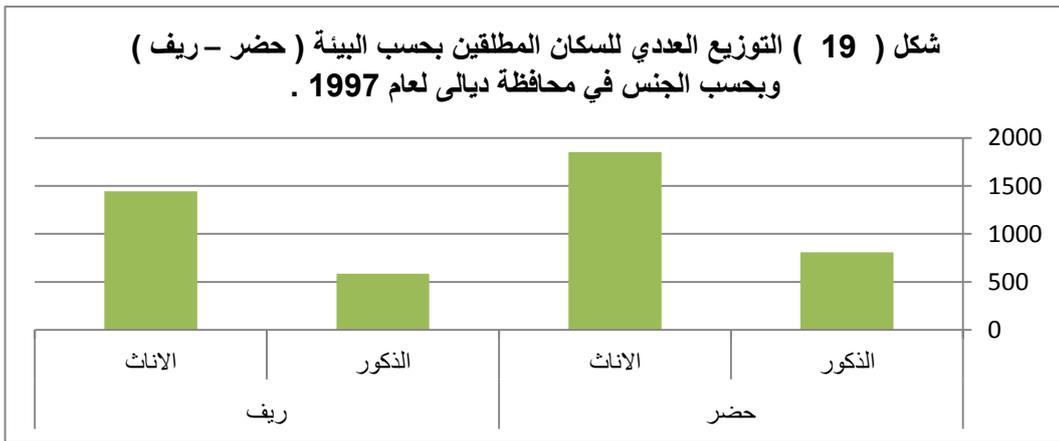
1- يونس حمادي علي ، مصدر سابق ، ص 378 .

المطلقات في منطقة الدراسة (397) حالة طلاق وبلغت نسبتهم (54.7%) من المجموع الكلي للمطلقين في منطقة الدراسة ، من هنا يتضح ان نسب الطلاق تبدو انها مرتفعة عند الاناث اكثر من الذكور وهذا يعود الى جملة عوامل سوف نبينها في الصفحات اللاحقة .

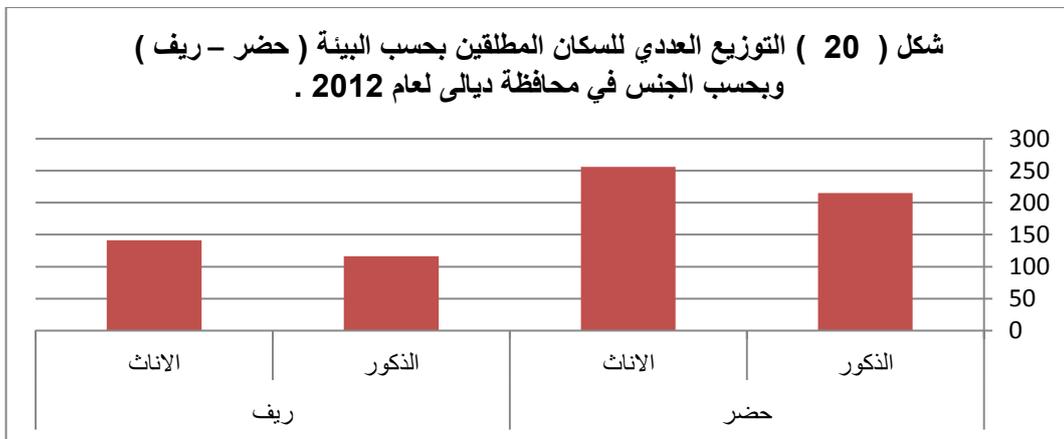
أما التوزيع البيئي للمطلقين في منطقة الدراسة فقد بلغت حالات المطلقين لعام 1987 في حضر منطقة الدراسة (1534) حالة طلاق وبنسبة بلغت (57.2 %) من المجموع الكلي للمطلقين ، وكان عدد حالات الطلاق للذكور (521) حالة طلاق والتي شكلت نسبة (58.7 %) من المجموع الكلي لحالات الطلاق في حضر منطقة الدراسة ، أما عدد حالات الطلاق للإناث في حضر منطقة الدراسة (1013) حالة طلاق وكانت نسبتهم (56.1%) ، أما في المدة 1997 فقد بلغت حالات المطلقين في الحضر (2663) حالة طلاق وبنسبة بلغت (56.8 %) وكان عدد حالات الطلاق للذكور (809) حالة وبنسبة بلغت (58.1 %) ، أما حالات الطلاق للإناث فقد بلغت (1854) حالة طلاق وبنسبة بلغت (56.2 %) أما في عام 2012 فقد بلغت عدد حالات الطلاق في حضر منطقة الدراسة (471) حالة طلاق ، وكان عدد حالات الطلاق للذكور (215) حالة وبنسبة بلغت (64.9 %) من المجموع الكلي للمطلقين في منطقة الدراسة أما عدد حالات الطلاق للإناث (256) حالة وشكلت نسبة بلغت (64.5 %) ، أما في ريف منطقة الدراسة فقد بلغت عدد حالات الطلاق لعام 1987 (1159) وشكلت نسبة بلغت (43 %) من المجموع الكلي من المطلقين ، وكان عدد حالات الطلاق للذكور بلغت (366) حالة طلاق وبنسبة بلغت (41.3 %) أما عدد حالات الطلاق للإناث في ريف منطقة الدراسة لعام 1987 فقد بلغت (793) حالة وشكلت نسبة بلغت (43.6 %) .



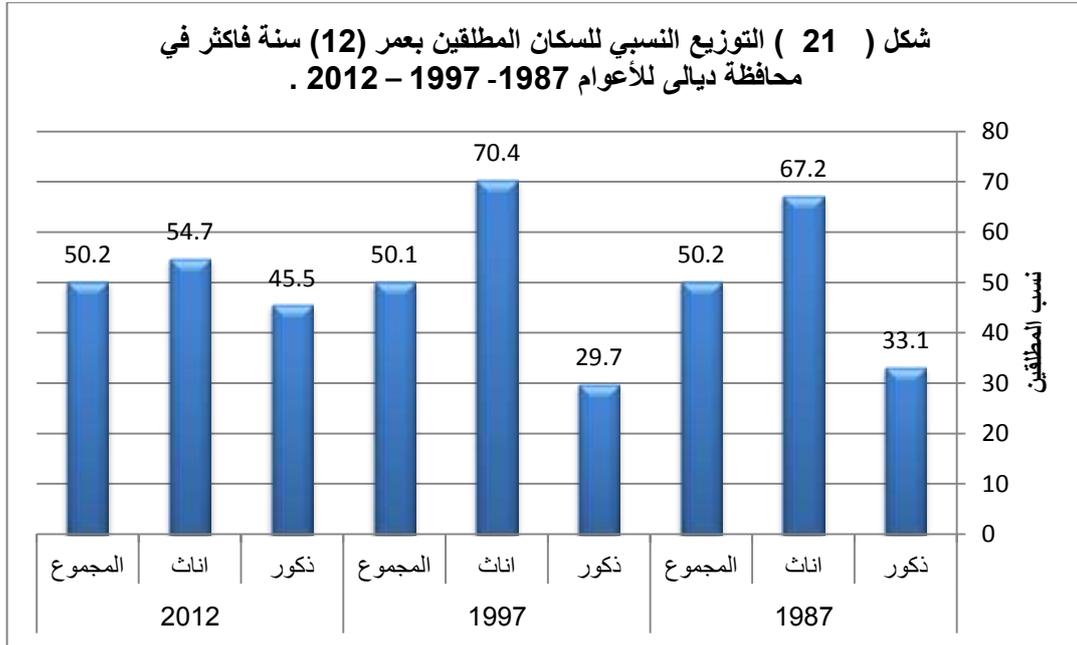
المصدر :- من عمل الباحث اعتماداً على الجدول (29) .



المصدر :- من عمل الباحث اعتماداً على الجدول (29) .



المصدر :- من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (29) .



المصدر :- من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (29) .

أما في عام 1997 فقد بلغت حالة الطلاق في ريف منطقة الدراسة (2029) حالة بنسبة بلغت (43.2) من المجموع الكلي للمطلقين وبلغت عدد حالات الطلاق للذكور (586) حالة وكانت نسبتهم (42%) أما عدد حالات الطلاق للإناث في ريف منطقة الدراسة فقد بلغت (1443) وشكلت نسبة بلغت (43.8%) من المجموع الكلي للمطلقين . أما فيما يخص الدراسة الميدانية للمدة 2012 فقد بلغت عدد حالات الطلاق في ريف منطقة الدراسة (257) حالة طلاق وشكلت نسبة بلغت (35.3%) , وكان عدد حالات الطلاق للذكور في ريف منطقة الدراسة (116) حالة طلاق وشكلت نسبة بلغت (35%) , أما عدد حالات الطلاق للإناث في ريف منطقة الدراسة فقد بلغت (141) حالة طلاق وشكلت نسبة بلغت (35.6%) .

يلاحظ مما تقدم أن السكان المطلقين في الحضر اكثر من الريف عن مستوى منطقة الدراسة , فضلاً عن ارتفاع اعداد المطلقات الإناث قياساً بالذكور وذلك لسهولة المعيشة في الريف التي لا تخلق مشاكل تؤدي الى انهيار الاسرة وهذا يعود الى سيادة زواج الاقارب من قبل السكان في الريف , يضاف الى ذلك مشاركة المرأة في الريف لزوجها في الحقل يؤدي الى ارتباط كل منهما بالآخر . اما في الحضر فمن اسباب الطلاق هو عمل المرأة وثقافتها بعد ان نالت قسطاً من التعليم وتحررت من القيود التي فرضتها ثقافة الرجل ووضعها في مرتبة ثانوية كل ذلك يكفل لها استقلالها المادي والذاتي فيكون سبباً لحدوث المشاكل التي تؤدي الى الطلاق (1) .

اولاً :- التوزيع الجغرافي للمطلقين بحسب الجنس وعلى مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة .

إن دراسة التوزيع الجغرافي حسب الوحدات الادارية لأي ظاهرة سكانية ومنها ظاهرة الطلاق يعد من أساسيات الدراسة لغرض كشف وإظهار التباين المكاني لحالات الطلاق للسكان في منطقة الدراسة . ولا يمكن استثناء أي وحدة أدارية دون الاخرى من حدوثها على مدار السنة . والطلاق (إنهاء للعلاقة الزوجية بإرادة الزوج أو بالرغم من ارادته بحكم اباحة الاسلام للحاجة اليه في حالات معينة) ، إلا انه من ناحية أخرى له قيود كثيرة تكفل عدم إيقاعه إلا عند اشتداد الخلاف وعدم انهاء العداء المستحكم بين الزوجين ، وقد نهى الدين الاسلامي عن الطلاق وعدة من المبغضات ذلك لانه يؤدي الى تفكك المجتمع وإيقاف عملية النمو السكاني (2) .

1- عائدة سالم الجنابي ، المتغيرات الاجتماعية لظاهرة الطلاق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1930 ، ص 58 .

2- حسين كريم حمد الساعدي ، مصدر سابق ، ص 130 .

فمن الجدول (30) وخريطتي التوزيع الجغرافي (33) (أ-ب) لعام 1987 وباستعمال الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات لتوزيع الذكور والاناث المطلقين على مستوى الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة والمستويات هي :-

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) للمطلقين الذكور وضم هذا المستوى قضاء كفري بنسبة بلغت (40.6 %) ، في حين جاءت نسب المطلقات من الاناث في نفس المستوى بنسبة (69.5 % ، 68.9 % ، 68.4 %) على التوالي للاقضية بldروز والخالص والمقدادية .

اما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة بلغت (35.3 %) ، مقارنةً بنسب الاناث المطلقات ولنفس المستوى والتي بلغت نسبة قدرها (66.6%) في قضاء بعقوبة .

اما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01 - -0.49) للمطلقين الذكور فقد ضم قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (33.4%) . في حين جاءت نسب المطلقات من الاناث في نفس المستوى بنسبة قدرها (64.7 %) لقضاء خانقين .

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فقد ضم قضاء المقدادية و الخالص وبلدروز وبنسب بلغت على التوالي (31.6% ، 31.1 % ، 30.5 %) ، مقارنةً بنسب الاناث المطلقات ولنفس المستوى والتي بلغت نسبة قدرها (59.2 %) في قضاء كفري .

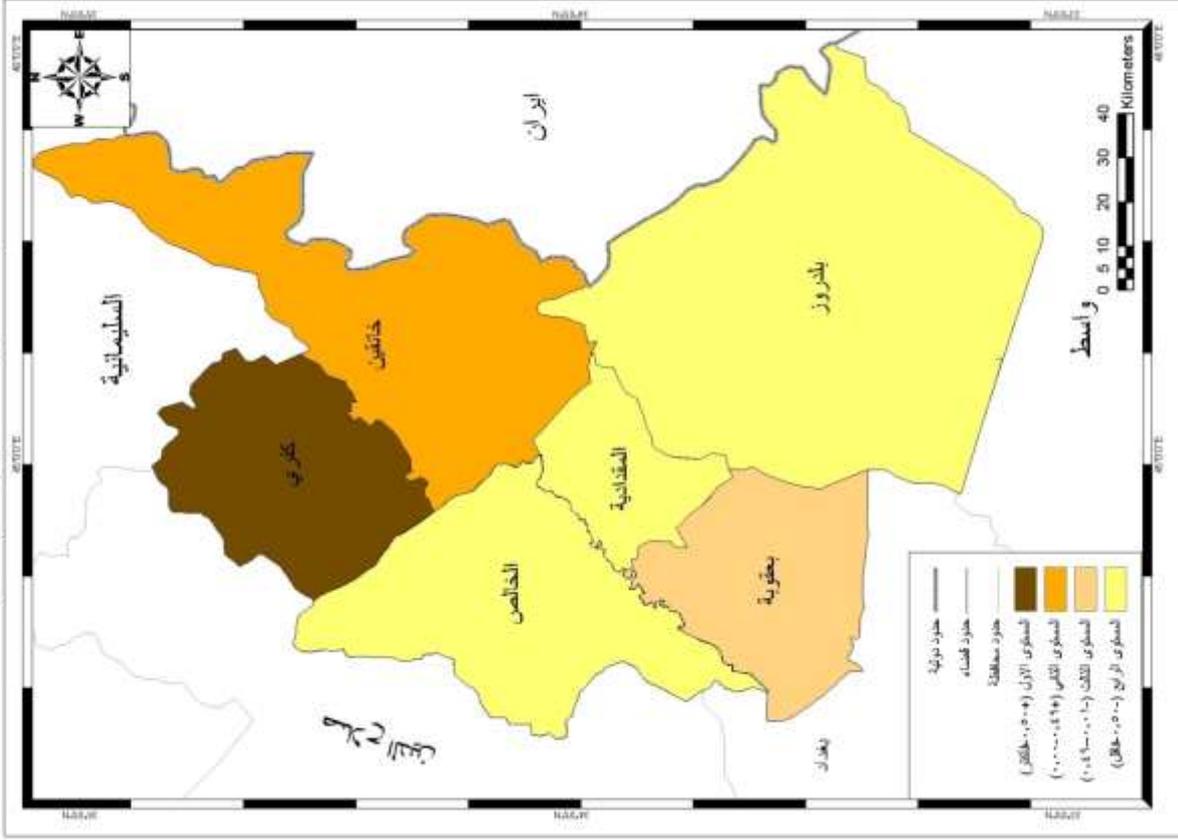
جدول (30) التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة 1987-1997- 2012 .

الوحدات الادارية	المطلقين 1987			المطلقين 1997			المطلقين 2012		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور
قضاء بعقوبة	100	66.6	33.4	100	69.1	30.9	100	58.2	41.8
قضاء المقدادية	100	68.4	31.6	100	71.8	28.2	100	58.8	41.2
قضاء الخالص	100	68.9	31.1	100	71.5	28.5	100	54.4	45.7
قضاء خانقين	100	64.7	35.3	100	70.4	29.6	100	63.1	36.9
قضاء بلدروز	100	69.5	30.5	100	71.2	28.8	100	60.9	39.1
قضاء كفري	100	59.4	40.6	100	65.9	34.1	100	68.4	31.6

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (19) .

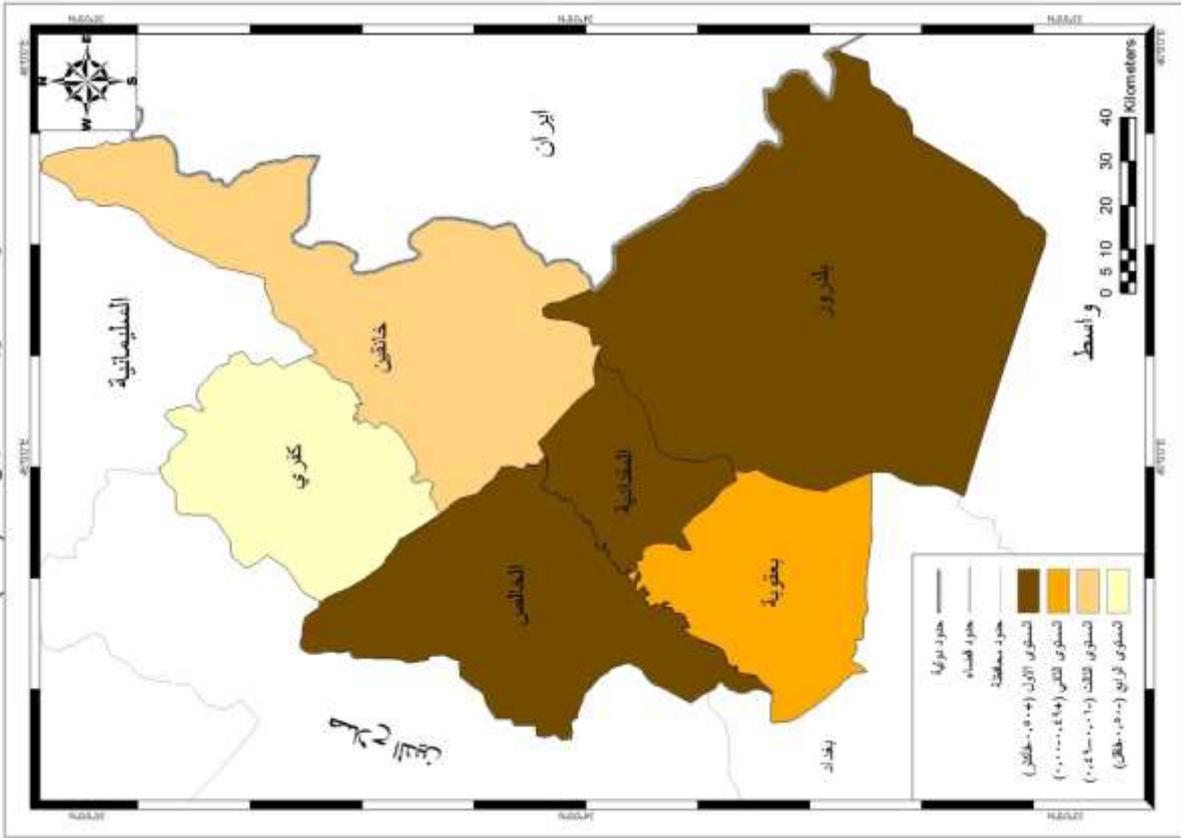
يتضح مما سبق ومن خلال التوزيع الجغرافي لنسب المطلقين الذكور والاناث لعام 1987 وعلى مستوى الجنسين ان حالات الطلاق متباينة من وحدة ادارية الى اخرى وهذا يرجع الى عدم التوافق الزوجي بين الزوجين الذي ينتج من المشاكل الاجتماعية التي تحدث بين الاسر ، من جانب ومن جانب اخر نتيجة عدم الوعي والإدراك وضعف المستوى الديني وكل ذلك نتيجته العوامل السياسية المتمثلة بالحرب العراقية الايرانية التي ادت الى انتقال الاسر واختلاف البيئات ومن ثم اختلاف الثقافات ، كما شهدت نسب الاناث المطلقات للمدة ذاتها وعلى مستوى الوحدات الادارية ارتفاعاً ملحوظاً قياساً بنسب الذكور وهذا يرجع الى ان للزواج المبكر دور كبير في ارتفاع النسب ، فضلا عن ان الزواج المتعدد سبب اخر للطلاق ذلك لإحساس الزوجة بضعف العلاقة الزوجية لتأتي اخرى تحل مكانها مما يحدوا بها الحال لطلب الطلاق .

خريطة (أ) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الجنس (ذكور) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (1987)



المصدر : من عمل الباحث أعداء على خريطة الإسكان وبيانات الجرد (٢٠٠٠).

خريطة (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الجنس (إناث) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (1987)



المصدر : من عمل الباحث أعداء على خريطة الإسكان وبيانات الجرد (٢٠٠٠).

أما التوزيع الجغرافي للذكور والإناث المطلقين لعام 1997 ، فيلاحظ من خلال بيانات الجدول (30) وخريطتي التوزيع (34) (أ- ب) وباستخدام الدرجات المعيارية التي أظهرت أربعة مستويات تمثلت :

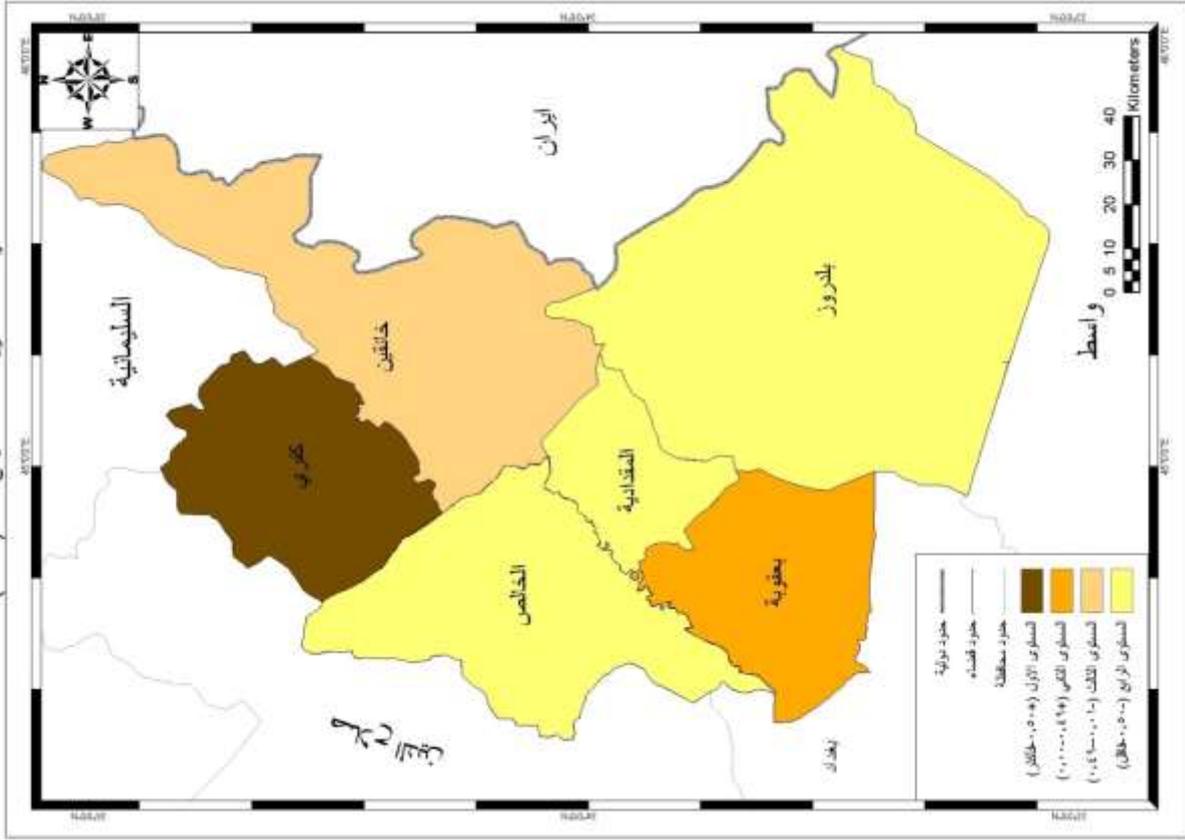
المستوى الأول الذي تبلغ درجته المعيارية (- 0.50 - فأكثر) للمطلقين الذكور فقد شمل قضاء كفري بنسبة بلغت (34.1 %) ، مقارنةً بنسب الإناث من المطلقات ولنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها حوالي (71.8% . 71.5% ، 71.2%) في كل من قضاء المقدادية و الخالص و بلدروز على التوالي .

أما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد ضم قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (30.9 %) ، وهذا يرجع إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر في مركز المحافظة وحصول حالات الطلاق في الحضر أكثر من الريف لاختلاف البيئة الزوجية ، مقارنةً بنسب الإناث من المطلقات ولنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها بلغت (70.4%) في قضاء خانقين .

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01 - -0.49) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة بلغت (29.6%) . والسبب يرجع إلى ظروف الحصار الاقتصادي والعوز المادي الذي يؤدي إلى أحداث المشاكل التي تنتهي بالطلاق ، مقارنةً بنسب الإناث من المطلقات ولنفس المستوى نرى أن نسبتها بلغت (69.1%) في قضاء بعقوبة .

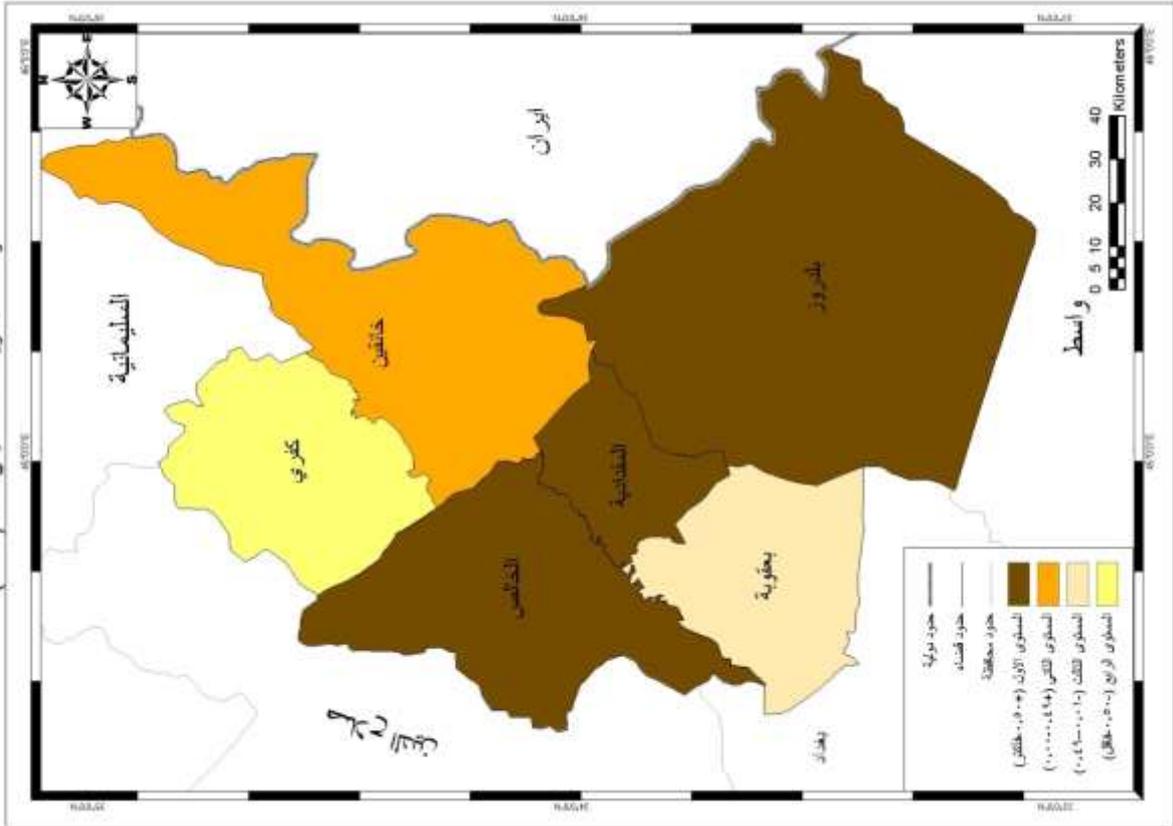
أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بلدروز والخالص و المقدادية وبنسب بلغت على التوالي (28.8% ، 28.2% ، 28.2%) ، بالمقارنة بنسب الإناث من المطلقات ولنفس المستوى بحوالي (65.9%) في قضاء كفري .

خريطة (٣٤) (أ) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الجنس (ذكور) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (١٩٩٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على خريطة الامساخ وبيانات الجدول (٣٠).

خريطة (٣٤) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الجنس (إناث) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (١٩٩٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على خريطة الامساخ وبيانات الجدول (٣٠).

يتضح من خلال التوزيع الجغرافي لنسب المطلقين في منطقة الدراسة لعام 1997 التباين المكاني والزمني لتلك النسب من وحدة ادارية الى اخرى وهي اعلى مما هو عليه في بعض الوحدات الادارية للمدة 1987 وهذا يرجع الى ظروف الحصار الاقتصادي الذي اثر كثيراً على مختلف طبقات المجتمع خاصة المجتمع الحضري ، وادى الى تاخير حالات الزواج ، اذن بتقدم العمر تقل حالات الطلاق نتيجة الخبرة والدراية ، فقد ارتفعت حالات الطلاق من (2693) حالة طلاق عام 1987 الى (4692) حالة طلاق للمدة 1997⁽¹⁾ ، وكان اغلب حالات الطلاق لفئة الاناث وخاص المجتمع الحضري ، وذلك لصعوبة التغلب على المشاكل في الحضر قياساً بالريف ومنها مشكلة السكن المستقل ، نتيجة الازمة الاقتصادية التي يمر بها القطر العراقي انذاك ومنه منطقة الدراسة .

اما التوزيع الجغرافي للذكور والاناث المطلقين لعام 2012 ، فيلاحظ من خلال بيانات الجدول (30) وخريطتي التوزيع (35) (أ- ب) وباستخدام الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) للمطلقين الذكور وشمل هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (45.7%) للذكور مقابل نسب المطلقات من الاناث ولنفس المستوى بحوالي (68.4%) في قضاء كفري .

أما المستوى الثاني والذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (41.8%) ، وفي قضاء المقدادية بنسبة بلغت (41.2%) للذكور ، مقابل نسب المطلقات ولنفس المستوى والتي بلغت حوالي (63.1% ، 60.9%) لكل من قضاء خانقين وبلدروز .

¹ - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997) ، جدول (23) بيانات غير منشورة .

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01 – -0.49) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بلدروز و خانقين بنسب بلغت على التوالي (39.1% ، 36.9%) للذكور ، في حين بلغت نسبة المطلقات لنفس المستوى والدرجة المعيارية ذاتها بحوالي (58.8% ، 58.2%) على التوالي لكل من قضاء المقدادية وبعقوبة .

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته لمعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء كفري بنسبة بلغت (31.6%) للذكور ، مقابل نسب المطلقات ولنفس المستوى والتي بلغت حوالي (54.4%) قضاء الخالص وهو بذلك يمثل أقل الوحدات الادارية لحالات الطلاق للإناث وهذا يرجع الى طبيعة المجتمع العشائري ومدى التمسك بالقيم والعادات والتعاليم الدنية من جانب ومن جانب اخر هو سيادة زواج الاقارب . لذلك فان اغلب المشاكل التي تحدث في الاسرة ذات الطابع العشائري تدارك بدافع القرابة وصلة الرحم .

يتضح من خلال التوزيع لعام 2012 ولكلا الجنسين التباين الواضح لحالات الطلاق وعلى مستوى الوحدات الادارية ، فقد سجل قضاء الخالص لفئة الذكور أعلى المستويات لحالات الطلاق على الرغم من كونه من الاقضية التي يغلب عليها الطابع الريفي العشائري ، الا ان انخفاض مستوى العمل في الزراعة والاتجاه نحو المؤسسات الحكومية للعمل فيها ادى ذلك الى تبدلات ثقافية في المجتمع ومن ثم فان اختلاف البيئات دور كبير لحدوث ظاهرة الطلاق . أما أقل الوحدات الادارية فكان قضاء كفري ، ذلك انه بتقديم المجتمعات تزيد حالات الطلاق وذلك لاختلاف العادات والتقاليد واختلاف المستوى العلمي والثقافي لتلك المجتمعات .

ثانياً : التوزيع الجغرافي للمطلقين بحسب البيئة (حضر - ريف) وعلى مستوى الوحدات الادارية .

أن دراسة التوزيع الجغرافي للمطلقين بحسب البيئة يعد من الضرورات الديموغرافية للوقوف على اسباب التباين المكاني بين البيئتين للظاهرة المدروسة وما بين وحدة ادارية وأخرى ، ولدراسة التباين في توزيع ظاهرة الطلاق في حضر منطقة الدراسة وعلى مستوى الوحدات الادارية , للمدة 1987-1997-2012 فمن الجدول (31) وخريطتي التوزيع الجغرافي (36) (أ - ب) للذكور والاناث المطلقين لعام 1987 وباستعمال الدرجات المعيارية التي اظهرت اربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (40.3%) ، مقابل نسبة الاناث المطلقات لنفس المستوى والتي بلغت (42.5%) والتي شملت القضاء نفسه هذا ما يؤكد انتشار هذه الظاهرة في قضاء بعقوبة بالمقارنة مع الاقضية الاخرى بشكل واضح جدا .

أما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين والمقدادية بنسب بلغت على التوالي (16.5% ، 15.4%) ، مقابل نسبة (15.5% ، 14.7%) للاناث المطلقات ولنفس المستوى والذي شمل نفس الاقضية ايضاً .

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته لمعيارية (-0.01 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص وبلدروز بنسب قدرت حوالي (11.9% ، 11.3%) ، مقابل نسبة الاناث المطلقات ولنفس المستوى والتي بلغت (12.3%)

، 11.7%) اي بزيادة طفيفة للانات بالمقارنة مع الذكور المطلقين والذي شمل كل من قضاء الخالص وبلدروز .

جدول (31) التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والبيئة (حضر) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة 1987-1997-2012 .

الوحدات الادارية	المطلقين 1987			المطلقين 1997			المطلقين 2012		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
قضاء بعقوبة	40.3	42.5	41.4	50.2	47.8	48.6	39.5	37.9	38.7
قضاء المقدادية	15.4	15.5	15.5	11.7	14.8	13.9	15.8	16.4	16.2
قضاء الخالص	11.9	12.3	12.1	14.3	12.8	14.1	23.7	16.2	19.5
قضاء خانقين	16.5	14.7	15.6	15.1	16.3	16.2	8.8	16.4	13.1
قضاء بلدروز	11.3	11.7	11.5	7.8	7.6	8.4	9.3	10.2	9.8
قضاء كفري*	4.6	3.2	3.9	1.1	1.0	2.0	2.8	3.2	3.2

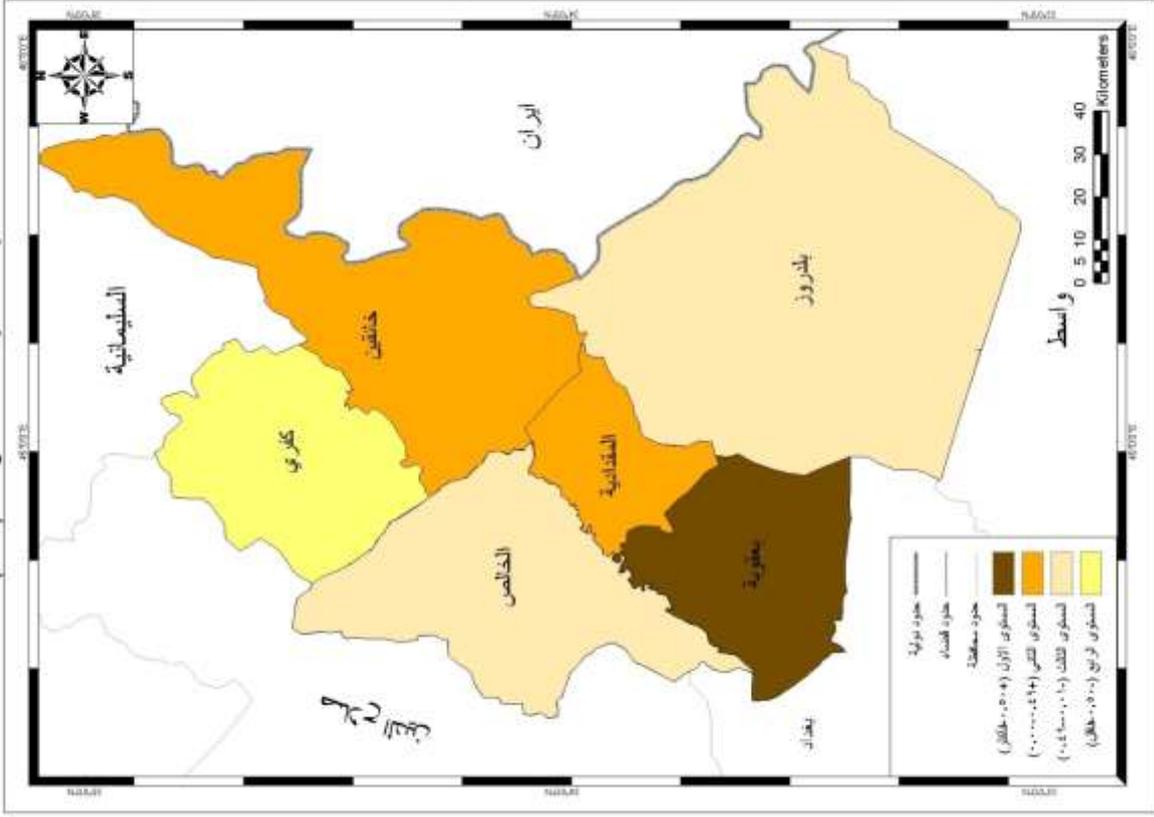
المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (20) .

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء كفري بنسبة بلغت (4.6%) ، مقابل نسبة الاناث المطلقات ولنفس المستوى والتي بلغت (3.2%) ولنفس القضاء ايضاً .

يتضح من خلال التوزيع الجغرافي لنسب المطلقين في حضر منطقة الدراسة لعام 1987 ان قضاء بعقوبة مركز محافظة ديالى قد استحوذ على النسبة الاكبر ولكلا الجنسين من المطلقين وهذا يرجع الى ان مركز ثقل هذه الظاهرة تكمن في بيئة الحضر اكثر مما هو عليه في الريف ، فضلاً عن الاكتضاض السكاني واختلاف

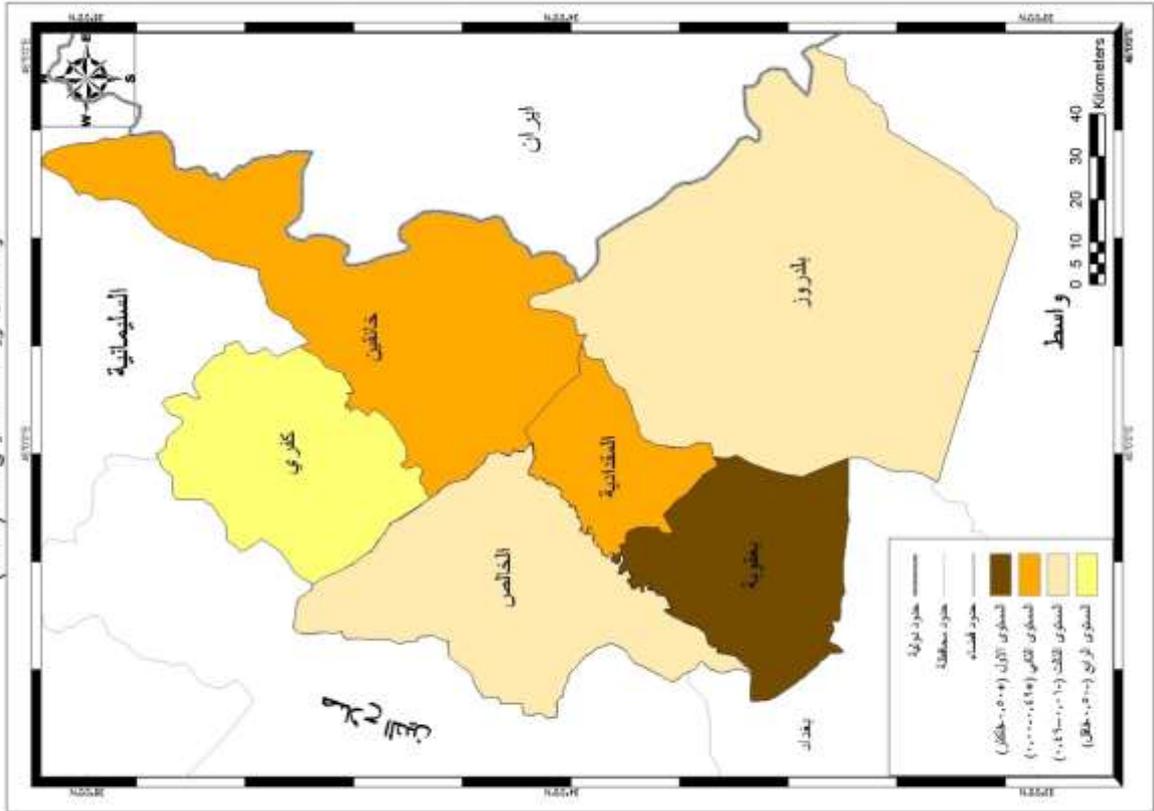
* البيانات في قضاء كفري لا تشمل سكان الحضر في مركز القضاء لأنه يقع ضمن مسؤولية حكومة اقليم كردستان .

خريطة (٣٦) (أ) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب النبية (حصص) وبحسب الجنس (ذكور) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث أخذت على خريطة الإحصاء وبيانات الجدول (٣٦) .

خريطة (٣٦) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب النبية (حصص) وبحسب الجنس (إناث) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث أخذت على خريطة الإحصاء وبيانات الجدول (٣٦) .

الثقافات يؤدي في كثير من الاحيان الى اختلاف وجهات النظر بين الزوجين بمرور الوقت ، وعند المقارنة بين نسب الذكور والاناث نرى ان نسب الاناث تفوق نسب الذكور ، وهذا يعود الى تحرر المرأة من القيود التي كانت تحد من مكانتها ودخولها ميدان العمل ومواصلة التعليم باعتبارها نصف المجتمع ، كل هذه المجالات تدفع بها الى منافسة الرجل ومشاركته في الادوار والسلطة التقليدية مما ينشأ جو من المشاحنات بين الزوجين يؤدي الى حدوث المشاكل التي تنتهي بالطلاق على عكس المرأة الريفية التي تجعل من العمل المشترك مع زوجها اداة لزيادة ارتباطها وتعميق العلاقة الانسانية بينهما .

اما التوزيع الجغرافي للذكور والاناث المطلقين من الحضر لعام 1997 فيتضح من خلال بيانات الجدول (31) وخريطتي التوزيع (37) (أ- ب) وباستعمال الدرجات المعيارية والتي أظهرت أربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية ($0.50+ -$ فأكثر) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (50.2%) من المجموع الكلي للذكور المطلقين في منطقة الدراسة ، مقابل نسبة قدرها (47.8%) للاناث المطلقات لنفس المستوى متمثلاً بقضاء بعقوبة نفسه ايضاً .

أما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية ($0.49+ - 0.00$) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين والخالص وبنسب بلغت على التوالي (15.1% ، 14.3%) ، مقابل نسبة قدرها (16.3%) للاناث المطلقات لنفس المستوى متمثلاً بقضاء خانقين .

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته لمعيارية ($0.01- - 0.00$) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء المقدادية بنسبة بلغت (11.7%) ، يقابلها

نسبة (14.8% ، 12.8%) للاناث المطلقات ولنفس المستوى متمثلاً بقضاء المقدادية والخالص على التوالي .

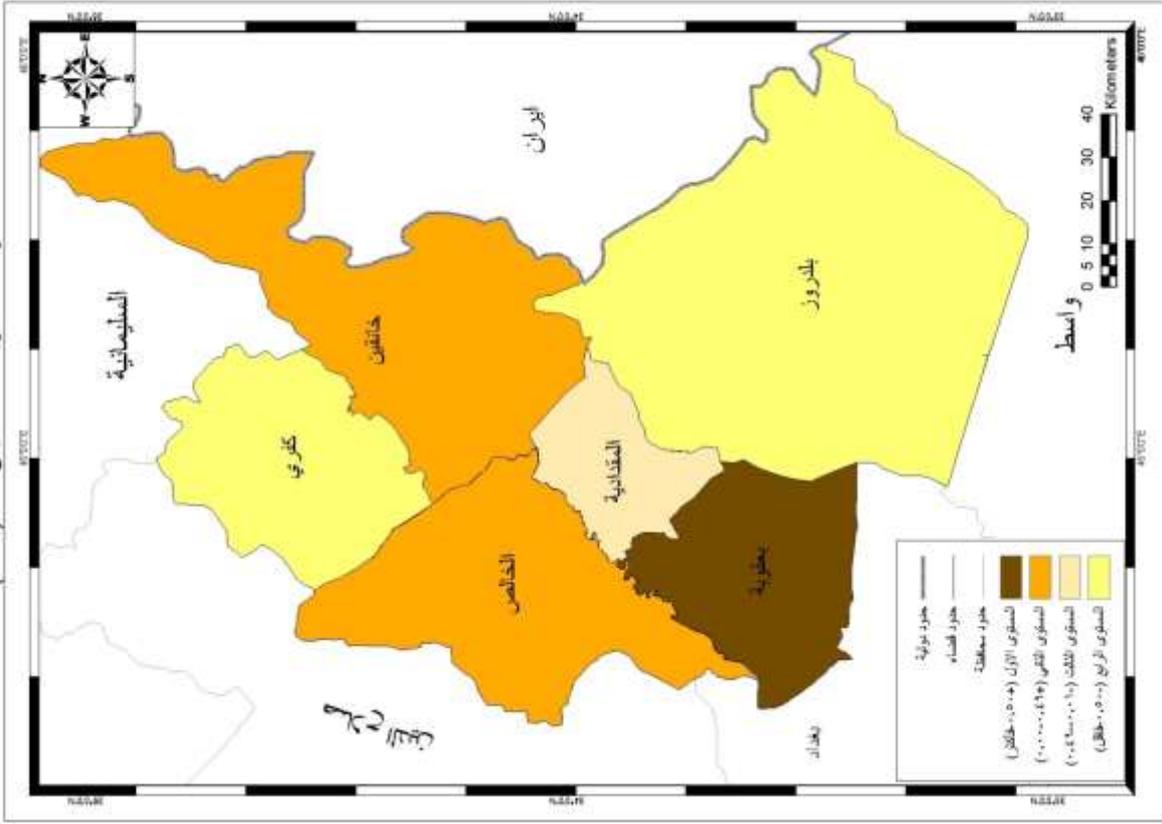
أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بلدروز وكفري بنسب بلغت (7.8% ، 1.1%) ، ويقابل هذا المستوى نسبة الاناث المطلقات ولنفس المستوى بحوالي (7.6% ، 1.0%) متمثلاً بقضاء بلدروز وكفري على التوالي .

يتضح من خلال التوزيع الجغرافي لنسب المطلقين الذكور في حضر منطقة الدراسة التباين المكاني والزمني لتلك النسب قياساً بالعام 1987 وعلى مستوى الوحدات الادارية ففي قضاء بعقوبة ارتفعت نسب المطلقين بمقدار (10%) عن المدة السابقة وهذا يرجع الى ظروف الحصار الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية وما صاحبها من ارتفاع كبير في البطالة وقلة فرص العمل مما يشعر هذا الوضع الزوج بالعجز تجاه تلبية متطلبات اسرته ويدفع به الى جو من الصراع المستمر مع افراد عائلته⁽¹⁾ ، كما ان ظروف الحصار والحرب اوجدتا بيئة معقدة عانت منها العائلة العراقية بشكل عام وعائلة منطقة الدراسة بشكل خاص في مجالات متعددة منها اقتصاديا في الدخل والسكن والعمل واجتماعياً في علاقاتها الاجتماعية وسلوك افرادها وعاطفياً في العلاقات بين الزوجين .

اما التوزيع الجغرافي للذكور والاناث المطلقين من الحضر لعام 2012 فيتضح من خلال بيانات الجدول (31) وخريطتي التوزيع (38) (أ- ب) وباستعمال الدرجات المعيارية والتي أظهرت أربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

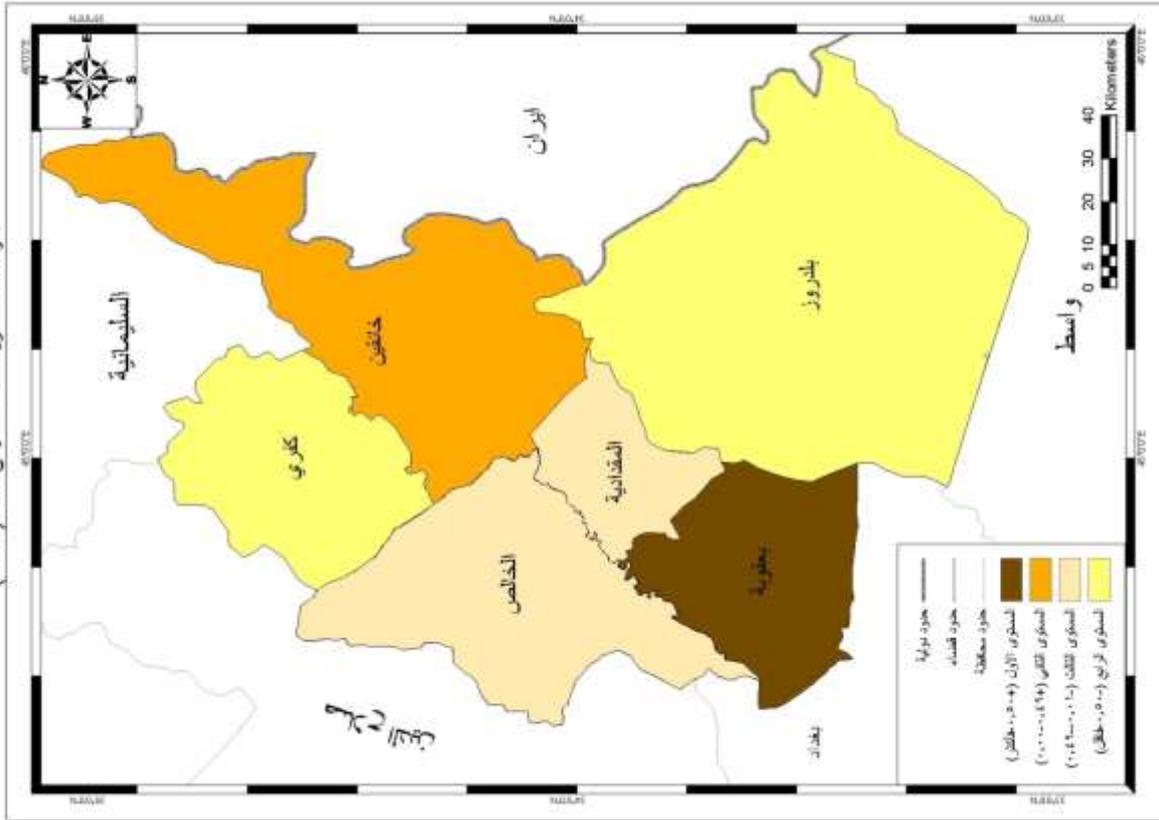
¹ - زكية عبد الفتاح محمد ، اثر التفكك العائلي في جنوب الاحداث ، ط 1 ، عالم المعرفة ، بيروت ، 1981 ، ص 56.

خريطة (أ) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الولاية (حصص) وبحسب الجنس (كورد)
للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (1997)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الامساك وبيانات الجدول (31) .

خريطة (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب الولاية (حصص) وبحسب الجنس (امث)
للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (1997)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الامساك وبيانات الجدول (31) .

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (39.5%)، يقابلها نسبة المطلقات في حضر منطقة الدراسة بحوالي (37.9%) متمثلاً بقضاء بعقوبة

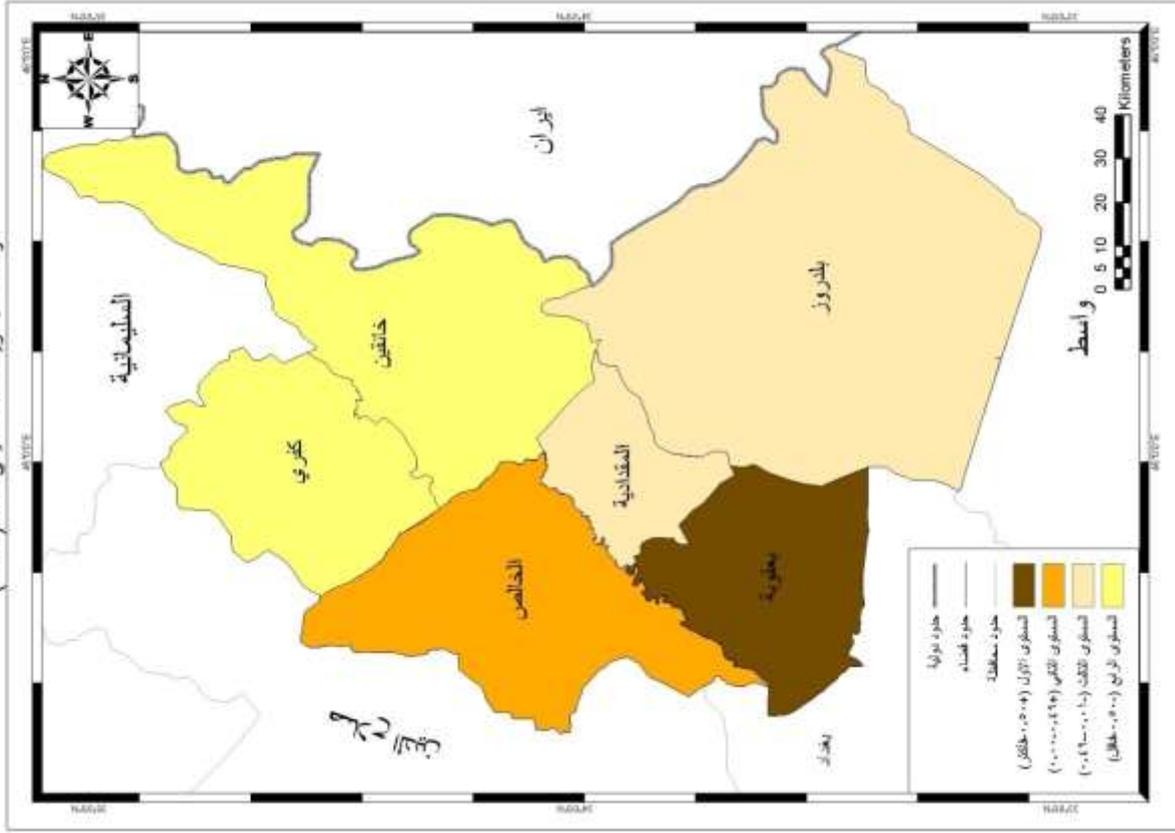
أما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (23.7%) من المجموع الكلي في منطقة الدراسة للذكور المطلقين ، في حين بلغ نسبة المطلقات من الاناث ولفس المستوى (16.4% ، 16.2% ، 16.4%) في قضاءي المقدادية والخالص وخانقين على التوالي .

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته لمعيارية (-0.01 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد شمل هذا المستوى قضاء المقدادية بنسبة بلغت (15.8%) وقضاء بلدروز بنسبة بلغت (9.3%) ، في حين بلغ نسبة المطلقات من الاناث ولفس المستوى (10.2%) متمثلاً في قضاء بلدروز .

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة بلغت (8.8%) وقضاء كفري بنسبة بلغت (2.8%) من المجموع الكلي للمطلقين في منطقة الدراسة ، في حين بلغ نسبة المطلقات من الاناث ولفس المستوى (3.2%) في قضاء كفري .

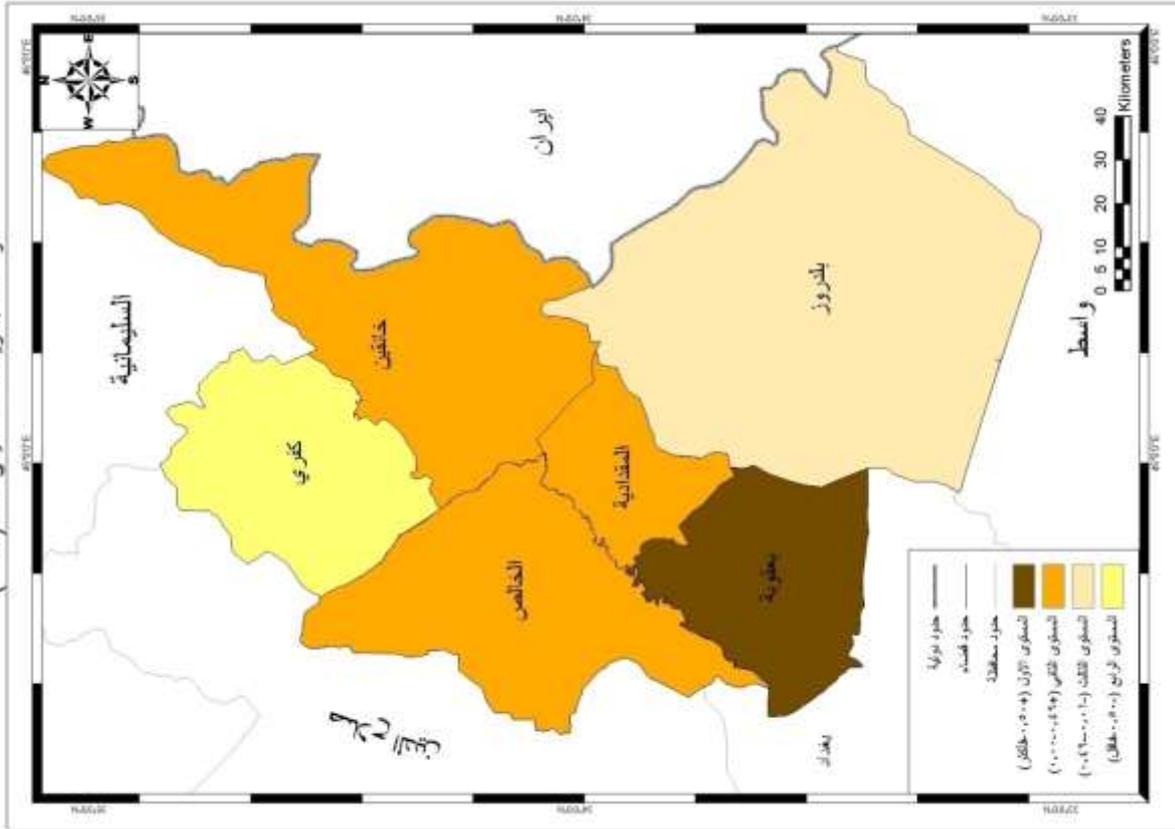
يتضح مما سبق من خلال التوزيع الجغرافي لنسب المطلقين التباين المكاني لمدى وقوع ظاهرة الطلاق بين الوحدات الادارية فقد ارتفعت في بعض الوحدات كقضاء الخالص وانخفضت في اخرى كما هو الحال في قضاء بلدروز ، والسبب في ذلك يرجع الى دور التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تعرض لها

خريطة (٣٨) (أ) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البنية (حضري) وبحسب الجنس (ذكور) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (٢٠١٢).



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الإسكان وبنيات الجدول (٣١).

خريطة (٣٨) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البنية (حضري) وبحسب الجنس (إناث) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لسنة (٢٠١٢).



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الإسكان وبنيات الجدول (٣١).

ومنه منطقة الدراسة ، فضلا عن الزواج المبكر وعدم القدرة على تحمل المسؤولية لمواجهة صعوبات الحياة فضلا عن التأثير الكبير بثقافات الدول الاجنبية عن طريق وسائل العرض .

اما التوزيع الجغرافي للمطلقين في ريف منطقة الدراسة ومن خلال بيانات الجدول (32) وخريطتي التوزيع (39) (أ- ب) لعام 1987 لتوزيع الذكور والاناث يتضح باستعمال الدرجات المعيارية والتي أظهرت أربعة مستويات للتوزيع تمثلت :-

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (34.2%) ، يقابلها نسب الاناث المطلقات في ريف منطقة الدراسة ولنفس المستوى بحوالي (30.0%) متمثلاً بقضاء بعقوبة نفسه .

أما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (22.7%) ، في حين بلغ نسبة الاناث المطلقات بحوالي (24.8%) متمثلاً هذا المستوى في قضاء الخالص ايضاً .

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد شمل هذا المستوى قضاء المقادمية بنسبة بلغت (17.5%) ، في حين بلغ نسبة الاناث المطلقات بحوالي (19.5%) متمثلاً هذا المستوى في قضاء المقادمية .

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فشمل هذا المستوى قضاء خانقين وبلدروز وكفري بنسب بلغت على التوالي (9.6% ، 8.5% ، 7.7%) ، يقابلها نسب الاناث المطلقات في ريف منطقة الدراسة

ولنسب المستوى بحوالي (10.8% ، 9.2% ، 5.5%) على التوالي في كل من قضاء بلدروز وخانقين وكفري .

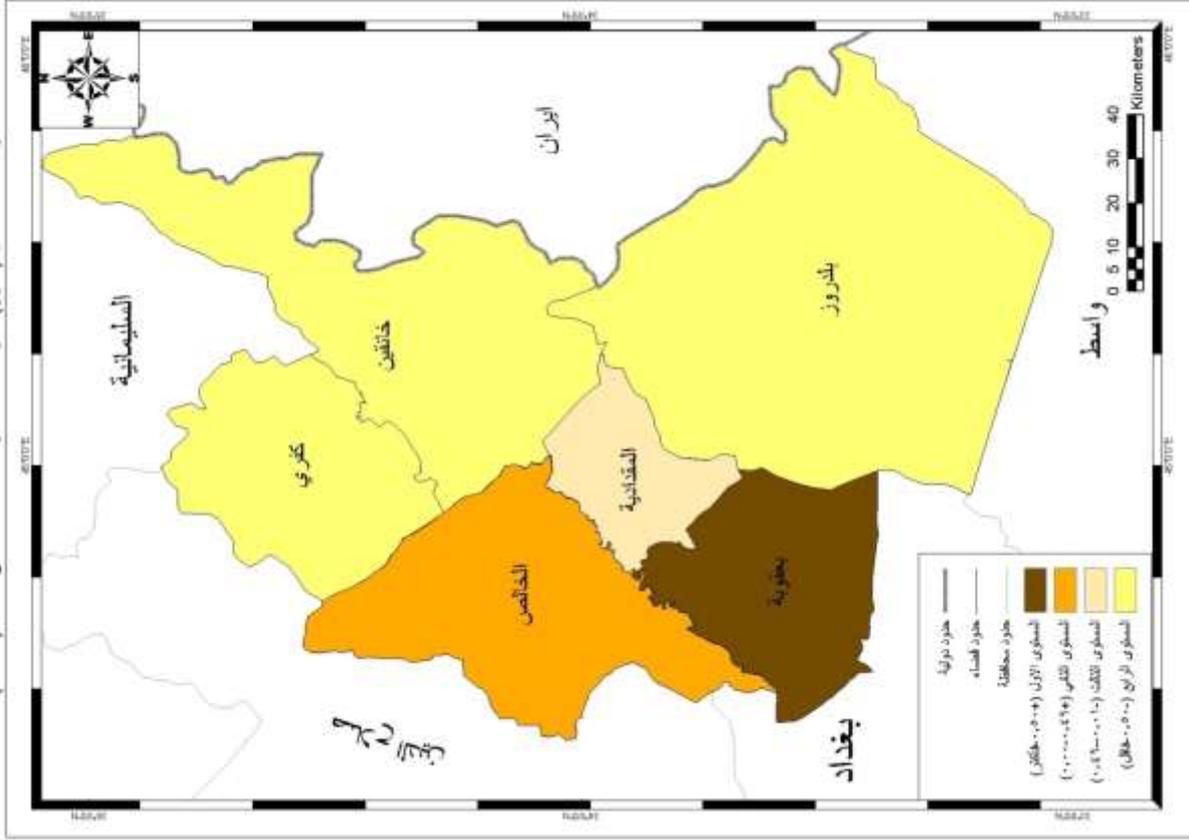
جدول (32) التوزيع النسبي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والبيئة (ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة 1987-1997-2012 .

الوحدات الادارية	المطلقين 1987			المطلقين 1997			المطلقين 2012		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
قضاء بعقوبة	34.2	30.0	32.1	37.2	35.4	36.3	34.5	36.2	35.4
قضاء المقدادية	17.5	19.5	18.5	21.8	20.3	21.2	14.7	14.9	15.3
قضاء الخالص	22.7	24.8	23.8	24.3	28.5	26.4	22.3	14.2	18.4
قضاء خانقين	9.6	9.2	9.4	7.7	6.4	7.2	12.9	14.3	13.7
قضاء بلدروز	8.5	10.8	9.7	5.3	6.6	6.5	8.6	9.3	9.5
قضاء كفري	7.7	5.5	6.6	3.8	3.1	3.5	6.9	11.4	9.4

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (21) .

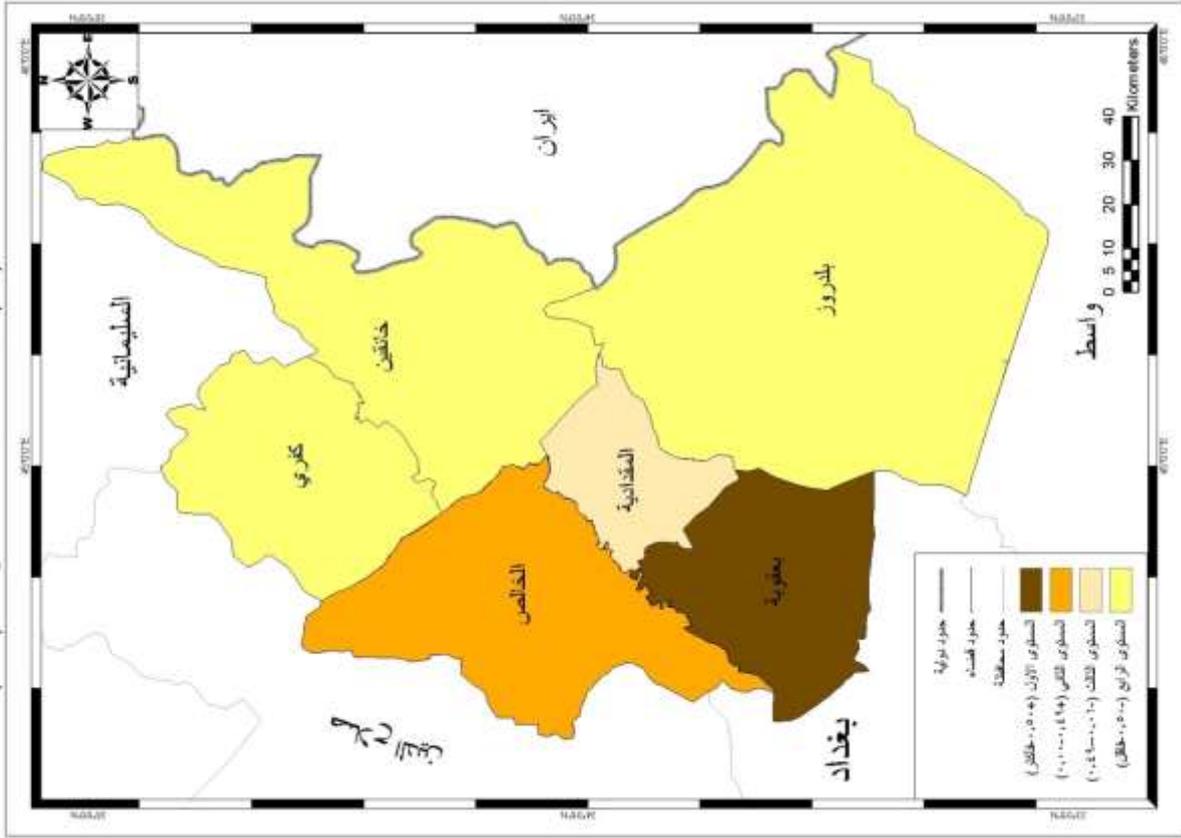
يتضح من خلال التوزيع الجغرافي لنسب المطلقين لعام 1987 هو التباين المكاني بين الذكور والاناث المطلقين من جانب وبين الوحدات الادارية في نسب المطلقين من جانب اخر ، فقد تبين ان جميع الوحدات الادارية قد حافظت على مستوياتها وعلى مستوى الجنسين في نسب الطلاق مع الاختلاف في النسب ، والسبب يعود الى تاثير الموقع ، فكلما كانت المستوطنات الريفية اقرب الى المدينة زاد التاثر بها وبعاداتها وتقاليدها وحياتة مجتمعها ، فضلا عن ارتفاع نسب المتعلمين من الذكور مما يؤدي ذلك الى شعور المتعلم بعدم تكافئه مع زوجته غير المتعلمة فيؤدي إلى تزايد نسبة الطلاق وكذلك لان أبناء الريف في هذه الوحدات تكون رغباتهم في الزواج متجهة نحو بنات المدينة لكثرة ترددهم عليها وعندما تحصل

خريطة (٣٩) (أ) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البنية (ريف) وبحسب الجنس (ذكور) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى للسنة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٣٦).

خريطة (٣٩) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البنية (ريف) وبحسب الجنس (إناث) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى للسنة (١٩٨٧)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (٣٦).

هذه الزيجات تصطدم بالواقع المر الذي يعيشه أبناء الريف من خلال عدم توفر الخدمات واختلاف العادات والتقاليد .

اما التوزيع الجغرافي للمطلقين في ريف منطقة الدراسة فيتضح من خلال بيانات الجدول (32) وخريطة التوزيع (40) (أ- ب) لعام 1997 لتوزيع الذكور والاناث وباستعمال الدرجات المعيارية والتي أظهرت أربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

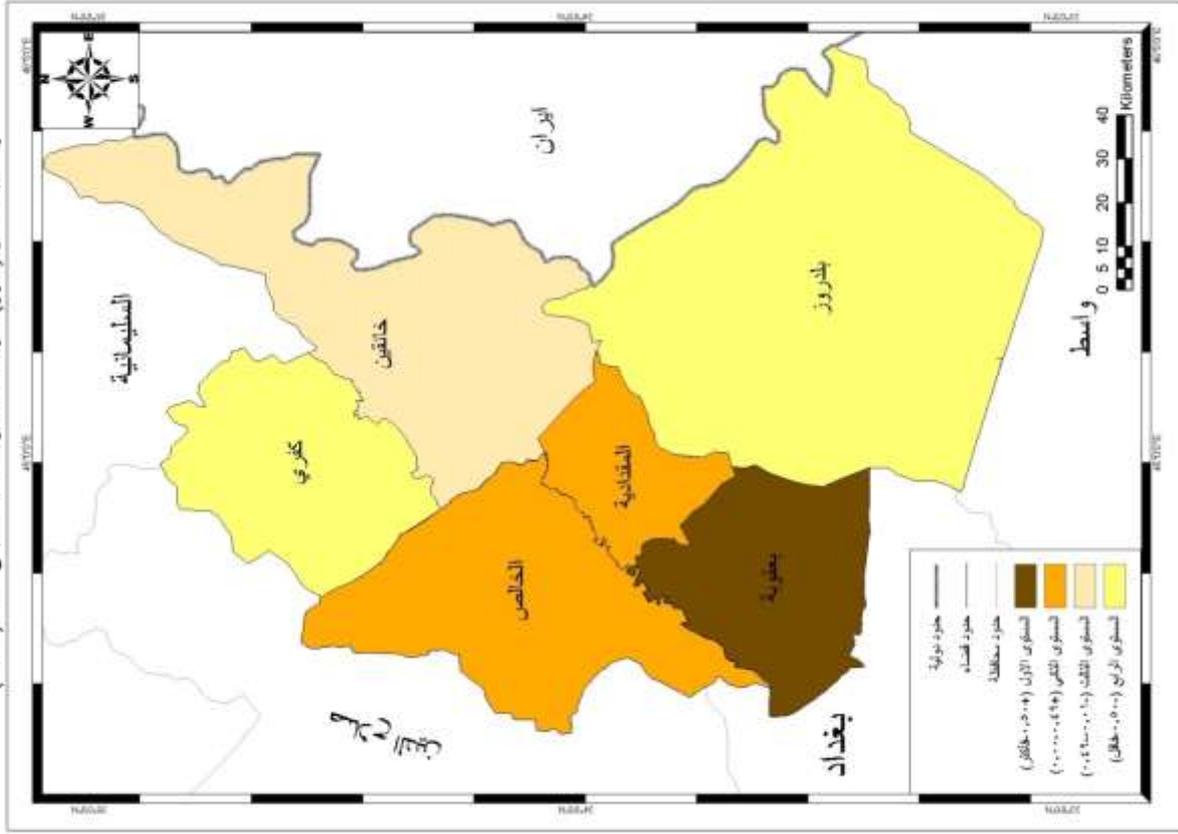
المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (37.2%) ، يقابلها نسبة المطلقات ولنفس المستوى حوالي (35.4%) تتمثل هذه النسبة في نفس الوحدة الادارية بقضاء بعقوبة .

أما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص والمقدادية بنسب بلغت على التوالي (24.3% ، 21.8%)، في حين بلغت نسبة الاناث المطلقات لنفس المستوى حوالي (28.5%) متمثل في قضاء الخالص .

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد شمل هذا المستوى قضاء خانقين بنسبة بلغت (7.7%) ، يقابلها نسبة المطلقات ولنفس المستوى حوالي (20.3%) تتمثل هذه النسبة في قضاء المقدادية .

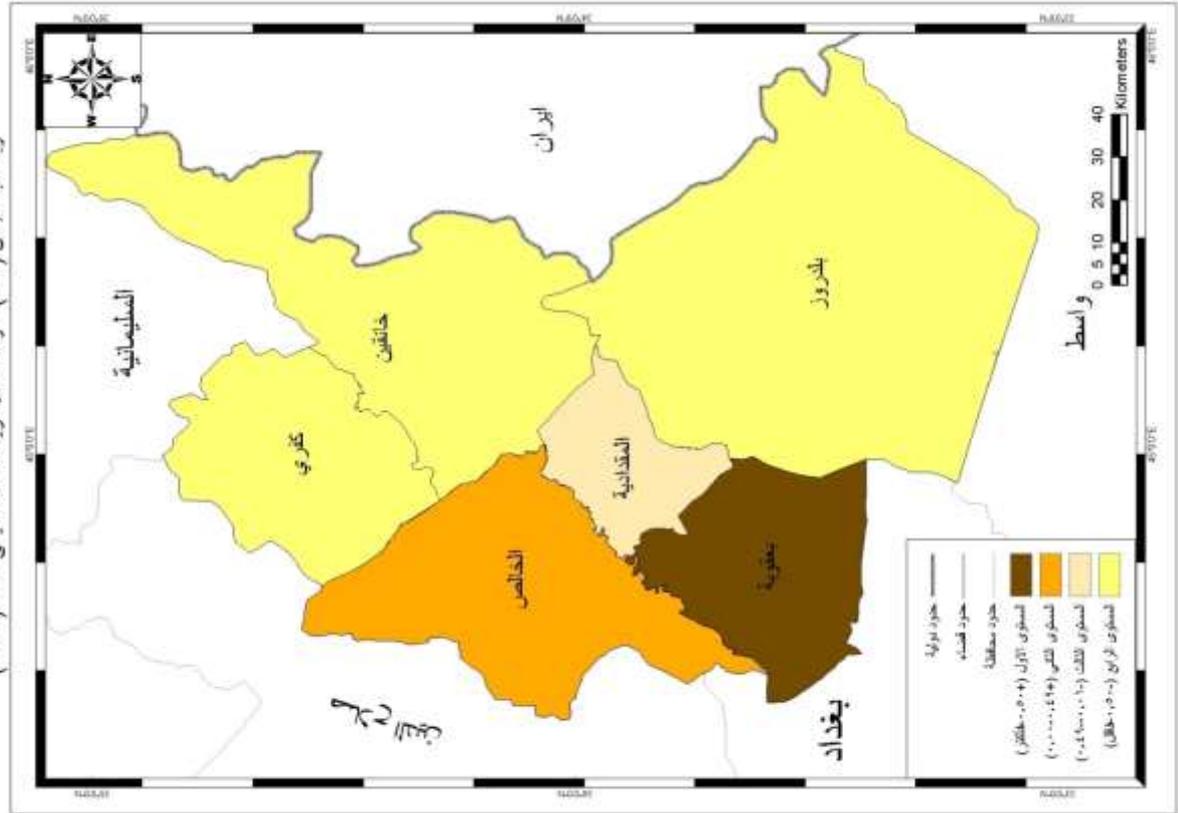
أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فقد شمل هذا المستوى قضاء بلدروز وكفري بنسب بلغت على التوالي (5.3% ، 3.8%)، يقابلها نسبة المطلقات ولنفس المستوى حوالي (6.6% ، 6.4% ، 3.1%) على التوالي وتتمثل هذه النسب في قضاء بلدروز وخانقين وكفري .

خريطة (٤٠) (أ) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البنية (ريف) وحسب الجنس (ذكور) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى للسنة (١٩٩٧).



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجداول (٣٣).

خريطة (٤٠) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بحسب البنية (ريف) وحسب الجنس (إناث) للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى للسنة (١٩٩٧).



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجداول (٣٣).

اما عام 1997 فيتضح التباين الكبير لنسب المطلقين مقارنة بالمدة السابقة ، فيلاحظ ارتفاعها في بعض الوحدات وانخفاضها في اخرى ، فقد ارتفعت نسب المطلقين الذكور والاناث في قضاء بعقوبة والخالص عما كانتا عليه لعام 1987 والسبب يرجع الى ظروف الحصار الاقتصادي والاعتماد الكبير في هذه المناطق على الزراعة التي اصبحت العامل الرئيس في توفير الغذاء وفرص العمل لسكان المناطق الريفية بل وحتى المناطق الحضرية مما ادى الى ارتفاع الدخل للعاملين بالزراعة فكانت فرصة لتزايد حالات الزواج من سكان الحضر وبالمقابل ازدياد حالات الطلاق لصعوبة التكيف والانسجام لاختلاف البيئة والعادات والتقاليد في المناطق الريفية . فضلا عن المشاكل الواردة عن العامل الاجتماعي فهي واردة الحدوث حتى في المناطق الريفية كتدخل الاهد وتباين المستوى الاجتماعي والعلمي، اما الوحدات الاخرى في منطقة الدراسة والتي قلت فيها حالات الطلاق فيرجع السبب الى قلت حالات الزواج نتيجة ظروف الحصار الاقتصادي وعدم توفر الامكانيات المادية لاستغلال واستثمار الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة .

اما التوزيع الجغرافي على مستوى المطلقين والمطلقات في ريف منطقة الدراسة فمن الجدول (32) وخريطتي التوزيع (41) (أ- ب) لعام 2012 وباستعمال الدرجات المعيارية والتي أظهرت أربعة مستويات للتوزيع تمثلت :

المستوى الاول الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.50 - فأكثر) للمطلقين الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء بعقوبة بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (34.5%) ، يقابلها نسبة المطلقات من الاناث في ريف منطقة الدراسة ولنفس المستوى حوالي (36.2%) لنفس المستوى ونفس الوحدة الادارية .

أما المستوى الثاني الذي تبلغ درجته المعيارية (+0.49 - 0.00) للمطلقين

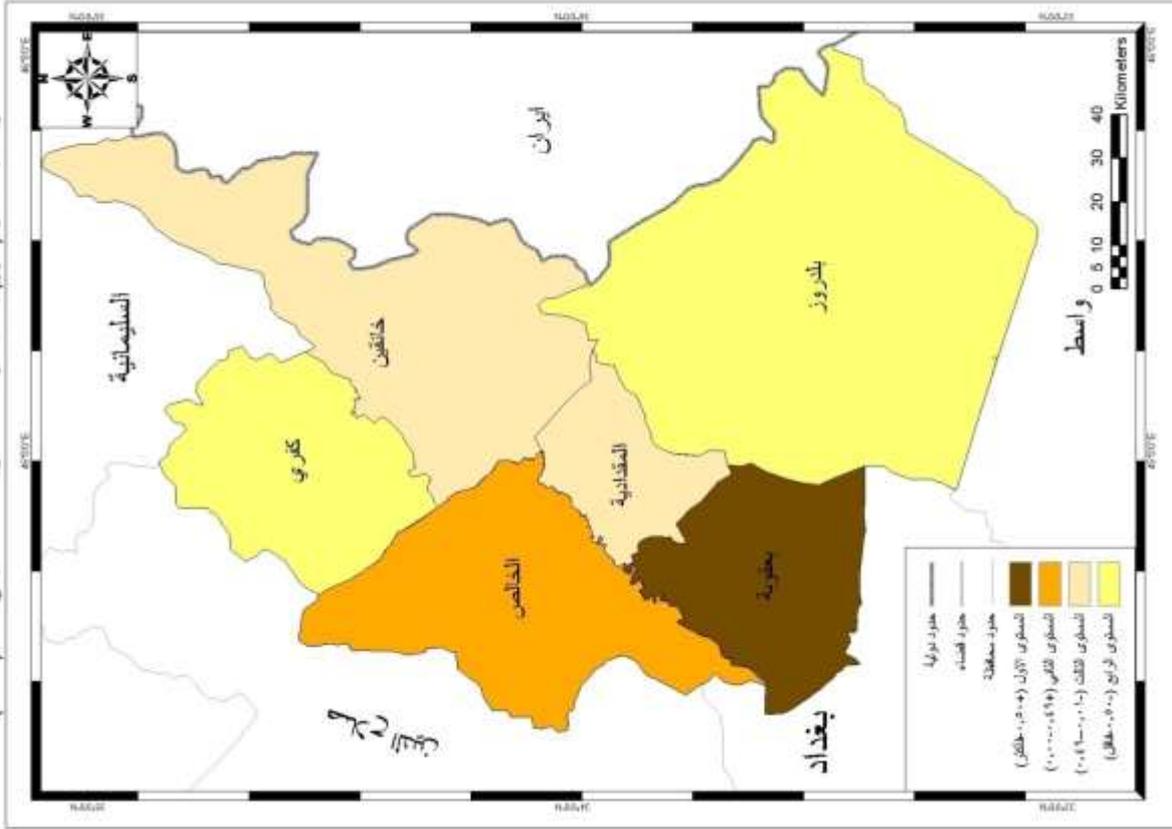
الذكور فقد ضم هذا المستوى قضاء الخالص بنسبة بلغت (22.3%) ، في حين بلغت نسبة الاناث المطلقات لنفس المستوى حوالي (14.9% ، 14.3% ، 14.2%) متمثل في قضاء المقدادية وخانقين والخالص .

أما المستوى الثالث الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.01 - 0.00) للمطلقين الذكور فقد شمل هذا المستوى قضاء المقدادية وخانقين بنسب بلغت على التوالي (14.7% ، 12.9%) ، يقابلها نسبة المطلقات من الاناث ولنفس المستوى حوالي (11.4%) لقضاء كفري .

أما المستوى الرابع الذي تبلغ درجته المعيارية (-0.50 - فأقل) للمطلقين الذكور فقد شمل هذا المستوى قضاء وبلدروز وكفري بنسب بلغت على التوالي (8.6% ، 6.9%) ، يقابلها نسبة المطلقات من الاناث ولنفس المستوى حوالي (9.3%) لقضاء بلدروز .

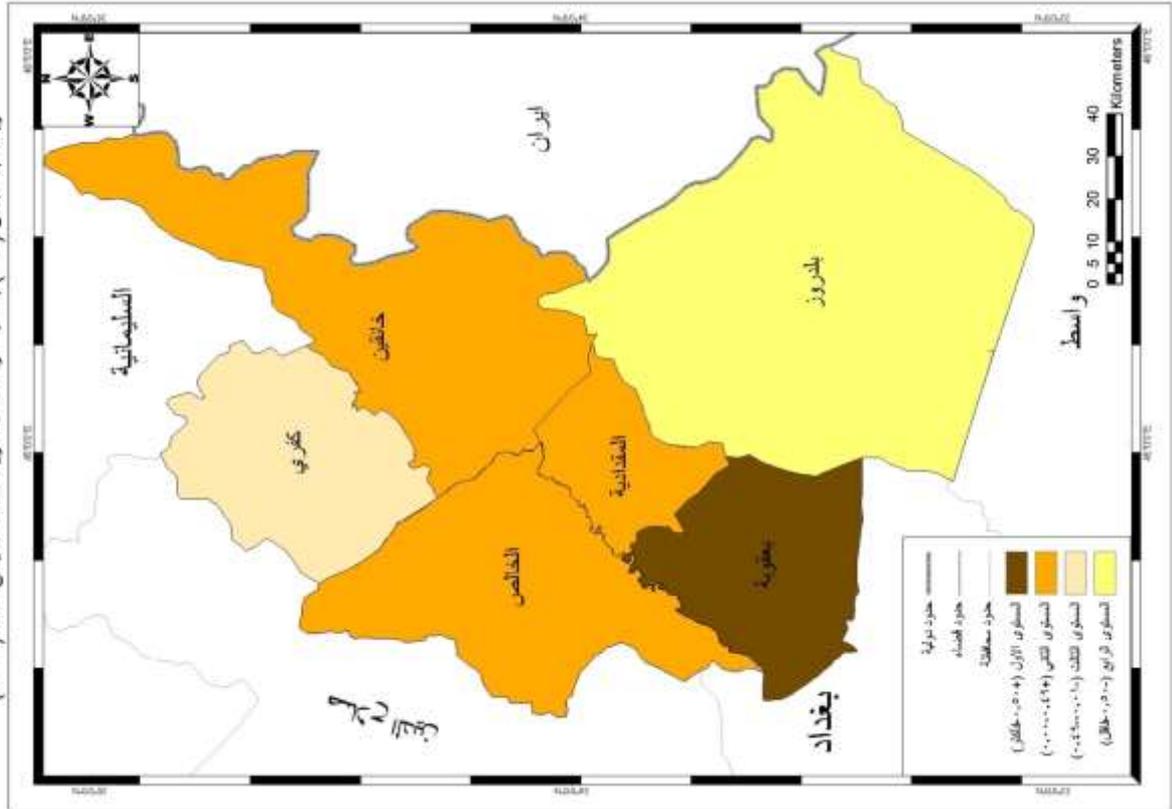
من خلال المقارنة بين نتائج العينة في منطقة الدراسة لعام 2012 لنسب المطلقين لسكان الريف وبين نتائج المدة 1987-1997 ، نرى ارتفاعاً ملحوظاً في بعض الوحدات الادارية ، وانخفاض في اخرى على مستوى الجنس من جانب ومن آخر على مستوى الوحدات الادارية ، وهذا يرجع الى دور التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي لم يتوقف تأثيرها عند المناطق الحضرية فحسب بل تعدى ذلك التأثير وشمل المناطق الريفية مما قلل من الفوارق بين الريف والحضر ، فعلى صعيد المطلقين الذكور ارتفعت نسبهم في أغلب الوحدات الادارية منها اقضية خانقين وبلدروز وكفري عما كانا عليه لعام 1987 ويرجع السبب الى ارتفاع الدخل الشهرية وتوفر فرص العمل من جانب والتوظيف في المؤسسات الحكومية من جانب اخر ، ودور الفضائيات واجهزة الاتصال التي تأجج الموقف بين الزوجين .

خريطة (٤١) (أ) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين حسب البنية (ريف) وبحسب الجنس (ذكور) بالنسبة للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى للسنة (٢٠١٢)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاسماء وبيانات الجدول (٣٢).

خريطة (٤١) (ب) التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين حسب البنية (ريف) وبحسب الجنس (اناث) بالنسبة للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى للسنة (٢٠١٢)



المصدر : من عمل الباحث اعتماد على خريطة الاسماء وبيانات الجدول (٣٢).

ثالثاً : التوزيع الجغرافي للمطلقين بحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى للاعوام 1987 - 1997 - 2012 .

يعد توزيع السكان المطلقين بحسب الفئات العمرية ذا أهمية كبيرة بوصفه يؤثر في نمو السكان , وذلك لان ارتفاع نسبة المطلقين في الفئات العمرية ذات الخصوبة العالية يؤثر سلبياً في عدد الولادات ونمو السكان . ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول (33) والشكل البياني (22) لتوزيع السكان المطلقين وبحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لعام 1987 نلاحظ ندرة لحالات الطلاق في الفئة الدنيا والمتمثلة بالفئة العمرية (12-14) سنة . وتباين حالات الطلاق في الفئة التي تليها والمتمثلة بالفئة العمرية (15-19) سنة إذ سجل قضاء المقدادية ضمن هذه الفئة للذكور والإناث المطلقين المركز الاول بنسب بلغت على التوالي (2.8% ، 6.4%) من المجموع الكلي للمطلقين ، اما اقل الوحدات الادارية تسجيلاً لحالات الطلاق ضمن هذه الفئة وللإناث المطلقات كان في قضائي بلدروز وكفري وبنسبة بلغت لكل منهما (1.9% ، 2.6%) ، والسبب هو الزواج المبكر . اما الفئة العمرية (20-24) فكانت اعلى نسبة فيها لحالة الطلاق لفئة الذكور في قضاء الخالص وبنسبة بلغت (11.7%) من المجموع الكلي للذكور المطلقين في منطقة الدراسة , أما اقل الوحدات تسجيلاً لنسب الطلاق فكان قضاء بلدروز وبنسبة بلغت (5.6%) ، اما الاناث المطلقات ضمن هذه الفئة فكان اعلى نسبة لها في قضائي بعقوبة والخالص وبنسبة بلغت لكل منهما (16.4%) . أما اقل الوحدات الادارية تسجيلاً لحالات الطلاق ضمن هذه الفئة قضاء كفري وبنسبة بلغت (6.6%) ، أما الفئة العمرية المتمثلة (25 – 29) سنة فكان أعلى نسبة لحالات الطلاق للذكور في قضاء كفري وبنسبة بلغت (21.2%) ، وهذا يعود الى كثرة حالات الزواج للظروف الاقتصادية والاجتماعية الجيدة ، ومن بيئات مختلفة مما يجعل عملية التوافق بين

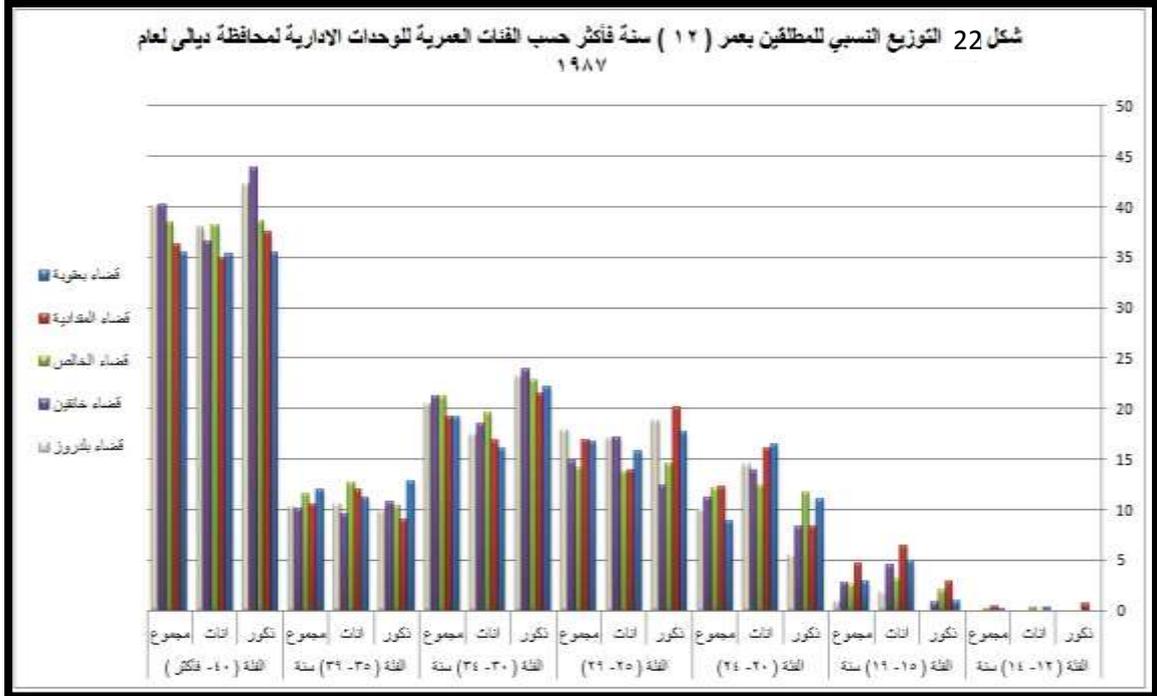
الزوجين وبين الزوجة واهل الزوج تضطرب لاختلاف العادات والتقاليد . أما أقل النسب للذكور المطلقين في هذه الفئة فكان في قضاء خانقين بلغ (12.4%) , أما على صعيد الاناث المطلقات فكان أعلى الوحدات الادارية تسجيلاً لحالات الطلاق قضائي خانقين وبلدروز بنسبة بلغت لكل منهما (17.1%) من المجموع الكلي للإناث المطلقات أما أقل الوحدات الادارية فكان في قضاء الخالص وبنسبة بلغت (13.7%) . وتعتبر هذه الفئة مهمة في تسجيل حالات الطلاق إذ بلغت نسبتها وكلاً الجنسين لعام 1987 (18.5%) من المجموع الكلي للمطلقين ذلك انه بتقديم العمر للزوجين تقل نسب الطلاق لاعتبارات وجود الاطفال ونظرة المجتمع للمطلقين البالغين. أما الفئة العمرية (30 – 34) سنة فقد سجلت اعلى نسب للمطلقين الذكور قياساً ببقة الفئات العمرية وتصدر الوحدات الادارية لنسب الطلاق للذكور ضمن هذه الفئة قضاء خانقين بنسبة بلغت (23.9%) ، اما اقل النسب فكانت في قضاء كفري بلغت (15.4%) ، اما بالنسبة الى المطلقات الاناث ضمن هذه الفئة فقد سجلت نسباً متباينة من وحدة ادارية الى اخرى وهي اقل مما هو عليه لنسب الذكور ، فقد سجلت اعلى حالات الطلاق للاناث في قضاء الخالص بنسبة بلغت (19.6%) ، اما اقل الوحدات فكانت في قضاء كفري بنسبة بلغت (14.5%) . اما الفئة العمرية (35 – 39) سنة فقد سجلت حالات طلاق اقل مما كانت عليه في الفئة التي سبقتها وهي متباينة على مستوى الجنسين وعلى مستوى الوحدات الادارية وهذا يرجع كما اسلفنا الى وجود الاطفال والتقدم بالعمر ودور التعليم والثقافة الدينية في حل المشاكل الزوجية بطرق سلمية بعيدة عن تدخل الاهل ، وقد تصدر قضاء بعقوبة اعلى النسب ضمن هذه الفئة للمطلقين الذكور بنسبة بلغت (12.8%) ، اما اقل الوحدات الادارية تسجيلاً لحالات الطلاق فكانت في قضاء المقدادية بنسبة بلغت (9%) ، اما نسب الاناث المطلقات ضمن هذه الفئة فكان اعلى الوحدات

تمثلاً في قضاء الخالص بنسبة بلغت (12.7%) وأقلها في قضاء خانقين بنسبة بلغت (9.5%) . أما الفئة العمرية الجامعة للفئات الأخرى والمتمثلة بفئة (40 سنة فأكثر) وعلى مستوى الجنسين فكانت أعلى نسبة للمطلقين الذكور في قضاء كفري بنسبة بلغت (44.2%) وأقل نسبة كانت في قضاء بعقوبة بلغت (35.5%). أما على صعيد الإناث المطلقات ضمن هذه الفئة فكانت في قضاء كفري بلغت (50%) وأقلها في قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (35.3%) من المجموع الكلي للإناث المطلقات في عموم منطقة الدراسة . ومن ثم حافظ القضاء على مستواهما لنسب الطلاق ضمن هذه الفئة لعام 1987 على الرغم من اختلاف تركيبة السكان فيهما ، وهذا يرجع إلى دور العوامل الاجتماعية التي تعتبر عصرية الحدوث ومع جميع الفئات العمرية لتحديث الانفصال بين الزوجين .

جدول (33) التوزيع النسبي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لعام 1987 .

الفئة (25 - 29)			الفئة (20 - 24)			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الإدارية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
16.7	15.8	17.6	8.8	16.4	11	2.9	4.9	0.9	0.2	0.3	0	قضاء بعقوبة
16.9	13.8	20.1	12.2	16.0	8.3	4.6	6.4	2.8	0.4	0	0.7	قضاء المقدادية
14.1	13.7	14.5	12.1	12.4	11.7	2.6	3.1	2.1	0.2	0.3	0	قضاء الخالص
14.8	17.1	12.4	11.1	13.9	8.3	2.7	4.5	0.8	0	0	0	قضاء خانقين
18	17.1	18.9	10.1	14.6	5.6	1.0	1.9	0	0	0	0	قضاء بلدروز
18.5	15.8	21.2	7.2	6.6	7.7	2.3	2.6	1.9	0	0	0	قضاء كفري
المجموع الكلي			الفئة (40- فأكثر)			الفئة (35- 39) سنة			الفئة (30- 34) سنة			الوحدات الإدارية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
100	66.6	33.4	35.4	35.3	35.5	12	11.2	12.8	19.1	16	22.1	قضاء بعقوبة
100	68.4	31.6	36.2	34.9	37.5	10.5	11.9	9.0	19.2	16.9	21.5	قضاء المقدادية
100	68.9	31.0	38.4	38.2	38.6	11.5	12.7	10.3	21.2	19.6	22.8	قضاء الخالص
100	64.7	35.3	40.2	36.5	43.8	10.1	9.5	10.7	21.2	18.5	23.9	قضاء خانقين
100	69.5	30.5	40.1	38.0	42.2	10.4	10.7	10	20.5	17.6	23.3	قضاء بلدروز
100	59.5	40.6	47.1	50	44.2	10.5	10.5	9.6	19.4	14.5	15.4	قضاء كفري

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (22) .



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (33) .

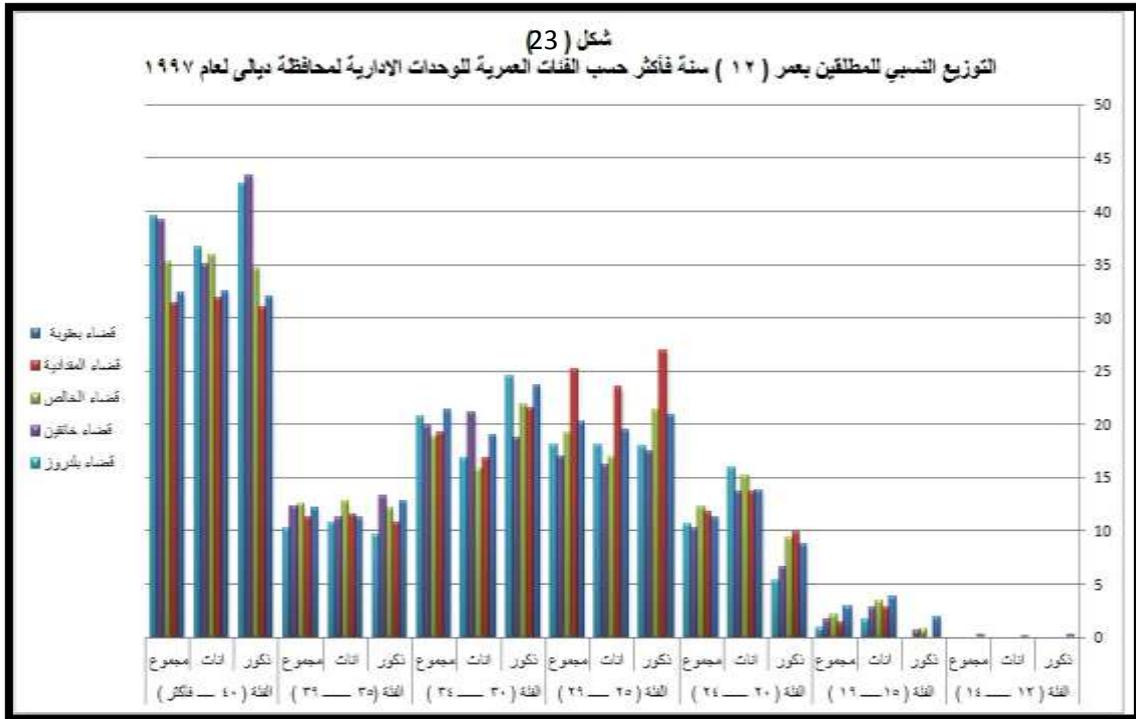
اما المدة المتمثلة 1997 فمن خلال ملاحظة بيانات الجدول (34) والشكل البياني (23) لتوزيع السكان المطلقين وبحسب الفئات العمرية للوحدات الادارية يتضح التباين في حالات الطلاق للفئة العمرية (15-19) سنة إذ سجل قضاء بعقوبة ضمن هذه الفئة للذكور والإناث المطلقين المركز الاول بنسبة بلغت على التوالي (1.9% ، 3.8%) ، اما اقل الوحدات الادارية تسجيلاً لحالات الطلاق ضمن هذه الفئة وللإناث المطلقات قضائي بلدروز وكفري وبنسبة بلغت لكل منهما (صفر % ، 1.7%) ، والسبب يعود الى ظروف الحصار الاقتصادي وارتفاع تكاليف الزواج خاصة في المناطق الحضرية . اما الفئة العمرية (20-24) فقد سجلت اعداد من المطلقين بدرجة اكبر مما كانت عليه الفئة السابقة فكانت اعلى نسب الطلاق لفئة الذكور في قضاء المقدادية وبنسبة بلغت (9.9%) من المجموع الكلي للذكور في منطقة الدراسة ، أما اقل النسب فتمثلت في قضاء كفري بنسبة بلغت (3.2%) ، ويلاحظ انه بتقدم الفئات العمرية ترتفع حالات الطلاق وصولاً الى الفئة (30-34)

سنة وان وقوع الطلاق في هذه الفئات العمرية يتناقض بشكل كبير مع عملية النمو من جانب ومن اخر الاضرار الكبيرة للجانب النفسي للزوج والزوجة والمجتمع على حد سواء ، والضرر اكبر في حال وجود الاطفال ذلك ان نسب قليلة من الامهات تبقى دون زواج لتحافظ على اطفالها ، اما الاناث المطلقات ضمن هذه الفئة فكان اعلى نسبة لها في قضاء بلدروز بلغت (15.9%). أما اقل الوحدات الادارية تسجيلاً لحالات الطلاق ضمن هذه الفئة تمثل في قضاء كفري وبنسبة بلغت (3.3%) . أما الفئة العمرية المتمثلة (25 – 29) سنة فقد سجلت نسباً تباينت مكانياً فكان أعلى نسبة لحالات الطلاق للذكور في هذه الفئة في قضاء كفري وبنسبة بلغت (35.5%) أما أقل النسب للذكور المطلقين في هذه الفئة فكان في قضاء خانقين بلغ (17.5%) ، أما على صعيد الاناث المطلقات فكان اعلى الوحدات الادارية تسجيلاً لحالات الطلاق قضاء المقدادية وبنسبة بلغت (23.5%) من المجموع الكلي للإناث المطلقات في منطقة الدراسة أما أقل الوحدات الادارية فكان في قضاء خانقين بنسبة بلغت (16.9%) . أما الفئة العمرية (30 – 34) سنة وحسب نسب المطلقين فيها فإن نسب الطلاق اقل مما هو عليه في الفئة التي تسبقها إذ سجل قضاء بلدروز فيها اعلى نسبه للمطلقين الذكور فيها وبنسبة بلغت (24.5%) من المجموع الكلي للمطلقين الذكور في عموم منطقة الدراسة ، يليه قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (23.6%) ، أما اعلى نسبة للمطلقات الاناث فكانت في قضاء خانقين بنسبة بلغت (21.1%) ضمن هذه الفئة أما أقل نسبة فكانت في قضاء الخالص بلغت (15.8%) . وهذا يرجع بوصف ان المرأة في المناطق الريفية ومنها ريف الخالص لديها القدرة على تحمل المشكلات والخلافات الزوجية للمحافظة على بيتها واطفالها في حال الانفصال .

جدول (34) التوزيع النسبي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997 .

الفئة (25 — 29)			الفئة (20 — 24)			الفئة (15 — 19)			الفئة (12 — 14)			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
20.2	19.5	20.8	11.3	13.8	8.7	2.9	3.8	1.9	0.2	0.1	0.2	قضاء بعقوبة
25.2	23.5	26.9	11.8	13.6	9.9	1.4	2.8	0	0	0	0	قضاء المقدادية
19.2	16.9	21.4	12.3	15.2	9.3	2.1	3.4	0.8	0	0	0	قضاء الخالص
16.9	16.2	17.5	10.2	13.7	6.6	1.7	2.8	0.6	0	0	0	قضاء خاتقين
18.1	18.1	18.0	10.6	15.9	5.3	0.9	1.7	0	0	0	0	قضاء بلدروز
27.8	20	35.5	3.3	3.3	3.2	0.9	1.7	0	0	0	0	قضاء كفري *
المجموع الكلي			الفئة (40 — فأكثر)			الفئة (35 — 39)			الفئة (30 — 34)			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
100	69.1	30.9	32.3	32.5	32.0	12.1	11.3	12.8	21.3	19.0	23.6	قضاء بعقوبة
100	71.8	28.2	31.4	31.9	30.9	11.2	11.5	10.8	19.2	16.8	21.5	قضاء المقدادية
100	71.5	28.5	35.3	35.9	34.6	12.5	12.8	12.1	18.8	15.8	21.8	قضاء الخالص
100	70.4	29.6	39.2	35.0	43.4	12.3	11.2	13.3	19.9	21.1	18.7	قضاء خاتقين
100	71.2	28.8	39.6	36.6	42.6	10.2	10.8	9.6	20.7	16.8	24.5	قضاء بلدروز
100	65.9	34.1	40.3	45	35.5	8.3	13.3	3.2	19.7	16.7	22.6	قضاء كفري

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (24) .



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (34) .

* البيانات في قضاء كفري لا تشمل حضر مركز القضاء بوصفه ضمن مسؤوليات اقليم كردستان (الحكم الذاتي).

أكثر مما هو عليه في المناطق الحضرية . أما الفئة العمرية (35 - 39) سنة فجاءت نسب الطلاق فيها متباينة بين مدة وأخرى ومن وحدة ادارية الى أخرى فكانت اعلى نسبه للمطلقين الذكور في قضاء خانقين بلغت (13.3%) , وأقل نسبة في قضاء كفري بلغت (3.2%) أما على صعيد المطلقات الإناث فكانت اعلى نسبة ضمن الفئة في قضاء كفري بلغت (13.3%) وأقل نسبة في قضاء بلدروز بلغت (10.8%) أما الفئة العمرية الجامعة للفئات الاخر والمتمثلة بفئة (40 سنة فأكثر) وعلى مستوى الجنسين فكانت اعلى نسبة للمطلقين الذكور في قضاء خانقين بلغت (43.4%) وأقل نسبة كانت في قضاء المقدادية بلغت (30.9%) . أما على صعيد الاناث المطلقات ضمن هذه الفئة فكانت في قضاء كفري بلغت (45%) من المجموع الكلي للإناث المطلقات في عموم منطقة الدراسة .

أما فيما يخص عام 2012 وحسب بيانات الجدول (35) والشكل البياني (24) لتوزيع السكان المطلقين حسب الفئات العمرية في منطقة الدراسة فيظهر ان حالات الطلاق وكما مبينة نسبها المئوية بدأت في الفئة العمرية (15 - 19) سنة ولكن بنسب متباينة ما بين الوحدات الادارية من جانب وما بين الجنسين من جانب آخر فكان قضاء بعقوبة الاول في نسب الطلاق للذكور ضمن هذه الفئة وبنسبة بلغت (13.9%) من المجموع الكلي للذكور المطلقين وهذا يعود الى تأثير التطورات الاقتصادية والاجتماعية والى تأثير الوسائل التكنولوجية ولعدم الفهم الحقيقي لمعنى الارتباط وبناء الاسرة ، فتكون عملية الزواج سريعة وعملية الطلاق أسرع ناتجة عن قلة الخبرة والوعي والادراك . أما اعلى نسبة للإناث المطلقات ضمن هذه الفئة فكانت في قضاء بعقوبة ايضاً وتلاها قضاء خانقين وبنسبة بلغت (16.9%) , (15.5%) . أما الفئة العمرية (20 - 24) سنة فجاء قضاء بلدروز بأعلى نسبة للمطلقين الذكور بلغت (25.9%) , أما أقل نسبة فسجلت في قضاء الخالص

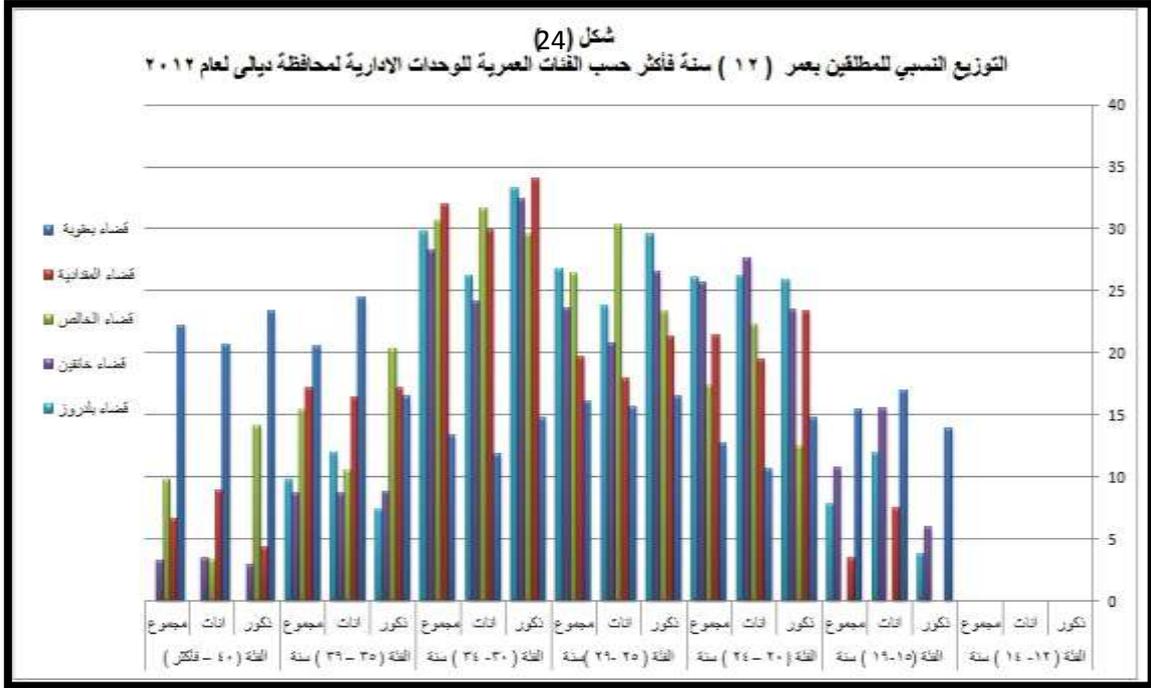
بلغت (12.5%) ، أما على صعيد الإناث المطلقات ضمن هذه الفئة فكانت في قضاء خانقين بلغت نسبتها (27.6%) وهذا يعود الى تأثير التطورات الاقتصادية وارتفاع مستويات الدخل الشهري يرافقها ضعف الوعي والإرشاد الديني لمفهوميه الارتباط . أما أقل الوحدات الادارية في تسجيل حالات الطلاق للإناث ضمن هذه الفئة فكانت في قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (10.6%) . أما الفئة العمرية (25-29) سنة فعلى الرغم من ان هذه الفئة سجلت أعلى نسب الطلاق في التعداد الاساس لعام 1997 في بعض الوحدات الادارية ألا أنه ضمن المدة 2012 سجلت نسباً متباينة إذ جاء قضاء بلدروز بنسبة بلغت (29.6%) من المطلقين الذكور وهي الأعلى على مستوى بقية الوحدات الادارية . أما أقل الوحدات الادارية للمطلقين الذكور ضمن هذه الفئة فكانت في قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (16.5%)

جدول (35) التوزيع النسبي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012.

الفئة (29-25) سنة			الفئة (24-20) سنة			الفئة (19-15) سنة			الفئة (14-12) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
16.1	15.6	16.5	12.7	10.6	14.7	15.4	16.9	13.9	0	0	0	قضاء بعقوبة
19.6	17.9	21.3	21.4	19.4	23.4	3.4	7.5	0	0	0	0	قضاء المقدادية
26.4	30.3	23.4	17.4	22.3	12.5	0	0	0	0	0	0	قضاء الخالص
23.6	20.7	26.5	25.6	27.6	23.5	10.7	15.5	5.9	0	0	0	قضاء خانقين
26.7	23.8	29.6	26.1	26.2	25.9	7.8	11.9	3.7	0	0	0	قضاء بلدروز
26.9	25.1	28.6	13.4	12.5	14.3	4.2	8.3	0	0	0	0	قضاء كفري*
المجموع الكلي			الفئة (40 - فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
100	58.3	14.8	22.1	20.6	23.4	20.5	24.4	16.5	13.3	11.8	14.7	قضاء بعقوبة
100	58.7	41.2	6.6	8.9	4.3	17.1	16.4	17.1	31.9	29.9	34.0	قضاء المقدادية
100	54.8	45.7	9.7	3.3	14.1	15.4	10.5	20.3	30.6	31.6	29.6	قضاء الخالص
100	62.8	37.1	3.2	3.4	2.9	8.7	8.6	8.8	28.3	24.1	32.4	قضاء خانقين
100	60.6	39.1	0	0	0	9.7	11.9	7.4	29.8	26.2	33.3	قضاء بلدروز
100	63.2	36.8	4.2	8.2	0	11.3	8.3	14.3	40.2	37.5	42.8	قضاء كفري

المصدر :- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (24) .

* البيانات في قضاء كفري لا تشمل حضر مركز القضاء بوصفه ضمن مسؤوليات اقليم كردستان (الحكم الذاتي).



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (35) .

اما الاناث المطلقات ضمن الفئة العمرية (25-29) فكانت في قضاء الخالص بنسبة بلغت (30.3 %) وهي الاعلى بالنسبة لبقية الوحدات الادارية اما اقل نسبة فكانت في قضاء بعقوبة بنسبة بلغت (15.6 %) ، اما بقية الوحدات الادارية فكانت نسبتها متباينة . اما الفئة العمرية (30-34) سنة فقد أسهمت هذه الفئة بأعلى نسبة على عموم منطقة الدراسة للمطلقين وسجلت نسبة بلغت (40.2 %) من المجموع الكلي للمطلقين إذ سجل قضاء كفري اعلى نسبة للمطلقين الذكور وبلغت (42.8%) ، اما اقل النسب وللمطلقين الذكور فكانت في قضاء بعقوبة وبنسبة بلغت (14.7%) اما على صعيد الاناث المطلقات ضمن هذه الفئة فكان الاول في قضاء كفري الذي احتل المركز الاول على مستوى الجنسين وبنسبة بلغت (37.5%) اما اقل النسب فكانت في قضاء بعقوبة ايضاً بلغت (11.8%) . اما بقية الوحدات الادارية فجاءت بنسب متباينة وتشير الى الارتفاع عن الفئات العمرية السابقة وحتى اللاحقة اي مركز الثقل للمطلقين و لكلا الجنسين كان ضمن حدود

هذه الفئة العمرية. اما الفئة العمرية (35-39) سنة فجاءت النسب فيها متباينة ما بين الوحدات الادارية واذ يصبح فيها الطلاق السبيل الوحيد لانتهاء المشاكل الزوجية وعلى المستويين الحضري والريفي في عموم منطقة الدراسة، اما الفئة العمرية (40 سنة فاكثر) فقد سجلت فيها حالات الطلاق بشكل متباين من وحدة ادارية الى اخرى ، فقد تصدر قضاء بعقوبة قائمة الوحدات الادارية في رصد حالات الطلاق ولكلا الجنسين وبلغت على التوالي (23.4% ، 20.6%) ، وهي نسب قليلة مقارنةً بنسب هذه الفئة للمدة 1987 - 1997 وهذا يرجع الى ارتفاع نسب الطلاق في الفئات الدنيا من العمر والمتمثلة بالفئة العمرية (15-19) فاكثر .

نستنتج مما سبق ومن خلال التوزيع الجغرافي لنسب المطلقين حسب الفئات العمرية هو انخفاض لتلك النسب لعام 1987 وهذا يرجع الى دور العادات والتقاليد خاصة المجتمعات الريفية بل وحتى السكان في المناطق الحضرية التي تحاول حل الخلافات الزوجية بطرق سلمية بعيدة عن التوتر والتدخل الخارجي في شؤون الأسرة ، على العكس من المدتين 1997 - 2012 فقد ارتفعت فيها حالات الطلاق ارتفاعاً ملحوظاً نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة والحروب وما رافق ذلك قلة فرص العمل التي انعكست على اوضاع السكان وعلى جميع الاصعدة ، بالمقابل شهد العراق ومنه محافظة ديالى موجة من التطورات الكبيرة والانفتاح الخارجي التي انعكست بشكل او باخر على اوضاع المجتمع ومنها الحالة المدنية في اتخاذ قرارات مفاجئة منها الزواج باعمار صغيرة ومن بيئات مختلفة دون وعي وادراك حقيقي لمعنى الارتباط وغير قادرة على مواجهة صعوبات الحياة مما ينتهي بها المطاف الى الطلاق .

المبحث الثالث : اسباب ظاهرة الطلاق وأثارها .

1- اسباب ظاهرة الطلاق :

للطلاق اسباب مختلفة تختلف باختلاف المجتمعات وعاداتها وتقاليدها ، ومن الاسباب التي تؤدي الى ظاهرة الطلاق الملل الزوجي وسهولة التغير وإيجاد البديل وطغيان الحياة المادية والبحث عن الذات وانتشار الانانية وضعف الخلق ، وكل ذلك يحتاج الى الاصلاح وضرورة التمسك بالقيم والفضائل والأسوة الحسنة (1) . ومن الاسباب الاخرى الخيانة الزوجية التي تنفق كثير من الاراء حول استحالة استمرار العلاقة الزوجية في حالة حدوث الخيانة لاسيما في حالة المرأة الخائنة . وفي حالة خيانة الرجل ، وتختلف الاراء وتكثر التبريرات التي تحاول دعم استمرار العلاقة . ويصعب ان نرى رجلاً وامراً متقاربين في بعض الأمور وهنا تختلف المقاييس فيما تعنيه كلمات التوافق والى اي مدى يجب ان يكون ذلك ، ولا بد لنا من تعديل افكارنا وتوقعاتنا حول موضوع التوافق لان ذلك يفيد في تقبل الأزواج لزوجاتهم وبالعكس . كما ان الافكار المثالية تؤدي الى عدم الرضا ومرض العلاقة الزوجية وتدهورها ، وبشكل عملي لا بد من حد ادنى من التشابه في حالة استمرار العلاقة الزوجية ، اذ ان التشابه يولد التقارب والتعاون والاختلاف يولد النفور والكرهية والمشاعر السلبية ولا يعني التشابه ان يكون احد الزوجين شبيه الآخر . ويمكن للاختلافات ان تكون مفيدة اذا كانت في اطار التكامل والاختلاف البناء الذي يضفي على العلاقة تنوعاً وأثارة وحيوية .

2- اثار الطلاق :-

1- حسن محمد حسن ، الطلاق في اقليم كردستان العراق ، مصدر سابق ، ص4 .

اختلفت نتائج الدراسات حول تأثير الطلاق على كل من الرجل والمرأة ، لكن الواقع يشير الى ان المعاناة لايشعر بها الاثنان فقط وانما الضحية الاولى اذا كان هناك ابناء وعوائل الزوج والزوجة ايضاً إذ ان الطلاق صدمة يؤثر سلباً على الصحة النفسية والجسدية للمطلقين ، اذ تغير الجوانب الاجتماعية من مكانتهم من متزوج او متزوجة الى مطلق او مطلقة وهذا يعني ان الطلاق يقلل من المكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة ، كما تتغير نظرت الناس الى المطلقين ويفقدان الكثير من الاصدقاء ويعانيان من الوحدة ويتحملان تعليقات اللوم والفشل في الحياة الزوجية والشك والريبة في سلوكهما مما يجعلهم يعيشان على هامش الحياة الاجتماعية. وتتمثل بالآتي :-

1- اثار الطلاق على الزوج :

في انه يرى حياته الاسرية تدوي وتدخل مرحلة تتزعزع فيها فالى جانب فقدانه لزوجته سوف يفقد سعادته مع أبنائه ، فان ظل اباؤه معه شكلوا مصدراً للقلق وخلق الخلافات مع زوجته الجديدة إن تزوج . فأحياناً لا يعتمد على زوجته ام ابنائه فيباشر بنفسه بعناية ابنائه ذلك ان الزوجة الجديدة ترى ان الابناء منافسون لها وهم يرون انها دخيلة عليهم . والطلاق يصيب كبد الرجل وعقله ويجعله في حالة عدم استقرار، كذلك فإن اي فشل يرافقه في اي مجال من مجالات حياته ينعكس على زواجه الاول فضلاً عن اثار الطلاق الاجتماعية والنفسية والمادية . وقد يصاب الرجل بأمراض مختلفة من جراء الطلاق فضلاً عن الاحباط والأوهام التي تسيطر عليه .

2- اثار الطلاق على الزوجة :

فنتمثل في تعاستها طيلة حياتها ان لم تتزوج فضلاً عن نظرة المجتمع الى المطلقة التي ينتابها الشك والريبة وهذه بحد ذاتها سبب قاتل في تحطيمها في ممارسة حياتها

كأي زوجة وبناء الاسرة وعدم انقطاع النسل ، فضلاً عن المرأة المطلقة تبقى مدانة في نظر المجتمع في جميع الاحوال . كذلك فقدان مكانتها في البيت وعند الاقارب وفشلها في تبرير الاسباب خاصة اذا توفرت الظروف المقتعة في حياتها الزوجية . الا ان مجلس الوزراء العراقي منح المطلقات ضمن شبكة الرعاية الاجتماعية لعام 2009 راتباً شهرياً مقداره (100) الف دينار لكل مطلقة وان كان لها ابناء لكل منهم دون سن الـ 24 سنة مبلغاً مقداره (25) الف دينار شهرياً⁽¹⁾ .

3- آثار الطلاق على الاطفال :

يعد هم الضحايا الابرياء لمشكلة الطلاق في مجتمعنا إذ يتسبب الطلاق في حرمانهم من النشأة الطبيعية التي يوفرها الوالدان , كما يؤدي الى عدم استقرارهم النفسي , فإذا ما افنقد الاطفال لأحد الابوين فأنهم بذلك يفقدون نموذجاً هاماً يحاكونه ويكتسبون منه انماطاً معينة من السلوك , وقد اكد (وليم كود) في دراسته ان الاطفال ينضجون بطريقة افضل اذا ما قضاوا طفولتهم بأكملها في ظل أسرة سعيدة متماسكة كما اوضحت دراسات عديدة الارتباط العام بين الاسرة المتصدعة وجنوح الاحداث⁽²⁾ . ومشكلة الطلاق تؤثر على الاطفال اذ انهم حصيلة العوامل الوراثية التي تؤثر فيهم وتتفاعل باستمرار في ظروف لا تتيح لهم ممارسة اي مقاومة تذكر , فهم في هذه المرحلة يكونوا عرضة الى شتى الاثار المادية والمعنوية في الوسط العائلي , وإذا اختل توازن العائلة فأن ذلك يؤدي الى الاضطراب في عملية التنشئة الصحيحة كما ان الطفل الذي ينشأ في بيئة يسودها النزاع والصراع المستمرين كثيراً ما يكتسب مزاجاً عصبياً وعقلية مشتتة وعاطفة موزعة , ويرى

1- مجيد علي شناوة ، مصدر سابق ص 116 .

2- وسيلة عاصم الباشا , مصدر سابق ، ص 188 .

الكثير من الباحثين ان تصدع الاسر سبب مهم في انحراف الاحداث وفي السلوك الاجرامي (1) .

4- اثار الطلاق على المجتمع :

فقد أكد علماء الاجتماع والمهتمون بشؤون الاسرة ان الارتفاع في معدلات الطلاق دليل على تفكك الوحدة الاسرية وانهارها , ولما كانت الاسرة هي الخلية الاساسية التي يقوم عليها البنيان الاجتماعي لذلك فأن استقرار المجتمع وتوطيد أركانه يعتمد على قيامها بوظائفها على نهج سليم وإتباع أفضل الطرق نفعاً للوصول الى أهدافها , وأن اضطراب احوالها يؤدي الى اضطراب أحوال المجتمع واختلال توازنه بما يسوده من مظاهر السلوك المنحرف (2) .

المجالات المؤثرة في حالات الطلاق في محافظة ديالى وتباينها المكاني .

تم اعتماد مقياس الوسط المرجح في تحليل نتائج الطلاق وتفسيرها ومناقشتها من خلال المجالات المؤثرة في ظاهرة الطلاق المثبتة في استمارة الطلاق في ملحق رقم (1) إذ يتمثل المجال الاول بالمجال الاجتماعي والمتكون من (11) فقرة , والمجال الثاني الديموغرافي والمتكون من (4) فقرات , والمجال الثالث الصحي والمتكون من (4) فقرات , والمجال الرابع الاقتصادي والمتكون من (9) فقرات , وكما أعطيت لكل فقرة من فقرات كل مجال ثلاثة درجات (مؤثرة بدرجة كبيرة , مؤثرة بدرجة متوسطة , مؤثرة بدرجة قليلة), وكل درجة تمثل اجابات المبحوثين حول مدى تأثير كل فقرة من فقرات المجالات الاربعة في حدوث ظاهرة الطلاق . ولاستخراج الوسط المرجح تم استخدام عملية ضرب القيم كما موضح في المعادلة في الفصل الاول , كما تتم المقارنة مع الوسط الحسابي المعروف بصيغة

1- محمد عاطف غيث , المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي , دار المعارف , القاهرة , 1985 , ص 61.
2- أكرم نشأة ابراهيم , جنوح الاحداث في العراق , بدون مكان طبع , بغداد , 1987 , ص 40 .

البسيطة . فكلما زاد عن الوسط الحسابي هو مؤثر بدرجة كبيرة في أحداث عملية الطلاق ، وما تساوى مع الوسط الحسابي هو مؤثر بدرجة معتدلة ، وما قل عن الوسط الحسابي فهو قليل التأثير . ومن خلال بيانات الجدول (36) و الشكل البياني (25) الذي يوضح التوزيع النسبي لمجالات الطلاق في المحافظة وعلى مستوى البيئة (حضر - ريف) . ففي المجال الاول الاجتماعي والمتكون من إحدى عشرة فقرة ظهر ومن خلال البيانات أن الفقرة (11) والخاصة بانعدام الثقة بين الزوجين والتي حصلت على وسط مرجح مقداره (2.3) وهو أكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) وهذا يعني ان الفقرة المذكورة تأتي بالدرجة الاولى من حيث قوة التأثير في حدوث ظاهرة الطلاق . ذلك ان انعدام الثقة يعني استحالة الحياة الزوجية بين الزوجين فالأسرة عمادها الزوج والزوجة وفي حال حصول الشك بينهما في سلوك كل منهما فإنه سبب وجيه في حصول ظاهرة الطلاق ، يعني الخوف من حدوث أمور لا يحمد عقباهما . أما الفقرات (1, 5 , 7 , 9) فجاءت بالمرتبة الثانية وبوسط مرجح بلغ (2.2) لكل منهما وعلى التوالي وهو أعلى الوسط الحسابي ، أذن هي فقرات مؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق ، فمن حيث عيش الزوجين مع أهل الزوج يؤدي ذلك الى حدوث المشاكل مهما كانت درجة التكيف بينهما فاختلف بيئة اهل الزوجة وأهل الزوج مؤثر في حدوث المشاكل فضلاً عن عادات وتقاليد الاهل هي الاخرى عامل مؤثر في حدوث ظاهرة الطلاق اذ انها حصلت على وسط مرجح مقداره (2.1) وهو أعلى من الوسط الحسابي البالغ(2). كما أن الخيانة الزوجية ولكلا الزوجين كان عاملاً مؤثراً في حدوث الظاهرة لأنها سلوك مرفوض من قبل اسرة الزوج والمجتمع . أما الفقرات (3, 4 , 8) فهي فقرات مؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على وسط مرجح مقداره (2 - 2,1) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، بالرغم من حالة التباين في النسب التي حصلت عليها . ذلك

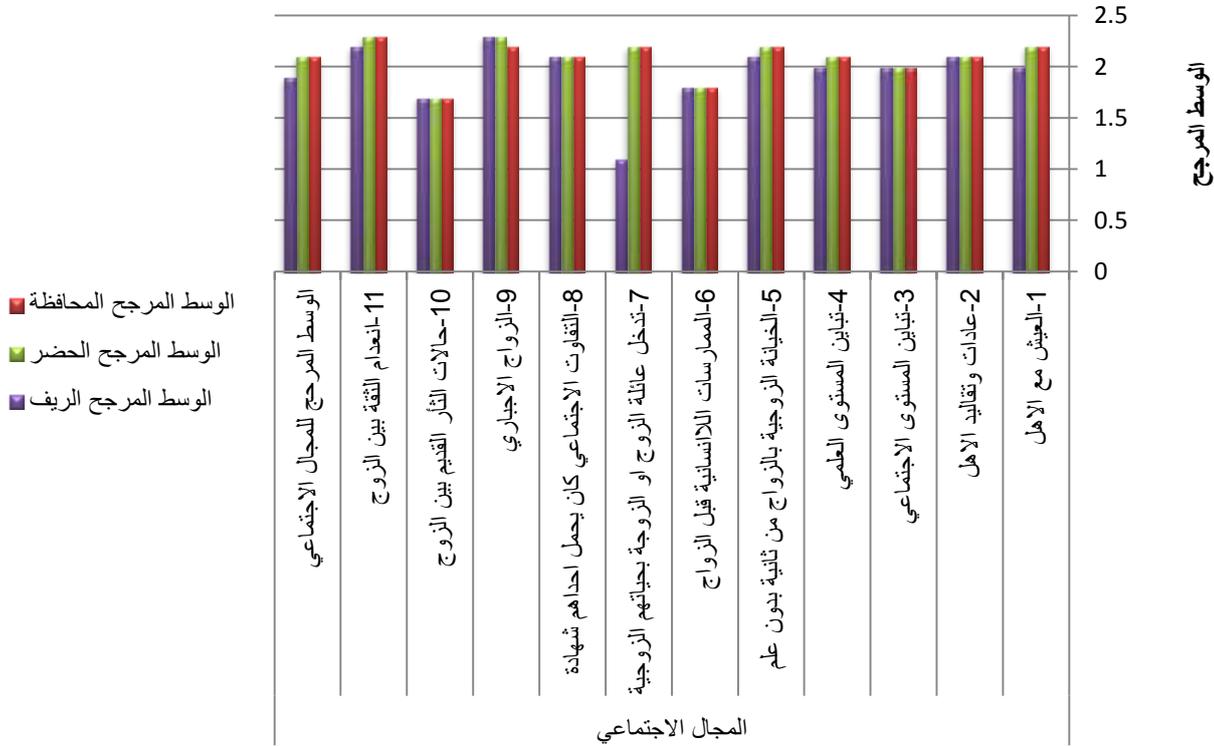
ان للمستوى الثقافي والعلمي دور فعال في تعامل الزوج مع زوجته , في حال ان الزوج متعلم والزوجة غير متعلمة فمن الصعوبة استمرار لغة التفاهم بينهما مما يؤدي الى حدوث المشاكل التي نهايتها الطلاق . أما الفقرات (6 , 10) فقد حصلت على وسط مرجح اقل من الوسط الحسابي لذلك فان تأثيرها في حصول الطلاق تكون قليلة مقارنة مع بقية الفقرات الاخرى . وحصل المجال الاجتماعي على وسط مرجح قدره (2.1) كمعدل يجمع فقراته وهو أكبر من الوسط الحسابي هذا يعني ان هذا المجال من المجالات المؤثرة في ظاهرة الطلاق .

جدول (36) التوزيع النسبي لفقرات المجال الاجتماعي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر-ريف) لعام 2012.

الفقرة	الوسط المرجح			المجال الاجتماعي
	المحافظة	الحضر	الريف	
1-العيش مع الاهل	2.2	2.2	2	
2-عادات وتقاليد الاهل	2.1	2.1	2.1	
3-تباين المستوى الاجتماعي	2.0	2.0	2	
4-تباين المستوى العلمي	2.1	2.1	2.0	
5-الخيانة الزوجية بالزواج من ثانية بدون علم	2.2	2.2	2.1	
6-الممارسات اللانسانية قبل الزواج	1.8	1.8	1.8	
7-تدخل عائلة الزوج او الزوجة بحياتهم الزوجية	2.2	2.2	1.1	
8-التفاوت الاجتماعي كان يحمل احدهم شهادة	2.1	2.1	2.1	
9-الزواج الاجباري	2.2	2.3	2.3	
10-حالات الثأر القديم بين الزوج	1.7	1.7	1.7	
11-انعدام الثقة بين الزوج	2.3	2.3	2.2	
الوسط المرجح للمجال الاجتماعي	2.1	2.1	1.9	

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات ملحق (25) .

شكل (25) التوزيع النسبي لفقرات المجال الاجتماعي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر-ريف) لعام 2012.



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (36) .

أما التوزيع على اساس البيئة وضمن المجال الاول الاجتماعي في حضر المحافظة, يظهر من خلال بيانات الجدول اعلاه ان الفقرتين (11 , 9) حصلتا على وسط مرجح بلغ (2.3) وهو أعلى من الوسط الحسابي , وجاء ترتيبها الاول على مستوى بقية الفقرات الاخرى ضمن المجال الاجتماعي في حضر منطقة الدراسة , اذا ان عامل الزواج الاجباري وانعدام الثقة بين الزوجين يؤدي الى نتائج سلبية خلال الحياة الزوجية ومن ثم يكون الطلاق نتيجة حتمية لإنهاء العلاقة الزوجية . أما الفقرات (1 , 2 , 4 , 5 , 7 , 8) فقد حصلت على وسط مرجح يتراوح بين (2.1 , 2.2) على التوالي وهو اعلى من الوسط الحسابي البالغ (2) وجاءت

بالمرتبة الثانية من حيث الفقرات المؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق في حضر منطقة الدراسة . أما الفقرتان (6 , 10) فقد حصلتا على وسط مرجح أقل من الوسط الحسابي , أي ان تأثيرها قليل في حدوث ظاهرة الطلاق . وحصل المجال الاجتماعي على وسط مرجح بلغ (2.1) وهو أكبر من الوسط الحسابي اي ان تأثير الفقرات ضمن هذا المجال في حضر منطقة الدراسة كبيرة ومؤثرة في حدوث الظاهرة. أما بالنسبة الى ريف المحافظة وضمن المجال الاجتماعي فيلاحظ ان درجة تأثير فقرات هذا المجال اقل ما هو عليه في الحضر، ذلك ان العادات والتقاليد في الريف تختلف مما هو عليه بالمقارنة مع الحضر كذلك الدور لزواج الاقارب في تخفيف هذه المشاكل خلال العلاقة الزوجية ، فنلاحظ من خلال بيانات فقرات المجال الاجتماعي ان الفقرة (9) والخاصة بالزواج الاجباري حققت وسط مرجح بلغ (2.3) وهو اعلى من الوسط الحسابي البالغ (2) ، لذا جاءت بالمرتبة الاولى من بين فقرات المجال الاجتماعي في درجة التأثير في حدوث ظاهرة الطلاق اما الفقرات (8،5،11) فقد حصلت على اوساط مرجحة اعلى من الوسط الحسابي ومن ثم فهي فقرات مؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق في الريف وعلى الرغم من تباين نسب الفقرات في الريف في هذا المجال ألا انها حققت نسباً في البعض منها اعلى من الوسط الحسابي اذن هي فقرات مؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق كما ذكرت . اما الفقرات (1،2،3،4) فهي فقرات حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) اي ان درجة تأثيرها معتدلة التأثير وهذا يعود الى طابع السكان في الريف واختلافهم عن سكان الحضر ، اي ان سكان الريف اكثر تماسكاً والتزامناً بالعادات والتقاليد والقيم ، اذن هي مؤثرة ولكن بشكل معتدل في احداث الطلاق . اما الفقرات (5 ، 6 ، 7 ، 10) فهي فقرات حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي لذلك فان تأثيرها في احداث ظاهرة الطلاق قليل ، اي ان معدل الوسط

المرجح لهذا المجال في الريف بلغ (1.9) وهو اقل بشكل عام عن الوسط الحسابي البالغ (2) اي ان تأثيره قليل في احداث ظاهرة الطلاق لكن على مستوى الفقرات الاخرى فهو مؤثر في مجالات كثيرة .

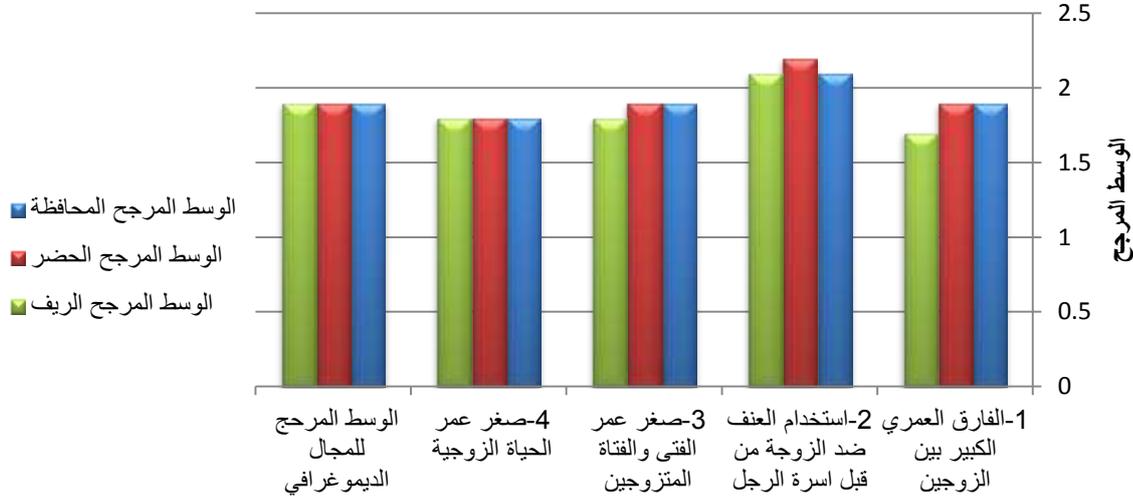
اما في المجال الديموغرافي فقد اتضح من خلال بيانات الجدول (37) والشكل (26) مدى تأثيره في الظاهرة قيد البحث فقد اتضح من خلال فقراته الاربعة انه نسبة الوسط المرشح تباينت مؤثر ومتوسط التأثير وأخرى قليل التأثير ، وعلى اساس التوزيع على مستوى المحافظة ضمن هذا المجال يظهر ان الفقرة (2) والخاصة باستخدام العنف ضد الزوجة من قبل اسرة الزوج حصلت على وسط مرجح مقدار (2.1) وهي فقرة فعالة ومؤثرة في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على وسط اعلى من الوسط الحسابي البالغ (2) . اما الفقرات الاخرى الثلاث فقد كانت درجة تأثيرها متشابهة الى حد ما وبلغت (1.9 و1.8) وهي اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات غير فعالة في التأثير على ظاهرة الطلاق . ولغرض توضيح معدل هذا المجال على مستوى المحافظة .

جدول (37) التوزيع النسبي لفقرات المجال الديموغرافي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر-ريف) لعام 2012.

المجال الديموغرافي	الفقرات المؤثرة	الوسط المرشح		
		المحافظة	الحضر	الريف
	1-الفارق العمري الكبير بين الزوجين	1.9	1.9	1.7
	2-استخدام العنف ضد الزوجة من قبل اسرة الرجل	2.1	2.2	2.1
	3-صغر عمر الفتى والفتاة المتزوجين	1.9	1.9	1.8
	4-صغر عمر الحياة الزوجية	1.8	1.8	1.8
	الوسط المرشح للمجال الديموغرافي	1.9	1.9	1.9

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (25) .

شكل (26) التوزيع النسبي لفقرات المجال الديموغرافي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البينة (حضر-ريف) لعام 2012.



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (37) .

حصل على وسط مرجح قدره (1.9) وهو مجال غير فعال في التأثير على ظاهرة الطلاق في حين كان لأحدى فقراته والخاصة بالعنف ضد المرأة اثر في ظاهرة الطلاق. اما في حضر منطقة الدراسة وضمن هذا المجال جاءت الفقرة (2) والخاصة باستخدام العنف ضد الزوجة من قبل اسرة الزوج ايضاً بالمرتبة الاولى في تأثيرها في احداث ظاهرة الطلاق وحصلت على وسط مرجح مقداره (2.2) وهو اعلى من الوسط الحسابي اذن تأثيرها فعال في احداث هذه الظاهرة. اما بقية الفقرات فأنها حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي ومن ثم فان تأثيرها كان قليل جداً . اما معدل هذا المجال في حضر منطقة الدراسة فهو اقل من الوسط الحسابي والبالغ (1.9) وهذا يعني ان تأثير يكون قليل في ظاهرة الطلاق . اما في الريف وضمن هذا المجال بفقراته الاربعة ومدى تأثيره في احداث ظاهرة الطلاق

فتبين ان الفقرة (2) ايضاً هي التي حصلت على وسط مرجح اعلى من الوسط الحسابي وبلغت (2.1) وهي نسبة معادلة بنسب المحافظة بشكل عام ومن ثم فان تأثيره هذه الفقرة في ظاهرة الطلاق يكون فعال قياساً ببقية الفقرات التي حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي ضمن هذا السياق وفي ريف منطقة الدراسة ومن ثم يكون تأثيرها غير فعال في ظاهرة الطلاق كما حصل هذا المجال على معدل بلغ (1.9) وهو غير فعال قليل التأثير بوصفها اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) في ظاهرة الطلاق .

اما المجال الصحي والمكون من اربع فقرات وعلى اساس تأثيرها في هذه الظاهرة على مستوى محافظة ديالى فقد اتضح ان الفقرة (2) والخاصة بوجود حالات مرضية مستعصية حصلت على وسط مرجح قدره (2.1) وهو اعلى من الوسط الحسابي البالغ (2) وهي بذلك فقرة مؤثره في احداث ظاهرة الطلاق . اما الفقرة (4) والخاصة باستمرار وفيات الاجنة فهي حصلت على وسط مرجح مساوٍ للوسط الحسابي والبالغ (2) اي انها متوسطة التأثير في الظاهرة المدروسة. اما الفقرات (1,3) جاءت بالمرتبة الثالثة بوصف ان اوساطها المرجحة اقل من الوسط الحسابي ومن ثم قل تأثيرها في الظاهرة قيد البحث . اما معدل هذا المجال على مستوى المحافظة فقد بلغ (1.9) وهو غير فعال بسبب انه اقل من الوسط الحسابي . اما التوزيع على مستوى حضر منطقة الدراسة وضمن المجال الصحي فنلاحظ ان الفقرة (2) والخاصة بوجود حالات مرضيه مستعصية حصلت على وسط مرجح بلغ (2.1) وهو اعلى من الوسط الحسابي اذن هي فقرة فعالة في احداث ظاهرة الطلاق في الحضر وجاءت بالمرتبة الاولى من حيث التأثير. اما الفقرة (4.1) فقد حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي ومن ثم فان فاعلية تأثيرها يكون متوسط في ظاهرة الطلاق. اما الفقرة (3) فقد حصلت على وسط مرجح اقل من الوسط الحسابي ومن ثم فان

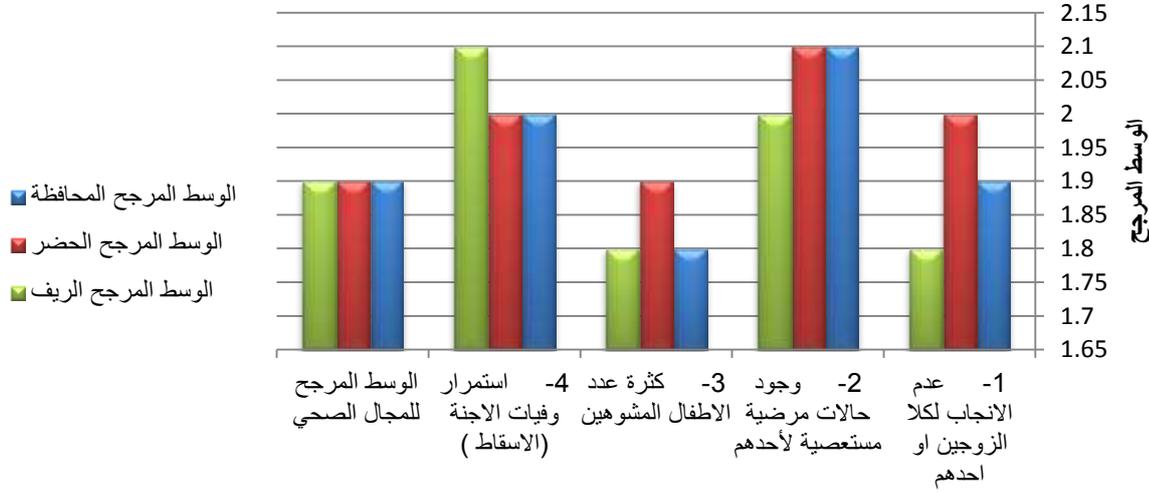
تأثيرها في ظاهرة الطلاق يكون غير فعال . اما معدل هذا المجال في حضر منطقة الدراسة فقد بلغ (1.9) وهو غير فعال لأنه اقل من الوسط الحسابي . اما في ريف منطقة الدراسة اما الفقرة (4) والبالغ وسطها المرجح (2.0) على مستوى المحافظة ، اتضح انها مساوية للوسط الحسابي اذن هي مؤثرة بدرجة متوسطة للظاهرة المدروسة . اما الفقرة (2) فكان وسطها المرجح اعلى من الوسط الحسابي اذن تأثيرها في ظاهرة الطلاق مؤثر . اما الفقرات (3.1) فهي فقرات قليلة التأثير غير فعالة في احداث ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي . اما معدل هذا المجال في ريف منطقة الدراسة فقد بلغ (1.9) وهو غير فعال في احداث ظاهرة الطلاق بوصفه أقل من الوسط الحسابي ينظر الجدول (38) والشكل (27) .

جدول (38) التوزيع النسبي لفقرات المجال الصحي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر-ريف) لعام 2012.

المجال الصحي	الفقرات المؤثرة		
	المحافظة	الحضر	الريف
	1.9	2	1.8
	2.1	2.1	2
	1.8	1.9	1.8
	2.0	2	2.1
	1.9	1.9	1.9

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (25) .

شكل (27) التوزيع النسبي لفقرات المجال الصحي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر-ريف) لعام 2012.



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (38) .

اما في المجال الاقتصادي والمتكون من (9) فقرات وعلى اساس التوزيع على مستوى المحافظة فنلاحظ ان الفقرة (9) والخاصة بفقرة الموبايل والأرقام الغريبة عند الزوجين فقد حصلت على وسط مرجح مقداره (2.2) على مستوى المحافظة وهو اعلى من الوسط الحسابي البالغ (2) اذن فقرة مؤثرة وفعالة في احداث ظاهرة الطلاق في منطقة الدراسة خاصة بعد احداث عام 2003 والتطور الكبير الذي حصل في عموم البلد فهذه الوسيلة بالرغم من حداتها وأهميتها لدرجة ان لا يمكن الاستغناء عنها إلا انها قد تستخدم بصورة خاطئة مما يعكس حالات سلبية تؤدي الى احداث المشاكل بين الاسر ومن ثم تزيد الشكوك مما يؤدي في الكثير من الحالات الى الطلاق . اما الفقرات (8.1) فقد حصلت على وسط مرجح اعلى من الوسط الحسابي لذلك فهي فقرات مؤثرة في ظاهرة الطلاق . اما الفقرتان (7.6) فقد جاءت بالمرتبة الثالثة وحصلت على وسط مرجح مساوي للوسط اي ان تأثيرها متوسط في احداث ظاهرة الطلاق . اما الفقرات (5،4،3،2) فهي فقرات غير فعالة

في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على وسط مرجح اقل من الوسط الحسابي ، في حين ان هذا المجال حصل على معدل بلغ (2) وهو معدل مساوي للوسط الحسابي اي ان تأثيره متوسط في ظاهرة الطلاق على الرغم من وجود بعض الفقرات منه مؤثرة في ظاهرة الطلاق . اما التوزيع على مستوى حضر منطقة الدراسة وضمن هذا المجال فقد جاءت الفقرة (9) والخاصة بالموبايل و الارقام الغريبة بالمرتبة الاولى وبوسط مرجح بلغ (2.3) وهي فقرة فعالة في احداث ظاهرة الطلاق ذلك بوصف ان وسطها المرجح اعلى من الوسط الحسابي ، اصف ان هذه الفقرة اليوم تلعب دوراً مهماً وبارزاً في احداث ظاهرة الطلاق . اما الفقرات (1،6،8) فهي فقرات مؤثرة في ظاهرة الطلاق وحصلت على المرتبة الثانية بسبب ان وسطها المرجح اعلى من الوسط الحسابي . اما الفقرتان (7.3) فقد حصلت على وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي ومن ثم فان تأثيرها جاء مؤثر بدرجة قليلة في احداث ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت الفقرات (5،4،2) قليلة التأثير في احداث ظاهرة الطلاق في حضر منطقة الدراسة لكونها حصلت على وسط مرجح اقل من الوسط الحسابي ومن ثم سجل هذا المجال معدل اعلى من الوسط المرجح وبلغ (2.1) اي انه مجال مؤثر وفعال في حضر منطقة الدراسة ذلك ان معظم فقراته مؤثرة . أما على مستوى ريف منطقة الدراسة فقد جاءت الفقرة (1) كفقرة مؤثرة في أحداث ظاهرة الطلاق والخاصة بارتفاع مفاجئ لدخل الزوج والذي حصل على وسط مرجح أعلى من الوسط الحسابي وبلغ (2.1) . أما الفقرات (9 , 8 , 7) فجاء تأثيرها متوسط في ظاهرة الطلاق ذلك ان المجتمع الريفي اقل تأثيراً في التطورات الحديثة للحفاظ على الموروث الحضاري وأكثر تمسك بالعادات والتقاليد والجانب الديني مما هو عليه في الحضر . أما بقيت الفقرات فهي قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على أوساط مرجحة اقل من الوسط الحاسبي وحصل المجال الاقتصادي في

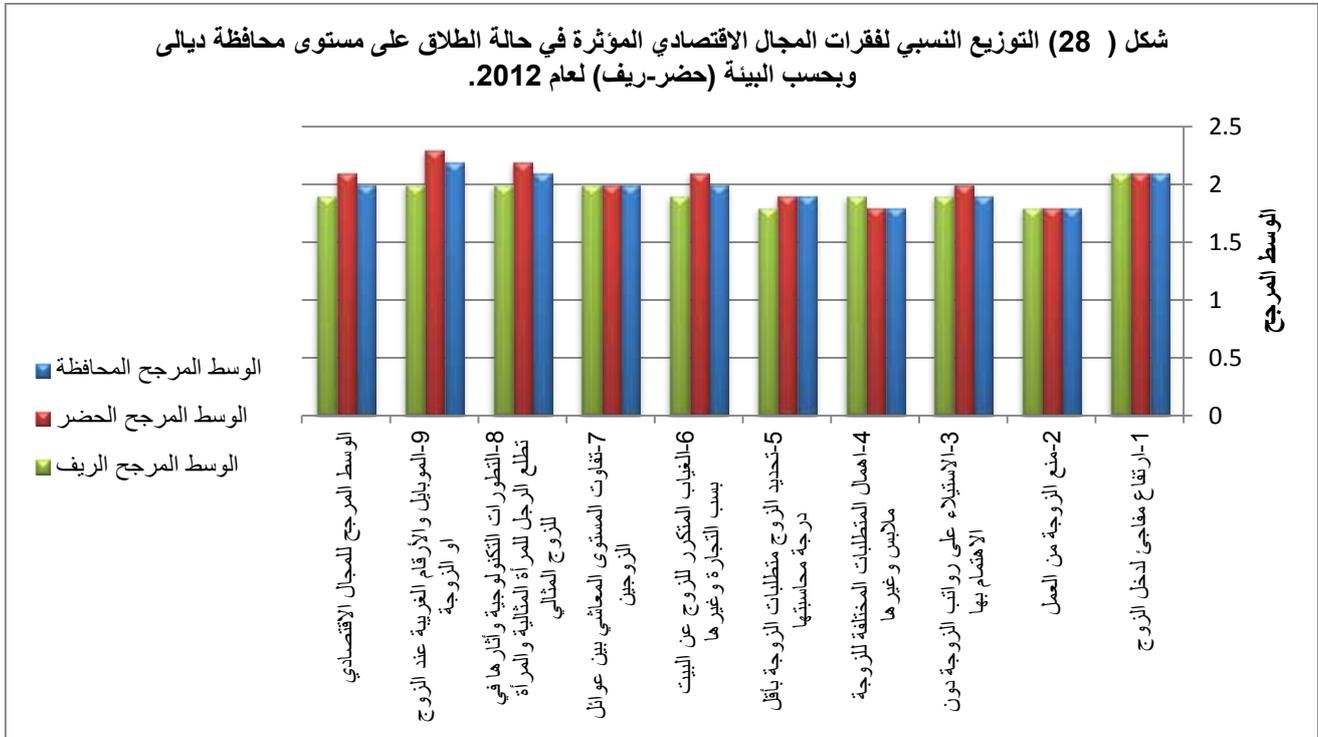
ريف منطقة الدراسة على معدل بلغ (1.9) وهو مجال غير فعال في ظاهرة الطلاق بوصفها أقل من الوسط الحسابي ينظر الجدول (39) والشكل (28) .

جدول (39) التوزيع النسبي لفقرات المجال الاقتصادي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر-ريف) لعام 2012.

الفقرات المؤثرة	الوسط المرجح		
	الريف	الحضر	المحافظة
1-ارتفاع مفاجئ لدخل الزوج	2.1	2.1	2.1
2-منع الزوجة من العمل	1.8	1.8	1.8
3-الاستيلاء على رواتب الزوجة دون الاهتمام بها	1.9	2	1.9
4-اهمال المتطلبات المختلفة للزوجة ملابس وغيرها	1.9	1.8	1.8
5-تحديد الزوج متطلبات الزوجة بأقل درجة محاسبتها	1.8	1.9	1.9
6-الغياب المتكرر للزوج عن البيت بسبب التجارة وغيرها	1.9	2.1	2
7-تفاوت المستوى المعاشي بين عوائل الزوجين	2	2	2
8-التطورات التكنولوجية وأثارها في تطلع الرجل للمرأة المثالية والمرأة للزوج المثالي	2	2.2	2.1
9-الموبايل والأرقام الغريبة عند الزوج او الزوجة	2	2.3	2.2
الوسط المرجح للمجال الاقتصادي	1.9	2.1	2.0

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (25) .

شكل (28) التوزيع النسبي لفقرات المجال الاقتصادي المؤثرة في حالة الطلاق على مستوى محافظة ديالى وبحسب البيئة (حضر-ريف) لعام 2012.



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (39) .

التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاجتماعي وبحسب البيئة (حضر - ريف) على مستوى الوحدات الادارية .

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (40) وشكل التوزيع الجغرافي (29) لحضر منطقة الدراسة الفقرات المؤثرة والتي تؤدي الى احداث ظاهرة الطلاق ، ففي حضر قضاء بعقوبة يلاحظ الفقرات المؤثرة في الظاهرة قيد البحث ضمن الفئة الاولى وهي (1 ، 4 ، 7 ، 11 ، 9) هي فقرات حصلت على وسط مرجح اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، ان هن مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (2 ، 3 ، 5) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي ، ان تاتيها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرات (6 ، 8 ، 10) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تاتيها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى كل حال فان المجال الاجتماعي يعد مجالاً مؤثراً في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر في الظاهرة . أما في حضر قضاء المقدادية وفي المجال الاجتماعي ضمن الفئة الاولى فقد جاءت الفقرات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 7 ، 9 ، 11) هي فقرات حصلت على وسط مرجح اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، ان هن مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر الفقرات في الفئة الثانية كفقرات مساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي التي بلغت قيمة (2) ، الا انه ظهرت فقرات في هذا المجال ضمن الفئة الثالثة وهي (6 ، 8 ، 10) هي فقرات حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) ان هن فقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (2.1) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال مؤثر في الظاهرة في حضر المقدادية .

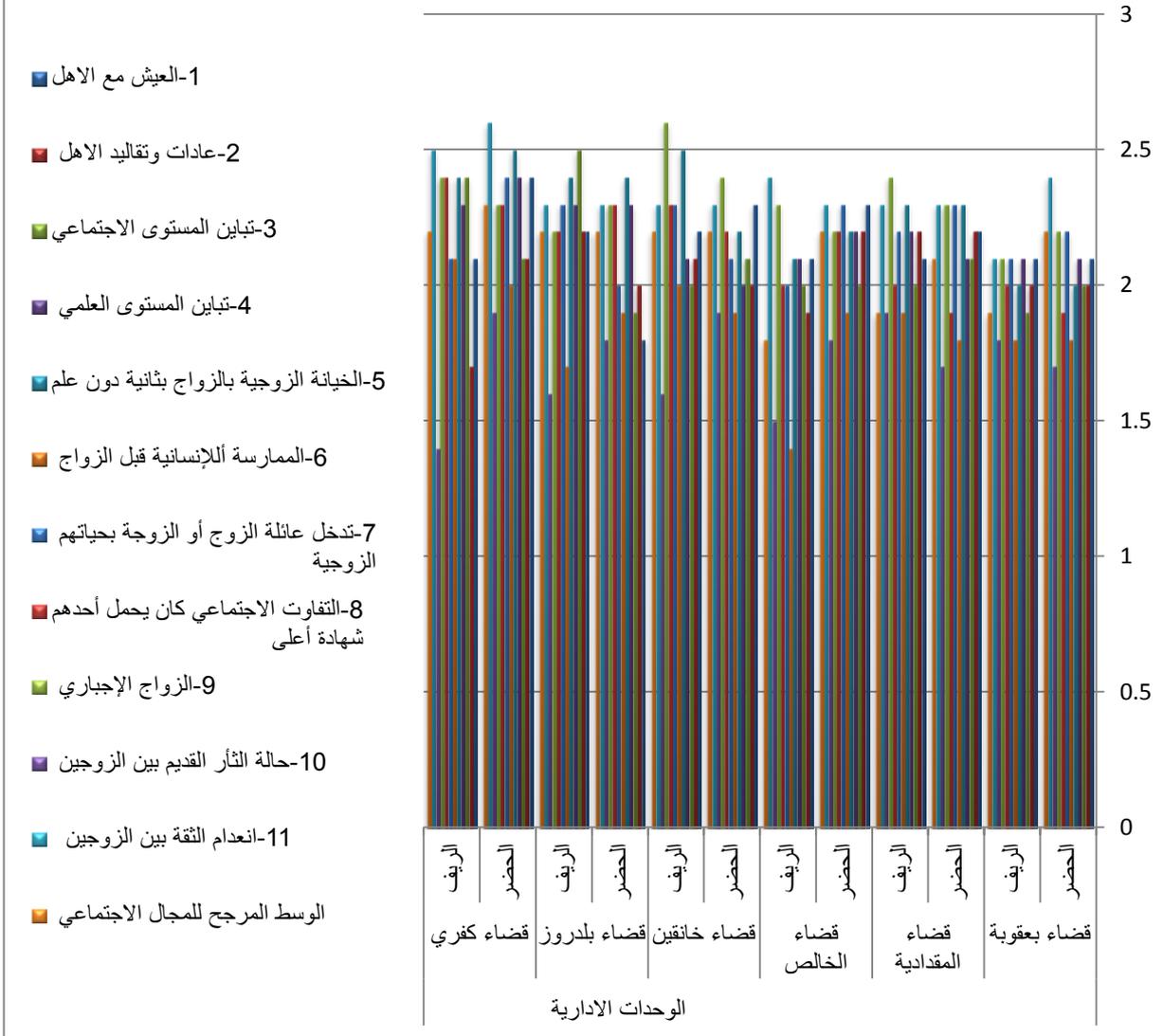
جدول (40) التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاجتماعي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .

الوحدات الادارية												الفقرات المؤثرة
قضاء كفري		قضاء بلدروز		قضاء خانقين		قضاء الخالص		قضاء المقدادية		قضاء بعقوبة		
الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	
2.1	2.4	2.2	1.8	2.2	2.3	2.1	2.3	2.1	2.2	2.1	2.1	1-العيش مع الاهل
1.7	2.1	2.2	2.0	2.1	2	1.9	2.2	2.2	2.2	2.0	2.0	2-عادات وتقاليد الاهل
2.4	2.1	2.5	1.9	2	2.1	2	2	2	2.1	1.9	2.0	3-تباين المستوى الاجتماعي
2.3	2.4	2.3	2.3	2.1	2	2.1	2.2	2.2	2.1	2.1	2.1	4-تباين المستوى العلمي
2.4	2.5	2.4	2.4	2.5	2.2	2.1	2.2	2.3	2.3	2	2.0	5-الخيانة الزوجية بالزواج بثانية دون علم
2.1	2.0	1.7	1.9	2.0	1.9	1.4	1.9	1.9	1.8	1.8	1.8	6-الممارسة الانسانية قبل الزواج
2.1	2.4	2.3	2	2.3	2.1	2.0	2.3	2.2	2.3	2.1	2.2	7-تدخل عائلة الزوج أو الزوجة بحياتهم الزوجية
2.4	2.3	2.2	2.3	2.3	2.2	2.0	2.2	2	1.9	2	1.9	8-التفاوت الاجتماعي كان يحمل أحدهم شهادة أعلى
2.4	2.3	2.2	2.3	2.6	2.4	2.3	2.2	2.4	2.3	2.1	2.2	9-الزواج الإجباري
1.4	1.9	1.6	1.8	1.6	1.9	1.5	1.8	1.9	1.7	1.8	1.7	10-حالة النثر القديم بين الزوجين
2.5	2.6	2.3	2.3	2.3	2.3	2.4	2.3	2.3	2.3	2.1	2.4	11-انعدام الثقة بين الزوجين
2.2	2.3	2.2	2.2	2.2	2.2	1.8	2.2	1.9	2.1	1.9	2.2	الوسط المرجح للمجال الاجتماعي

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (26) .

أما في حضر قضاء الخالص وفي المجال الاجتماعي ضمن الفئة الاولى فقد جاءت الفقرات (1، 2، 4، 5، 7، 8، 9، 11) هي فقرات حصلت على وسط مرجح أكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرة (2) التي حصلت على وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي ، اذن تاثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة في حضر الخالص وضمن المجال الاجتماعي ايضاً فقد ظهرت الفقرات (6 ، 10) هي فقرات كانت اوساطها المرجحة اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرات قليلة التأثير في الظاهرة المدروسة ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال مؤثر في الظاهرة .

شكل (29) التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاجتماعي وبحسب البيئة للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012



المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (40) .

أما في حضر خانقين وفي المجال الاجتماعي ضمن الفئة الاولى فقد جاءت الفقرات (1، 3، 5، 7، 8، 9، 11) هي فقرات حصلت على وسط مرجح اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (2، 4) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تاثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ،

اما ضمن الفئة الثالثة في حضر خانقين وضمن المجال الاجتماعي ايضاً فقد ظهرت الفقرات (6 ، 10) هي فقرات كانت اوساطها المرجحة اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرات قليلة التأثير في الظاهرة المدروسة ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي، لذا فهو مجال مؤثر في الظاهرة . أما في حضر بلدروز وفي نفس المجال ضمن الفئة الاولى فقد جاءت الفقرات (4، 5، 8، 9، 11) هي فقرات حصلت على وسط مرجح اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (2، 7) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة فقد ظهرت الفقرات (1 ، 3 ، 6 ، 10) هي فقرات كانت اوساطها المرجحة اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال مؤثر في الظاهرة في حضر بلدروز . أما في حضر كفري وفي نفس المجال ضمن الفئة الاولى فقد جاءت الفقرات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 7 ، 8 ، 9 ، 11) هي فقرات حصلت على وسط مرجح اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرة (6) التي حصلت على وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة في حضر كفري فقد ظهرت الفقرة (10) هي فقرة كان وسطها المرجح اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرة قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (2.3) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال مؤثر في الظاهرة في حضر كفري .

نستنتج من خلال البيانات والاطراف المرجحة على مستوى حضر الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ان حضر كل الوحدات كان معدل اوساطها المرجحة للفقرات المؤثرة اعلى من الوسط الحسابي مع التباين المكاني من حيث فاعلية التأثير للوحدات الادارية ، اذن للعامل الاجتماعي في هذه المناطق اثر فعال في ظاهرة الطلاق وبدرجة كبيرة ، ذلك ان للتحسن الكبير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عموم العراق ومنها محافظة ديالى دوراً في تقادم المشكلات الاسرية بين الزوجين منها التباين في المستوى العلمي والثقافي والفكري بينهما ، او مدى التمسك بعادات وتقاليد الاهل وربما الفوارق تزداد ان اختلفت البيئة بين الزوجين مما يؤدي الى حدوث المشاحنات المستمرة بينهما ومن ثم التدخل من قبل الجهة المناصرة للزوج او الزوجة وهذا بدوره يؤدي الى تولد العداوة على مستوى عوائل الزوجين وبالنهاية يؤدي الى الطلاق ، ومن خلال بيانات الجدول يتضح ان اكثر الفقرات المؤثرة في حدوث الطلاق في حضر منطقة الدراسة هي جميع الفقرات الممتلئة في الجدول باستثناء الفقرات (6، 10) كان تأثيرها قليلاً في الظاهرة قيد البحث ، كما اتضح ايضاً انه من بين الفقرات المؤثرة والتي تكررت بشكل كبير هي الفقرة (9) والخاصة بالزواج الاجباري والذي قد يكون ناتج عن زواج المصلحة بين العوائل او الارتباط المسبق للزوج او الزوجة من شخص اخر ، والفقرة (11) الخاصة بانعدام الثقة بين الزوجين .

اما على مستوى ريف الوحدات الادارية لمحافظة ديالى فيتضح ان درجة التأثير لفقرات المجال الاجتماعي اقل مما كان عليه في الحضر ، ذلك ان لدور العادات والتقاليد اثراً كبيراً في تقليل حالات الطلاق بين المتزوجين ، ففي ريف قضاء بعقوبة ضمن المجال الاجتماعي في الفئة الاولى جاءت الفقرات (1، 4 ، 7 ، 9 ، 11) هي فقرات حصلت على اوساط مرجحة اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة في حدوث الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (2)

، 5 ، 8) التي حصلت على وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة في ريف بعقوبة وضمن المجال الاجتماعي فقد ظهرت الفقرات (3 ، 6 ، 10) هي فقرات كان وسطها المرجح اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة المدروسة على الرغم من ان لبعض فقرات الانفة الذكر اثر في ظاهرة الطلاق . اما في ريف المقدادية و ضمن المجال الاجتماعي ففي الفئة الاولى جاءت الفقرات (1 ، 4 ، 2 ، 5 ، 7 ، 9 ، 11) هي فقرات حصلت على اوساط مرجحة اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2)، اذن هي فقرات مؤثرة في حدوث الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (3 ، 8) التي حصلت على وسط مرجح مساوية للوسط الحسابي البالغ (2)، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة في ريف المقدادية وضمن المجال الاجتماعي فقد ظهرت الفقرات (6 ، 10) هي فقرات كان وسطها المرجح اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة المدروسة . اما في ريف الخالص و ضمن نفس المجال ففي الفئة الاولى جاءت الفقرات (1 ، 4 ، 5 ، 9 ، 11) هي فقرات حصلت على اوساط مرجحة اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة في حدوث الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (3 ، 7 ، 8) هي فقرات حصلت على وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة في ريف الخالص وضمن المجال الاجتماعي فقد ظهرت الفقرات (2 ، 6 ، 10) هي فقرات كان

وسطها المرجح اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (1.8) وهو اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة المدروسة . اما في ريف خانقين و ضمن المجال الاجتماعي ففي الفئة الاولى جاءت الفقرات (2،1، 4، 5، 7، 8، 9 ، 11) هي فقرات حصلت على اوساط مرجحة اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة في حدوث الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (3 ، 6) هي فقرات حصلت على وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تاثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة في ريف خانقين وضمن المجال الاجتماعي فقد ظهرت الفقرة (10) هي فقرة كان وسطها المرجح اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرة قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال فعال في درجة تاثيره في الظاهرة المدروسة . اما في ريف بلدروز وضمن المجال الاجتماعي ففي الفئة الاولى جاءت الفقرات (2،1، 3، 4، 5، 7، 8 ، 9 ، 11) هي فقرات حصلت على اوساط مرجحة اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة في حدوث الطلاق ، في حين لم يظهر في ريف القضاء اي من الفقرات ضمن الفئة الثانية المساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اما ضمن الفئة الثالثة فقد ظهرت الفقرة (6، 10) هي فقرات كان وسطها المرجح اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرة قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال فعال في درجة تاثيره في الظاهرة المدروسة . اما في ريف كفري وضمن المجال الاجتماعي ففي الفئة الاولى جاءت الفقرات (1، 3، 4، 5، 6، 7، 8 ، 9 ، 11) هي فقرات حصلت على اوساط مرجحة اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة

في حدوث الطلاق ، في حين لم يظهر في ريف القضاء اي من الفقرات ضمن الفئة الثانية المساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اما ضمن الفئة الثالثة في ريف كفري و للمجال الاجتماعي ذاته فقد ظهرت الفقرة (2، 10) هي فقرات كان وسطها المرجح اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، اما معدل الوسط المرجح فقد بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال فعال في درجة تاثيره في الظاهرة المدروسة .

نستنتج من خلال ماتقدم للبيانات والاوساط المرجحة لفقرات المجال الاجتماعي في ريف الوحدات الادارية ، ان ريف كل من قضاء كفري وبلدروز وخانقين كان معدل اوساطها المرجحة اعلى من الوسط الحسابي ، اذن للعامل الاجتماعي في هذه المناطق اثر فعال في ظاهرة الطلاق رغم ان تاثير الفقرات في الريف اقل حدية مما هو عليه في المجتمع الحضري الا ان للأختلاف في تركيبة السكان من جراء الهجرات القسرية التي حدثت في عموم محافظة ديالى والتطور الاقتصادي والاجتماعي دوراً كبيراً في تفاقم المشكلات بين الاسر والتي من ضمنها الزواج المبكر ، ذلك ان قلة الخبرة والادراك وعدم الشعور بالمسؤولية تولد مشكلات تؤدي الى الطلاق ،

التوزيع النسبي لحالات الطلاق بحسب المجال الديموغرافي وبحسب البيئة على مستوى الوحدات الادارية .

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (41) وشكل التوزيع الجغرافي (30) مدى تأثير المجال الديموغرافي بفقراته الاربعة في أحداث ظاهرة الطلاق على مستوى حضر الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ، وأن نسبة الوسط المرجح تباينت ما بين فقرة مؤثرة وأخرى متوسطة التأثير وثالثه قليلة التأثير ، ففي حضر قضاء بعقوبة

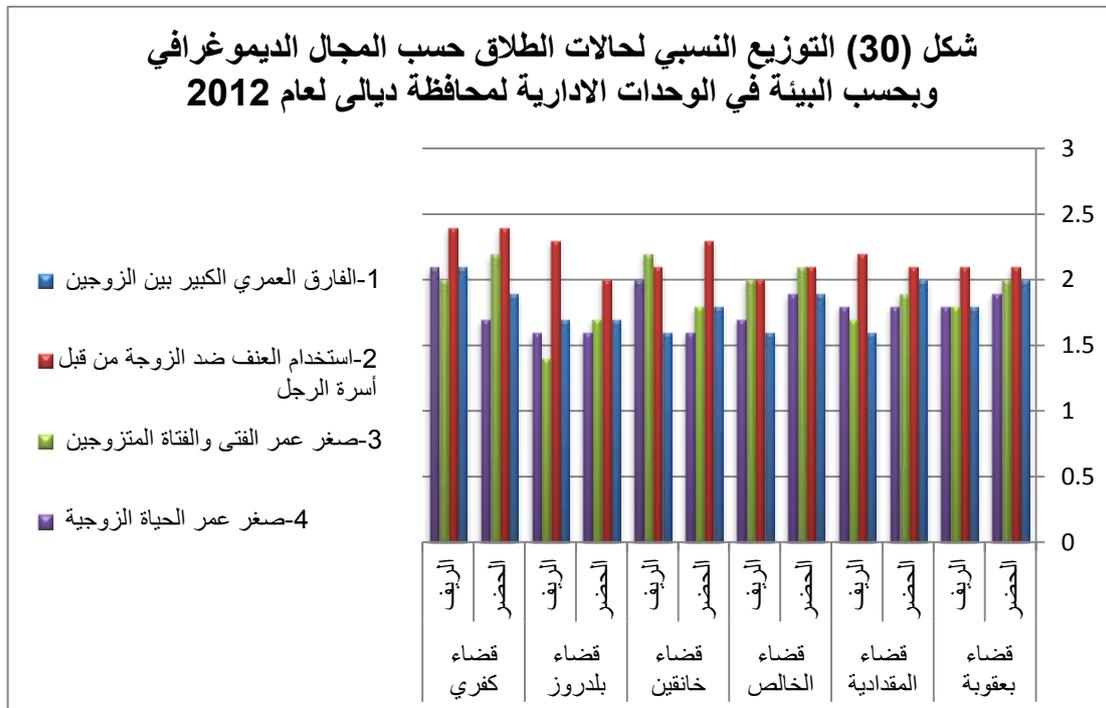
يلاحظ الفقرة المؤثرة في الظاهرة قيد البحث ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (2) فقد حصلت على وسط مرجح اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، ذلك أن المعاملة الحسنة من الامور التي أوصى الله سبحانه وتعالى بها الزوجين والنقل يقع فيها على عاتق الزوج (1) . لقوله تعالى ((وعاشروهن بالمعروف)) (2) ، وأن المعاملة الحسنة للزوج تعطي انطباعاً على ماهية وشخصيته . في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (1 ، 3) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرة (4) ضمن الفئة الثالثة على وسط مرجح أقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً مؤثراً في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر في الظاهرة . اما في حضر قضاء المقدادية فيلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (2) فقد حصلت على وسط مرجح اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرة (1) التي حصلت على وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرة (3، 4) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً قليل التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في حضر الخالص فيلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرات (2، 3) فقد

1- شيماء ياسين حسين , بناء الاسرة وأثره في الحد من ظاهرة الطلاق في ضوء الكتاب والسنة , رسالة ماجستير (غ . م) , قسم علوم القران , كلية التربية , ابن رشد , جامعة بغداد , 2011 , ص 77 .
2- القران الكريم , سورة النساء , الاية 19 .

جدول (41) التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الديموغرافي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .

الوحدات الادارية												الفقرات المؤثرة
قضاء كفري		قضاء بلدروز		قضاء خانقين		قضاء الخالص		قضاء المقدادية		قضاء بعقوبة		
الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	
2.1	1.9	1.7	1.7	1.6	1.8	1.6	1.9	1.6	2	1.8	2.0	1-الفارق العمري الكبير بين الزوجين
2.4	2.4	2.3	2	2.1	2.3	2	2.1	2.2	2.1	2.1	2.1	2-استخدام العنف ضد الزوجة من قبل أسرة الرجل
2	2.2	1.4	1.7	2.2	1.8	2	2.1	1.7	1.9	1.8	2.0	3-صغر عمر الفتى والفتاة المتزوجين
2.1	1.7	1.6	1.6	2.0	1.6	1.7	1.9	1.8	1.8	1.8	1.9	4-صغر عمر الحياة الزوجية
2.2	2.1	1.8	1.8	2	1.9	1.8	2	1.8	1.9	1.7	2	الوسط المرجح للمجال الديموغرافي

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (26) .



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (41) .

حصلت على اوساط مرجحة اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية للوسط الحسابي ، اما الفقرات (1، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً متوسط التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة متوسطة التأثير في الظاهرة .

اما في حضر خانقين فينتضح ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (2) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.3) وهو اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية للوسط الحسابي ، اما الفقرات (1، 3، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً متوسط التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.9) وهو معدل اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة .

اما في حضر بلدروز فينتضح انه لم تظهر من بين الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى ، لذا فقد ظهرت ضمن الفئة الثانية الفقرة (2) كفقرة معتدلة التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على وسط مرجح بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، اما الفقرات (1، 3، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً قليل التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفه حصل على

معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.8) وهو معدل اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في حضر كفري فيتضح ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي (2 ، 3) فقد حصلت على اوساط مرجحة بلغت (2.4 ، 2.2) وهي اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية للوسط الحسابي ، اما الفقرات (1 ، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً مؤثراً في ظاهرة الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو معدل مساوي للوسط الحسابي ، لذا فهو مجال متوسط التأثير في الظاهرة .

يتضح من خلال البيانات والاطراف المرجحة لفقرات المجال الديموغرافي في حضر الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ، انه من بين الفقرات التي اعتبرت كعامل مشترك من حيث التأثير بشكل كبير في حضر كل الوحدات الادارية هي الفقرات (2 ، 3) ، وتراوحت الاوساط المرجحة التي حصلت عليها هذه الفقرة في عموم منطقة الدراسة بين (2.1 - 2.4) وهي اوساط اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن درجة تأثير هذه الفقرة كبير مقارنة ببقية الفقرات ضمن المجال الديموغرافي ، كما اتضح ان اكثر الوحدات الادارية التي ظهر فيها تأثير هذا المجال هو قضاء كفري ، اذ بلغ معدل الوسط المرجح في حضر القضاء (2.1) وهو اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال مؤثر في حدوث ظاهرة الطلاق .

اما على مستوى ريف الوحدات الادارية لمحافظة ديالى فيتضح من خلال بيانات الجدول (41) وشكل التوزيع الجغرافي (30) ان لدور صلة القرابة أثراً كبيراً في تقليل حالات الطلاق بين المتزوجين ، فضلاً عن ذلك الدور الكبير لزواج الاقارب بين

الاسر واعتبار الزوجة قوة عمل اضافية ، ففي ريف قضاء بعقوبة ضمن المجال الديموغرافي في الفئة الاولى جاءت الفقرة (2) التي حصلت على وسط مرجح بلغ (2.1) وهو اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرة مؤثرة في حدوث الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية للوسط الحسابي ، اما الفقرات (1، 3، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً قليل التأثير في ظاهرة الطلاق بسبب انه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.7) وهو معدل اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة. اما في ريف المقدادية ضمن المجال الديموغرافي في الفئة الاولى جاءت الفقرة (2) التي حصلت على وسط مرجح بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2)، اذن هي فقرة مؤثرة في حدوث الطلاق ، في حين لم تظهر ايضاً ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية للوسط الحسابي ، اما الفقرات (1، 3، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً قليل التأثير في ظاهرة الطلاق بسبب انه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.8) وهو معدل اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في ريف الخالص وضمن المجال الديموغرافي ففي الفئة الاولى لم تظهر اي فقرة مؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق ، في حين ظهرت ضمن الفئة الثانية الفقرات (2، 3) وهي فقرات مساوية في وسطها المرجح للوسط الحسابي ، اما الفقرات (1، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان

المجال الديموغرافي يعد مجالاً قليل التأثير في ظاهرة الطلاق بسبب انه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.8) وهو معدل اقل من الوسط الحسابي، لذا فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في ريف خانقين وضمن المجال الديموغرافي ففي الفئة الاولى ظهرت الفقرات (2، 3) وهي فقرات مؤثرة بدرجة كبيرة في حدوث ظاهرة الطلاق بسبب انها حصلت على اوساط مرجحة بلغت (2.1 ، 2.2) وهي اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهي فقرات مؤثرة في حدوث الطلاق في حين ظهرت ضمن الفئة الثانية الفقرة (3) وهي فقرة مؤثرة بدرجة معتدلة بسبب انها حصلت على وسط مرجح بلغ (2) وهو وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، لذا فانها متوسطة التأثير في حدوث الظاهرة ، اما الفقرة (1) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (1.6) وهو اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً معتدل التأثير في ظاهرة الطلاق بسبب انه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو معدل مساوٍ للوسط الحسابي ، لذا فهو مجال متوسط التأثير في الظاهرة . اما في ريف بلدروز وضمن المجال الديموغرافي ففي الفئة الاولى ظهرت الفقرة (2) وهي فقرة مؤثرة بدرجة كبيرة في حدوث ظاهرة الطلاق بسبب انها حصلت على وسط مرجح بلغ (2.3) وهو اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، لذا فهي فقرة مؤثرة في حدوث الظاهرة ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية للوسط الحسابي ، اما الفقرات (1، 3، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً قليل التأثير في ظاهرة الطلاق بسبب انه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.8) وهو معدل اقل من الوسط الحسابي ،

لذا فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في ريف كفري وضمن المجال الديموغرافي ففي الفئة الاولى ظهرت الفقرات (1، 2 ، 4) وهي فقرات مؤثرة بدرجة كبيرة في حدوث ظاهرة الطلاق بسبب انها حصلت على اوساط مرجحة بلغت (2.1 ، 2.4 ، 2.1) وهو اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، لذا فهي فقرات مؤثرة في حدوث الظاهرة ، في حين ظهرت ضمن الفئة الثانية الفقرة (3) وهي فقرة حصلت على وسط مرجح بلغ (2) وهو وسط مرجح مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، اما ضمن الفئة الثالثة فلم تظهر اي فقرات يكون وسطها المرجح اقل من الوسط الحسابي ، وعلى اساس ذلك فان المجال الديموغرافي يعد مجالاً مؤثراً جداً في ظاهرة الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2.2) وهو معدل اكبر من الوسط الحسابي ، لذا فهو مجال كثير التأثير في الظاهرة .

يتضح من خلال البيانات والاطراف المرجحة لفقرات المجال الديموغرافي في ريف الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ، ان فاعلية فقرات هذا المجال ظهرت في ريف قضاء كفري فقد سجلت فقراته اوساط مرجحة اعلى من الوسط الحسابي ، لذا فان تأثيرها في حدوث ظاهرة الطلاق كبير جداً كما حصل على معدل الوسط المرجح اعلى من معدل الوحدات الادارية الاخرى فقد بلغ (2.2) ، ذلك ان لفقرات المجال الديموغرافي اثراً فعالاً في ريف كفري ، والسبب التأثير بثقافات المجتمعات الاخرى خلال الفضائيات اي التصادم الفكري مع الواقع ، اما على مستوى ريف الوحدات الادارية الاخرى فقد سجلت معدل الاوساط المرجحة اقل من الوسط الحسابي في ريف كل من قضاء بعقوبة والمقدادية والخالص وهي تراوحت ما بين (1.7 - 1.9) وهي اوساط اقل من الوسط الحسابي لذلك قل تأثير وفاعلية المجال الديموغرافي في ريف هذه الوحدات ، اما في ريف خانقين فقد حصل المجال الديموغرافي على معدل

بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي ، لذا فان تأثير هذا المجال في حدوث ظاهرة الطلاق يعد مجالاً مؤثراً .

التوزيع النسبي لحالات الطلاق بحسب المجال الصحي وبحسب البيئة على مستوى الوحدات الادارية .

يتضح من خلال الجدول (42) وشكل التوزيع الجغرافي (31) والتوزيع للوحدات الادارية في منطقة الدراسة ومدى مساهمة المجال الصحي بفقراته الاربعة في أحداث ظاهرة الطلاق ففي حضر قضاء بعقوبة يلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (2) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.2) وهو اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، انن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (3 ، 4) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، انن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرة (1) ضمن الفئة الثالثة على وسط مرجح بلغ (1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوٍ للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة قليلة في الظاهرة . اما في حضر المقدادية وضمن المجال الصحي يلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (2) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.1) وهو وسط اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، انن هي فقرة مؤثرة في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرة (1) التي حصلت على وسط مرجح مساوٍ للوسط

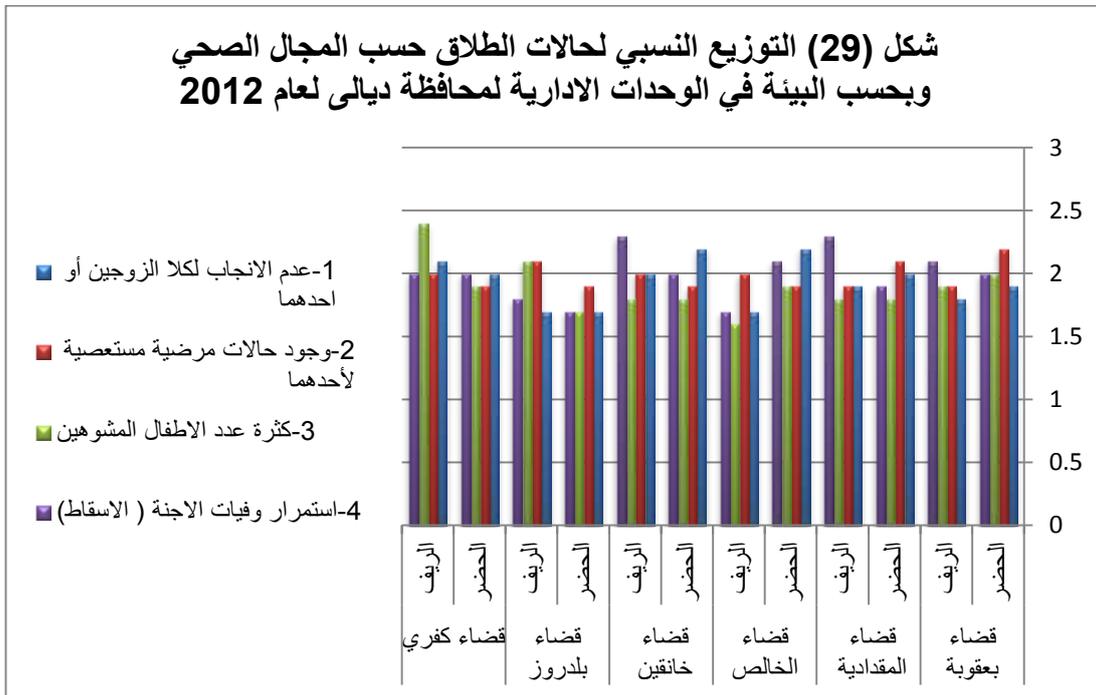
جدول (42) التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الصحي وبحسب البيئة في

الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .

الوحدات الادارية												الفقرات المؤثرة
قضاء كفري		قضاء بلدروز		قضاء خانقين		قضاء الخالص		قضاء المقدادية		قضاء بعقوبة		
الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	
2.1	2	1.7	1.7	2.0	2.2	1.7	2.2	1.9	2	1.8	1.9	1-عدم الانجاب لكلا الزوجين أو احدهما
2	1.9	2.1	1.9	2.0	1.9	2	1.9	1.9	2.1	1.9	2.2	2-وجود حالات مرضية مستعصية لأحدهما
2.4	1.9	2.1	1.7	1.8	1.8	1.6	1.9	1.8	1.8	1.9	2.0	3-كثرة عدد الاطفال المشوهين
2	2	1.8	1.7	2.3	2	1.7	2.1	2.3	1.9	2.1	2.0	4-استمرار وفيات الاجنة (الاسقاط)
2.2	2	1.9	1.8	2	2	1.8	2	2.0	2	1.9	2	الوسط المرجح للمجال الصحي

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (26) .

شكل (29) التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الصحي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (42) .

الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرات (3 ، 4) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة بلغت (1.8 ، 1.9) وهي اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوٍ للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة قليلة في الظاهرة . اما في حضر الخالص وضمن المجال الصحي يلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (1 ، 4) فقد حصلت على اوساط مرجحة بلغت (2.1 ، 2.2) وهي اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية للوسط الحسابي ، في حين حصلت الفقرات (2 ، 3) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة بلغت (1.9 ، 1.9) وهي اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة قليلة في الظاهرة . اما في حضر خائنين يلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (1) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.2) وهو اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرة (4) التي حصلت على وسط مرجح بلغ (2) وهو وسط مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرات (2 ، 3) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة بلغت (1.8 ، 1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً

في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة قليلة في الظاهرة . اما في حضر بلدروز وضمن المجال الصحي فقد اتضح ان جميع فقراته غير فعالة في احداث ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على اوساط مرجحة تراوحت بين (1.7 - 1.9) وهي اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات غير مؤثرة وقليلة الفاعلية في احداث الطلاق ، كما ان معدل الوسط المرجح لهذا المجال بلغ (1.8) وهو اقل من الوسط الحسابي وغير مؤثر . اما في حضر كفري يلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى لم يظهر اي فقرات مؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (1 ، 4) التي حصلت على اوساط مرجحة بلغت (2) لكل منهما وهي اوساط مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرات (2 ، 3) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة بلغت (1.9 ، 1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة قليلة في الظاهرة .

نستنتج من خلال ما تقدم من الاوساط المرجحة لفقرات المجال الصحي في حضر الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ، ان معدل الاوساط المرجحة في قضاء بعقوبة والمقدادية والخالص وخانقين وكفري قد بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن فهو متوسط التأثير في حدوث ظاهرة الطلاق ، في حين جاء قضاء بلدروز بمعدل وسط مرجح بلغ (1.8) وهو اقل من الوسط الحسابي ، لذا فهو

مجال غير مؤثر في حدوث الظاهرة قيد البحث ، اما اكثر الفقرات التي ورد تكرارها بشكل مستمر كفقرة مؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق ضمن المجال الصحي فهي الفقرة (2) ، واكثر تاثير لهذه الفقرة كان في حضر مركز المحافظة . فأعظم ما يصاب به الانسان الشرقي هو عدم الانجاب وانقطاع الذرية ، ذلك انه بالإنجاب تبنى الاسرة والخوض في عملية التنشئة والتربية والشعور بالفخر والمؤانسة (1).

اما على مستوى ريف الوحدات الادارية لمحافظة ديالى فيتضح من خلال بيانات الجدول (42) وشكل التوزيع الجغرافي (31) ان درجة التأثير لفقرات المجال الصحي اقل مما كان عليه في الحضر ، ففي ريف بعقوبة يلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (4) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.1) اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي ، في حين حصلت الفقرة (1 ، 2 ، 3) ضمن الفئة الثالثة على وسط مرجح بلغ (1.8 ، 1.9 ، 1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فكان تاثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً قليل التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة رغم كون الفقرة (4) والخاصة باستمرار وفيات الاجنة حصلت على وسط مرجح مؤثر في ظاهرة الطلاق . اما في ريف المقدادية فأتضح ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (4) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.3) وهو اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من

¹ - حامد عبد سلام زهران ، الصحة النفسية والعلاج النفسي ، مطبعة السلام ، القاهرة ، 1988 ، ص 273 .

الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي ، في حين حصلت الفقرات (1 ، 2 ، 3) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة بلغت (1.8 ، 1.9 ، 1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال متوسط التأثير في الظاهرة رغم كون الفقرة (4) والخاصة باستمرار وفيات الاجنة حصلت على وسط مرجح مؤثر جداً في ظاهرة الطلاق . اما في ريف الخالص اتضح انه لم تظهر اي من الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى ، في حين ظهرت ضمن الفئة الثانية الفقرة (2) والخاصة بوجود حالات مرضية مستعصية وهي من الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على وسط مرجح بلغ (2) وهو مساوٍ للوسط الحسابي ، اذن هي فقرة معتدلة التأثير في الظاهرة ، في حين حصلت الفقرات (1 ، 3 ، 4) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة بلغت (1.7 ، 1.6 ، 1.7) وهي اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً قليل التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.8) وهو اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في ريف خانقين وضمن المجال الصحي يلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (4) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.3) وهو اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرة مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق، في حين ظهرت ضمن الفئة الثانية الفقرات (1 ، 2) وهي فقرات مساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي البالغ (2) ، في حين حصلت الفقرة (3) ضمن الفئة الثالثة على وسط مرجح بلغ (1.8) وهو اقل من الوسط

الحسابي فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال معتدل التأثير في الظاهرة رغم كون الفقرة (4) والخاصة باستمرار وفيات الاجنة حصلت على وسط مرجح مؤثر في ظاهرة الطلاق . اما في ريف بلدروز وضمن المجال الصحي يلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرات (2 ، 3) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.1) لكل منهما على التوالي وهو وسط اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي ، اما الفقرات (1 ، 4) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة بلغت (1.7 ، 1.8) وهي اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً قليل التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في ريف كفري وضمن المجال الصحي يلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرات (1 ، 3) فقد حصلت على اوساط مرجحة بلغت (2.1 ، 2.4) وهي اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين ظهرت ضمن الفئة الثانية الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي وهي الفقرات (2 ، 4) ، اما ضمن الفئة الثالثة فلم تظهر اي من الفقرات التي تقل اوساطها المرجحة عن الوسط الحسابي ومن ثم تكون قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق ، وعلى اساس ذلك فان المجال الصحي يعد مجالاً مؤثراً بدرجة

كبيرة في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي فهو مجال كثير التأثير في الظاهرة .

يتضح من خلال ماتقدم للاوساط المرجحة لفقرات المجال الصحي في ريف الوحدات الادارية ، ان اكثر الوحدات الادارية تائراً في منطقة الدراسة لفقرات المجال الصحي هو ريف قضاء كفري والمقدادية ، اذن لفقرات هذا المجال دوراً كبير في حدوث ظاهرة الطلاق كما ظهر ان معدل الوسط المرجح لكل منهما بلغ (2.1 ، 2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي البالغ (2) وخاصةً الفقرات (3 ، 4) فانها اكثر فاعلية من سواها في بقية الوحدات الادارية والخاصة بكثرة الاطفال المشوهين والاسقاط والتي ترجع في حقيقة امرها الى اثار الحرب العراقية - الايرانية من جانب والعدوان الامريكي على العراق من خلال الاسلحة المنضبة والمشعة من جانب اخر .

التوزيع النسبي لحالات الطلاق بحسب المجال الاقتصادي وبحسب البيئة وعلى مستوى الوحدات الادارية .

يلاحظ من خلال الجدول (43) وشكل التوزيع الجغرافي (32) ومدى تأثير المجال الاقتصادي بفقراته التسعة في حدوث ظاهرة الطلاق من خلال التوزيع وعلى مستوى حضر الوحدات الادارية ، ففي حضر بعقوبة يلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (1، 3، 6، 8، 9) فقد حصلت على وسط مرجح اعلى من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي ، اما الفقرات (2 ، 4 ، 5 ، 7) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة بلغت (1.9) لكل منها على التوالي وهي اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ،

وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً قوياً للتأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة كبيرة في الظاهرة . اما في حصر المقدادية يلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي (1،6،8،9) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، تراوحت بين (2,1 - 2,4) اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (4 ، 5 ، 7) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2)، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرة (2) ضمن الفئة الثالثة على وسط مرجح بلغ (1.7) وهو اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً مؤثراً في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2.1) وهو اكبر من الوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة كبيرة في الظاهرة . اما في حصر الخالص فيلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي (9 ، 8 ، 5 ، 1) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، تتراوح (2,2 - 2,3) اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (6 ، 7) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، في حين حصلت الفقرة (2 ، 3 ، 4) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة تراوحت بين (1.8 ، 1.9) وهي اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً مؤثراً في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2.1) وهو اكبر من الوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة

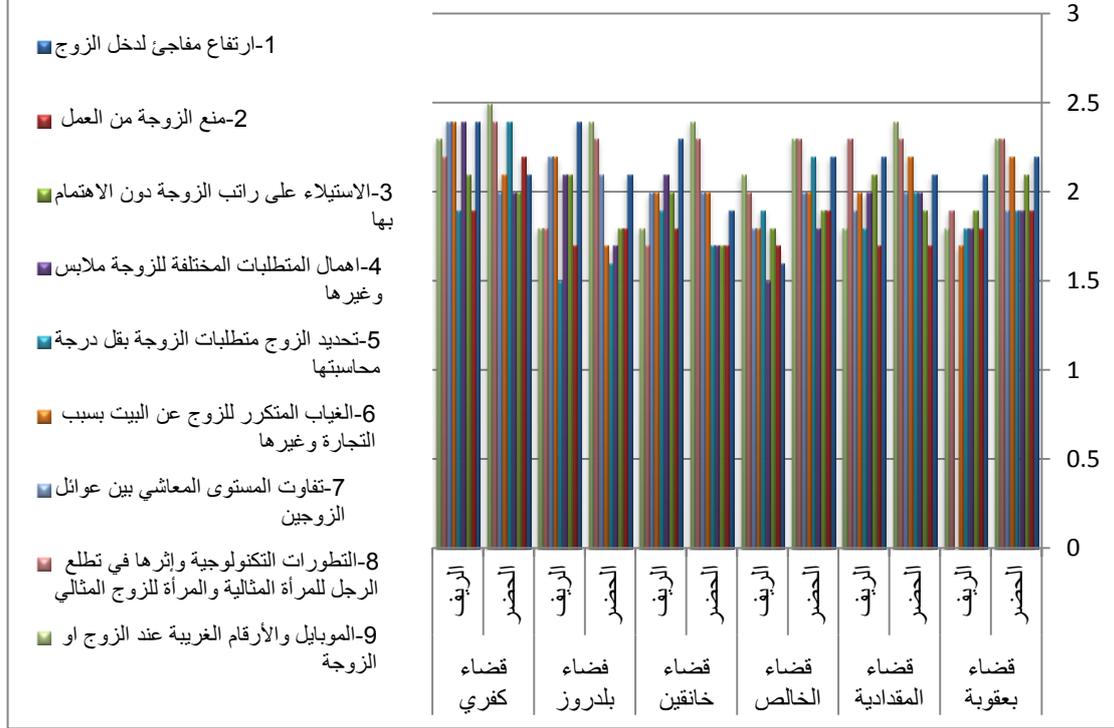
كبيرة في الظاهرة . اما في حضر خانتين فيلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي (9، 8) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (6 ، 7) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ،

الجدول (43) التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاقتصادي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012 .

الوحدات الادارية												الفقرات المؤثرة
قضاء كفري		قضاء بلدروز		قضاء خانتين		قضاء الخالص		قضاء المقدادية		قضاء بعقوبة		
الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	
2.4	2.1	2.4	2.1	2.3	1.9	1.6	2.2	2.2	2.1	2.1	2.2	1-ارتفاع مفاجئ لدخل الزوج
1.9	2.2	1.7	1.8	1.8	1.7	1.7	1.9	1.7	1.7	1.8	1.9	2-منع الزوجة من العمل
2.1	2	2.1	1.8	2	1.7	1.8	1.9	2.1	1.9	1.9	2.1	3-الاستيلاء على راتب الزوجة دون الاهتمام بها
2.4	2	2.1	1.7	2.1	1.7	1.5	1.8	2	2	1.8	1.9	4-اهمال المتطلبات المختلفة للزوجة ملابس وغيرها
1.9	2.4	1.5	1.6	1.9	1.7	1.9	2.2	1.8	2	1.8	1.9	5-تحديد الزوج متطلبات الزوجة بقل درجة محاسبتها
2.4	2.1	2.2	1.7	2.0	2.0	1.8	2	2	2.2	1.7	2.2	6-الغياب المتكرر للزوج عن البيت بسبب التجارة وغيرها
2.4	2	2.2	2.1	2.0	2.0	1.8	2	1.9	2	2.1	1.9	7-تفاوت المستوى المعاشي بين عوائل الزوجين
2.2	2.4	1.8	2.3	1.7	2.3	2	2.3	2.3	2.3	1.9	2.3	8-التطورات التكنولوجية وإثرها في تطلع الرجل للمرأة المثالية والمرأة للزوج المثالي
2.3	2.5	1.8	2.4	1.8	2.4	2.1	2.3	1.8	2.4	1.8	2.3	9-الموبايل والأرقام الغريبة عند الزوج او الزوجة
2.2	2.2	1.9	2	1.9	2.1	1.8	2.1	2	2.1	1.9	2.2	الوسط المرجح للمجال الاقتصادي

المصدر : الجدول من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الملحق (26) .

شكل (32) التوزيع النسبي لحالات الطلاق حسب المجال الاقتصادي وبحسب البيئة في الوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (43) .

في حين حصلت الفقرة (1، 2، 3، 4، 5) ضمن الفئة الثالثة على اوساط مرجحة تراوحت بين (1.7 ، 1.9) وهي اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليل جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً مؤثراً في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2.1) وهو اكبر من الوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة كبيرة في الظاهرة . اما في حضر بلدروز فيتضح ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي (1، 7، 8، 9) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي البالغ (2) ، اما الفقرات (2، 3، 4 ، 5، 6) ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت على اوساط مرجحة

تراوحت بين (1.6 ، 1.8) وهي اقل من الوسط الحسابي فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي ، لذا فهو مجال معتدل بدرجة تأثيره في الظاهرة . اما في حضر كفري فيلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي (9 ، 8 ، 5 ، 2 ، 1 ، 6) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (4 ، 3 ، 7) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة فلم تظهر اي من الفقرات للمجال الاقتصادي والتي حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً مؤثراً في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة كبيرة في الظاهرة .

نستنتج من خلال ما تقدم من الاوساط المرجحة لفقرات المجال الاقتصادي في حضر الوحدات الادارية ، اذ ان لهذا المجال اثراً كبيراً في رفع نسب الطلاق في المجتمع الحضري ، ذلك لاختلاف سكان الحضر عن سكان الريف في ان الاخير اكثر تمسكاً بالقيم والعادات والتقاليد ، كما ان سكان الحضر اكثر استجابة وتأثر بالتطورات الحديثة التي غزت عموم العراق ومنها محافظة ديالى وخاصة دور الفضائيات في عرض المسلسلات الدرامية ودور اجهزة الاتصال المختلفة ، فضلا عن الانفتاح الكبير للمرأة في دخول جميع الميادين كالعامل والدراسة .

اما على مستوى ريف الوحدات الادارية لمحافظة ديالى فيتضح من خلال بيانات الجدول (43) وشكل التوزيع الجغرافي (32) ان درجة التأثير لفقرات المجال الاقتصادي اقل مما كان عليه في الحضر ، ففي ريف بعقوبة يلاحظ ان الفقرة المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرات (1، 7) فقد حصلت على وسط مرجح بلغ (2.1) لكل منهما على التوالي وهو اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي ، اما ضمن الفئة الثالثة فقد حصلت الفقرات (2، 3، 4، 5، 6، 8، 9) على اوساط مرجحة تراوحت بين (1.7 ، 1.9) وهي اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) فكان تأثيرها قليلاً جداً في الظاهرة المدروسة ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً قليل التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في ريف المقدادية فيلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي (1، 3، 8) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، تراوحت بين (2,1 - 2,3) اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (4، 6) التي حصلت على اوساط مرجحة مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة فقد ظهرت الفقرات (2 ، 5 ، 7 ، 9) كفقرات قليلة التأثير بوصفها حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً متوسط التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2) وهو مساوي للوسط الحسابي فهو مجال مؤثر بدرجة قليلة في الظاهرة . اما في

ريف الخالص فيلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرة (9) فقد حصلت على وسط مرجح اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2)، بلغت (2,1) اذن هي فقرة مؤثرة في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرة (8) التي حصلت على وسط مرجح بلغ (2) وهو مساوٍ للوسط الحسابي ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة فقد ظهرت الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) كفقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً قليل التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.8) وهو اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في ريف خانقين فيلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرات (1، 4) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، بلغت (2,1 - 2,2) اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين جاءت ضمن الفئة الثانية الفقرات (3، 6، 7) التي حصلت على اوساط مرجحة بلغت (2) لكل منها على التوالي وهي مساوية للوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن تأثيرها في الطلاق كان قليلاً او معتدلاً ، اما ضمن الفئة الثالثة فقد ظهرت الفقرات (2، 5، 8، 9) كفقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً قليل التأثير في الطلاق لكونه حصل على معدل اقل من الوسط الحسابي . اما في ريف بلدروز فيلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرات (1، 3، 4، 6، 7) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق ، في حين لم

تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي البالغ (2) ، اما ضمن الفئة الثالثة فقد ظهرت الفقرات (2 ، 5 ، 8 ، 9) كفقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً قليل التأثير في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (1.9) وهو اقل من الوسط الحسابي فهو مجال قليل التأثير في الظاهرة . اما في ريف كفري فيلاحظ ان الفقرات المؤثرة في ظاهرة الطلاق ضمن الفئة الاولى وهي الفقرات (1 ، 3 ، 4 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9) فقد حصلت على اوساط مرجحة اكثر من الوسط الحسابي البالغ (2) ، اذن هي فقرات مؤثرة جداً في ظاهرة الطلاق، في حين لم تظهر ضمن الفئة الثانية اي من الفقرات المؤثرة او المساوية في اوساطها المرجحة للوسط الحسابي البالغ (2)، اما ضمن الفئة الثالثة فقد ظهرت الفقرات (2، 5، 9) كفقرات قليلة التأثير في ظاهرة الطلاق بوصفها حصلت على اوساط مرجحة اقل من الوسط الحسابي البالغ (2) ، وعلى اساس ذلك فان المجال الاقتصادي يعد مجالاً مؤثر جداً في الطلاق بوصفه حصل على معدل الوسط المرجح والذي بلغ (2.2) وهو اكبر من الوسط الحسابي فهو مجال كثير التأثير في الظاهرة .

يتضح مما تقدم ان للمجال الاقتصادي بفقراته التسع اثراً اقل في ظاهرة الطلاق في ريف أغلب الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ومؤثر في الاخرى من خلال الاوساط المرجحة المشار اليها في الجدول (43) ، إذ تبين ان سكان ريف كفري اكثر تائراً بفقرات المجال الاقتصادي مما يؤول الامر الى ارتفاع مستويات الطلاق في المجتمع الريفي فيها ، وقد سجلت اغلب فقرات المجال الاقتصادي فيها اوساط مرجحة عالية خاصة مايتعلق بالفقرة الاولى الخاصة بارتفاع مفاجيء لدخل الزوج والغياب المتكرر للزوج والتفاوت في المستوى المعاشي .

الفاتحة

أولاً : الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها :

- 1- كشفت الدراسة عن وجود مرحلتين للنمو السكاني تمثلت الاولى بالمدة 1987-1997 وهي تميل الى الانخفاض والتباين بين الوحدات الادارية بحيث بلغ معدل النمو فيها (3.2%) ، بينما تمثلت المرحلة الثانية بالمدة 1997-2011 وبلغ معدل النمو فيها (1.7%) وهذا التناقص يعود الى عامل الهجرة والحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج والتغيرات التي طرأت بعد أحداث عام 2003 لزيادة نسبة الهجرة الى خارج العراق .
- 2- اتضح أن هناك تبايناً واضحاً في اعداد السكان بين الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة للمدة 1987-1997 ، اذ حقق قضاء بلدروز اعلى معدل للنمو السكاني بلغ (5.8%) ، وقضاء بعقوبة (4.2%) ، وقضاء الخالص (3.7%) اما قضاء المقدادية فتمثل معدل النمو السكاني فيه (3.2%) ، اما المدة 1997-2011 فقد انخفضت معدلات النمو السكاني في عموم منطقة الدراسة عدا قضاءي خانقين وكفري فقد ارتفع معدل النمو فيهما وبلغ على التوالي (3.2% ، 1.6%) والسبب هو الاستقرار الامني والتطور الاقتصادي .
- 3- اظهرت الدراسة بان هناك تبايناً واضحاً في نسب سكان الحضر والريف في منطقة الدراسة للمدة 1987-1997 ، اذ بلغت نسبة سكان الحضر للمدة 1987 (46.3%) في حين انخفضت هذه النسبة الى (42.2%) للمدة 1997 يقابلها تباين نسبة سكان الريف للمدة 1987 بلغت (53.7%) حيث ارتفعت هذه النسبة الى (57.8%) للمدة 1997 نتيجة لجملة من العوامل الطبيعية والبشرية .
- 4- كشفت الدراسة عن وجود حالة التباين في نسبة النوع في محافظة ديالى اذ بلغت للمدة 1987 (104.1%) والسبب يرجع في ذلك الى انتهاء الحرب العراقية الايرانية وظهور نوع من الاستقرار في منطقة الدراسة فضلاً عن استقرار الوضع

الاقتصادي للسكان ، الا ان نسبة النوع انخفضت للمدة 1997 وبلغت (99%) والامر واضح يرجع الى تاثير الحصار الاقتصادي ، الا انها وحسب تقديرات السكان في منطقة الدراسة للمدة 2011 ارتفعت فبلغت (106.4%) والسبب هو التطور الاقتصادي والاجتماعي .

5- كشفت الدراسة حالة التباين في نسب المتزوجين بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة 1987-2012 ، فبلغت خلال عام 1987 (1،50%) ثم انخفضت لعام 1997 حوالي (6،49%) ثم ارتفعت قليلاً لعام 2012 حيث بلغ (50.1%)، كما ظهر التباين في نسب المتزوجين على مستوى الحضر والريف خلال المدة نفسها فبلغت نسبهم على التوالي (47.3% ، 43.1% ، 64.9%) في الحضر تقابلها نسب المتزوجين في الريف خلال المدة نفسها وعلى التوالي (52.7% ، 56.9% ، 35.1%) .

6- تبين من خلال الدراسة حالة التباين في نسب المتزوجين بأكثر من واحدة في منطقة الدراسة خلال المدة 1987-2012 فبلغت نسبهم من المجموع الكلي للمتزوجين في منطقة الدراسة على التوالي (6.3% ، 5.3% ، 16.5%) كما ظهر التباين على مستوى الحضر والريف فبلغت نسبهم في الحضر وللمدة نفسها على التوالي (6.1% ، 5.2% ، 17.4%) يقابها على مستوى الريف وينسب وعلى التوالي (6.5% ، 5.4% ، 15.7%) وشمل التباين الوحدات الادارية ايضاً فسجلت أعلى نسبة للمتزوجين باكثر من واحدة للمدة 1987 في قضاء خانقين بلغت (7.2%) واقل نسبة خلال المدة نفسها في قضاء الخالص بلغت (3.1%) اما 1997 فسجلت اعلى نسبة للمتزوجين في قضاءي المقدادية وخانقين فبلغت على التوالي (5.6%) لكل منهما ، الا ان النسب ازدادت خلال المدة 2012 فكانت اعلى نسبة في قضاء الخالص فبلغت (25.2%) واقل نسبة في قضاء المقدادية بلغت (11.5%) .

7- كشفت الدراسة عن حالة التباين للمتزوجين بثلاث زوجات خلال المدة 1987-2012 فبلغت على التوالي (0.8% ، 0.5% ، 7.9%) كما ظهر التباين على مستوى الحضر والريف فبلغت نسب المتزوجين للمرة الثالثة على مستوى الحضر

للمدة نفسها على التوالي (0.7% ، 0.5% ، 6.8%) يقابلها للريف على التوالي (0.8% ، 0.5% ، 9.2%) .

8- ظهر من خلال البحث ان للعوامل الاقتصادية اثراً واضحاً في الحالة الزوجية والمتمثلة بالدخل الشهر والمهنة للمدة 2012 واثراً في سكان الحضر والريف ، وانها ليس العامل الوحيد المؤثر في حالات الزواج بل ظهرت عوامل اخرى أثرت في نسب الزواج خاصة في ريف منطقة الدراسة ومنها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تؤيد الزواج المبكر لغرض انجاب اكبر عدد من الابناء للعمل في الزراعة . اما في الحضر فلم يقتصر التأثير في الدخل الشهري وانما في التحصيل العلمي والمستوى الثقافي .

9- ظهر اثر الدخل الشهري كاحد العوامل الاقتصادية المؤثرة في حالات الزواج في منطقة الدراسة ضمن فئة (500) الف دينار فبلغت نسبته على مستوى حضر المحافظة (43.7%) وشكل حضر كفري اعلى نسبة فبلغت (50%) من المجموع الكلي للسكان المتزوجين ضمن هذه الفئة في حين مثل حضر خانقين اقل نسبة فبلغت (33.3%) اما في الريف فقد شكلت نسبة هذه الفئة (43.6%) وحصل ريف بعقوبة على اكبر نسبة من السكان المتزوجين فبلغت (50.8%) اما اقل نسبة فكانت في ريف خانقين ايضاً فبلغت (36.5%) والسبب واضح هو ارتفاع دخول المتزوجين في فئات الدخل الاخرى ، كما ظهر التباين في نسب المتزوجين ضمن الفئات الاخرى وهي تتجه نحو الانخفاض بارتفاع فئات الدخل الشهري وعلى مستوى الحضر والريف ، في حين جاءت مهنة الموظف ضمن عامل المهنة باعلى نسبة في الحضر بلغت (32.1%) وبالمقابل جاءت مهنة العاملين بالزراعة في الريف باعلى نسبة بلغت (24.2%) في منطقة الدراسة .

10- كشفت الدراسة عن اثر العوامل الاجتماعية في حالات الزواج والمتمثلة بالتعليم فكانت اعلى نسبة للمتزوجين الحضر في مرحلة (دون البكالوريوس) بلغت (33.3%) في حين كانت اعلى نسبة للمتزوجين الريف في مرحلة الامية وبلغت نسبتهم (32.7%) من المجموع الكلي لحجم العينة .

- 11- أظهرت الدراسة انه من بين اكثر الدوافع تأثيراً في الزواج المتعدد في حضر منطقة الدراسة للمدة 2012 هو سوء العلاقة مع الزوجة السابقة وبلغت نسبته على مستوى المحافظة (23.5%) يقابله في الريف دافع الرغبة في الحصول على مواليد اكثر للعمل في الزراعة وبلغت نسبته (30.2%) .
- 12- تباين التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق لسكان محافظة ديالى و ضمن المدة 1987-1997-2012 وحيث أخذت تلك الحالات بالارتفاع فبلغت على التوالي (50.1% ، 50.1% ، 50.2%) وكانت نسب المطلقين الذكور اقل من نسب الاناث ، كما كان الارتفاع في الحضر اكثر من الريف اذ بلغت نسب المطلقين الحضر للمدة نفسها وعلى التوالي (57.2% ، 56.8% ، 64.7%) يقابلها انخفاض نسبهم في الريف وعلى التوالي (43% ، 43.2% ، 35.3%) والسبب هو التمسك بالعادات والتقاليد وسيادة زواج الاقارب . كما ظهر التباين لحالات الطلاق على مستوى الوحدات الادارية لسكان منطقة الدراسة فسجلت اعلى نسبة للمطلقين الذكور في قضاء كفري للمدة 1987 بلغت (40.6%) في حين كانت اعلى نسبة للمطلقات الاناث لنفس المدة في قضاء بلدروز فبلغت (69.5%) اما في المدة 1997 فكانت اعلى نسبة للمطلقين الذكور في قضاء كفري ايضاً فبلغت (34.1%) يقابها اعلى نسبة للمطلقات الاناث في قضاء المقدادية بلغت (71.8%) من المجموع الكلي للسكان المطلقين ، اما المدة 2012 فسجل قضاء الخالص اعلى نسبة للمطلقين الذكور بلغت (45.7%) يقابلها اعلى نسبة للمطلقات الاناث في قضاء كفري بلغت (68.4%) .
- 13- كشفت الدراسة عن دور كل من المجال الاجتماعي ، المجال الاقتصادي ، المجال الديموغرافي ، المجال الصحي في التأثير بشكل مباشر في تباين حالات الطلاق على المستوى البيئي والوحدات الإدارية للمحافظة للمدة 2012 حيث تبين دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية بشكل مباشر وكعوامل مؤثرة وبشكل ريادي في حدوث ظاهرة الطلاق .

ثانياً : التوصيات

أ- التوصيات العامة :

- 1- اجراء المزيد من الدراسات والبحوث بهدف صياغة سياسة سكانية واضحة المعالم للعراق بشكل عام ولمحافظة ديالى بشكل خاص .
- 2- ضرورة ايجاد مؤسسات او دوائر بحثية متخصصة في مجال السكان غايتها الاساسية متابعة التباينات السكانية وتحليلها وتفسيرها وفق جداول خاصة بهدف تبصير المهتمين والمخططين بهذا الشأن .
- 3- وضع برامج تربوية واجتماعية وثقافية غايتها الاساسية توضيح وتفسير المجالات الصحيحة في الزواج والمجالات السلبية الناجمة عنها والتشخيص بشأن الحد منها كما هو الحال في الطلاق .
- 4- قيام الدولة والجهات المسؤولة بإعداد برامج رغم وجودها لتزويج الشباب والشابات ولكن بشكل اوسع عما هو الحال عليه مع زيادة مخصصاتها بهدف اعداد مجتمع متوازن في القيم والاخلاق والمبادئ الاسلامية .
- 5- ضرورة تشكيل غرفة عمليات داخل المحافظة او بالاشتراك مع جهاز التخطيط بدراسة المتغيرات السكانية حسب الوحدات الادارية ووضع سقوف لايمكن تجاوزها الا في الحالات الضرورية بالنسبة الى الولادات (الانجاب) .
- 6- التأكيد على تسجيل حالات الزواج بأسرع وقت ممكن وضرورة توعية الجهات القضائية بضرورة عقد النكاح مع شروط التأكد من هوية الزوجين خشية التزوير وبالتالي حدوث المشاكل .
- 7- ضرورة اهتمام الدولة بإنشاء بنك للمعلومات التي تخص الزواج والطلاق واعطاء بيانات شهرية للوقوف عندها والعمل على تنمية البعض منها والحد من الاخرى .
- 8- توفير السكن الملائم للاسر حديثة التكوين والتي تعاني من سوء الوضع الاقتصادي .

- 9- التأكيد من خلال وسائل الاعلام وبرامج التوعية على اهمية الزواج والاثار الخطيرة التي تنتج عن تاخيره .
- 10- التأكيد على انشاء المؤسسات الحكومية لتقديم الخدمات الاجتماعية والاستشارات للسكان المتزوجين في حل المشاكل التي تواجههم بغية عدم اللجوء الى الطلاق .
- 11- ضرورة طرح ظاهرة الطلاق كمشكلة تواجه أي مجتمع من خلال وسائل الإعلام (المرئية والمسموعة والمقروءة) لتشخيص العوامل المؤثرة والمسببة لتلك الظاهرة .
- 12- التأكيد على تسجيل حالات الطلاق ووضع قيود على من لا يسجل حالة الطلاق في محاكم الأحوال الشخصية للمحافظة (خاصة السكان الريف) ، فضلاً عن ضرورة مواكبة التطور التقني الحاصل في العالم من خلال حفظ المعلومات الخاصة بحالات الطلاق في أقراص ليزيرية مستقبلاً ، والاحتفاظ بورقة البحث الاجتماعية للمطلقين كوثيقة رسمية والاستفادة منها في مجال الدراسات العلمية .
- 13- الاهتمام بالتقارير الأسرية والعمل على تثمينها وتطويرها من خلال اجهزة الاعلام المختلفة بهدف تحقيق التنمية المستدامة لسكان منطقة الدراسة .

ب- التوصيات الخاصة :

- 1- اجراء دراسات تفصيلية ومكثفة عن افضية كفري والخالص وبلدروز لكون هذه الافضية شكلت اعلى نسب لظاهرة الطلاق وهذا يستدعي لاجراء دراسات اكثر تعمق للبحث في اسباب الطلاق ومعالجتها في محافظة ديالى .

❖ المصادر والمراجع العربية:-

❖ - القرآن الكريم .

أولاً: - الكتب .

1. ابراهيم ، مصطفى ، وآخرون ، المعجم الوسيط ، ج 1 ، مطبعة مصر ، القاهرة ، 1985 .
2. ابو عمرو ، شهاب الدين ، القاموس المنجد ، مراجعة وتصحيح يوسف البقاعي ، ط1 ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، 2003 .
3. أبو عيانة ، فتحي محمد ، مشكلات السكان في الوطن العربي ، مطبعة الانتصار، الإسكندرية ، 1981 .
4. أبو عيانة ، فتحي محمد ، جغرافية سكان الإسكندرية ، دراسة ديموغرافية منهجية، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية ، 1980 .
5. ابو عيانة ، فتحي محمد ، سكان الاسكندرية ، دراسة جغرافية منهجية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 1980 .
6. اسماعيل ، احمد علي ، أسس علم السكان ، دار التوفيق النموذجية للطباعة ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، 1989 .
7. إسماعيل ، احمد علي ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، ط4 ، دار التوفيق ، القاهرة ، 1982 .
8. الافريقي ، أبي الفضل جمال الدين محمد ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد السابع ، ط 4 دار جادر ، بيروت ، 2005 .
9. امين ، فاروق ، دراسة حول واقع الاسرة البحرينية ، جمعية الاجتماعيين البحرينيين، المطبعة الحكومية ، البحرين ، 1983 .

10. البطيحي ، عبد الرزاق محمد ، عادل عبد الله خطاب ، جغرافية الريف ، مطبعة جامعة بغداد ، 1982 .
11. البطيحي ، عبد الرزاق محمد ، الاستخدام الأمثل لتقنيات التصنيف في الدراسات الجغرافية، مطابع التعليم العالي ، بغداد، 1989.
12. البطيحي ، عبد الرزاق محمد ، طرائق البحث الجغرافي ، مطبعة جامعة الموصل ، 1988 .
13. بكر ، محمد الياس ، وآخرون ، الزواج المبكر فضائله ومزاياه ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1987.
14. الجنابي ، عائدة سالم ، المتغيرات الاجتماعية لظاهرة الطلاق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1987.
15. الجوهري ، عبد الهادي ، قاموس علم الاجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1983 .
16. الجوهري ، يسرى عبد الرزاق ، أسس الجغرافية البشرية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1982 .
17. الجواهري ، عبد الرزاق ، حافظ مصطفى محمد ، جغرافية السكان ، ط 1 ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية 1971 .
18. الحسن ، احسان محمد ، موسوعة علم الاجتماع ، ط 1 ، الدار العربية ، بغداد ، 1999.
19. الحسن ، احسان محمد ، التصنيع وتغير المجتمع ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1986 .
20. حسن ، عبد الباسط محمد ، مكانة المرأة في التشريع الاسلامي ، مركز دراسات المرأة والتنمية ، الكتاب الرابع ، مكتب غريب ، القاهرة ، 1977.

21. حسين ، عبد الرزاق عباس ، نشأة مدن العراق وتطورها ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المطبعة الفنية ، القاهرة ، 1973 .
22. خروفه ، علاء الدين ، شرح قانون الاحوال الشخصية ، ج 1 ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1963.
23. الخولي ، سناء ، الزواج و العلاقات الأسرية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1974 .
24. الخير ، صفوح ، البحث الجغرافي مناهجة واساليبه ، دار المريخ ، الرياض ، 1990 .
25. الخفاف ، عبد علي ، عبد مخور الريحاني ، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة البصرة ، البصرة ، 1986 .
26. الخفاف ، عبد علي ، الموسوعة الصغيرة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1986 .
27. الخياط ، حسن، الرصد السكاني لدول الخليج العربية ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، قطر ، 1982 .
28. دويدري ، رجاء وحيد ، البحث العلمي ، اساسيات النظرية وممارسة العلمية ، ط 1، دار الفكر ، دمشق ، 2000 .
29. الرازي ، محمد بن أبي بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007 .
30. الراوي ، منصور ، دراسات في السكان وقضايا التنمية في العراق ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، 1989 .

31. الراوي ، نسرین محمود ، الجغرافية الاجتماعية لمدينة الكاظمية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1975 .
32. زهران ، حامد عبد سلام ، الصحة النفسية والعلاج النفسي ، مطبعة السلام ، القاهرة ، 1988.
33. الساعاتي ، سامية حسن ، الاختيار للزوج والتغير الاجتماعي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981.
34. سرکيس ، عادل احمد ، الزواج و تطور مجتمع البحرين ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1989.
35. السعدي ، عباس فاضل ، جغرافية السكان ، ج1 ، مديرية دار النشر للطباعة والنشر ، بغداد ، 2002.
36. السعدي ، عباس فاضل ، جغرافية السكان ، ج2 ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2002 .
37. السعدي ، عباس فاضل ، محافظة بغداد دراسة في جغرافية السكان ، مطبعة الازهر ، بغداد ، 1976.
38. السعدي ، عباس فاضل ، دراسات في جغرافية السكان ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، 1980 .
39. سكوت ، جون ، المفاهيم الاساسية ، ترجمة محمد عثمان ، ط 1 ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، 2009 .
40. سلمان ، عبد علي ، المجتمع الريفي في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، 1980 .
41. سهاونه ، فوزي ، مبادئ الديموغرافيا ، المطبعة الاردنية ، ط2 ، 1982.

42. السيد غلاب ، محمد ، محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان ديموغرافيا وجغرافيا ، مطبعة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1962.
43. الشرنوبى، محمد عبد الرحمن، جغرافية السكان ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 1972.
44. الشطي ، عدنان عبد الكريم ، سكولوجية العلاقات الاسرية ، جامعة الكويت ، الكويت ، بدون سنة .
45. شعبان ، زكي الدين ، الزواج والطلاق في الاسلام ، الدار القومية للطباعة ، القاهرة ، 1979.
46. الشلش ، علي حسين ، (دراسة تحليلية لإحصاءات السكان في المملكة الاردنية الهاشمية) ، الجمعية الجغرافية العراقية ، مطبعة العاني بغداد ، العدد الثالث ، 1965 .
47. الصابوني ، عبد الرحمن ، الاحوال الشخصية ، الزواج والطلاق وأثارهما واثارهما، ج 1 ، جامعة حلب ، سوريا ، 1965.
48. الصدر ، السيد حسين ، قضايا الزواج والأسرة ، ط 5 ، مطبعة الاداب ، النجف، 1970 .
49. العاني ، محمد شفيق ، احكام الاحوال الشخصية في العراق ، المطبعة الفنية الحديثة ، بغداد ، 1970.
50. عبد الله ، عبد الغني بسيوني ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985 .
51. عبد الحسين ، دة لاهاي ، مصطلحات ونصوص سوسيلوجية باللغتين العربية والانكليزية ، الدار الجامعية للطباعة ، 2008 .

52. عبد الحميد ، لطفي ، حسن الساعاتي ، دراسات في علم السكان ، ط6 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1979 .
53. عبد ، سلم خلف ، المجتمع الريفي ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، 1992.
54. عزيز ،مكي محمد ، رياض إبراهيم السعدي، جغرافية السكان ، مطبعة جامعة بغدا د، بغداد ، 1984 .
55. عطوي ، عبدالله ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2001.
56. العطية ، فوزية ، المرأة والتغير الاجتماعي ،المنظمة العربية للتربية والثقافة ، معهد البحوث والدراسات العربية ،بغداد ، 1983 .
57. علي ، يونس حمادي ، مبادئ علم الديموغرافيا ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، 1985.
58. العيسوي ، ابراهيم ، انفجار سكاني ام ازمة تنمية دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر ، ط1 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1985.
59. الغندور ، احمد ، الطلاق في الشريعة الاسلامية والقانون ، دار الكتاب العربي للنشر مصر ، 1967.
60. غيث ، محمد عاطف ، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974 .
61. غيث ، محمد عاطف ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي ، دار المعارف، القاهرة ، 1985.
62. فرومون ، بيير ، السكان والاقتصاد ، ترجمة د. منصور الراوي ، ط1 ، مطبعة النجوم ، بغداد ، 1986.

63. فليجة ، احمد نجم الدين ، احوال السكان في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1970.
64. فليجة ، احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1982.
65. الفوال ، صلاح مصطفى ، علم الاجتماع البدوي ، ط 1 ، دار نافع للطباعة ، 1974 .
66. القصير ، مليحة عوني ، اصل العائلة ، مطبعة دار التضامن ، بغداد ، 1964 .
67. القصير ، مليحة عوني ، صبيح عبد المنعم ، علم اجتماع العائلة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1984 .
68. كارنيه ، جاكلين ، جغرافية السكان ، ترجمة حسن الخياط ، مكي محمد عزيز ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1974.
69. الكاساني ، بدائع الضائع ، ج 3 ، دار الكتب للطباعة ، مصر ، 1975 .
70. المالكي ، عبد علي سلمان ، المدخل إلى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ط 1 مطبعة النجف الاشرف ، 2007 .
71. محمد ، زكية عبد الفتاح ، اثر التفكك العائلي في جنوح الاحداث ، ط 1 ، عالم المعرفة ، بيروت ، 1981.
72. المسلماتي ، مصطفى ، الزواج والاسرة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 1977.
73. المفتي ، صباح ، احكام الطلاق في الشريعة والقانون ، مطبعة المتنبى ، بغداد ، 2005 .

74. الموسوي ، محمد صالح السيد عدنان ، دليل الهداة الى اختيار شركية الحياة ، ج2، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 1997.
75. ميشيل ، دينكن ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة د. احسان محمد الحسن ، بغداد، 1976 .
76. ناصر ، ابراهيم ، الانثروبولوجيا الثقافية ، ط 2 ، جمعية عمال الطابع التعاونية ، بغداد ، 1985 .
77. ناصر ، عبد المجيد حمزة ، عصرية المرزوك ، العينات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بيت الحكمة ، جامعة الموصل ، 1989 .
78. نورماك ، الإحصاء السكاني ، ترجمة عبد الحليم القيسي ، مطبعة وزارة التعليم العالي ، بغداد ، 1981.
79. الهيتي ، صبري فارس ، صلاح الجنابي ، جغرافية الإسكان ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد ، 1983 .
80. الوردى ، علي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ط 1 ، دار ومكتبة دجلة والفرات ، بيروت ، 2009.

ثانياً :- الأطاريح والرسائل الجامعية :-

1. ابراهيم ، عبير ضيدان ، التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان قضاء الاعظمية للمدة من 1987 - 2000 ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الجغرافية ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2001 0
2. أبو حوسة ، موسى ، تأخر سن الزواج لدى العاملين الغير المتزوجين في الجامعة و علاقته ببعض الخصائص الاجتماعية، رسالة ماجستير منشورة

- في مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات, المجلد التاسع, العدد السادس, الأردن, 1994.
3. الباشا ، وسيلة عاصم ، الطلاق أسبابه وإثارة الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، (غ . م) ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، بغداد ، 1982 .
4. الجبوري ، حسين عذاب ، التحليل المكاني لأثر التعليم في الخصوبة السكانية في محافظات الفرات الأوسط للمدة (1987-2005) ، أطروحة دكتوراه (غ . م) مقدمة إلى كلية الآداب جامعة القادسية ، 2006.
5. الجبوري ، حسين عذاب عطشان ، العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب تحليل مقارنة بين الريف والحضر في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير (غ . م) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1998 .
6. الجبوري ، حسن علي نجم ، التباين المكاني لسكان الأرياف في محافظة ديالى للمدة (1987-1997) ، أطروحة دكتوراه (غ . م) كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006 .
7. حسين ، شيماء ياسين ، بناء الأسرة وأثره في الحد من ظاهرة الطلاق في ضوء الكتاب والسنة ، رسالة ماجستير (غ . م) ، قسم علوم القرآن ، كلية التربية ، أبن رشد ، جامعة بغداد ، 2011 .
8. حسن ، محمد حسن ، الهجرة المعاكسة في العراق دراسة تطبيقية على ريف قضاء الخالص ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم الجغرافية (غ . م) ، 1995 .
9. الحسناوي ، جواد كاظم ، التباين المكاني لخصائص سكان محافظة بابل ، رسالة ماجستير ، (ع . م) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص 999 .

10. الدوري ، سافرة سعدون ، التوافق الزوجي لدى المرأة العاملة وغير العاملة ، رسالة ماجستير (غ.م) ، مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1987.
11. رسن ، ناجي سهم ، القوى العاملة الانثوية في محافظة واسط ، اطروحة دكتوراه (غ.م) ، مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1995 .
12. الساعدي ، حسين كريم حمد ، التحليل الجغرافي للحالة الزوجية في محافظة واسط، للمدة من 1987 - 2004 ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير (غ . م) ، قسم الجغرافية ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2005 .
13. شرجي ، وسن عبد الحسين ، دور الزواج المبكر في تحقيق الامن السكاني ، رسالة ماجستير (غ.م) ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة بغداد ، 2004.
14. الشعباني ، فاطمة مبارك ، العوامل الاجتماعية و الثقافية لتأخر سن زواج الفتيات في المجتمع الحضري ، دراسة ميدانية في مدينة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير (غ . م) كلية الآداب . قسم الاجتماع . 1417 هـ . 1997.
15. الطائي ، لطيف هاشم كزار ، خصائص السكان في محافظة واسط ، رسالة ماجستير (غ.م) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1989 .
16. العثمان ، باسم عبد العزيز ، محافظة القادسية ، دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير ، (غ . م) ، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1991 .

17. عليوي ، افتخار زكي ، عادات وتقاليد الزواج ،رسالة ماجستير ،(غ . م)
،كلية الادب ،جامعة بغداد ، 1990 .
18. القيسي ، اسيل ابراهيم طالب ، القوى العاملة الانثوية في قضاء الرصافة
،رسالة ماجستير (غ . م) ، كلية التربية للبنات ،جامعة بغداد ،2010 .
19. الموسوي ، مجيد علي ثناوه ، التباين المكاني لحالات الطلاق المسجلة في
محافظة ذي قار ، رسالة ماجستير ، (غ ، م) ، كلية التربية ، جامعة واسط
، 2012 0

ثالثاً:- الدوريات والبحوث:-

1. ابراهيم ، أكرم نشأة ، جنوح الاحداث في العراق ، بدون مكان طبع ، بغداد ،
1987.
2. ابراهيم ، صادق جعفر ، رعد ياسين محمد ،الحالة الزوجية للسكان في
محافظة البصرة ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد 47، 2001 .
3. الجبوري ، حسين عذاب ، الخصائص الديموغرافية لسكان الفرات الأوسط ،
مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، العدد الثاني ، المجلد السابع .
4. حسن ، حسن محمد ، الطلاق في اقليم كردستان العراق ، بحث منشور في
وقائع المؤتمر العلمي العالمي الاول ، كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل
للمدة (22 - 23 - 11 / 2012) .
5. حمزة ، كريم محمد ، المفاهيم القضايا في النظرية والبحث ،مجلة البحوث
الاجتماعية والجنائية ،المركز القومي للبحوث ،العدد الاول ،السنة الاولى
،اذا 1972 .

6. السعدي ، عباس فاضل ، الارتكازية المكانية والسكانية لمحافظات الهضبة الغربية من العراق ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، العدد 24 ، 1995 ، ص 21 .
7. السعدي ، رياض إبراهيم ، التضخم السكاني لمدينة بغداد ودور الهجرة المعاكسة في إعادة توزيع السكان ، مجلة الخليج العربي ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثاني ، 1981 .
8. السعدي ، عباس فاضل ، نمو السكان في ليبيا إلى أين يتجه وما هي عوامل مكوناته ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد الثالث 2001 .
9. السعدي ، عباس فاضل ، الانجاب في العراق دراسة في الانتشار السكاني ، مجلة جامعة الملك سعود ، الرياض ، المجلد الرابع ، 1992 .
10. السعدي ، رياض إبراهيم ، الإنجاب ومساهمة المرأة العراقية في العمل ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد (21) ، 1987 .
11. السعدي ، عباس فاضل ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 52 ، 2000 .
12. محمد ، خليل إسماعيل ، الخصائص الديموغرافية لمدينة السلبيمانية ، مجلة جامعة صلاح الدين ، العدد الأول السنة الأولى ، 1989 .
13. العكيلي ، هناء محسن ، عامر عباس حسين ، (عوامل اجتماعية اقتصادية ونفسية مؤثرة في انجاب وخصوبة المرأة العراقية) ، الاتحاد العام لنساء العراق / امانة الدراسات والبحوث ، بغداد ندوة الانجاب ، 10 - 12 ت 2 ، 1987 .
14. الغريري ، عبد الرزاق احمد ، السياسة السكانية في الوطن العربي ، مجلة كلية الآداب جامعة بغداد ، بغداد ، العدد 61 ، 2002 .

15. مكي ، منيرة محمد ، الخصائص الجغرافية في منطقة الفرات الأوسط وعلاقتها المكانية بالتخصص الإقليمي ، رسالة ماجستير (غ . م) ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، 2006 .
16. ناصر ، حسين جعاز ، تغيير توزيع القوى العاملة في اقليم الفرات الاوسط (1987-1997) ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، كلية الاداب ، جامعة القادسية ، المجلد 8 ، العدد (3-4) ، 2005 .

رابعاً:- النشرات والمطبوعات الحكومية :-

1. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية .
2. الدليل الإداري للجمهورية العراقية ط 1، ج 1، مطبعة الدار العربية، بغداد، 1990.
3. جريدة الوقائع العراقية، العدد 3132 في 10/8/1987.
4. جريدة الوقائع العراقية، العدد 3373 في 30/9/1991.
5. اعيدت ناحية بهرز بموجب الامر الديواني المرقم (13321) في 6/6/1994 .
6. وزارة العدل ، قانون العمل رقم (71) لسنة 1987 ، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد ، 1987 .
7. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم خلال الفترة (1990-2003) .

8. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى لسنة (1987) .
9. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة ديالى لسنة (1997) .
10. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، 1987، جدول (42) لجميع المحافظات 0
11. الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، العدد 2639 ، 1978 .
12. قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة 1959 المعدل ، المادة (38) .
13. قانون الاحوال الشخصية العراقي ، رقم (188) ، المادة (42 - 48) .
14. ناجي ، محسن ، شرح قانون الاحوال الشخصية ، ط1 ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1962 .
15. هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997) ، جدول (23) بيانات غير منشورة .

❖ المصادر والمراجع الأجنبية:-

- 1.G. syock well ed wand (ed) The methods and materiac of Demography 1976.
- 2.glenn . trewartha ، a geography of population world patterns ,gohn wilen and sons ، inc newyork ، 1969 .

3. Judson .J. Landis and Mary Landis (personal Adjustment marriage and family living) , 1960 .
4. Lvan nge and felix ,m.Bernado , the family its structure and Interaction , New York , 1973 .
5. mar dock , G.P . Social structure , London , 1949 .
6. United National , Department of economic and social Affairs, Hand book of population gensus methods , volume I, Demographic and social characteristics of the population studies in methods , series F No . , rew .1 , new York ,1959 .
7. U.,n.,department of Economic and socil AFFARIS MOP., CITE .

الملاقف

ملحق (1)
استمارة استبيان

((التباين المكاني لحالات الزواج والطلاق لسكان محافظة ديالى))
دراسة في الجغرافية السكانية
رسالة ماجستير

اعداد الباحث : طلال منيهل كريم

اشراف أود حسن محمد حسن

ملاحظة / هذه المعلومات لا تستخدم الا لغراض البحث ولا حاجة لذكر الاسماء 000 وشكراً لتعاونكم 0

اولاً / ضع اشارة في المكان المناسب لاجابتك وقد تطلب الاجابة ذكر كلمات او ارقام 00 فيرجى متابعة ذلك مع التقدير 0

1- المحافظة () ، القضاء () ، الناحية () ، الحي () ، المقاطعة () 0

ثانياً / معلومات خاصة بالزوج :

1- العمر () سنة 0

2- الديانة () 0

3- الدخل الشهري () دينار 0

4- الحالة العملية : يعمل () ، لايعمل () 0

5- اذا كان الجواب يعمل ، ماهو نوع العمل الذي يمارسه ؟ 0

مزارع () ، عامل () ، كاسب () ، موظف () ، عسكري () ، اخرى تذكر () 0

6- التحصيل العلمي : امي () ، يقرأ ويكتب () ، ابتدائي () ، ثانوي () ، جامعي () ، عليا () 0

7- كم عدد مرات الزواج ؟ مرة واحدة () ، مرتان () ، ثلاث مرات () ، اربعة مرات () ، اكثر من اربعة () 0

8- كم عدد الزوجات في عصمة الزوج والباقيات على قيد الحياة ؟ زوجة واحدة () ، زوجتان () ، ثلاث زوجات () ، اربعة زوجات () 0

9- تاريخ الزواج من الزوجة الاولى () ، الثانية () ، الثالثة () ، الرابعة () 0

10- هل تفضل احد الزوجات على البقية ؟ 0

11- اذا كان الجواب (نعم) من هي الزوجة المفضلة؟ الاولى () ، الثانية () ، الثالثة () ، الرابعة () 0

12- ماهي دوافع الزواج بأكثر من واحدة ؟

ت	دوافع الزواج بأكثر من واحدة	من الزوجة الاولى	من الزوجة الثانية	من الزوجة الثالثة	من الزوجة الرابعة
1	كبر سن الزوجة السابقة				
2	سوء العلاقة مع الزوجة السابقة				
3	الرغبة في الحصول على مواليد اكثر				
4	مرض الزوجة السابقة				
5	عقم الزوجة السابقة				
6	وجود علاقة عاطفية				
7	الحصول على زوجة ذات مستوى ثقافي عالي				

13 - ماهي درجة رضاك عن حالتك الزوجية سواء كنت متزوج او مطلق 0

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----

14 - الحالة الزوجية لافراد الاسرة / تملأ لجميع الاعمار

ت / افراد الاسرة	الجنس		العمر	التحصيل الدراسي *	الحالة الزوجية				عدد الزوجات	مدة الحياة الزوجية	المهنة	مكان العمل	مقدار الدخل الشهري بالالاف
	ذكور	انثى			لم يتزوج	متزوج	مطلق	ارمل					
1													
2													
3													
4													
5													
6													
7													
8													

*، امي ، ابتدائي ، متوسطة ، اعدادية ، معهد ، كلية ، ماجستير ، دكتوراه 0

- 15- هل يوجد دخل اضافي للاسرة تذكر بنعم () او لا () ، اذا كان الاجابة نعم ما نوع المصدر عمل () ، متقاعد () ، اخرى يذكر المقدار بالالف دينار ()
- 16- السكن اثناء الزواج : دار () ، شقة () ، اخرى تذكر () 0
- عائلية السكن : ملك () ، ايجار () ، اخرى تذكر () 0
 - طبيعة السكن : مستقل () ، مشترك مع اهل الزوج () ، مشترك مع اهل الزوجة () ، اخرى تذكر () 0

استمارة استبيان لحالة الطلاق

- 1- كم عمر الزوجة عند الزواج () وكم عمر الزوج عند الزواج () وكم عمر الحياة الزوجية لكم ()
 2- مكان السكن ريف () او حضر ()
 3- الطلاق حدث عن طريق المحكمة () او غيرها ()

ت	المجال	الفقرة	مؤثر بدرجة			
			كبيرة	متوسطه	قليله	وسط مرجح
1	الاجتماعي	1- العيش مع الاهل				
		2- عادات وتقاليد الاهل				
		3- تباين المستوى الاجتماعي				
		4- تباين المستوى العلمي				
		5- الخيانة الزوجية بالزوج من ثنائية دون علم				
		6- الممارسات اللانسانية قبل الزواج				
		7- تدخل عائلة الزوج او الزوجة بحياتهم الزوجيه				
		8- التفاوت الاجتماعي كان يحمل احدهم شهاده اعلى				
		9- الزواج الاجباري				
		10- حالات النار القديم بين الزوجين				
		11-انعدام الثقة بين الزوجين				
2	الديموغرافي	1- الفارق العمري الكبير بين الزوجين				
		2-استخدام العنف ضد الزوجه من قبل اسره الرجل				
		3-صغر عمر الفتى والفتاة المتزوجين				
		4- صغر عمر الحياة الزوجية				
3	الصحي	1- عدم الانجاب لكلا الزوجين او احدهم				
		2-وجود حالات مرضية مستعصيه لاحدهم				
		3- كثرة عدد الاطفال المشوهين				
		4- استمرار وفيات الاجنه (الاسقاط)				
4	الاقتصادي	1-ارتفاع مفاجيء لدخل الزوج				
		2-منع الزوجة من العمل				
		3- الاستيلاء على رواتب الزوجة دون الاهتمام بها				
		4-اهمال المتطلبات المختلفة للزوجة ملابس وغيرها				
		5-تحديد الزوج متطلبات الزوجة باقل درجة محاسبتها				
		6-الغياب المتكرر للزوج عن البيت بسبب التجارة وغيرها				
		7-تفاوت المستوى المعاشي بين عوائل الزوجين				
		8-التطورات التكنولوجية واثرها في تطوع الرجل للمرأة المثاليه والمرأة للزوج المثالي				
		9-الموبايل والارقام الغريبة عند الزوج او الزوجة				

ملحق (2) توزيع حجم العينة المختارة بحسب الوحدات الإدارية بموجب
نتائج التعداد العام للسكان لمحافظة ديالى في عام 1997

مجموع العينة				العينة	حالات الطلاق	العينة	حالات الزواج	الوحدات الادارية
حالات الطلاق		حالات الزواج						
ريف	حضر	ريف	حضر					
88	177	85	172	172	2022	139	75226	م. قضاء بعقوبة
				14	108	20	10640	ن. كنعان
				59	448	72	38991	ن. بني سعد
				20	156	26	13100	ن. بهرز
34	68	33	66	64	490	58	31774	م. قضاء المقدادية
				23	179	21	11441	ن. ابي صيدا
				15	121	20	9584	ن. الوجيهية
42	84	43	87	66	501	62	33658	م. قضاء الخالص
				10	83	20	11037	ن. المنصورية
				39	301	35	19444	ن. هيب
				11	22	13	4040	ن. العظيم
24	49	23	46	31	236	28	15205	م. قضاء خانقين
				23	180	25	13703	ن. جلولاء
				19	144	16	9143	ن. السعدية
18	35	19	40	32	243	36	19764	م. قضاء بلدروز
				10	38	13	5234	ن. مندلي
				11	45	10	3337	ن. قزانية
10	14	10	18	10	20	13	2943	م. قضاء كفري
				11	71	13	7453	ن. قره تبة
213	427	211	429	640	4696	640	335717	مجموع المحافظة

ملحق (3)

التوزيع الجغرافي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الحالة الزوجية في محافظة ديالى للاعوام 1987-1997-2012

1987									الحالة الزوجية
المجموع الكلي			ريف			حضر			
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
277560	138589	138971	146182	74715	71467	131378	63874	67504	متزوج
1997									الحالة الزوجية
المجموع الكلي			ريف			حضر			
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
335717	173021	162696	190906	98970	91936	144811	74051	70760	متزوج
2012									الحالة الزوجية
المجموع الكلي			ريف			حضر			
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
1036	563	473	364	206	158	672	357	315	متزوج

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على : هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة (1997-1987) ، جدول (23) بيانات منشورة 0 و الدراسة الميدانية لسنة 2012 .

ملحق رقم (4)

التوزيع الجغرافي للذكور المتزوجين بأكثر من واحدة في محافظة ديالى بحسب البيئة (حضر - ريف) للاعوام (1987-1997-2012) 0

المجموع الكلي		ثلاثة زوجات واكثر			زوجتان			زوجة واحدة			عدد الزوجات
مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر
289734	151509	138225	2204	1225	979	18262	9832	8430	269268	140452	128816
373241	210758	162483	1926	1131	795	19768	11285	8483	351547	198342	153205
1036	560	476	83	51	32	171	88	83	782	421	361

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1997-1987) ، جدول (42) بيانات منشورة والدراسة الميدانية لسنة 2012 .

ملحق رقم (5) التوزيع الجغرافي للمتزوجين بوحدة وأكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987

المجموع الكلي		ثلاثة زوجات وأكثر			زوجتان			زوجة واحدة			الوحدات الادارية	
المجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف		حضر
94557	43308	51249	680	338	342	5643	2680	2963	88234	40290	47944	قضاء بعقوبة
40018	21113	18905	305	198	127	2678	1487	1191	37015	19428	17587	قضاء المقدادية
50066	34464	15602	339	234	105	2882	2052	830	46845	32178	14667	قضاء الخالص
30739	14155	16584	298	144	154	2199	1055	1144	28241	12956	15285	قضاء خانقين
19343	9584	9759	139	80	59	1240	760	480	17964	8744	9220	قضاء بلدروز
5737	3691	2046	35	31	4	387	320	67	5315	3340	1975	قضاء كفري
240460	126315	114145	1817	1025	792	15029	8354	6675	223614	116936	106678	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987 م) ، جدول (43) بيانات غير منشورة .

ملحق رقم (6) التوزيع الجغرافي للذكور المتزوجين بأكثر من واحدة بحسب البيئة (حضر - ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997

المجموع الكلي		ثلاثة زوجات وأكثر			زوجتان			زوجة واحدة			الوحدات الادارية	
مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف		حضر
152450	73840	78610	665	413	252	8067	3822	4245	143618	69605	74013	قضاء بعقوبة
58897	36413	22484	318	191	127	3311	2052	1259	55268	34170	21098	قضاء المقدادية
75724	55907	19817	351	257	94	3695	2774	921	71678	52876	18802	قضاء الخالص
43016	18914	24102	261	122	139	2387	1107	1280	40368	17685	22683	قضاء خانقين
31516	16753	14763	177	100	77	1666	990	676	29673	15663	14010	قضاء بلدروز
11638	8931	2707	54	48	6	642	540	102	10942	8343	2599	قضاء كفري
373241	210758	162483	1926	1131	795	19768	11285	8483	351547	198342	153205	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1997 م) ، جدول (42) بيانات غير منشورة .

ملحق رقم (7) التوزيع الجغرافي للذكور المتزوجين بأكثر من واحدة بحسب البيئية (حضر- ريف) للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012

الوحدات الادارية	زوجة واحدة			زوجتان			ثلاثة زوجات واكثر			المجموع الكلي		
	حضر	ريف	مجموع	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع	حضر	ريف	مجموع	
قضاء بعقوبة	108	141	249	28	16	44	6	10	16	142	167	309
قضاء المقدادية	63	67	130	7	12	19	4	10	14	74	89	163
قضاء الخالص	60	69	129	24	26	50	6	8	14	93	106	199
قضاء خانتقين	58	60	118	6	12	18	4	6	10	68	76	144
قضاء بلدروز	40	54	94	10	12	22	5	8	13	55	74	129
قضاء كفري	32	30	62	8	10	18	4	8	12	44	48	92
المجموع	361	421	782	83	88	171	32	51	83	476	560	1036

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية لعام 2012 0

ملحق (8) التوزيع الجغرافي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1987-1997- 2012

الوحدات الادارية	المتزوجون 1987			المتزوجون 1997			المتزوجون 2012		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
قضاء بعقوبة	46353	45923	92276	66962	70995	137957	142	167	309
قضاء المقدادية	19254	18502	37756	25584	27215	52799	74	89	163
قضاء الخالص	23628	23674	47302	33012	35167	68179	93	106	199
قضاء خانتقين	13996	14798	28794	18453	19598	38051	68	76	144
قضاء بلدروز	12888	14369	27257	13648	14687	28335	55	74	129
قضاء كفري	4648	4874	9522	5037	5359	10396	42	50	92
المجموع	120767	122140	242907	162696	173021	335717	474	562	1036

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987- 1997) ، جدول (23) بيانات غير منشورة 0 والدراسة الميدانية للمدة 2012

ملحق (9)

التوزيع الجغرافي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والبيئة (حضر) والحالة الزوجية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1987-1997- 2012

المتزوجون 2012			المتزوجون 1997			المتزوجون 1987			الوحدات الادارية
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
206	118	88	70663	36077	34586	49553	23970	25583	قضاء بعقوبة
108	62	46	20045	10282	9763	17673	8258	9415	قضاء المقدادية
132	58	74	17639	9032	8607	14751	7027	7724	قضاء الخالص
96	54	42	20988	10750	10238	15246	7698	7548	قضاء خانتقين
86	39	47	13086	6704	6382	11939	6313	5626	قضاء بلدروز
44	26	18	2390	1206	1184	2371	1196	1175	قضاء كفري
672	357	315	144811	74051	70760	111533	54462	57071	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987- 1997) ، جدول (23) بيانات غير منشورة 0 والدراسة الميدانية للمدة 2012

ملحق (10)

التوزيع الجغرافي للسكان بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والبيئة (ريف) والحالة الزوجية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1987-1997 -
2012

المتزوجون 2012			المتزوجون 1997			المتزوجون 1987			الوحدات الادارية
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
103	59	44	67294	34918	32376	42723	21953	20770	قضاء بعقوبة
54	34	20	32754	16933	15821	20083	10244	9839	قضاء المقدادية
66	31	35	50540	26135	24405	32551	16647	15904	قضاء الخالص
48	26	22	17063	8848	8215	13548	7100	6448	قضاء خانتقين
45	24	21	15249	7983	7266	15318	8056	7262	قضاء بلدروز
48	32	16	8006	4153	3853	7151	3678	3473	قضاء كفري
364	206	158	190906	98970	91936	131374	67678	63696	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987-1997) ، جدول (23) بيانات غير منشورة 0 والدراسة الميدانية للمدة 2012

ملحق رقم (11)

التوزيع الجغرافي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987

الفئة (25 - 29)			الفئة (20 - 24)			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
12309	6866	5443	10397	6499	3898	3417	2682	735	133	89	44	قضاء بعقوبة
5113	2695	2418	3899	2461	1438	1153	939	214	58	43	15	قضاء المقدادية
6184	3335	2849	4904	3092	1812	1479	1232	247	51	35	16	قضاء الخالص
3307	2066	1241	2829	1889	940	912	737	175	39	33	6	قضاء خانقين
2698	1381	1317	1469	962	507	774	624	150	30	24	6	قضاء بلدروز
1834	958	876	681	430	251	141	111	30	8	6	2	قضاء كفري
31445	17301	14144	24179	15333	8846	7876	6325	1551	319	230	89	المجموع

المجموع الكلي			الفئة (40-فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
92276	45923	46353	37637	16231	21406	11875	5791	6084	16508	7765	8743	قضاء بعقوبة
37756	18502	19254	15802	6777	9025	4930	2470	2460	6801	3117	3684	قضاء المقدادية
47302	23674	23628	20235	8992	11243	6084	3111	2973	8365	3877	4488	قضاء الخالص
28794	14798	13996	13120	5543	7577	3450	1878	1572	5137	2652	2485	قضاء خانقين
27257	14369	12888	14390	7344	7046	3532	1785	1747	4364	2249	2115	قضاء بلدروز
9522	4874	4648	4300	2050	2250	818	432	386	1740	887	853	قضاء كفري
242907	122140	120767	105484	46937	58547	30689	15467	15222	42915	20547	22368	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987 م) ، جدول (23) بيانات غير منشورة .

ملحق رقم (12)

التوزيع الجغرافي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997

الفئة (25 - 29)			الفئة (20 - 24)			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
23767	12616	11151	13649	9356	4293	4071	3485	586	120	112	8	قضاء بعقوبة
8928	4829	4099	4718	3388	1330	1335	1209	126	34	30	4	قضاء المقدادية
11804	6205	5599	6612	4648	1964	1927	1694	233	47	38	9	قضاء الخالص
5984	3313	2671	3197	2322	875	890	772	118	24	20	4	قضاء خانقين
5042	2674	2368	2752	1869	883	888	729	159	34	28	6	قضاء بلدروز
1857	958	899	883	624	259	224	194	30	8	6	2	قضاء كفري
57382	30595	26787	31811	22207	9604	9335	8083	1252	267	234	33	المجموع

المجموع الكلي			الفئة (40-فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
137957	70995	66962	57180	25270	31910	15921	8521	7400	23249	11635	11614	قضاء بعقوبة
52799	27215	25584	22183	9865	12318	6411	3323	3088	9190	4571	4619	قضاء المقدادية
68179	35167	33012	28811	13027	15784	7692	4025	3667	11286	5530	5756	قضاء الخالص
38051	19598	18453	17095	7431	9664	4563	2522	2041	6298	3218	3080	قضاء خانقين
28335	14687	13648	11886	5187	6699	3142	1767	1375	4591	2433	2158	قضاء بلدروز
10396	5359	5037	4677	2083	2594	991	591	400	1756	903	853	قضاء كفري
335717	173021	162696	141832	62863	78969	38720	20749	17971	56370	28290	28080	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1997 م) ، جدول (23) بيانات غير منشورة .

ملحق رقم (13)

التوزيع الجغرافي للمتزوجين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الإدارية لمحافظة ديالى لعام 2012

الفئة (25 - 29)			الفئة (20 - 24)			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
53	31	22	46	19	25	21	9	12	0	0	0	قضاء بعقوبة
25	14	11	21	10	13	8	6	2	0	0	0	قضاء المقدادية
34	18	16	22	13	9	19	11	8	2	2	0	قضاء الخالص
28	15	13	24	13	11	5	3	2	0	0	0	قضاء خاتقين
21	12	9	15	9	6	5	4	1	2	2	0	قضاء بلدروز
18	11	7	18	10	8	2	2	0	0	0	0	قضاء كفري
179	101	78	146	74	72	60	35	25	4	4	0	المجموع

المجموع الكلي			الفئة (40-فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
309	167	142	58	33	25	59	34	23	76	41	35	قضاء بعقوبة
163	89	74	30	16	14	42	22	20	35	21	14	قضاء المقدادية
199	106	93	23	8	15	41	22	19	56	30	26	قضاء الخالص
144	76	68	27	15	12	30	14	16	30	16	14	قضاء خاتقين
129	74	55	26	14	12	30	16	14	30	17	13	قضاء بلدروز
92	50	42	11	2	9	18	10	8	27	15	12	قضاء كفري
1036	562	474	175	88	87	220	120	100	254	140	114	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية لعام 2012 0

ملحق رقم (14) توزيع الدخل الشهري للأسرة بحسب البيئة للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012

المجموع		1250000		1000000		750000		500000		الدخل الشهري
										الوحدات الادارية
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
63	152	7	10	8	24	16	40	32	78	قضاء بعقوبة
46	72	4	4	6	14	13	24	23	30	قضاء المقدادية
38	88	2	7	9	18	11	27	16	36	قضاء الخالص
52	66	7	9	12	12	14	23	19	22	قضاء خاتقين
48	70	3	4	10	8	18	31	17	27	قضاء بلدروز
28	42	2	5	5	4	8	12	13	21	قضاء كفري
275	490	25	39	50	80	80	157	120	214	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية لعام 2012 0

ملحق (15) التوزيع الجغرافي للمتزوجين بعمر (12) سنة فاكثر بحسب المهنة للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 0

المهنة												الوحدات الادارية		
المجموع		لايعمل		عسكري		موظف		عامل		العاملون في الزراعة		كاسب		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
85	163	13	32	9	25	9	52	14	24	18	—	22	30	قضاء بعقوبة
62	105	5	20	11	22	12	36	8	12	14	—	12	15	قضاء المقدادية
76	120	6	22	8	30	10	38	14	12	22	—	16	18	قضاء الخالص
55	102	6	12	8	32	11	39	6	9	16	—	8	10	قضاء خاتقين
56	98	6	18	10	28	7	20	9	16	14	—	10	16	قضاء بلدروز
30	84	4	8	11	23	7	31	2	10	4	—	2	12	قضاء كفري
364	672	40	112	57	160	56	216	53	83	88	—	70	101	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للمدة 2012 0

ملحق (16) التوزيع الجغرافي للمتزوجين بعمر (12) سنة فاكثر بحسب الحالة العلمية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 0

الحالة العلمية										الوحدات الادارية
المجموع		بكالوريوس فاكثر		دون البكالوريوس		ابتدائي فما دون		امي		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
82	175	14	29	19	55	23	46	26	45	قضاء بعقوبة
68	95	10	10	15	34	22	28	21	23	قضاء المقدادية
72	110	9	14	15	37	23	31	25	28	قضاء الخالص
55	104	6	15	13	36	18	24	19	29	قضاء خانقين
56	103	8	14	11	34	18	30	19	25	قضاء بلدروز
30	85	5	13	6	28	10	22	9	22	قضاء كفري
364	672	52	95	79	224	114	181	119	172	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للمدة 2012 .

ملحق (17) التوزيع الجغرافي للمتزوجين بعمر (12) سنة فاكثر بحسب ملكية السكن للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 2012 0

ملكية السكن										الوحدات الادارية
المجموع		حالات اخرى		سكن مع الاهل		سكن ايجار		سكن ملك		
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
84	179	6	52	27	30	15	53	36	44	قضاء بعقوبة
65	102	5	12	28	10	7	42	25	38	قضاء المقدادية
70	107	3	20	32	12	5	33	30	42	قضاء الخالص
52	100	2	24	24	10	4	26	22	40	قضاء خانقين
60	97	4	12	28	22	4	31	24	32	قضاء بلدروز
33	87	1	20	15	11	2	22	15	34	قضاء كفري
364	672	21	140	154	95	37	207	152	230	المجموع

المصدر : الدراسة الميدانية للمدة 2012 0

ملحق (18) التوزيع الجغرافي لدوافع الزواج باكثر من واحدة بحسب البيئة وعلى مستوى الوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة 2012

المجموع الكلي		الحصول على زوجة ذات مستوى ثقافي عالي		وجود علاقة عاطفية		عقم الزوجة السابقه		مرض الزوجة السابقه		الرغبه في الحصول على مواليد اكثر		سوء العلاقة مع الزوجة السابقه		كبر سن الزوجة السابقه		الدوافع الوحدات الادارية
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
82	170	9	32	5	38	4	5	4	10	30	10	5	45	25	30	قضاء بعقوبة
68	98	13	23	12	25	2	3	4	6	20	7	3	20	14	14	قضاء المقدادية
72	110	11	10	11	24	3	8	3	12	22	15	4	22	18	19	قضاء الخالص
55	106	12	14	8	25	2	6	3	11	15	10	5	18	10	22	قضاء خاتقين
56	103	10	20	12	22	2	5	2	6	13	7	4	27	13	16	قضاء بلدروز
30	85	5	17	5	17	2	4	1	8	10	4	3	26	4	9	قضاء كفري
364	672	60	116	53	151	15	31	17	53	110	53	24	158	84	110	المحافظة

المصدر : الدراسة الميدانية للمدة 2012 .

ملحق (19)

التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والحالة الزوجية للوحدات الادارية في محافظة ديالى لعام 1987-1997- 2012

المطلقين 2012			المطلقين 1997			المطلقين 1987			الوحدات الادارية
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
275	160	115	2022	1398	624	1004	669	335	قضاء بعقوبة
114	67	47	790	567	223	456	312	144	قضاء المقدادية
140	76	64	903	646	257	467	322	145	قضاء الخالص
92	58	34	560	394	166	343	222	121	قضاء خانتين
69	42	27	326	232	94	295	205	90	قضاء بلدروز
38	26	12	91	60	31	128	76	52	قضاء كفري
728	429	299	4692	3297	1395	2693	1806	887	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987- 1997) ، جدول (23) بيانات غير منشورة 0 والدراسة لميدانية للمدة 2012

ملحق (20)

التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والبيئة (حضر) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة 1987-1997- 2012

المطلقين 2012			المطلقين 1997			المطلقين 1987			الوحدات الادارية
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
182	97	85	1293	887	406	641	431	210	قضاء بعقوبة
76	42	34	370	275	95	237	157	80	قضاء المقدادية
92	41	51	350	235	115	187	125	62	قضاء الخالص
61	42	19	423	302	121	235	149	86	قضاء خانقين
46	26	20	202	139	63	178	119	59	قضاء بلدروز
14	8	6	25	16	9	56	32	24	قضاء كفري
471	256	215	2663	1854	809	1534	1013	521	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987- 1997) ، جدول (23) بيانات غير منشورة 0 والدراسة لميدانية للمدة 2012

ملحق (21)

التوزيع الجغرافي للسكان المطلقين بعمر (12) سنة فأكثر بحسب الجنس والبيئة (ريف) للوحدات الادارية في محافظة ديالى للمدة 1987-1997- 2012

المطلقين 2012			المطلقين 1997			المطلقين 1987			الوحدات الادارية
المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
91	51	40	729	511	218	363	238	125	قضاء بعقوبة
38	21	17	420	292	128	219	155	64	قضاء المقدادية
46	20	26	553	411	142	280	197	83	قضاء الخالص
35	20	15	137	92	45	108	73	35	قضاء خانقين
23	13	10	124	93	31	117	86	31	قضاء بلدروز
24	16	8	66	44	22	72	44	28	قضاء كفري
257	141	116	2029	1443	586	1159	793	366	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987- 1997) ، جدول (23) بيانات غير منشورة 0 والدراسة لميدانية للمدة 2012

ملحق رقم (22)

التوزيع الجغرافي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1987

الفئة (25 - 29)			الفئة (20 - 24)			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
165	106	59	147	110	37	36	33	3	2	2	0	قضاء بعقوبة
72	43	29	62	50	12	24	20	4	1	0	1	قضاء المقدادية
65	44	21	57	40	17	13	10	3	1	1	0	قضاء الخالص
53	38	15	41	31	10	11	10	1	0	0	0	قضاء خانقين
52	35	17	35	30	5	4	4	0	0	0	0	قضاء بلدروز
23	12	11	9	5	4	3	2	1	0	0	0	قضاء كفري
430	278	152	351	266	85	91	79	12	4	3	1	المجموع

المجموع الكلي			الفئة (40-فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
1004	669	335	355	236	119	118	75	43	181	107	74	قضاء بعقوبة
456	312	144	163	109	54	50	37	13	84	53	31	قضاء المقدادية
467	322	145	179	123	56	56	41	15	96	63	33	قضاء الخالص
343	222	121	134	81	53	34	21	13	70	41	29	قضاء خانقين
295	205	90	116	78	38	31	22	9	57	36	21	قضاء بلدروز
128	76	52	61	38	23	13	8	5	19	11	8	قضاء كفري
2693	1806	887	1008	665	343	302	204	98	507	311	196	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1987 م) ، جدول (23) بيانات غير منشورة .

ملحق رقم (23)

التوزيع الجغرافي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 1997

الفئة (25 - 29)			الفئة (20 - 24)			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
402	272	130	247	193	54	65	53	12	2	1	1	قضاء بعقوبة
193	133	60	99	77	22	16	16	0	0	0	0	قضاء المقدادية
164	109	55	122	98	24	24	22	2	0	0	0	قضاء الخالص
93	64	29	65	54	11	12	11	1	0	0	0	قضاء خاتقين
59	42	17	42	37	5	4	4	0	0	0	0	قضاء بلدروز
23	12	11	3	2	1	1	1	0	0	0	0	قضاء كفري
934	632	302	578	461	117	122	107	15	2	1	1	المجموع

المجموع الكلي			الفئة (40-فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
2022	1398	624	655	455	200	238	158	80	413	266	147	قضاء بعقوبة
790	567	223	250	181	69	89	65	24	143	95	48	قضاء المقدادية
903	646	257	321	232	89	114	83	31	158	102	56	قضاء الخالص
560	394	166	210	138	72	66	44	22	114	83	31	قضاء خاتقين
326	232	94	125	85	40	34	25	9	62	39	23	قضاء بلدروز
91	60	31	38	27	11	9	8	1	17	10	7	قضاء كفري
4692	3297	1395	1599	1118	481	550	383	167	907	595	312	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة

(1997 م) ، جدول (23) بيانات غير منشورة .

ملحق رقم (24)

التوزيع الجغرافي للمطلقين بعمر (12) سنة فأكثر حسب الفئات العمرية للوحدات الادارية لمحافظة ديالى لعام 2012

الفئة (25 - 29)			الفئة (20 - 24)			الفئة (15 - 19) سنة			الفئة (12 - 14) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
44	25	19	34	17	17	43	27	16	0	0	0	قضاء بعقوبة
22	12	10	24	13	11	5	5	0	0	0	0	قضاء المقدادية
38	23	15	25	17	8	0	0	0	0	0	0	قضاء الخالص
21	12	9	24	16	8	11	9	2	0	0	0	قضاء خاتقين
18	10	8	18	11	7	6	5	1	0	0	0	قضاء بلدروز
10	6	4	5	3	2	2	2	0	0	0	0	قضاء كفري
153	88	65	130	77	53	67	48	19	0	0	0	المجموع

المجموع الكلي			الفئة (40-فأكثر)			الفئة (35 - 39) سنة			الفئة (30 - 34) سنة			الوحدات الادارية
مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	مجموع	اناث	ذكور	
275	160	115	60	33	27	58	39	19	36	19	17	قضاء بعقوبة
114	67	47	8	6	2	19	11	8	36	20	16	قضاء المقدادية
140	76	64	13	4	9	21	8	13	43	24	19	قضاء الخالص
92	58	34	3	2	1	8	5	3	25	14	11	قضاء خاتقين
69	42	27	0	0	0	7	5	2	20	11	9	قضاء بلدروز
38	24	14	2	2	0	4	2	2	15	9	6	قضاء كفري
728	427	301	86	47	39	117	70	47	175	97	78	المجموع

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية لعام 2012 0

ملحق (25) التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق بحسب المجالات المؤثرة وبحسب البيئة لمحافظة ديالى للمدة 2012

ت	المجال	الفقرة	المحافظة			حضر المحافظة			ريف المحافظة		
			كبيرة	متوسطة	قليلة	كبيرة	متوسطة	قليلة	كبيرة	متوسطة	قليلة
1	الاجتماعي	1- العيش مع الاهل	277	185	178	192	119	116	89	65	59
		2- عادات وتقاليد الاهل	232	208	200	156	152	119	81	54	78
		3- تباين المستوى الاجتماعي	205	238	197	139	161	127	69	73	71
		4- تباين المستوى العلمي	261	189	190	181	124	122	86	64	63
		5- الخيانة الزوجية بالزواج من ثانية دون علم	275	192	173	178	142	107	106	43	64
		6- الممارسات اللانسانية قبل الزواج	152	222	266	95	165	167	54	58	101
		7- تدخل عائلة الزوج او الزوجة بحياتهم الزوجية	284	187	169	194	132	101	99	48	66
		8- التفاوت الاجتماعي كان يحمل احدهم شهادة اعلى	232	224	184	148	159	120	87	66	60
		9- الزواج الاجباري	315	160	165	215	110	102	113	47	53
		10- حالات الثار القديم بين الزوجين	131	206	303	89	136	202	40	73	100
		11-انعدام الثقة بين الزوجين	315	175	150	217	129	81	108	44	61
2	الديموغرافي	1- الفارق العمري الكبير بين الزوجين	2679	2186	2175	1804	1529	1364	932	635	776
		2-استخدام العنف ضد الزوجه من قبل اسره الرجل	165	220	255	122	156	149	41	63	109
		3-صغر عمر الفتى والفتاة المتزوجين	267	182	191	192	108	127	84	74	55
		4- صغر عمر الحياة الزوجية	202	200	238	142	136	149	59	63	91
3	الصحي	1- عدم الاتجاب لكلا الزوجين او احدهم	775	851	934	539	562	597	233	269	350
		2-وجود حالات مرضية مستعصية لاحدهم	180	233	227	130	156	141	47	78	88
		3- كثرة عدد الاطفال المشوهين	199	260	181	147	166	114	52	99	62
		4- استمرار وفيات الاجنه (الاسقاط)	153	235	252	111	157	159	49	79	85
4	الاقتصادي	1-ارتفاع مفاجيء لدخل الزوج	226	192	222	135	145	147	84	56	73
		2-منع الزوجة من العمل	758	920	882	523	624	561	232	312	308
		3- الاستيلاء على رواتب الزوجة دون الاهتمام بها	244	200	196	178	126	123	75	75	63
		4-اهمال المتطلبات المختلفة للزوجة ملابس وغيرها	154	212	274	104	149	174	50	66	97
		5-تحديد الزوج متطلبات الزوجة باقل درجة محاسبتها	206	194	240	139	144	158	65	71	77
		6-الغياب المتكرر للزوج عن البيت بسبب التجارة وغيرها	158	225	257	103	156	168	55	73	85
		7-تفاوت المستوى المعاشي بين عوائل الزوجين	181	217	242	132	131	164	46	83	84
		8-التطورات التكنولوجية واثرها في تطلع الرجل للمرأة المثالية والمرأة للزوج المثالي	208	215	217	158	144	125	55	76	82
		9-الموبايل والارقام القريبة عند الزوج او الزوجة	196	219	225	130	155	142	73	63	77
		260	210	170	199	135	93	74	73	66	66
		258	234	148	201	163	63	67	67	67	79
1865	1926	2069	1344	1289	1210	560	647	710	710		

ملحق (26) التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق بحسب المجالات المؤثرة وبحسب البيئة للوحدات الادارية لمحافظة ديالى للمدة 2012

ت	المجال	الفقرة	قضاء بعقوبة						قضاء المقدادية					
			حضر			ريف			حضر			ريف		
			كبيرة	متوسطة	قليله	كبيرة	متوسطة	قليله	كبيرة	متوسطة	قليله	كبيرة	متوسطة	قليله
1	الاجتماعي	1- العيش مع الاهل	79	44	54	38	24	26	32	20	16	12	14	8
		2- عادات وتقاليد الاهل	56	68	53	32	20	36	29	24	15	15	10	9
		3- تباين المستوى الاجتماعي	51	72	54	25	28	35	25	28	15	13	8	13
		4- تباين المستوى العلمي	69	58	50	36	23	29	26	21	21	17	7	10
		5- الخيانة الزوجية بالزواج من ثانية دون علم	56	71	50	35	22	31	31	26	11	20	5	9
		6- الممارسات اللانسانية قبل الزواج	33	73	71	22	26	40	17	23	28	11	11	12
		7- تدخل عائلة الزوج او الزوجة بحياتهم الزوجيه	75	67	35	40	18	30	33	22	13	18	6	10
		8- التفاوت الاجتماعي كان يحمل احدهم شهاده اعلى	48	66	63	42	16	30	15	29	24	10	14	10
		9- الزواج الاجباري	86	46	45	38	22	28	35	16	17	19	8	7
		10- حالات الثار القديم بين الزوجين	35	49	93	20	32	36	11	27	30	6	18	10
		11-انعدام الثقة بين الزوجين	84	71	22	40	14	34	38	12	18	20	4	10
			672	685	590	368	245	355	292	208	161	105	108	
2	الديموغرافي	1- الفارق العمري الكبير بين الزوجين	57	64	56	19	29	40	19	30	19	5	9	20
		2-استخدام العنف ضد الزوجه من قبل اسره الرجل	82	39	56	36	28	24	32	14	22	14	12	8
		3-صغر عمر الفتى والفتاة المتزوجين	65	52	60	25	20	43	20	22	26	4	17	13
		4- صغر عمر الحياة الزوجية	44	71	62	21	27	40	10	33	25	8	10	16
			248	226	234	101	104	147	99	92	31	48	57	
3	الصحي	1- عدم الانجاب لكلا الزوجين او احدهم	47	63	67	17	33	38	17	34	17	9	12	13
		2-وجود حالات مرضية مستعصية لاحدهم	74	69	34	23	35	30	22	30	16	6	18	10
		3- كثرة عدد الاطفال المشوهين	49	75	53	18	40	30	11	31	26	5	16	13
		4- استمرار وفيات الاجنه (الاسقاط)	58	62	57	39	19	30	18	23	27	18	8	8
			228	269	211	97	127	128	68	118	86	54	44	
4	الاقتصادي	1-ارتفاع مفاجيء لدخل الزوج	80	45	52	30	33	25	25	22	21	15	10	9
		2-منع الزوجة من العمل	43	65	69	26	22	40	12	26	30	7	9	18
		3- الاستيلاء على رواتب الزوجة دون الاهتمام بها	70	48	59	29	19	40	15	30	23	11	15	8
		4-اهمال المتطلبات المختلفة للزوجة ملابس وغيرها	41	71	65	20	30	38	19	28	21	10	14	10
		5-تحديد الزوج متطلبات الزوجة باقل درجة محاسبتها	55	45	77	14	43	31	17	33	18	8	11	15
		6-الغياب المتكرر للزوج عن البيت بسبب التجارة وغيرها	68	72	37	18	28	42	33	13	22	11	12	11
		7-تفاوت المستوى المعاشي بين عوائل الزوجين	47	67	63	34	25	29	18	29	21	9	11	14
		8-التطورات التكنولوجية واثرها في تطوع الرجل للمرأة المثاليه والمرأة للزوج المثالي	74	69	34	22	36	30	34	18	16	18	9	7
		9-الموبايل والارقام الغريبة عند الزوج او الزوجة	81	70	26	19	32	37	33	26	9	11	5	18
			559	552	482	212	268	312	206	181	100	96	110	

تابع ملحق (26) التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق بحسب المجالات المؤثرة وبحسب البيئة للوحدات الادارية لمحافظة ديالى للمدة 2012

ت	المجال	الفقرة	قضاء الخالص									قضاء خاتقين		
			حضر			ريف			حضر			ريف		
			كبيرة	متوسطة	قليلة	كبيرة	متوسطة	قليلة	كبيرة	متوسطة	قليلة	كبيرة	متوسطة	قليلة
1	الاجتماعي	1- العيش مع الاهل	42	21	21	18	11	13	23	18	8	10	8	6
		2- عادات وتقاليد الاهل	34	34	16	14	9	19	19	11	19	9	8	7
		3- تباين المستوى الاجتماعي	28	28	28	11	20	11	18	20	11	6	11	6
		4- تباين المستوى العلمي	41	22	21	16	14	12	19	11	19	6	19	4
		5- الخيانة الزوجية بالزواج من ثانية دون علم	38	22	24	20	6	16	25	9	15	16	5	3
		6- الممارسات الملائسانية قبل الزواج	22	28	34	6	5	31	10	22	17	8	17	7
		7- تدخل عائلة الزوج او الزوجة بحياتهم الزوجية	43	22	19	17	10	15	22	9	18	10	10	4
		8- التفاوت الاجتماعي كان يحمل ادهم شهاده اعلى	41	32	11	12	20	10	21	16	12	12	12	6
		9- الزواج الاجباري	39	25	20	22	9	11	28	11	10	18	3	3
		10- حالات الثار القديم بين الزوجين	21	22	41	7	5	30	9	25	15	4	7	13
		11-انعدام الثقة بين الزوجين	42	22	20	24	11	7	23	17	9	11	9	4
			391	278	255	167	175	120	217	153	110	91	63	
2	الديموغرافي	1- الفارق العمري الكبير بين الزوجين	22	34	28	8	9	25	12	14	3	23	8	13
		2-استخدام العنف ضد الزوجه من قبل اسره الرجل	35	24	25	11	20	11	22	19	8	9	9	6
		3-صغر عمر الفتى والفتاة المتزوجين	32	30	22	15	14	13	14	13	22	11	22	7
		4- صغر عمر الحياة الزوجية	21	34	29	9	22	11	9	22	29	5	29	5
			110	122	104	43	71	54	57	82	28	37	31	
3	الصحي	1- عدم الانجاب لكلا الزوجين او ادهم	36	26	22	7	16	19	18	17	9	14	7	8
		2-وجود حالات مرضية مستعصية لاحدهم	27	24	33	9	23	10	10	26	13	6	13	5
		3- كثرة عدد الاطفال المشوهين	26	22	36	10	7	25	11	18	20	4	10	10
		4- استمرار وفيات الاجنه (الاسقاط)	34	25	25	11	9	22	13	22	14	11	14	5
			123	97	116	37	55	37	83	61	30	38	28	
4	الاقتصادي	1-ارتفاع مفاجيء لدخل الزوج	38	27	19	8	10	24	14	18	8	17	15	1
		2-منع الزوجة من العمل	24	28	32	5	19	18	9	16	24	7	6	11
		3- الاستيلاء على رواتب الزوجة دون الاهتمام بها	30	23	31	13	9	20	11	12	26	4	16	4
		4-اهمال المتطلبات المختلفة للزوجة ملايس وغيرها	22	25	37	6	11	25	11	11	26	9	8	7
		5-تحديد الزوج متطلبات الزوجة باقل درجة محاسبتها	35	28	21	11	17	14	10	16	23	8	23	10
		6-الغياب المتكرر للزوج عن البيت بسبب التجارة وغيرها	28	26	30	9	15	17	17	17	15	6	15	7
		7-تفاوت المستوى المعاشي بين عوائل الزوجين	32	22	30	11	11	20	13	23	13	7	13	8
		8-التطورات التكنولوجية واثرها في تطلع الرجل للمرأة المثاليه والمرأة للزوج المثالي	39	28	17	12	16	14	26	10	13	5	13	13
		9-الموبايل والارقام الغريبة عند الزوج او الزوجة	37	32	15	16	14	12	22	22	5	4	5	9
			285	239	232	91	122	165	134	162	58	88	70	

تابع ملحق (26) التوزيع الجغرافي لحالات الطلاق بحسب المجالات المؤثرة وبحسب البيئة للوحدات الادارية لمحافظة ديالى للمدة 2012

ت	المجال	الفقرة	قضاء بلدروز									قضاء كفري		
			حضر			ريف			حضر			ريف		
			كبيرة	متوسطة	قليله	كبيرة	متوسطة	قليله	كبيرة	متوسطة	قليله	كبيرة	متوسطة	قليله
1	الاجتماعي	1- العيش مع الاهل	8	12	15	8	6	4	5	2	3	2		
		2- عادات وتقاليد الاهل	13	9	13	9	4	5	5	3	2	2		
		3- تباين المستوى الاجتماعي	11	10	14	10	3	5	6	4	2	1		
		4- تباين المستوى العلمي	17	10	8	10	4	8	9	3	2	0		
		5- الخيانة الزوجية بالزواج من ثانية دون علم	20	9	6	9	3	4	8	5	1	1		
		6- الممارسات اللانسانية قبل الزواج	9	13	13	9	5	4	9	6	2	2		
		7- تدخل عائلة الزوج او الزوجة بحياتهم الزوجيه	12	10	13	10	3	5	9	2	1	2		
		8- التفاوت الاجتماعي كان يحمل احدهم شهاده اعلى	16	13	6	13	7	3	7	3	2	1		
		9- الزواج الاجباري	18	11	6	11	4	3	9	1	1	1		
		10- حالات الثار القديم بين الزوجين	10	7	18	7	2	8	3	6	3	3		
		11-انعدام الثقة بين الزوجين	20	5	10	5	8	5	10	2	1	1		
		154	109	122	109	86	59	53	78	40	16			
2	الديموغرافي	1- الفارق العمري الكبير بين الزوجين	9	8	18	8	3	6	9	3	2	2		
		2-استخدام العنف ضد الزوجه من قبل اسره الرجل	13	9	13	9	3	5	8	3	1	1		
		3-صغر عمر الفتى والفتاة المتزوجين	5	14	16	14	2	13	6	5	2	2		
		4- صغر عمر الحياة الزوجية	6	9	20	9	4	11	3	4	1	1		
		33	40	67	40	19	15	19	20	11	6			
3	الصحي	1- عدم الاجاب لكلا الزوجين او احدهم	7	12	16	12	2	8	8	5	2	2		
		2-وجود حالات مرضية مستعصية لاحدهم	10	13	12	13	6	5	7	4	2	2		
		3- كثرة عدد الاطفال المشوهين	9	8	18	8	4	6	5	3	1	1		
		4- استمرار وفيات الاجنه (الاسقاط)	8	7	20	7	3	6	4	6	2	2		
		34	40	66	40	19	28	19	18	10	7			
4	الاقتصادي	1-ارتفاع مفاجيء لدخل الزوج	15	10	10	10	5	3	6	4	1	1		
		2-منع الزوجة من العمل	9	11	15	11	2	7	7	7	3	3		
		3- الاستيلاء على رواتب الزوجة دون الاهتمام بها	8	13	14	13	5	3	5	3	2	2		
		4-اهمال المتطلبات المختلفة للزوجة ملابس وغيرها	5	15	15	15	6	4	4	4	1	1		
		5-تحديد الزوج متطلبات الزوجة بأقل درجة محاسبتها	7	6	22	6	2	11	8	3	3	3		
		6-الغياب المتكرر للزوج عن البيت بسبب التجارة وغيرها	7	10	18	10	7	3	5	6	1	1		
		7-تفاوت المستوى المعاشي بين عوائل الزوجين	15	10	10	10	4	5	5	4	3	1		
		8-التطورات التكنولوجية واثرها في تطوع الرجل للمرأة المثاليه والمرأة للزوج المثالي	18	6	11	6	12	1	5	8	1	1		
		9-الموبايل والارقام الغريبة عند الزوج او الزوجة	19	9	7	9	13	2	3	9	1	1		
		103	90	122	90	66	57	57	39	16	14			

There is no doubt that the theoretical value and application importance that any science have dependson its role in human service and his participitation in treatment of his issues and solve his problems to anable him from controlling on environment and deal by good way with it . So there is standstill for right permanent benefit for human being . The geoqraphy science indicates through population geography agood importance and interection role in human service in direct and indirect way . So for this importance our study come to seareh in spatial variation for marriage and divorce for Diyala governorate population at aperiod (1987-1997- 2012) astudy in population geography . This phenomenon is consider as anormal way for human being whichis used to from the beginning of the creation away from social and economical levels . The marriage organized in various ages in different populations but as a God laws . In this case the study of marriage case for population in Diyala governorate aims to shed light on some sides related with groeth in social states besides it con siders the most important foundation demographic factors in all societies that through its way can population permit themselves during birth that marriage case impact in its pattern and its level in this society in one side but in another side the increase of marriages and decrease consider as a criterion for actual and local picture expuressive about this societies economically and socially even systematically for this

basic the average of marriage reduce by causes and social , economical and political circumstances which refled possitive on the rate of birth and in crease in another way express about the nature of this society . where as the divorce is consider of social phenomenon that should stand on it by the aim of correct the way of family because the family is actual base for society when the family in agood way society grow in creasivgly without that the results will be possetive. The study approach depends on geographical descriptive approach according to the research needs and the statistical analysis way and scientific interpretation and local conclusion to disclose about the nature of spatial relations and spatial variation for marriage case to reach for the relize the reasons behind that variation and the results with its present and future reflection on the study of this society besides to the use of tables data shapes , maps and statistical programmes for (Gis) and some of statistical styles represent by humerical value for various phenomenons such as the stander diviation degrees , mean and persun correlation to reach for the limited goals to solve the research problem . The study represented by four chapers through it can in dicate the importance concepts and terms related with marriage case and analysis its concept research sources spatial variation and to relize the divorce phenomenons and to search for its kinds , its importance , its causes and spatial variations in study region , so the study concluded there are many and big changes affecting on the study region at aperiod (1987–1997– 2012) in crease

THE ABSTRACT

Abstract

and decrease according to the nature of circumstances that passed by so this case affected on marriage case , marriage that appears various so the average of population in crease and decrease in another way because of the American occupation and its results in growing of terrorisim in different sides so that there is variation in marriage and divorce in the study region for the mentioned period acope with sex , kind , environment another case one according to district , on the basis of these results the study recomands , the nessisity to find the accurate data base about the marriage and divorce to in form the researchers and specillist with societies assues to the aim of putting the suitable solves for possitive aspects , and for developing the negative aspects.

Ministry Of Higher Education And Scientific Research
University Of Dyala
Department Geography/College Of Education For Human Sciences



**Spatial disparity for marriage and divorce cases for Diyala
governorate population at a period (1987-1997- 2012)**

Dissertation

Submitted to the Council of the College of Education For Human
Sciences University of Diyala in Partial Fulfillment of the
requirements for the Degree of Master of Arts in Geography

By

The student : Talal Minehil Kareem

Supervised by

Prof: Hassan Muhamad Hassan Zenganeh